

إِذَا وَالْحَيَّةُ الْمَعَانِي

دَائِعَةُ بَعْضِ الدُّعَاةِ وَالِدَّاعِيَاتِ فِي هَذَا الْعَصْرِ
مَوْضَعٌ بِمِثْلِ مَسَالٍ مُرَوِّدٍ فِي هَذَا الْكِتَابِ



بِقَلَمِ
عَبْدِ اللَّهِ صَبْحِي دَكِ الْبَابِ

المدير الأسبق لأوقاف دمشق
والمعهد الشرعي لجمعية بدر الدين الحسيني

يمكنكم الحصول على الكتاب مجاناً
من موقعه:

<http://book.dekelbab.com>

لمراسلة المؤلف على العنوان التالي:
info@dekelbab.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ ﴾

[النساء : ١٤٨]

﴿ وَلَمَنْ اُنْصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَٰئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِّنْ سَبِيلٍ ﴾

[الشورى : ٤١]

اِذَا رَأَوْا تِلْكَ اِلَٰهًا

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف
الطبعة الأولى
١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

إِنْشَاءُ حَبِيرِ الْمُعَانِيَةِ

دَائِعَةُ عَنْ بَعْضِ الدُّعَاةِ وَاللَّاعِيَاتِ فِي هَذَا الْعَصْرِ
مَوْضَعُ بِمِثْلِ مَسَائِلِ سُورَةٍ فِي هَذَا الْكِتَابِ

بِقَلَمِ
عَبْدِ اللَّهِ صَبْحِي دَكِّ الْبَابِ
المدير الأسبق لأوقاف دمشق
والمعهد الشرعي لجمعية بدر الدين الحسيني

ملاحظة : نرحب بالرد على أية كلمة يحتمل أننا أخطأنا بها سهواً ، ونهمل
ولا نكثر بالردود العاطفية ، ونعتذر عن التصوير الرديء لبعض الوثائق لعدم
وجود غيرها لدينا .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحتوى

الموضوع	رقم الصفحة
- المحتوى	٥
- تقرير مجلس الإدارة : ٣٠ / ٣ / ٢٠٠٣ وهو مؤلف من ٢٠ صفحة	١١
- استغلالهم لأربعة مشاريع ، أولها ترخيص المدرسة العمرية بالصالحية ، وعدم إنجازها منذ عام : ١٩٨٣ ، ولغاية هذا التاريخ	٣١
- استغلالهم وصية المحسن عبد الهادي الدبس المتبرع بمجمع الشيخ بدر الدين في منطقة الشاغور	٣٤
- نصُّ كلمة رئيس الجمعية مفتي دمشق بجلسة الهيئة العامة للجمعية بتاريخ : ٧ / ٩ / ٢٠٠٣	٣٧
- كشفى للأوراق المتناقضة أفقدهم صوابهم ، وهو بياني المقروء بتاريخ : ٧ / ٩ / ٢٠٠٣	٤٢
- خسارة الجمعية حوالي (٥٠٠) مليون ليرة ، بسبب العقد المبرم مع لينا الجندلي (الصالات البهية)	٥٦
- خسارة الجمعية حوالي (٥٠) مليون ليرة ، بسبب العقد المبرم مع صفاء الطباع (المطعم) لمصلحتهم	٥٧
- تقرير مديرية الأوقاف بتاريخ : ١٠ / ٨ / ١٩٩٩	٥٨

- | | |
|-----|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٥٩ | <p>- نتيجة التصويت السري بتاريخ : ٧ / ٩ / ٢٠٠٣ ،
كان صاعقة لهم</p> |
| ٦٣ | <p>- لماذا كان استصدار القرار (١٤٩) المخالف للقانون ،
ونتيجته تعيين صهرهم جمال البحرة محاسباً ، ثم عضواً
مسؤولاً عن العقارات ثاني اثنين لا ثالث لهما</p> |
| ٦٧ | <p>- إعادتي إلى الحبس بعد إخلاء سبيلي ، بتاريخ :
٣١ / ٨ / ٢٠٠٤ ، بتهمة (شراء دور للفقراء)</p> |
| ٧٠ | <p>- الصورة الكاملة للحكم برقم (١٥٩ / ٢٣١)
تاريخ : ١٠ / ٥ / ٢٠٠٧ ، والذي أصدرته المحكمة
بعد تشكيلها ببضعة أيام ، في إضبارة عدد وثائقها يزيد
على (١٠٠٠) وثيقة ، تحتاج قراءتها إلى شهر كامل ،
وفصلوها مع عشرات الدعاوى خلال أيام بعد استلامهم !</p> |
| ٨٧ | <p>- تصريحات</p> |
| ٩٠ | <p>- رفض طعن الأوقاف بقرار النقض أساس (٧٥) رقم (٣)
تاريخ : ٣٠ / ١ / ٢٠٠٨</p> |
| ٩٣ | <p>- رفض طعن الجمعية ، وقبول طعني : قرار النقض أساس
(٣٢٨) رقم (٣٨٧) تاريخ : ١٧ / ١٢ / ٢٠٠٧ ،
بنقض الحكم الصادر ضدي لثمانية أخطاء فيه</p> |
| ١٠٠ | <p>- ملخص فيه ذكر (٢٤) خطأ في الحكم الذي أصدرته
الجنايات ، منها (٨) أحصتها النقض</p> |
| ١٠٩ | <p>- ملخص فيه ذكر (١٢) خطأ وقع فيها مفتش صغير
[سيوف أفندي] في تقرير : ١٠ / ٣ / ٢٠٠٥</p> |
| ١١٥ | <p>- كتاب مفتش حسابات الجمعية رجحان كنعان ، رئيس
جمعية المحاسبين القانونيين وملحقه</p> |

- | | |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <p>- لماذا استمر رفضهم لجميع مفتشي الحسابات ، وخاصة رئيس جمعية المحاسبين القانونيين</p> <p>- توضيح دسياسة حول طباعة إيصالات مالية في مغالطة دنيئة ، وترجمة كاتب المحاسبة الذي يتحمل مسؤولية خطأ منه إن وُجد</p> <p>- النصُّ الكامل لشهادة المحسنين المتبرعين : نادر تسابحجي ، وأنور نحلاوي ، ومسلم تسابحجي ، وعمار قزيز ، وكلها ترد الافتراء في التقرير الكاذب</p> <p>- النصُّ الكامل لشهادة رئيس الجمعية الأسبق أحمد بيلوني ، والسابق الشيخ المفتي بشير الباري ، والمحسن منير صبحة</p> <p>- النصُّ الكامل لشهادة الأعضاء المنتخبين : عدنان حاج عيسى (المحاسب) ، وعبد الله ربحاوي ، وفوزي قباني رَحِمَهُمُ اللهُ</p> <p>- النصُّ الكامل لشهادة السادة : مازن حبال ، وأحمد البابا ، وموفق المفتي ، ومصطفى محفوظ</p> <p>- النصُّ الكامل لشهادة أحمد سعيدان</p> <p>- النصُّ الكامل لشهادة الموجهين : جمعة رحيم ، ومحمد حاتم الأيوبي ، وواضح عبد المالك (جزائري)</p> <p>- النصُّ الكامل لشهادة محمد كنان ، وصباحي ، ومنى (قرابتي)</p> <p>- النصُّ الكامل لشهادة المحسن فايز رابعة ، مع توضيح لا بد منه</p> <p>- الشاهد هشام الحلواني ، مع توضيح لا بد منه</p> | <p>١٢١</p> <p>١٢٤</p> <p>١٢٧</p> <p>١٣٠</p> <p>١٣٢</p> <p>١٣٥</p> <p>١٣٧</p> <p>١٣٩</p> <p>١٤١</p> <p>١٤٣</p> <p>١٤٥</p> |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|

- | | |
|-----|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٤٨ | - تبرع يوسف قرعاوي ، وتصريحه باستلام الإيصالات مقابل تبرعه |
| ١٥٠ | - صورة محضر الجلسة (٥) ، وفيه قرار صرف الشيكين : (٢٣٥٥٥١) و (٢٣٥٥٥٣) لصالح المتعهد |
| ١٥٤ | - صورة الإشعارات المصرفية التي زعم المفتش عدم تسديدي لها |
| ١٥٥ | - صورة تواقع المهندس المتعهد حمدي عبيد ، باستلامه للشيكات المذكورة من الخازن |
| ١٥٦ | - جوابي على حسدهم لي بأرباح أفواج الحج |
| ١٥٩ | - تعليقي على مطالبتهم بعقوبتي بمنع الإقامة بدمشق وريفها |
| ١٦٢ | - د . علاء عابدين غفر الله له ، يرفض قبول رشوتهم ، وترجمتي للمحامي إحسان مارديني |
| ١٦٥ | - فشلهم مع : د . بارعة القدسي ، د . محمد السيد ، د . بشر الصبان ، د . الشيخ حسام فرفور ، والمحامي غالب عنيز |
| ١٦٨ | - النص الكامل لكتاب التفتيش : ٢٣ / ٤ / ٢٠٠٣ الذي جعلته المحكمة للإدانة ، وهو بأكمله براءة * نجاحهم مع : |
| ١٧١ | - د . مصطفى ميرو : بالقرار (٣٣٤١) |
| ١٧٣ | - عدنان بدر الحسن : بكتاب فريد ، ثم انتباه الشعبة فيما بعد |
| ١٧٥ | - المحافظ غسان اللحام : بتجاوز كتب التفتيش |
| ١٧٧ | - سهام دلو : بخطأ قرارها (١٤٩) بقول التفتيش |
| ١٧٩ | - محمد زيادة : بطرائف من مواقفه وخلقه |

- | | |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <p>- زياد الدين الأيوبي : بمخالفات قانونية وشرعية ،
في كتابه : (٢٢٥ / ١ / ٤) تاريخ : ١٢ / ١١ / ٢٠٠٥</p> <p>- عدنان دخاخي : برئاسته المجلس لمدة شهور ، وتسرع
بالادعاء بتقرير أصله كاذب</p> <p>- د . موفق دعبول : برئاسته للجمعية بالقرار (٩٧٨)
وخطورة استمرارية المخالفات</p> <p>- الشيخ كريم راجح : في فتواه بشأن العقار (٢٧٣)
قنوات بساتين ، تنظيم كفرسوسة</p> <p>- أ . د . سعيد رمضان البوطي : وفيها نصيحة للحاجة
منيرة قبيسي ، وهي غير مستثناة من وجوب المناصحة</p> <p>- د . محمد الخطيب : في مكافأته لي لمواساتي إياه يوم
مصيبته</p> <p>- الشيخ سارية الرفاعي : في وجوب مناصحته ، وتفهمه
من هو المخرب</p> <p>- الشيخ أسامة الرفاعي : في وجوب مناصحته ، وتذكيره
بضرورة العودة إلى منهج أبيه</p> <p>- المحامي نزار عرابي ردّاً على كتابه : (مرافعات
وأحكام) ، ومنشوراته على الإنترنت</p> <p>- أبو الخير شكري خطيب جامع الشافعي ، وليته اقتدى به
في تأصيله للإجماع ، وفقه الوقف</p> <p>- بعض المنسحبين ، ومن زعموا وأشاعوا أنهم نجحوا معهم
- سرد اثنين وأربعين مثلاً ودليلاً على ازدواجية المعايير
عندهم ، بانتظار الرد عليها من الحاجة منيرة</p> | <p>١٨٣</p> <p>١٩٠</p> <p>١٩٢</p> <p>١٩٧</p> <p>٢٠٥</p> <p>٢١٣</p> <p>٢١٧</p> <p>٢٢١</p> <p>٢٢٨</p> <p>٢٣٢</p> <p>٢٣٦</p> <p>٢٣٩</p> |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|

الموضوع	رقم الصفحة
- المنتسبون الجدد ، وسؤالٌ للهيئة كافة ، وللأذكياء خاصةً	
إبراءٌ للذمة	٢٤٦
- تناقضاتهم في افتراءهم	٢٥٥
- نصيحتي	٢٦١
قصيدة وأشعار تلخصُ القصة	٢٦٦
- الخاتمة	٢٦٨

فهرس الملحق

مقدمة الملحق	٢٧٧
مسرد أرقام وعناوين الازدواحيات الجديدة	٢٧٨
المناصحة ليست تشهيراً وفتنة . ونص الفتوى	٢٨١
رموز الدعاة ليسوا معصومين أو فوق الشبهات المالية	٣٤١
استحلال القذف تستيراً على نهب الوقف	٣٥٢
لون الكتاب وأمثلة عن فقه المتشردمين	٣٦٨
أحقيتهن بالعقارين لأعدادهن ونشاطهن	٣٨٠
سبب قرار وزيري الأوقاف والشؤون	٣٩٥
أحقية بالعقارين للقبسية أو الكزبرية	٣٩٨
توقيت النشر	٤٠٠
تناغم مع المهندس الشحرور	٤٠٣
ازدواجية وتوضيح ضرورتها ومبرراتها	٤٠٧
النتيجة	٤١٨



تقرير مجلس إدارة جمعية الحدث الأكبر
الشيخ بدر الدين الحسني بدمشق
المرخصة برقم الشهر / ١٥١ / لعام ١٩٥٩ م
المقروء على الهيئة العامة
المنعقدة في الساعة ١٨ من يوم الأحد ٢٧ / المحرم / ١٤٢٤ هـ
٢٠٠٣ / ٣ / ٣٠ م

أعضاء مجلس الإدارة المنتخب بتاريخ ٢٧ / ٢ / ٢٠٠٢ وتواقيعهم على هذا البيان

رئيساً	مفتي دمشق الشيخ بشير الباري
نائباً للرئيس	الحاج محمد عادل العجمي
خازناً	الحاج عادل عبيد
محاسباً	السيد عدنان حاج عيسى
أميناً لأمر	الشيخ عبد الله دك الباب
عضواً	الشيخ محمد أبو الخير شكري
عضواً	عضو مجلس الشعب عدنان دخاخي
عضواً	الحاج عبد المنعم انشاعر
عضواً	الحاج محمود طربين
عضواً	الحاج عبد الله ربحاوي
عضواً	الحاج فوزي قباني





منظر من الجهة الشرقية لمعقار ٣٧٥ قنوات بساين (تنظيم كفرسوسة) وهو العقار الذي أوقفه آل بردان من كفرسوسة وأُسيد من تبرع السيدة براءة اخلاق جزاهم الله خيراً ولم تستلمه الجمعية حتى الآن



منظر من الجهة الغربية لمعقار المنوقوف نصاب الجمعية ولم تستلمه الجمعية حتى الآن

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

فإننا نحمد الله أن جمعنا بكم في قطار الخير ، ولقد انقضى على اجتماعنا بكم عام كامل فأهلاً بكم وشكراً حضوركم ومشاركتكم في مسيرة هذه الجمعية التي تأسست منذ نيف وأربعين عاماً لتعلم العلوم العربية والشرعية، ويتخرج منها الطلاب بعد دراستهم فيها ست سنوات، وهي مستمرة في رسالتها إن شاء الله .

إن هذه الجمعية في العام الماضي كانت تشرف على تدريس ورعاية ما يزيد عن ١١٠٠ ألف ومائة طالب وطالبة من طلاب العلم الشرعي والطلّابات ، نصفهم من الذكور ينتمون إلى أكثر من أربعين جنسية من الجنسيات، وقد وفدوا إلى دمشق لتلقي العلوم الشرعية والعربية فيها، فهم وصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

فقامت الجمعية بواجبها فقدمت لهم وتقدم كل الخدمات اللازمة من الإطعام ثلاث وجبات يومياً مع الطباخة اللازمة والكتب والتعقيم على يد خيرة علماء دمشق ، بالإضافة إلى المأوى في مجمع الشيخ بدر الدين بمنطقة الباب الصغير حي الشاغور وجامع دك الباب في ساحة عرنوس . وتدرّسهم في هذين الفرعين وقبو جامع الزهراء بالمرزة ، وقد تخرج منهم في العام الماضي ستون طالباً في حفل حضرتموه .

وأما الإنث اللواتي يدرسن في معهدهن الكائن في منطقة تنظيم كفرسوسة خلف جامع الشيخ علي الدقر فعددهن ٥٢٠ خمسمائة وعشرون طالبة موزعات على أربع صفوف وشعب كثيرة ، نجحت في الشهادة الاعدادية الشرعية في العام الماضي خمس وخمسون طالبة .

وقد بلغ إجمالي ما أنفق على فروع المعهد في العام ٢٠٠٢ من نفقات التدريس والإطعام والطباخة والرواتب مبلغ وقدره ١٦٧١٦٦٦٩٠ / ليرة سورية وهذا الرقم أقل مما قد أنفق عليهم في عام ٢٠٠١ بحوالي ٨٥٧٣٠٢ / ليرة سورية رغم أن عدد الطلاب والطلّابات ازداد ويزداد عاماً بعد عام . وتفسير ذلك البركة التي نؤمن بها وتؤمنون، ووفرة التبرعات العينية الإطعمية الداخلة والخارجة من وإلى المستودع بإيصالات رسمية .

وأما عن الواردات فقد بلغت عام ٢٠٠٢ مبلغاً وقدره ١٤٠٣٠١٦٥ / ليرة سورية . وهذه الأرقام وإن كانت في عام ٢٠٠٢ أقل من واردات عام ٢٠٠١ فإننا نعدّها جيدة نسبياً وخاصة عندما نقارنها بسواردات الجمعيات الأخرى في العام نفسه، وثبت أن الله قد ردّ كيد الكائدين لهذه الجمعية في نحورهم إذ حاولوا بكل ما أوتوا من قوة أن يزعزعوا ثقة المتبرعين بالجمعية وبحس إدارتها فكانوا يمارسون أسلوباً بعيداً عن الخلق والدين ونعني بعض الأعضاء المفصولين إذ يتصلون هواتف ببعض المتبرعين ينهونهم عن التبرع للجمعية إيذاء لها في سلسلة من الإيذاعات المعنوية أعقبت إيذاءهم المادي الذي تعرفونه منهم يوم كانوا يستغنون بناء الجمع مستبدلين بتخطيطه وتعبيده وتنفيذه ومماثلة التنفيذ والإساءة في تنفيذه حتى التدفئة التي لفتت نظر مفتش الحسابات هذا العام فوصى هيئتك الموقرة بضرورة استدراك هذه الأخطاء الفنية الفادحة لتوفر على صندوق الجمعية نفقات استهلاك الوقود .



ولقد حارب المتعهد أحمد نافع سكر من التسليم الأصولي للمجمع رغم القرارات المتخذة بذلك ولم ينفذها ولذلك أقامت الأوقاف الدعوى اللازمة بحقه لإجباره على التسليم ثم تدخلت الجمعية في الدعوى للمقابلة لدى محكمة البداية المدنية الثانية عشرة برقم أساس /١٠٢٧٥/ وموعد النظر فيها يوم ٤/٩ .

وبإمكان من أحب أن يطلع ويتبين المفاصل التي أساء بها هذا المتعهد المفصول من عضوية الجمعية أن يزور المجمع ليرى عدة أماكن فيها تسرب مياه من تمديدات التدفئة في المجمع الكبير الذي لم يخل صندوق المحسن الكبير المرحوم عبد الهادي الدبس رحمه الله بالإتفاق عليه إنفاقاً فاق كرم حاتم الطائي .

ومن الإيذاء المعنوي للجمعية شكاوى كيدية قدموها لوزارة الشؤون مرة دون توقيع، ومرة بأسماء مستعارة بتاريخ ٢٠٠٢/٨/١٣ ومضمون الشكاوى طعنهم بالهيئة العامة بأعضائها القدامى واجدد، وطعن بمجلس الإدارة المنتخب انتخاباً صحيحاً، وطعن بعضوية السيد سام الدبس رغم أن الوزارة وافقت على عضويته بشكل خاص، ويدعو أنه لما علم بما يثار حول عضويته أثر الاستقالة فني مجلس الإدارة طلبه .

لكننا في جمعيتنا هذه لن نقبل لغة الجحود والكران الجميلة وحيل والده وأمرته فتلك لغة المنافقين الذين لا عهد لهم ولا ذمة ولا أمانة إذ ينسون أنه من لم يشكر الناس لم يشكر الله القائل (هل جزاء الإحسان إلا الإحسان)

وأقل الشكران الذي قدمه لجمعيتنا في تثبيت وصية أبيه أن نصوت على تسميته (عضو شرف) حسب أحكام المادة /٤/ من نظامنا الداخلي .

أيها الأعضاء الكرام : قد قيل (رب ضارة نافعة) فإنه قد أصابنا من الشكاوى الكيدية ضرر هدر وقتنا ونحن نبرز فيه وثائقنا للتفتيش الذي يفتش فيما أثاره المفترون من دسائس وأكاذيب أتعبت الجهات الرسمية وهي تحقق فتمحضت تحقيقاً عن :

الكتاب رقم ٤٢/١٢/٢٠/٤ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣ (الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش)

والكتاب رقم ٤٣٤٨ تاريخ ٢٠٠١/٤/٢١ (مديرية الشؤون)

والكتاب رقم ٥٨٠٥ تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢ (مديرية الشؤون)

وكنا في اجتماع الهيئة في العام الماضي قرأنا الكتاب الأول وعرضناه، ونعرض اليوم صورة الكتاب الثاني والثالث ليعلم كل من قام بالتفتيش أو قرأ النتائج بأن أهل النفاق الذين تفرغوا سنين ليهدموا ، قد حاق كيلهم في نحرهم وأبطل الله عملهم والله لا يصلح عمل المفسدين .

وذلك دحض لما أشاعوه في المجتمع من الأكاذيب عن صندوق جمعيتنا وهم يشككون في صحة قيودها المالية .



الجمهورية العربية السورية
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
مديرية دمشق

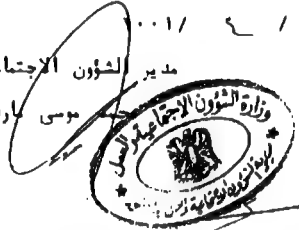
الموضوع:

الرقم: ٨٠٠ / ٢٠٠١
التاريخ: ٢٠٠١ / ١ / ٢٠٠١

الى جمعية المحدث الاكبر الشيخ بدر الدين الحسيني
مزة جبل قيو جامع الزهراء

اشارة الى الزيارة الجارية لجمعيةكم بتاريخ ٢٠٠١/٤/١ نتقدم بوالر الشكر
والتقدير لامضاء مجلس ادارتكم على جهودهم البذولة والمتصلة في سبيل تحقيق
اهداف الجمعية وعلى ادخال الحاسوب في اعمالها وعلى حسن ادارتها .
ونتشئ لجمعيةكم دوام التقدم والازدهار حاضرا ومستقبلا
دمشق في ٢٠٠١ / ٤ / ٢٠٠١

مدير الشؤون الاجتماعية والعمل بدمشق
موسى مارديني



وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
مديرية دمشق

الرقم: ١٥٨٠٥ / ٢٠٠١
التاريخ: ٢٠٠١ / ١ / ٢٠٠١

الموضوع:

الى جمعية المحدث الاكبر / الشيخ بدر الدين الحسيني /
دمشق مزة قيو جامع الزهراء

تبين من خلال الزيارة الجارية لجمعيةكم بتاريخ ٢٠٠٢/٥/١٥ ان العمل
فيها يسير بشكل جيد كما انها تقوم بتحقيق اهدافها وفقا لنظامها الداخلي مع الاخذ
بعين الاعتبار بضرورة فصل سجل توزيع المواد العينية عن سجل المستودع
وتخصيص سجل مستقل لكل منهما
كما نشكر مجلس ادارته الجمعية وكافة العاملين فيها لجهودهم الحثيثة ومساعدتهم
الدؤوية في رفع سوية العمل في الجمعية والنهوض بخدماها وتحسين منسوب اداها
متضمنين لجمعيةكم دوام التقدم والازدهار
دمشق في ٢٠٠٢ / ١ / ٢٠٠٢

مدير الشؤون الاجتماعية والعمل بدمشق
محمد مارديني



ولقد صفعوا في الأعوام الماضية بشهادة مفتش الحسابات، وهذه الصورة .

السادة أعضاء الهيئة العامة لجمعية
الشيخ بدر الدين الحسني المحدث الأكبر المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد ،

بناءً للتكاليف الصادر عن جمعيتكم والمتضمن تكليفي بتدقيق حساب النفقات والواردات للدورة المالية ٢٠٠٠ والميزانية الختامية الموقوفة بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٣١ ، المرفقة صورة عنهما.

أحييكم علماً بأنني قمت بتدقيق القيود المحاسبية الممثلة لنشاط جمعيتكم في الدورة المالية الممتدة من ٢٠٠٠/١/١ ولغاية ٢٠٠٠/١٢/٣١ ، وفقاً لقواعد التدقيق المتعارف عليها ، وقد برزت في مجموعة دفترية منتظمة وكاملة.

ونتيجة الاطلاع على كافة الوثائق والمستندات الضرورية واللازمة لأغراض المراجعة المطلوبة ، وعلى القيود المنتظمة الممثلة لأعمال الجمعية خلال الدورة ، أبين ما يلي :

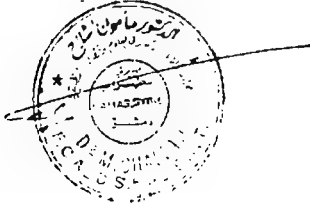
- ١- أن حساب الواردات والنفقات المرفق مطابق وممثل لما ورد في الدفاتر المحاسبية لدورة عام ٢٠٠٠ من واردات ونفقات.
- ٢- وأن الميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٣١ تمثل موجودات ومطالبات الجمعية.

وعليه أقترح المصادقة عليها ، مع الإشارة إلى الملاحظات المبينة في الملحق المرفق والتي أمل تداركها للدورة القادمة.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام.

دمشق في ١٠/١/٢٠٠١.

الدكتور مأمون الشلاح
محاسب قانوني



السادة أعضاء الهيئة العامة لجمعية
الشيخ بدر الدين الحسني المحدث الأكبر المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد ،

بناءً للتكليف الصادر عن جمعيتكم والمتضمن تكليفي بتدقيق حساب النفقات والواردات للدورة المالية ٢٠٠١ والميزانية الختامية الموقوفة بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٣١ ، المرفقة صورة عنهما.

أحييكم علماً بأنني قمت بتدقيق القيود المحاسبية الممثلة لنشاط جمعيتكم في الدورة المالية الممتدة من ٢٠٠١/١/١ ولغاية ٢٠٠١/١٢/٣١ ، وفقاً لقواعد التدقيق المتعارف عليها ، وقد برزت في مجموعة دفترية منتظمة وكاملة.

ونتيجة الإطلاع على كافة الوثائق والمستندات الضرورية واللازمة لأغراض المراجعة المطلوبة ، وعلى القيود المنتظمة الممثلة لأعمال الجمعية خلال الدورة ، أبين ما يلي :

- ١- أن حساب الواردات والنفقات المرفق مطابق وممثل لما ورد في الدفاتر المحاسبية لدورة عام ٢٠٠١ من واردات ونفقات.
- ٢- وأن الميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٣١ تمثل موجودات ومطالب الجمعية.

وعليه أقترح المصادقة عليها ، مع الإشارة إلى الملاحظات المبينة في الملحق المرفق والتي أأمل تداركها للدورة القادمة.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام.

دمشق في ٢٠٠٢/١/١٥.

الدكتور مأمون الشلاح

محاسب قانوني



السادة أعضاء الهيئة العامة

لجمعية الشيوخ بدر الدين الحسني المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لأفارة لتكليفكم لي بموجب الكتاب الصادر عن جمعيةكم برقم / ٨ تاريخ ٢٠٠٢/٠٤/٠٠
حول تكليف نفقات وليرات وكذاك الحسابات الختامية المائدة الجمعية عن الدورة المالية لعام
٢٠٠٢ فأنني لين لكم الملاحظات التالية :

١- تمسك الجمعية لحساباتها لهذه الدورة بومية أمريكية مصدقة لحد لا من مديرية
الشؤون الاجتماعية والعمل وعدد مقررها / ٩٩/ صفحة وقد بدأ لتسجل فيها ندوة
عام ٢٠٠٢ ويتقيد الاقتاضي برقم / ١/ تاريخ ٢٠٠٢/١/٠٠ وبدأ من الصفحة ١/٢
وأنتهى بصفحة رقم / ٨/

٢- تقدم الجمعية بتطبيق نظامها المالي والحسبي لتصدق لحد لا بحيث كتبت وزارة
الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ٢/٧٧٢/٩ تاريخ ١٩٨٠/٣/١٩ ولماك عنه بمعد

كتبت مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بمشقي برقم ٤٩٤/٩٩٤ - ١٩٨٠/٣/١٩
٣- لا بد من أن في كتبت مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بمشقي ذي الرقم ٤٩٤/٩٩٤
تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٠ بان العمل في الجمعية يسير بشكل جيد كما أنه تقدم بتطبيق
أدائها وفقاً لنظامها الداخلي

٤- لقد تم تنفيذ نفقات وليرات الجمعية وكذلك القيود الحسبية المسجلة لتسجلها عن
لفترة من ٢٠٠٢/١/٢٠ ولغاية ٢٠٠٢/١/٢٠ والتي تتصل ب (٢٥) قيد محسني وفقاً
لحد لتطبيق لتسجلها عليها قتيين لي أن جميع هذه القيود سليمة ومرفق من كقة
لوتائق والمستندات المرفقة لها والتي يمكن الاختلاف عليها بشكل كامل وهي مختلفة
لما ورد في السجلات الحسبية لدورة عام ٢٠٠٢

٥- نوصي مجلس إدارة الجمعية بان يتم شراء المازوت من شركة سادكوب حصراً
وبموجب لواتر نظامية صادرة عنها وعدم لتعامل مع محطات المحروقات لتسجل
الحاصل نظراً لأن التساؤل الخاص لايقيد بالواتر النظامية ومنها فاتورة محطة
الرضوان لكمية / ١٠٠/ لتر بملغ لجمالي قدره (١٤٠٠) ل من بقاتورة واحدة نظرية
٢٠٠٢/١/٢٥ .

١- نوصي الاسراع باجراء لتعديلات على لتعديلات المائدة للشواج والتي تقدم بتفئة

الطريق لدقة واحدة رغم عدم الحاجة لها بتشغيل واحد وعلى أن يتم تدفئة كل شقيق
لوحده وبموجب قاطع كورياتي مستقل توفيراً لتفقات المحروقات المرفق سنوياً وبذلك
تخفق وفراً يزيد عن ٥٥٠ % سنوياً

٧- لـ رصيت لتصرفات الفتري والبالغ (٦.٧٧٧.٧٥٢.٧١) ل من مطبق لتلماً لتكشف
لتصرفات التجاري رقم / ٨/ بالحساب رقم ٣٠٦/٧٣٥٢ بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣١ بما
فيه لتفواتر الدقة المستحقة على الحساب الجاري عن كامل العام

٨- قامت الجمعية بتسديد ضريبة الدخل عن الرواتب والاجور بموجب الايصال رقم
١٥٩٤٣٥ بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/١١ والبالغ (٦٨.٣٢٨.٠٠) ل من وعن كامل العام

٩- لقد وضح حسب لواتر وتنفقات أن الاورلات في عام ٢٠٠١ بلغت
(١٨.١٧٢.٤٠١.٠٠) ل من بينما لم تتجاوز في دورة على ٢٠٠٢ مبلغ

(١٤.٠٣٠.١٦٥.٧١) ل من بسبب لتخفيض الاورلات من حساب الاشتراكات والتبرعات
من مبلغ (٦.٤٤٩.٦٢٣.٠٠) ل من لعام ٢٠٠١ إلى مبلغ (٢.٨٦٠.١٠٠.٠٠) ل من لعام
٢٠٠٢ بتاريخ (٣.٥٨٩.٥٢٣.٠٠) ل من

١- أن الميزانية الموضوعة لتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣١ والبالغ مجموع كل من طرفيها
في المبلغ (١١.٣٣٤.٧٨.٠٠) ل من تمثل المركز المالي الحقيقي للموجودات والمطالبات
جمعية الشيوخ بدر الدين الحسني (المحدث الأكبر) .

وعليه فأنني اقترح على هيئتمكم المرفقة المصلفة عليها
وتفضلوا بقول فائق التقدير والاحترام .

دمشق في ٢٠٠٢/١/٢٠

محمد ربحان عبد السلام كتمان

الحاسب الآلي رقم ٥٨٤

وقد يكون من المفيد أن نذكركم ببعض ما تلوناد في العام الماضي في تقرير التفتيش ٤/٢٠/٤٢/١٢ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٣

(إنه تم تدقيق عينة عشوائية من أوامر الصرف لعام ٢٠٠١ فتبين أنها نظامية وسليمة، وتم تدقيق عينة عشوائية من مذكرات الإدخال وطلبات الشراء ومذكرات الإخراج فتبين أنها سليمة . كما تم جرد بعض المواد في المستودع بناء على مذكرات الإدخال والإخراج والرصيد فتبين أنها سليمة وصحيحة، ومن المواد التي تم جردها : الشاي والسكر والرز والمعكرونة والحلاوة والزيت والمربيات والحليب وتم رؤية كيف يتم تحضير الطعام في المطبخ وتوزيعه على الطاولات في المطعم المخصص لتناوله، ويتميز القسم الداخلي بخدمات جيدة وباقي أمور الجمعية والمعهد صحيحة وسليمة) .

أيها السادة : نحن واثقون بأنه لو تقدم الحاقدون الهدامون في كل شهر بشكاوى جديدة لكانت النتائج واحدة لأنها شكاوى كيدية هي ردود فعل بعد أن فضح الله نواياهم تجاه الجمعية إذ استغلوا يوم كانوا فيها، وازداد غيظهم بعد أن لفظتهم الجمعية بقرار فصلهم في الجلسة ٧ تاريخ ٢٠٠٠/٥/١١م فطعنوا فيه لدى محكمة البداية المدنية الخامسة بدمشق، فردت المحكمة دعواهم بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٥ ثم استأنفوا وبقيت القضية منظورة لدى محكمة الاستئناف المدنية الحادية عشرة وموعد النطق بالحكم غداً ٣/٣١ . وكيف لا يزهد باطل يدعى به على جمعية قررت هيئتها العامة تأكيد قرار فصلهم وذلك باجتماعها بتاريخ ٢٠٠١/١/٢٨م

ولربما كان من المفيد أن نتباهى بهيئتنا العامة وهي عليا القوم من العلماء والوجهاء والأطباء والتجار والمهندسين وغيرهم نعرض أسماءهم الكريمة ليعرف الناس أن هذه الجمعية في عددها من أكبر الأعداد وفي شخصياتها من أكرم الشخصيات ، وجمعية هؤلاء أعضاؤها لا تحتاج إلى فضولين وفضوليات يقحمون أنفسهم بما لا يعينهم من الإشراف عليها وإدارتها والوصاية عليها .



أسماء الهيئة العامة للجمعية

الشيخ بشير الباري	الشيخ د. محمد عبد الستار السيد	شيخ القراء الشيخ كرم راجح
الشيخ هشام الصلاحي	الشيخ هشام الحمصي	الشيخ عبد الله دك الباب
الشيخ نور الدين الصالحاني	الشيخ أمير عابدين	الأستاذ موسى مارديني
الشيخ عصام خلف	الشيخ محمود عبيد	الأستاذ محمد عطوف الأشرف
الشيخ أنس دوامنة	الشيخ أنس النص	الأستاذ محمد سعيد اسكندراني
الشيخ عبد القادر الشاطر	الشيخ عبد الإله قهوجي	الأستاذ عدنان حاج عيسى
الشيخ محمد توكنا	الحاج فخير الشاطر	الأستاذ عبد الله ريحاوي
الشيخ صالح الخطيب	الحاج ممدوح العظمة	الدكتور أحمد تقي الدين
الشيخ فهد الدبس	الحاج علي الدبس	الدكتور سعد الكيال
الأستاذ يوسف الحسيني	الحاج ابراهيم ييلوي	الدكتور مروان قطان
الأستاذ أنور بيلي	الحاج محمد خير زرزور	الدكتور أنجد مارديني
الأستاذ أحمد سعيدان	الحاج وجيه الدبس	الدكتور محمد حمدي مطر
الأستاذ حسام الديري	الحاج محمد غالب دعل	الدكتور عدنان صبري
الأستاذ يوسف شنار	الحاج مصطفى حكواتي	الدكتور أيمن شعبان
الأستاذ ياسر حمزة	الحاج موفق بجاج	الدكتور موفق مكية
الأستاذ مأمون كلثوم	الحاج عربي تكريني	السيد عصام الحسيني
الأستاذ عبد المعين ييلوي	الحاج عبد الرزاق فنواقي	المهندس تاج الحسيني
الأستاذ أحمد فائز الحمصي	الحاج محمد أديب الحسكي	المهندس طلال هاشم
الأستاذ طه مارديني	الحاج مصطفى كردلي	السيد يوسف صبري
الأستاذ حاتم أيوبي	الحاج نبيل قزيها	السيد محمد خير كيلاني
الأستاذ هشام حلواني	الحاج محمد قزيها	السيد ماجد زرزور
الحاج السيد محمد ماجد حناوي	الحاج محمود دوامنة	السيد محمود مبارك

أسماء الهيئة العامة للجمعية

التاجر محمد عادل العجمي	المحامي سعدي السلق	المستشار القاضي أسامة قصياتي
التاجر عادل عبيد	المحامي رياض مكي	المهندس أيمن الموقع
عضو مجلس الشعب عدنان دخاخني	المحامي احسان مارديني	المهندس محمد بدر يلوني
التاجر عبد المعين الشاعر	المحامي رضوان مارديني	المهندس بدر الدين الحسني
التاجر فوزي قباني	المحامي جمال عربي الخطيب	المهندس إياد مراد
التاجر محمود طرين	المحامي حسين دوامة	المهندس عبد الفتاح أغواني
التاجر فواز التاجي	المحامي الشيخ أبو الخير شكري	المهندس عصام بزره
التاجر هشام السمان	التاجر السيد بسام الدبس	المهندس أيمن بازرباشي
التاجر يوسف هاشم	السيد أحمد خراط	المهندس حسان يلوني
عضو غرفة التجارة التاجر نزار قباني	السيد عبد السلام زوزو	المهندس حمدي عبيد
التاجر وليد الدبس	السيد وليد الرواس	المهندس زهير شعبان
التاجر هشام سلق	السيد خالد عبيد	المهندس مازن حبال
التاجر محمد خير تلولو النشواني	السيد عبد الرحمن عبيد	المهندس هاني السعدي
التاجر محمد فايز درويش	السيد عمار عبيد	المهندس علي سعد الدين
التاجر عبد الحكيم سيف	السيد محمد رضوان الحمصي	المهندس محمد خير الدين الحلبي
التاجر نذير طرابلسي	السيد رشاد سيف	المهندس مهند البزرة
التاجر ناصر اللحام	التاجر أحمد الأشقر	المهندس ماهر يلوني
التاجر عبد العزيز عجاج	التاجر نبيل خير الله	التاجر محمد جزماتي
التاجر عماد العلي	المهندس محمد خير الله	التاجر منير النحاس
السيد مسلم قصص	السيد راتب الدبس	المهندس مشهور طرين
التاجر فوزي ملوديني	السيد محمد قشاط	التاجر أديب النوري
التاجر كنان الحمصي	السيد أكرم قدسي (مشمش)	وتوفي منهم المرحوم نزيه المبداني بتاريخ ٢٠٠٣/١/٢٨



وتجدوننا مضطرين أن نردّ اتهامات وجهت إلى أعضاء الجمعية تزويراً للحقائق من أجل أن يستر المتلاعبون لعبتهم، (وعدلت شهادة الزور الإشراف بالله) والواقع بأن الجمعية في كل دعوى رفعتها أو قرار اتخذته أو تحرك تحركه إنما كان بهدف تحقيق (شرط الواقف). احتراماً لشروط والمسلمون عند شروطهم، وخاصة عندما ترتب على الجمعية التزام مستمر في الإنفاق والإشراف على معهد الإناث، فالواقفون للأرض من آل البردان والسيدة براءة الحلاق رغبوا بالوقفية لمصلحة الجمعية لعلمهم أن العمل المؤسسي هو الضمانة المستقبلية لاستمرارية التعليم الشرعي الإنثائي الذي تقوم عليه جمعيتنا في فرع الإناث. كما هو الشأن في المعاهد الشرعية المماثلة : الفتح والفراء والفرقان وكفتارو ، ولنا عبرة بمن أسس ترخيصه وبنائه على ملح وسرعان ما ذاب المسح وذهب الطلاب ضحية.

والذين يفكرون بحدوء يتضح لهم أن الذين أساءوا إلى المتبرعة إنما هم الفضوليون والفضوليات الذين زعموا أن المتبرعة قصرت وأخلفت وعدها الذي وعدت به فسددت عنها السيدة رفيدة كزبري (حوالي ستين مليون ليرة) كما جاء في الصفحة ٥ من الاعتراض الذي تقدم به العضو المنفصل من الجمعية فضلاً بقرار التفتيش المخامي هشام السيوي، وتبلغنا قرار فصله الصادر عن وزارة الشؤون برقم ١٦٧٤ تاريخ ١٩/٩/٢٠٠١ وقد أساء إلى المتبرعة بهذا الزعم، وكان من قبل أساء إلى الجمعية في أسلوب بناء المجمع والمعهد الذي تعهده والمدرسة العمرية بالصاحبة والثانوية الشرعية للبنات بدرعاء، ولكل واحدة مما ذكرنا قصة عجيبة غريبة، وتستمر على ما أساء فقد بذل كل جهده للحيلولة دون اجتماعنا بالمتبرعة فإنه إذا توضحت للمتبرعة المدة التي لعبوها باسمها فستعرف عندئذ من هو الأمين على تبرعها ومن الذي قد تلاعب فحرم الجمعية من استلام النصح الشايق المؤلف من خمسة طوابق والذي قد وضعنا صورته على هذا التقرير، ولا يزال مغلقاً حتى الآن ينظر إليه واقفوا أرضه من آل البردان من كفرسوسة فيتألمون أن وقفيتهم كانت لجمعية الشيخ بدر الدين الحسيني ، فأين مجلس إدارتها ليطالب بحقه في هذا العقار المجاور للعقار ٢٧٣ الذي أقيمت عليه مدرسة البوادر والصلالات . ولقد حاولوا أن يحملونا مشكلة ترخيص البوادر مع التربة ولا علاقة لنا في هذه القصة من قريب أو بعيد ، إنما قصتنا الدعوية مثل قصتهم يسترنا ما يسترهم ويسوؤنا ما يسوؤهم حتى في قضية الحفلات المنتزعة البعيدة عن المعاصي وهي مطلب شرعي . والعاملون في الحقل الشرعي والدعوي يلتفون لقاء عفويا وعندما ينحرف أحدهم عن الشرع يحدث الخلل ولا بد من نصحه بالعودة، وحسبنا أننا دخلنا القضاء وما يدريك أن يدخله معنا في المستقبل القريب آل البردان الذين أوقفوا الأرض لجمعيتنا، لم يوقفوا عقارهم لفلانة ولا لفلانة . مع اعترافنا بأن السيدة الكزبري سددت نفقات تدريس معهد الإناث ووعدت أن تسدد في المستقبل والوعد قانوناً غير ملزم .

فتعرضت لشبهة الإثراء من مال الوقف بحيث سجلت له حقوق انتفاع على مطعم ومطبخ قيمة فروغه أكثر مما دفعته وهي في غنى عن تلك الشبهة، ومن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه وخاصة أن العنوان المرفوع والمنعلن أنه مشروع خيري والثبات على كونه خيرياً يتناقض مع كونه تجارياً استثمارياً لم تستشر فيه الأوقاف ودلّس فيه على الجمعية باستعمال اسم الجمعية دون أن يكون لها أي غنى حتى الآن . بل كان عليها الغرم المادي الذي التزمت به بالإشراف على معهد إنثائي تزدد نفقاته بازدياد عدد طالباته، من اليوم ٥٢٠ طالبة وغداً ألفان وأكثر إن شاء الله . لذلك فإن وزير الأوقاف بكتابه ١٣٥ / ١٠٤ تاريخ ١٠/٤/٩٩ لم يقبل أن يقر لها بحقوق انتفاع على العقار نفسه. هذا وإن آل البردان وعددهم يزيد عن مئة لا يعرفون فلانة ولا فلانة إنما يعرفون جمعية الشيخ بدر الدين الحسيني التي أوقفوا لها وقفيتهم بالأحكام الوقفية الصادرة عن المحكمة الشرعية المختصة



برقم أساس ٦٠٠ تاريخ ١٦/٢/٩٥ مصلقة أصولاً برقم أساس ١١٢٣/٨١٢ تاريخ ٢٨/٨/٩٥
وبرقم أساس ١٣٠٨ تاريخ ٢٨/٣/٩٦ مصلقة أصولاً برقم أساس ١٩٦/٩٣٥ تاريخ ١٢/٥/٩٦
وبرقم أساس ٤٩٧ تاريخ ٢٣/٢/٩٧ مصلقة أصولاً برقم أساس ٢٨٦/٨٣ تاريخ ٨/٤/٩٧
وبرقم أساس ٥٨٤ تاريخ ٣/٣/٩٧ مصلقة أصولاً برقم أساس ٢٨٥/٨٢٢ تاريخ ٨/٤/٩٧
وبرقم أساس ٤٤٦٢ تاريخ ٢٢/٧/٩٧ مصلقة أصولاً برقم أساس ٢٦٦٢/٢٩٦٨ تاريخ ٢٨/١٢/٩٧
وقد كانت تسمية جمعيتنا يومئذ (إسعاد طلاب العلوم الإسلامية)، ونحن جاهزون لتزويد كل من يطلب هذه الأحكام لنطعن عليها.

ونحن جمعية شرعية والشرع علمنا أن الكذاب فاسق ساقط العدالة وأن من روى الكذبة ولم يتحقق فهو آثم كذلك وقد بلغ من نخبهم ونخبتهن في الكذب أنهم ينكرون أحياناً وجود متبعة هي التي وقعت لدى القاضي الشرعي ووقعت على الطلب المقدم لمديرية الأوقاف وعلى الطلب المقدم للجمعية ، كل ذلك ليبرروا تسلطهم على منافع الوقفية، يزعم أنهم يريدون تسديد ديون لم تسدها المتبعة الحلال التي سددت ما وعدت به يقيناً جزاء الله كل خير لأن مشروعها خيري ابتداء وانتهاء . ما كان مشروعها تجارياً استثمارياً على عقارات للجمعية والأوقاف. ألا يعلمون أن زعيمهم بأنما لم تسد يعرضها فيه لإبطال ما منح لها من حقوق انتفاع بالصالة والمدرسة الابتدائية لأنها أخلت بشرطها ووعدوا وهذه إساءة أخرى لما لو كانوا يدركون أن هذا الزعم هو الإساءة بعينها للمتبعة الكريمة يسر الله لها الخير حيث اتجهت وبارك فيها وبكل من مؤلفيها . ونحن نعرض صورة طلبها المقدم لمديرية الأوقاف وللجمعية

السيد محمد إسماعيل بن عبد الرحمن
مفتي الديار المصرية

والحجة الوقفية :

المسجد بدير اوتان و منق العونمير

مفدت : ہر اے الحلاق ، النہیہ بد شق - فراموش ایہ الاشر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد فاني احيطكم هذا فاني عازية على وفاء كامل العقار الموصوفه بالحدود رقم

(٧٣) ثبوت سنانين وفقاً خبرها باسم حرمية (بنو خالد بن الحنظل) بمالكشاه (بنو مالك

تقديم الحقبة الذهبية ران لوتيه

استشارة يكون ذلك بعد شراي العتار والمكورين بالله .

راحة الكتابة الى صاحبة القاصر الشريف الاول بمحل هذه الرقعة محمد الامين

الشريعة

وتفضلوا بإسبارة الله بر منبول وانراشعة والتفدير.

هيا في الـلـز

— 2112 —

سرای

د. مشقونی، ۱۳۷۳/۳/۱۰، السُّلَامَة

محمد مصطفیٰ محمد عارف اللہ آبادی

[Handwritten signature]

11-12-13

السنة : الحرام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إسمه عليه السلام : حد

سلاسل من الخشب واللؤلؤ: ٥٠

مدرسه رشید (مدرسه) : ۱۳۷۱

١٠٠

المادة ١٠٠

منه الصبر المستوصف

المجلس : وزارة / الخزانة العامة

الاسم الذي يلقب به

[illegible]

محمد بن عبد الله القتيبي

المشرف : حماد النور بن حبيب ربه ١٤٠٠

الحمد لله الذي جعلنا من عباده الصالحين

١٠٠٠

6. 1. 1947

1

النسخة يدوالت من الحسى (رضى الله عنه) الوقى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد فإني إذ أتوجه بالشكر الجزيل على قبول جمعيتكم هبتي لكامل العنصر
الموصوف بالحضر ذي الرقم (٢٧٣) قنوات بساتين ليكون مع العقار الملاصق له وهو العقار
(٢٧٥) قنوات بساتين مرصدين لاقاة معهد شرعي للانات باسم معهد الحاجة بهمة كريمة
المعدت الأكبر الشيخ يد والدين الحسيني (رضي الله عنها) وفاقا للهدف السامي الذي تقوم
جمعيتكم الكريمة من أجله وهو نشر العلوم الإسلامية واللغة العربية بين الذكور والانات مواطنين
وأجانب وتأهيلهم دعاة لنشر الإسلام الحنيف (النظام الأساسي المرخص والنشور بالحريفة
الرسمية برقم النشر / ١٥١ / لعام ١٩٥٩ والمعدل للنشور بالحريفة الرسمية برقم النشر
/ ١٩٧ / لعام ١٩٩٢) .

وحيث ان الدراسات والمخططات الفنية للمشروع قد اُكملت وصدر الترخيص القانوني للعقار ٢٧٣/ ويتوقع صدور الترخيص للعقار (٢٧٥) قريبا انشاء الله . وقد اطلعت عليها وهي موافقة لكل اهداف الجمعية بحسب الغاية التي انشأت من اجلها . وهي تتضمن تقسيم المشروع الى ثلاثة اقسام :

(١) - القسم الاول : ويشمل معظم العقار (٢٧٣) قنوات سياتن في جزئه الغربى وهو مخصص لدراسة اعدادية وثانوية للناث للتعليم الشرعى .

٢) - القسم الثاني : ويشمل جميع المقار (٢٧٥) قنوات بماتين وهو معد لمبيت الطائرات الا جانب والغير مقيمت في مدينة دمشق .

(٣) - قسم مسلح : يتضمن مبنى يصلح مدرسة ابتدائية ملحق به صالة شتوية وهو يشمل الجزء الشرقي من العقار / ٢٧٣ / بساحة لاتتجاوز / ١٨٠٠ / ٢٢٠ .

وحيث أنني أهدف في نفسي العزيمة الصادقة على دعم مشاريعكم الخيرية النبيلة ،
فأنتي أعز لسعادتك بوصفكم رئيسا لمجلس إدارة هذه الجمعية الكريمة من استعدادي التام
للقيام بانجاز المشروع بكامله وفقا للدراسات والمخططات المعدة من قبلكم هيكلًا واقتصادًا .
(المفتاح باليد) وذلك على أن تسمحوا لي بالاحتفاظ بحق الانتفاع طيلة حياتي بالقسم
السلبي (وهو الجزء الشرقي من العقار (٢٧٣)) قنوات بساتين والشتل على المبنى المعد
لدراسة ابتدائية والحالة الشتوية الملحقة بها ، استفيد من مواردها طيلة حياتي ، ليعود
هذا القسم المكن عند انتهاء أجلي ، تعهدا بتسليمها عند ذاك اليكم على أحسن وضع .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

۱۹۹۷/۱۲/۱ ر. مشق فی

جراحة الحول

Page

وبعد أن تقدمت الواقعة بطلبها إلى الجمعية تطلب تخصيصها بحق الانتفاع بصالة واحدة ومدرسة ابتدائية مساحتها ١٨٠٠ م^٢ ووافقت الجمعية على طلبها وأقرته الهيئة العامة رأينا التلاعب في التسجيلات العقارية التي قال التفيتش بكتابه ٤/٨/٢٩٧٤/٩ تاريخ ٢٠٠١/٨/٢٦ إن للجمعية حقوقاً قد فاتت يجب المطالبة بها من الجمعية والأوقاف، وهي صالتان زائدتان عن الصالة الأولى وفرق مساحة قدرها ١١٥٧ م^٢ زائدة عن حقها الأصلي على حسابات التفيتش الذي كلف لجنة من المهندسين ثلاثية تقدموا بخبرتهم. وطلب منا تحريك الدعوى فحركت الأوقاف دعوى فسخ التسجيلات الخاطئة في محكمة البداية المدنية الرابعة برقم أساس ٢٥٥٣ لعام ٢٠٠٣ وتدخّلنا بها وموعد جلستها ٢٣/٤/٢٠٠٣ وسنبحث هناك موضوع ما منح من حقوق انتفاع، بناء على معطيات ثبت أن السيوي كان قد ضلّل بها مجلس الإدارة في جلسته ١٢ تاريخ ٢٣/١١/٩٨ ثم بنت الهيئة العامة بتاريخ ١٤/١٢/٩٨ قرارها على القرار الخاضع، والعودة إلى الحق خير من التماهي بالباطل، وهذه الدعوى تثبت أننا نريد نصيبنا من ربيعة الصالات، فلا مصلحة لنا أن نسعى بإغلاقها كما يشاع بالسنة المفترين.

ودعوى حارس قضائي في محكمة البداية المدنية الثامنة برقم أساس ٢٧٤ لعام ٢٠٠٣ وموعد جلستها ٣/٤/٢٠٠٣ وغني عن البيان أنه في تلك الأيام كان السيوي يملك قرارات الجمعية بالأكثرية في مجلس إدارة هو سادسهم والبقية قريب أو شريك أو إمعة أو متفع أو متفرج، كانوا ينتقون بعضهم بالتركية فيما بينهم يوم كان عدد أعضاء العامة ٥٠ عضواً، أما مجلسنا الحالي فمُتخَب في جلسة حضرها ٨٣ عضواً.. حاول العضو المفضول الطعن بالانتخابات فرد التفيتش اعتراضه. وحررنا دعوى ثالثة في مجلس الدولة لا تزال قيد النظر.

وآخر الأحكام التي صدرت عن مجلس الدولة مفادها الاستمرار بقرار إغلاق الصالات حين أثبت بالقضية المنظورة أمام الجمعية العمومية في مجلس الدولة. نعم إن في ذلك تجميداً لمنافع الربيعة للصالات المبنية على الوقف وما بني على الوقف فهو وقف. وهل تعلمون أن مساحة الصالات كلها تساوي ١٠/١ من المساحات المعطلة. فلماذا يستنكر بعضهم من القضاء تعطيل عشر المساحة لإجراءات التقاضي ولا يستنكرون تعطيل ١٠/٩ تسعة الأعشار تعطيلاً سببه الممانعة من تسليمنا العقار المذكور ٢٧٥ قنات بساتين، ومساحته تزيد عن عشرة آلاف متراً وقيمته تزيد عن ثلاثمائة مليون ليرة

محتفظين بخفنا كجمعية في تحريك الدعوى الجزائية بحق من كان السبب في تعطيل استلامنا لهذه المنافع.

كيف يكيلون بمكيالين مختلفين في القضية الواحدة وهي قضية مالية محضة، ومن صورها تزويراً بألها قضية دعوية فقد أساء وافترى وظلم، وهذا النزاع المالي من حيث نتيجته نفع للدعوة إلى الله والتدريس الشرعي الإنساني في معهدنا، ومعهدنا هو الكيان القانوني السليم القوي ونحن عندما نطالب بحقوقنا المالية التي حسمها تفيتش استغرق سنوات بتاريخ ٢٦/٨/٢٠٠١ وأكد عليها بكتابه الموجه إلى محافظ دمشق برقم ١٠/٤٨٠/١٦/٦ تاريخ ٢٢/١/٢٠٠٢

فإنما ننظر نظرة موضوعية للمصلحة الدعوية وهي مصلحة من يفكر بالشرع الذي جعل شرط الواقف كنص الشارع وقال إنه لا يجوز للواقف أن يغير شروطه بعد إنشاء وقفه.

نص على ذلك المحامي هيثم السيوي نفسه في كتاب الأنظمة الوقفية في سوريا في الصفحة ٢١ :

(وقد اعتبر بالاتفاق أن الشرط الصحيح الذي يشترطه الواقف في صحة وقفه هو كنص الشارع واجب التنفيذ لا يجوز مخالفته وصاحب الحق الوحيد في اشتراط هذه الشروط هو الواقف فقط في أثناء إنشاء وقفه، بمعنى أن له وحده أن يشترطها مقترنة بصيغة وقفه، وأما غير الواقف فليس له أن يشترط أي شرط منها.

والواقف نفسه بعد تمام وقفه ليس له أن يشترط أي شرط منها فوق اشتراط هذه الشروط هو وقت إنشاء الوقف فقط)

وقال في الصفحة ٢٢ : (فلا يجوز للواقف أن يرجع في وقفه كله أو بعضه وإذا شرط في حجة وقفه أن له حق الرجوع فيه كان شرطه باطلاً لأنه يناقض حكم الوقف، ولا يجوز أن يغير في مصارف وقفه وشروطه إلا إذا شرط حق هذا التغيير لنفسه في حجة وقفه، وبعد وفاته لا ينتهي وقفه، ولا ينتقل الموقوف منكاً لورثته ولا يكون لهم الحق في إبطال وقفه كله أو بعضه) فما بال المؤلف وقد كان نائباً لرئيس الجمعية يناقض نفسه ثم يتقدم باعتراضه بمذكرة من تسع صفحات عن طريق وزارة الشؤون مرتين متتاليتين. فنرى التفيتش يضرب باعتراضه عرض الحائط وذلك بالكتاب (١٢/٥٦٧/٢٠/٢٠٠١/١٠/١٧٤/٢٠٠٢ تاريخ ٢٣/٧/٢٠٠٢



الجمهورية العربية السورية

رئاسة مجلس الوزراء

الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش

٦٠١٥٦٧٨٤

الرقم: ٢٠٠١/١٠/١٧٤

التاريخ: ٢٠٠١/١١/٣٣

الموضوع: رد اعتراض

المرفقات: الصكوك المينة أدناه .

السيدة وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل

نشير الى كتابكم رقم ١٠٥٨٤١/ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٨ ورقم ١/٢٢٤٠/ تاريخ ٢٠٠٢/٣/٣ ومرفقاًكم حجة اعتراض وزاراتكم فيما يخصها على النتائج التي انتهى اليها كتابنا رقم ٢٩٧٤/٩/١٠/٤ب تاريخ ٢٠٠١/٨/٢٦ الذي اعتمدنا بموجبه التقرير رقم ١/ع.ط-٣/٣.٢/ تاريخ ٢٠٠١/١/٣٠ المعد من قبل لجنة قرارنا رقم ١١/ر.ه. لعام ٢٠٠٠ نتائج تحقيق الأمور المثارة بشأن وقف العقارين ٢٧٣-٢٧٥ قنوات بساتين ومنح حق الانتفاع عليهما للغير .

وحيث يهتم بكتابكم أعلاه :

((ان ملكية المحدث الأكبر الشيخ الحسين الخيرية للمقارين ٢٧٣-٢٧٥ قنوات بساتين كانت مشروعة وتمت وفقاً لاحكام قانونية نافذة في التاريخ المذكور في التقرير الآنف الذكر المعتمد أصولاً لم يأت على ذكر المرسوم التشريعي رقم ١٧٠/ل.عام ١٩٥٢ الذي سمح بتولية الجمعيات الخيرية على المقارات الموقوفة وفقاً خيراً . - ان تنازل الجمعية الخيرية عن أملاكها للغير مقابل مكاسب تحققها يعتبر مشروعاً بعد أن تحصل على مرافقة السلطة الوصائية عليها وهي وزاراتكم وان جمعية المحدث الأكبر لم تخالف ذلك حين منحت حق الانتفاع للغير على العقارين ٢٧٣-٢٧٥ قنوات بساتين خلافاً للنتائج التي توصل اليها التقرير آنف الذكر))

نودعكم في درجه نسخة عن كل من :

- المذكرة رقم ١/٧/أ.ن تاريخ ٢٠٠٢/٤/٢ المعدة من قبل السيد المفتش إيمان ناصر .
- المطالبة رقم ٤٣٢/ص تاريخ ٢٠٠٢/٤/٣ المعدة من قبل السيد رئيس مجموعة الاسكان .
- المطالبة ذات الرقم ١٢١٦/ص تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٩ المعدة من قبل السيد رئيس مجموعة الخدمات العامة .

والمبين فيها ان كافة انقاط المشارة في كتابيكم الملحق اليها ومرفقاًكم قد تمت دراستها بشكل مفصل وباسهاب في متن التقرير وفي المطالعات آنفه الذكر .

- ١- رد ما أثير بكتابيكم أعلاه ومرفقاًكم حول وقف العقارين ٢٧٣-٢٧٥ قنوات بساتين باسم .. جمعية الشيخ بدر الدين الحسيني .
 - ٢- التأكيد على تنفيذ مقترحات كتابنا المشار اليه أعلاه .
 - ٣- ابلاغ مديرية أوقاف دمشق نتيجة دراسة اعتراضكم .
- وإذ نعرب عن تأييدنا ذلك
- المرجو الاطلاع إجراء مقتضى والإيعاز : لمن يلزم بإبلاغ السيد المحامي هشام السيوفي برد اعتراضه .

رئيس الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش

أحمد يونس

فإلى الذين يهفون بما لا يعرفون من حقيقة القصة نروي الحديث الشريف (من حسن المرء تركه ما لا يعنيه)
اتركوا ما لا يعينكم فالوقفة تعني الجمعية والجمعية لها هيئة عامة ومجلس إدارة يتحدثون باسمها وليسوا بحاجة إلى
متشدين في المجتمع يقحمون أنفسهم بما لا يعينهم ليتحدثوا عن الجمعية في المحطات الرسمية والشعبية، فديننا ينههم
عن ذلك ، وينههم عن التزوير في تصوير القصة بأنها شخصية بين فلان وفلان وأنها حظ نفس عند فلان والواقع
والحقيقة أنها حظ جمعية ووقف غضب من هربا وأعان على تهريبها على منهج رسولنا صلوات الله عليه الذي كان
يفض إذا انتهكت محارم الله .

لكن بعض أصحاب المصالح يسمعون منهم ويسكتون وإنهم بسكوتهم هذا يطمعونهم على السر بغواية ولا يتأهون
معهم عن منكر فعلوه، ونعني بالشكر ازدواجية المعايير عند عليم الناس، يعنك في الصباح (شرط الواقف كنص
الشارع) ويقف في المساء مع الرعاع والمتلاعبات، فمصالحه المعنوية تنسب القاعدة والأحكام الشرعية .
ولو أن القضية كانت في جمعية أخرى لسمعت منه أنها وقفة محددة الجهة فلا تغيروا ولا تبدلوا وإلى الله المشتكى من
متلاعبين بالأحكام الشرعية بسفسة لسان، أفلا يعلم الكذابين والكذابات ومن سار في عراضتهم مسيرة عاطفية أن
الناس فهموا حديث (لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها) وأن رسول الله (رفض من حبه وابن حبه أن
يشفع في حد من حدود الله) وأن للناس سمعاً وأبصاراً وأفئدة يحاكمون به أقاماً يوجه إلينا ينشر منشورات ينشرها
المتلاعبون مغفلة من توقيعهم وللأسف ، وأنه بعد محاكمة الأمور والتبصر بها وثائقاً يدركون أن نيتنا طيبة بحق
المتسرعين من آل البردان وبحق المتبعة الخلاق التي تحدثوا باسمها وهي غائبة لا تدري أن نفع وقفتها لم تستفد منه
الجمعية حتى الآن. ولا تدري أنه قد تعارضت رغبات الفضوليين والفضليات وهم يتحدثون باسمها ويطلبون طلبات
متناقضة متعارضة .

وأنا جاهزون لأية تسوية على الأصول الشرعية بعد تفويضكم إيانا في هذا الاجتماع لأننا نحترم إرادة الواقف
وشروطه، فنحن بذلك نحترم لتواقفين الأمانة على ما لهم الذي حددوا جهته، وإنما المسمى لسمعة الخير هو من
تلاعب بتميرات أهل الخير، ليس المسمى الذي حافظ على أموال الخير من أعضاء الجمعية الذين حافظوا ويحافظون
ولا يبالون بإرضاء أهواء الناس إنما يبالون بإرضاء الله عز وجل .

ثم ماذا على المتلاعبين أن يكونوا صادقين فإن الكاذبين والكاذبات عدائهم ساقطة ، وساقط العدالة لا يولى على مال
خيري ووقفي ، ونحن جمعية شرعية معيها الشرعي يعلم الناس الحجاب والصدق والأمانة وينهى الناس عن الكذب
والافتراء والبهتان والرشوة والقتل . فعندما تعود الأموال إلى صندوق الجمعية فمعنى ذلك دعم للدعوة إلى الله على
منهاجها الصحيح ودعم الدعوة إلى الحجاب ودعم الصدق والأمانة وذلكم هو المقصود من الدعوة ، ليس المقصود
أن تصدر الدعوة مخالفة لمنهج القرآن الذي أمر بما قدمنا .

ونستطيع أن نجتمعكم بمن عرضت عليه الرشوة فأبأها ورفضها يطلبون منه التستر على خطأ يريدون استسهاله والتستر
عليه، ولا شك بأن الذي رفض قبول الرشوة أشرف من الذي عرضها ، ولعن الله الراشي والمرشي والرائش بينهما .
فلن ننسخ ولن نمنح تعينات الشرع لنحتزئ منها جانباً واحداً فالجترى ساقط العدالة لأنه آمن ببعض الشرع
وكفر ببعض .

نحن نؤمن بالشورى في إدارة الأموال العامة ومنها مال الجمعية ، فمبدأ الجمعيات (وتعاونوا على البر والتقوى) فلن نقبل أن نجعله تعاوناً على الإثم والعدوان ، ومن البر والتقوى أن نطالب هذه الأموال لتغذي المعهد نفسه في حياتنا ونطمئن على استمراره بعد وفاتنا .

ومجلس الإدارة في جمعيتنا يتبدل ويتغير بانتخابات في كل عامين فإذا تجرأ باغ فطعن بسبعة زيد أو عمرو فهل يتجرأ أن يطعن بسبعة أحد عشر عضواً هم اليوم المسؤولون عن الجمعية، وغداً أحد عشر غيرهم وهكذا...؟؟

بالإضافة إلى المادة ٧١ و٧٣ من قانون ٩٣ لعام ١٩٥٨ الناظم للجمعيات يجبرنا على ذلك ويعاقبنا إذا خالفنا ذلك (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة كل من سمح لغير أعضاء الجمعية المقيدة أسماؤهم في سجلاتها بالاشتراك في إدارتها) وأما المادة ٧٣ فتقول (يكون أعضاء مجلس الإدارة ومدير الجمعية أو المؤسسة معيناً كان أو منتخباً أو متدبياً مسؤولين عن الجرائم السابقة ويعاقبون بنفس العقوبات المقررة لها) .

إنّ في العمل المؤسسي طمأنينة على استمرار العمل الشريف خشية أن تكون المسائل الشخصية لا يُحلّ لغزها إلا عند فلانة وفلانة ولا نأمن عليهم الشيطان ولا نأمن من ورثهم التنكر ، وإن المسائل الشخصية عرضة لتراعات لا نريد أن تقع فيها كما وقع غيرنا فصار مهزلة من المهازل في حياته وقبل وفاته لأنه اجتهد بإخراج المال الخيري من مؤسسة إلى أفراد .

ألا إن العمل للمؤسسي ضمان لمن فكر بعقله ولذلك كانت الجمعية مؤسسة وكنتم لها منتسبين وبرسالتها مؤمنين ولا اجتماعاً حاضرين ولمشاكلها متفهمين وللأذى عنها محبطين وبحقوقها متواصين وبقرارها مشاركين ومن قراراتكم السابقة دخول المحاكم لحل هذه المشكلة التي كان بالإمكان أن تحل بحضور السيدة الحلاق ولكنهم تعمدوا تغييبها . (والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق)

فالتواصي بالحق مطلب قرآني وأدلة حقنا كما رأيتم أوضح من الشمس في رابعة النهار، يراها كل مبصر إلا الميكافيليين الذين يقولون بأن (الغاية تبرر الوسيلة) ونحن نسأل الله أن يحشرنا تحت لواء سيد المرسلين لا تحت لواء ميكافيلي، فقولته قوله مرفوضة شرعاً لأنها من الإثم بهدف التستر على العدوان الذي وقع على منافع العقارين المذكورين فوزعوا الأدوار وسارعوا في الإثم والعدوان على سمعتنا واستخدموا وسائل غير شريفة تارة في محطات رسمية وتارة في محطات شعبية واستعمروا وسائل مضحكة في تجنيد جهات من معارفنا لإقناعنا بالاسترخاء في المطالبة بحق الجمعية وكل عضو مخفده لا يملك أن يخالف قرارات الجمعية التي يطلب منا أن نسترخي في المطالبة بها أناسٌ يظنون الدين عراضة عاطفية وينسون أن الدين تعاون على البر والتقوى وإعطاء كل ذي حق حقه وتواصي بالحق ونصح للذين يتواصون بتهديب هذا الحق تحت عناوين تبريرية، ولن نخاف من دعاء ظلمات فضوليات لأن الحديث الشريف (يستجاب لأحدكم ما لم يدع بائثاً أو قطيعة رحم) . قال تعالى :

(وترى كثيراً منهم يسارعون في الإثم والعدوان وأكلهم السحت لبئس ما كانوا يعملون لولا إنهم الربانيون والأحبار عن قولهم الإثم وأكلهم السحت لبئس ما كانوا يصنعون) فافروا هذه الآية على كل من يطيع زوجته في طلباتها المبطله ولا يطيع ربه الذي أمر بالتواصي بالحق .

وكم كنا نتمنى أن لا نخوض في هذا النزاع الذي اضطررنا إليه لكن الشرع الخفيف يميز لنا ذلك (لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم) بل يوجب علينا الدفاع عن الأموال العامة . (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها)

فلذلك قدم فضيلة الشيخ رئيس الجمعية مذكرة من سبع صفحات، ووضح أن الجمعية هي التي ظلمت إذ ترتب عليها التزام مالي دائم هو غرم وذهبت منافع العقارين خارج صندوق الجمعية، قال في الصفحة ٦/ (فتش عن الذي أغلق الصالات وطالبه بالعدل والضرر) ، قال ذلك بعد أن سماه وزير الأوقاف عضواً في اللجنة المشكلة بالقرار ٤٣٣ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٥ لتبحث قصة العقارين ، فانتهت اللجنة من حيث بدأت لأن الحق أبلج والباطل لجلج.

وهذا القرار جاء عقب قرار رئيس الوزارة ٣٣٤١ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٦ بأن (وزير الأوقاف يتولى الإشراف على كافة الأبنية والمنشآت العائدة للجمعيات والمعاهد الشرعية الخيرية المشادة على العقارات الوقفية وغيرها) . جاء هذا القرار مفصلاً على قياس مشكلتنا ظناً منهم بأن ظلمة الليل مستمرة وأن الصبح لا ينبثق بنوره وأن الحق لن يجد رجالاً يخفونه ونعني بالرجال كل من ثبت الحق وأبطل الباطل إن كان قاضياً أو إدارياً أو مسؤولاً أصابته الأذى لأنه شريف صمد على انشراح والقانون .

وإن المذكرة المقدمة من رئيس الجمعية كانت رداً على مسلسل الجدل الباطل الذي بدأه اغامي فايز دقماق وأخلف معنا وعده مرتين بتسليما العقار وكنا قد حدثناكم في تقرير الهيئة العامة بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٩ عن استعماله لتوكالة رقم ٢٦/١٤٠٨١/٢٩٥ تاريخ ١٩٩٨/٩/١٦ أخر فيها الغير ولا تخوله حق التأجير .

ثم استمر هذا المسلسل بيد المحامي نزار عرابي، وقد ساعده على ما كتبه من عبارات يزديها العمام وأصحابها الربانيين الذين يسهون الناس عن قول الائم وأكل السحت، ونحن ساعده في حقنا الشخصي رغم أنه لا ينيق به مثل هذا التعريض كمسلم أدرك خطاه في مذكرته المؤرخة ٢٠٠٢/٩/١ فتراجع عنه في مذكرة لاحقة بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٨

لكننا في الوقت نفسه لا نملك أن نساعده بحقوق الجمعية، ونذكرهم بقول الله : (ولا تجادل عن الذين يختانون أنفسهم إن الله لا يحب من كان خواناً أثيماً يستخفون من الناس ولا يستخفون من الله وهو معهم إذ يبيتون ما لا يرضى من القول وكان الله بما يعملون محيطاً . هأنتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة أم من يكون عليهم وكيلاً)

والخلاصة : وبعد هذا الشرح فإننا نعرض عليكم مشروع قرار للتصويت عليه الآن :

(إن الهيئة العامة تفوض وتوكل مجلس الإدارة بكافة الصلاحيات لإيجاد تسوية عادلة يميزها الشرع والقانون وذلك بعد الاجتماع مع المتبعة السيدة الخلاق حصراً ، بالإضافة إلى تفويض مجلس الإدارة بتقديم الوثائق والشبوتات الصحيحة إلى محكمة البداية المدنية الرابعة لاعتمادها حصراً دون الوثائق والمعلومات التي كان فيها تدليسات وتضليلات بني عليها القرار المتخذ بجلسة مجلس الإدارة رقم ١٢ تاريخ ٩٨/١١/٢٣ وجلسة اخية العامة بتاريخ ٩٨/١٢/١٤) .

وحرصنا على الاجتماع بالمتبعة سبه كثره الفضولين والفضوليات المتحدثين باسمها وتناقض طلباتهم، وليس بيننا وبينها مشكلة، إنما المشكلة مع السخفاء الذين طبوا تسجيل الوقفية باسم جمعية أخرى ظناً منهم أن أعضاء الجمعيات الأخرى سيكونون مغفلين أو منفذين للمآرب الخاصة التي يطالب بها الفضوليون والفضوليات، وما يدريك في المستقبل أن يجلدوا في تلك الجمعية إدارة لا تسمر بأهوائهم فسيطربون عندئذ نقلها إلى جمعية ثالثة وهكذا ... ولو كانوا مخلصين لتذكروا أن جميع المدارس الشرعية الأخرى في القطر مناهجها واحدة وأهدافها واحدة تعلم ما نعلمه من شرع الله الخيف . فكيف إذا كان الذي يطلب هذا الطلب قال في ص ٦ وصر في اعتراضه المؤرخ ٢٠٠١/١٠/٢٧ قال فيه : (لا سبيل على الإطلاق القول بأن أهداف الأساسي لوقف العقارين هو تأمين مصلحة تجارية بحتة) ثم قال (من الظلم أن يجري نعت المقصود ثبوت الاستغلال فالعمل لم تكن غايته تجارية وإنما خيرية بحتة).

إذن فلماذا هذا الاستبسال في حرمان جمعيتنا من هذا الخير بعد أن التزمت جمعيتنا بحكم القانون بالإشراف على هذا المعهد الأثري الذي اشترط الواقف للعقارين كليهما أن يعود هذا الخير لمصلحة جمعيتنا (وشرط الواقف كص الشارح) .

سائلين الله عز وجل أن يثبتنا على الشرع الخيف .

وسائلين الله عز وجل التوفيق لجمعيات الشرع والتعليم الشرعي ومؤسساته المرعية بحفظه تعالى وبترجيحات سيادة رئيس الجمهورية العربية السورية الدكتور بشار الأسد وفقه الله للخير وجعل له بطانة خير . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .



استغلالهم لأربعة مشاريع

**أولها : ترخيص ترميم المدرسة العمرية بالصالحية
وعدم إنجازها منذ عام (١٩٨٣ م) ولغاية هذا التاريخ**

١ - هل تظنُّ بحقوقيّ عاش حياته الوظيفية (٣٠) سنةً ، نصفها في قضايا الأوقاف ونصفها الثاني معاوناً للوزير ، ثم تأسد في المحاماة برسالته عن (الأنظمة الوقفية في سورية) ، أن تكون سلسلة أخطائه القانونية والوقفية عفويةً غير مقصودة ، وهو يتلاعب بصياغة الألفاظ ، والمساحات ، والصالات ، والمغالطات بين عقد الوقف والهبة والاستثمار في أحكامها ، أم إنه يعرف فروقها بشبهة أنه الشاهد الأوحـد على عقد التهريب ، وبشهادة قريبٍ ضده ، رئيس الجمعية أحمد البيلوني ، في بيانه المؤرخ : ١١ / ٩ / ٢٠٠١ .

أول القصة : أنه تمت تسمية هيثم السيوفي (ولقب عائلته قديماً فلاحة) بالقرار (٣٥٥) تاريخ : ٥ / ١١ / ٨٣ رئيساً لهذه اللجنة ، وطبع إيصالات مالية لهذا المشروع لغاية عام : ٢٠٠٠ ، بقيمة (١٨) مليون ليرة ، وبيعت بأكملها ، وكان يعتمد توزيع أدوار على محاسبين يغيّرهما ، وبعد مرور (١٥) سنةً على تسميته ، وبعد أن كثّر شاكوه ، وقلّ شاكره من أهل الحي ، ولجنة الحي من أعضاء مجلس محافظة دمشق ، قرّر - استدراكاً لسمعة اللجنة - أن يسمي أحمد بيلوني رَحْمَةُ اللهِ رئيساً لها ، مع اسمين مضافين هما : د . غسان اللحام و د . سامي قباني ، واستبعد المحاسب الأول الأصلي أحمد أسعد ، واستصدر من

محمد زيادة قراراً برقم : (٨٣ / ع) تاريخ : ٤ / ٢ / ٩٨ ، ونسخته الأصلية الأولى خاوية من ذكرٍ لمحاسن ، وبعد تنبيههم عليه من مفتش متواطئ معهم استدركوه فيما بعد ، ونسوا إضافة (ع) من القرار الثاني المستدرك ، ثم كلّفوا اللجنة نفسها بالقرار (٤١٩) لعام : ١٩٩٨ ، بالإشراف على مدرسة شرعية بدرعا (ولهذه مشكلة خاصة قائمة بذاتها ، مع المتبرعة نهاد قزعون شوري ، زوجة المحامي عمر الرباط ، بدعوى أقامتها عليهم أمام المحاكم بشأن تبرعها) .

ثم صدر عن الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش كتاب لوزير الأوقاف ، يطلبون منه إعادة النظر بقراره (٤١٩) المخالف لأحكام قرار (٩٦٠) ، وأما عن حجم الإنجازات الفنية منذ (٢٥) عاماً ، فبإمكانك أن تطلع عليها عند زيارتك لمقرّ المدرسة هناك ، وستتقن أن هذا العمل يمكن إنجازه بشهور فقط ، وأن أعضاء لجنة الحي كانوا على حق فيما يفعلونه في رفع أصواتهم في مجلس المحافظة عشرات المرات ، مستفسرين عن هذا المشروع وعجائبه وتوقفه ، وعدم ظهور نتائج ملموسة عن (١٨) مليون أنفقت عليه ، كانت لمهندسي الأوقاف ولجنة الخبرة واقف في تقاريرهم ، لا يوافقون فيها على هذه الصرفيات التي فيها عجائب وطامات ، وقد حاول التستير عليها بعض مستخدميهم من موظفي الوزارة فلم يفلحوا ، ويبدو أن الجشع لم يتوقف بهم عند حد فاستمروا بالمشروع الثاني .

٢ - المجمع ، وضّحت لك ملخص قصته ، (ص : ٣٤) .

٣ - ثم تشجعوا على خوض لعبة أكبر من هاتين أخصها بمؤامرة وسلكوها كما يلي :

باستغلال العقار (٢٧٣) قنوات بساتين تنظيم كفر سوسة ، أوقفته الواقفة براءة الحلاق جزاها الله خيراً ، لمصلحة صندوق جمعية الشيخ بدر الدين الحسني .

أ - دلّسوا على مالكته السابقة من آل القباني ، تحت عنوان أنه خيرئ

محضٌ لوجه الله ، لتساهل بثمرن المثل ، ففعلت .

ب - استغلوا اسم الجمعية ، ثم هَرَبُوا عنها حَقَّهَا ، بفرق صاليتين للأفراح فخمتين دون فروغ ، ودون أجرٍ مثلٍ من التي استعملوا اسمها للتعاقد معها عقداً صورياً ، لمكانتها الاجتماعية ، وأنها مع زوجها بعيدة عن الشبهات .

ج - استغلوا اسم الجمعية ، وهَرَبُوا عنها حَقَّهَا بفرق مساحة (٢١١٥٧ م) ضُمَّت إلى مدرسة البوادر ، وهي تجارية ليست خيرية .

٤ - استغلّهم العقار (٢٧٥) قنوات بساتين ، وهو وقفيةٌ من آل البردان من كفرسوسة ، لمصلحة جمعية الشيخ بدر الدين وطلابها :

أ - استغلوا مطعمه ومطبخه لمصلحة رفيذة كزبري ، دون فروغ وأجرٍ مثلٍ ، بما زعموه تبرعاً منها ، وضحنا تناقضات الوثائق في (ص : ٤٢) وما بعدها ، وضماناً لاستمرارية تهريب الرعيّة والمغانم ، عقدت مع صفاء وليد طباع بعقد شكليّ ، خشية عودة الحقوق إلى الجمعية بعد وفاتها ، بعد أن تقدمت بها السنّ ، ولا وارث لها من الفروع .

ب - تجميدهم لمنافع البناء القائم على هذا العقار بطوابقه الأربعة ، لحين مواتاة الظروف بإدخال نزيلات إليه لا ينتسبن إلى الجمعية ، بل هنّ وافدات من المحافظات إلى دمشق ، من طالبات الجامعات مستأجرات منهن بأجرة لا تدخل إلى صندوق الجمعية ، وحيث إن مسؤوليتي بصفتي ووظيفتي كانت محصورةً بأمانة الدفاع والمحافظة على أموال الجمعية ، وأنا مديرها وأمين سرها ، وعن الوقف يوم كنت مديراً لأوقاف دمشق ، لذلك فإني لم أتابع الاهتمام بالتفافهم على القانون (٦٠) ، أو تهريبهم من رسوم الترخيص للمحافظة ، وإليك ملخص استغلالهم لمشروع المجمع .

توضيح لاستغلالهم وصية المحسن المرحوم عبد الهادي الدبس المتبرع لبناء المجمع في منطقة الشاغور باب الصغير

إنَّ هؤلاء يعيشون في منطلقات خاطئة ، بتصورهم أنهم فوق النِّقد والنصيحة ، فلا يقبلون ذلك من أحد ، وإنهم لم يقبلوها مني يوم نصحتهم :

١ - ألا يُجْروا المنفعة المالية ببضعة ملايين لصهرهم د . وائل السمهوري ، وبرروها أنها أتعابه في تعديل مخططاتٍ فنية ، علماً بأنه كان قد انتهى من تجهيزها قبله د . نزيه كواكبي .

٢ - يوم نصحتهم ألا يُجْروا المنفعة لأحد الأعضاء - أحمد نافع سكر - الذي بدأ التعهد على الهيكل ب : (٧٠١٤١٢٠) ليرة سورية ، كما هو منصوص على ذلك بالجلسة (٢٢) تاريخ : ١٨ / ١٢ / ٩١ ، وفي محضر بمديرية الأوقاف بتاريخ : ٦ / ٨ / ٩١ ، إلى أن بلغ مجموع استجراره من صندوق الدبس أكثر من (٨٠) مليون للهيكل ، فاضطروا للهروب من مخالفة جمعه بين العضوية والتعهد ، أن يتلاعبوا بتاريخ انتسابه ليصيروه عضواً بعد استلامه التعهد ، حسب محضر جلسة (٢) تاريخ : ٢٤ / ٢ / ٩٩ في عضويته برقم (٤٦) قبل تزويره بيد صاحبه ، وإن التزوير والتحميل واضح بالعين المجردة ، ذكره الخبير إبراهيم غازي (ص : ٢) من تقريره : ٣ / ٦ / ٢٠٠٢ ، وهو في ملف الدعوى التي كانت منظورة لدى الاستئناف المدنية

(١١) بالدعوى (٤٨٩٣) لعام : ٢٠٠٢ وفيها محضر استجواب دوامنة أمام المحكمة المذكورة ، وتناقضاته في إفادته خدمة له ، فالسجل قبل : ١٨ / ١ / ٢٠٠١ كان بحوزته وهو مسؤول عنه ، ومن المغالطات أنهم أبرزوا لخبير في الجنائية صورة ، فاعتمدها بتقريره : ٧ / ٩ / ٢٠٠٤ ، ولم ينظر السجل الأصلي ، ولم يدققه إطلاقاً ، وما قيمة خبرة كانت على صورة لم تكن على أصل ؟ ، وأترك قصة المشاجرات بين المتعهد المذكور وبين المهندسين ، الذين يطلب منهم ما لا يجوز من الخيانة ، فيأبون فيستعاض عنهم ، وهذه قصة رواها الشرفاء لكثيرين من الأعضاء ولغيرهم . راجع (ص : ١٤) .

٣ - ولا يفوتني أن أذكر بأن من أهم أسباب الخصومة بين رئيس الجمعية أحمد بيلوني رَحِمَهُ اللهُ وقريبه السيوفي ، إنما كان بسبب التستير الذي يداوم عليه السيوفي دفاعاً عن المتعهد ، وقد امتدت الخصومة حتى انتهت بطلاق ابنه المهندس بدر الدين ، لزوجته سلمى السيوفي ، لهذا ولأسباب أخرى موضحة في بيان له بتاريخ : ١١ / ٩ / ٢٠٠١ ، بأن الذي أوقعه في الالتباس بالعقارات وتسجيلها الخاطئ هو هيثم السيوفي ، ولا يفوتني أن أذكر رفض البيلوني ، لما عرض عليه منهن كرشوة في مرتب شهري (٢٥) ألف ليرة سورية ، يبررنها لقاء الخدمة لهن ، والخلاصة والمهم أنهم استمروا باستغلال وصية الدبس في استجرار فاق (٢٢٥) مليون ل . س ، في حين أن الكشف التقديري للمشروع كان (٨٠) مليون ل . س ، احتاط لها المتبرع فوعده بمئة مليون ل . س ، فكان الفرق فوقها (١٢٥) مليون ل . س ، واتضح هذا الفرق في الزيادة عن الضعف ، وهو فارق غير معقول ولا مقبول ، اتضح لكل من : السيد فؤاد الدبس رَحِمَهُ اللهُ ، وبسام

عبد الهادي الدبس حفظه الله ، وقد حدّثاني عن ذلك ، وقد كانوا يلجأون إلى وجيه الدبس ، يحذّرونه من اطلاع أيّ أحد على الكشوفات ، بزعم الخطر من ضريبة التركات التي تفرضها المالية عليهم ، وهل تصدّقون أن هذا المشروع قد كانت أمواله جاهزة للدفع فوراً ، ومع ذلك استغرق معهم تنفيذه حوالي عشر سنوات ، لتعمدهم ديمومة الاستمرار ، ولقد كنت أتهكّم على التأخير والاستغلال قائلاً : إني أراكم تشابهون في هذا ، مجمع أبي النور كفتارو الذي بدأ عام ١٩٧٠ ، ولن ينتهي إلا بظهور المهدي ، أو نزول عيسى ابن مريم ﷺ .

أمّا عن أخطاء التصميم والتنفيذ ، فاسألوا عنها من كان خبيراً في تغليب شكل البناء وزخرفته ، على مضمونه ، في ضرورة استيعاب مزيد من عدد الصفوف بعددها وتخليداً يجب أن يساوي قيمة ما بذل عليه وله .

واسألوا عن أخطاء التنفيذ في التدفئة والمحروقات ، وقد نبّه إليه مفتش الحسابات بتقريره ، راجع (ص : ١٨) الفقرة (٦) ، وكم من فقيه صالح نصّحهم ، وبيّن لهم مخالفتهم للشرع بعدم جواز فعلهم الذي فعلوه ، إذ نبشوا قبور الأموات من قرابة الشيخ بدر الدين وغيرهم ، ليتوسعوا في فناء المجمع ، فعاندوا كلّ الناصحين ، وغيروا شرط الواقف ، الذي أوقف الأرض مقبرةً للأموات .



نص الكلمة التي ألقاها الشيخ بشير الباري
بتاريخ : ٧ / ٩ / ٢٠٠٣ في اجتماع الهيئة العامة للجمعية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أيها السادة الحضور : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، أهلاً بكم
وشكراً لحضوركم هذا الاجتماع الاستثنائي ، الذي دعيتم إليه للتصويت
على الطلب المقدم من السيدة براءة الحلاق ، (نص الطلب والعقد
موجود في ص : ٥٣)

ثم التصويت على الطلب المقدم من السيدة رفيدة الكزبري (نص
الطلب والعقد موجود في (ص : ٥٤) تصويتاً بالظرف السري ، بكلمة
موافق أو غير موافق ، على الصيغة المقدمة منهما حصراً دون تعديل .

وإن الطلبين متعلقان بالعقارين (٢٧٣ و ٢٧٥) قنوات بساتين
الكائنين في منطقة تنظيم كفرسوسة خلف جامع الشيخ علي الدقر ،
والعقاران كما تعلمون موقوفان لدى القضاء الشرعي ، بالحجج الوقفية
الشرعية القطعية لجمعيتنا حتماً لا لغيرها ، كما هو ثابت بأن آل البردان
من كفرسوسة أوقفوا العقار (٢٧٥) لجمعية إسعاف طلاب العلوم
الإسلامية ، وهي التسمية القديمة لجمعيتنا ، والسيدة براءة الحلاق
أوقفت العقار (٢٧٣) لجمعية الشيخ بدر الدين الحسني ، لتقوم الجمعية
بإدارته واستثماره (راجع ص : ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٥٥) ثم تعهّدت
السيدة الحلاق ببناء العقارين كليهما معاً ، شريطة تخصيصها بالقسم

الشرقي من العقار (٢٧٣) ، وهو عبارة عن مدرسة ابتدائية وصالة شتوية ، بمساحة لا تتجاوز (١٨٠٠ متر مربع) ، راجع (ص : ٢٤) .

وبتاريخ : ٣٠ / ٣ / ٢٠٠٣ اتخذت الهيئة العامة للجمعية قراراً ينص على : (أن الهيئة العامة تفوض وتخول مجلس الإدارة بكافة الصلاحيات لإيجاد تسوية عادلة يجيزها الشرع والقانون ، وذلك بعد الاجتماع مع الواقفة السيدة الحلاق حصراً بالإضافة إلى تفويض مجلس الإدارة ، بتقديم الوثائق والشهادات الصحيحة إلى محكمة البداية المدنية الرابعة ، لاعتمادها حصراً دون الوثائق والمعلومات التي كان فيها معطيات خاطئة ، بُني عليها القرار المتخذ بجلسة (١٢) تاريخ : ٢٣ / ١١ / ٩٨ ، وجلسة الهيئة العامة بتاريخ : ١٤ / ١٢ / ٩٨ .

ولقد سّر الله حضورها إلى دمشق ، واجتمعنا بها الخميس : ٣١ / ٧ / ٢٠٠٣ ، ورحّبنا بها أحسن ترحيب ، ودعونا لها بخير ، واستلمنا منها طلبها (الذي هو في ص : ٥٣) وتمعنّا من الناحية القانونية والشرعية ، فرأينا فيه ثغرات ومخاطر ، لم يتجرأ أكثر أعضاء المجلس على توقيع طلبها ، فوقّع بعضهم ، ولم يوقّع الاكثرون لعدم سلامته في بعض مواده ، أشرحها بما يلي :

* قرار السيد رئيس مجلس الوزراء برقم (٣٣٤١) تاريخ : ٦ / ٧ / ٢٠٠٢ راجعه في (ص : ١٧٢) ، هذا القرار يقتضي منا العودة إلى الأوقاف ، وكتاب مديريتها (٢٠١١) تاريخ : ١١ / ٩ / ٩٩ .

* محضر كتبه مديرية الأوقاف بتاريخ : ١٠ / ٨ / ٩٩ راجعه في (ص : ٥٨ و ١١٧) .

* كتاب وزير الأوقاف (١١٣٥) تاريخ : ٩ / ٣ / ٢٠٠٢ ورقم

(٥٩٢٥) تاريخ : ٢ / ١٢ / ٢٠٠١ .

* كتاب السيد رئيس مجلس الدولة (٩٣٦)
تاريخ : ٢٤ / ٦ / ٢٠٠٣ .

* كتاب السيدة وزيرة الشؤون (م د / ١ / ١٢٧٢٧)
تاريخ : ٢٩ / ٧ / ٢٠٠٣ .

أضف إلى ذلك أن الفقرة (٢) من الطلب المقدم من الواقعة
لا تنسجم مع كتاب التفتيش : (٩ / ٢٩٧٤ / ٨ / ٤ ب)
تاريخ : ٢٦ / ٨ / ٢٠٠١ ، (راجع ص : ٢٧) ، وتعلمون أنه بسبب
التسجيلات الخاطئة في السجل العقاري ، تم فصل الأستاذ أحمد بيلوني
ولقد علّق على قرار فصله بقوله :

(إن الذي زوّده بالمعلومات الخاطئة في المساحات والصالات ،
هو هيثم سيوفي والمهندسة هناء الأشمر) .

فإننا نحاذر أن يصيبنا ما قد أصابه ، وخاصة إذا احتج البعض بنص
المادة (٧) من نظامنا الداخلي ، والتي تقول : (يُفصل العضو إذا أتى
عملاً من شأنه الإضرار بالجمعية مادياً أو معنوياً) .

وقضية المساحات المختلف فيها والمتنازع عليها ، قضية فنية
محضة ، وللأسف أنه لم يُسمح لمحكمة البداية المدنية الثامنة بدخول
العقار ، مع الخبير المهندس لوصف الحالة الراهنة ، ثم لم يُسمح لقضاة
مجلس الدولة ، والخبراء الثلاثة أن يدخلوا مدرسة البوادر يوم الكشف
بتاريخ : ١٢ / ٨ / ٢٠٠٣ والمدرسة لم تعطّل عن التدريس في الصيف
إلا في يوم الكشف القضائي . وصاحب الحق لا ينبغي أن يخاف من أية
خبرة ، وأية محكمة تحسم محل النزاع في تفسير الحق الذي هو عقد بين
الجمعية وبين المتبرعة الواقعة ، وعبارته (القسم الشرقي : وهو عبارة
عن مدرسة ابتدائية وصالة شتوية بمساحة ١٨٠٠ متر مربع) لا نسمح

لأنفسنا ولا لغيرنا أن يقرأ من العبارات كلمتين وينسى بقية العبارة .

وقد قالت خبرة التفتيش : إن المساحة المشغولة والمسجلة باسم الواقفة المتبرعة (٢٩٥٧ متر مربع) أي : إنها تزيد عن حقها الذي طلبته ب : (١١٥٧ متر مربع) ، هي حقٌ للجمعية لا يفصل بها المفتي ، ولا عضو الجمعية ، ولا رئيسها ، إنما يمسخها الخبير ثم يقدم خبرته للقاضي فيقضي بها على ذمته خشية المسائلة القانونية ، لمن يظن من الأعضاء أن بإمكانه أن يتنازل عن مالٍ عام هو مال الجمعية والوقف .

وحسب المفتي أن يبين الحكم الشرعي بأن العقار الموقوف يخرج الوقف عن ملكية من قد أوقف العقارين إلى ملكية الجمعية ، فالجمعية وافقت على الشرط المشروط بالمساحة والصالة ، ثم قام الجدل حول صالة أو صالات ، ثم قام الجدل حول مطعم ومطبخ ، قال وزير الأوقاف بكتابته (١٣٥ / ٤ / ١) تاريخ : ٤ / ١٠ / ١٩٩٩ راجع (ص : ٥٢) : إن منح مجلس الإدارة حق الانتفاع للسيدة الكزبري لا مبرر له .

أضف إلى ذلك بأننا فحصنا الوثائق التي بين أيدينا فوضّحناها بكتابنا (٢٣) تاريخ : ١٠ / ٦ / ٢٠٠٣ الذي خاطبنا به الشؤون ، راجعه في (ص : ٤٣) موضحين تبرعات الكزبري ، وفي (ص : ٥١) كتاب الجمعية (١٤) تاريخ : ٢٤ / ٤ / ١٩٩٩ ، صدر من الجمعية بعد خمسة شهورٍ من تاريخ جلسة (١٢) لعام : ٩٨ ، التي مُنِحَ فيها حق الانتفاع بالمطعم والمطبخ للكزبري ، الأمر الذي يؤكد لك ضرورة الشك بمصادقية الحيثيات الواردة في القرار المتخذ ، ويزداد الشك بالتصريح الذي صرّحته السيدة الحلاق بتاريخ : ٢٤ / ٧ / ٢٠٠٣ وهي تؤكد بأنها هي التي قامت ببناء العقارين هيكلاً وإكساءً على نفقتها الخاصة . راجع (ص : ٤٤) .

ويزيد المشكلة العقد المبرم ما بين المحامي دقماق ، بصفته وكيلاً

عن السيدة الكزبري ، والسيدة صفاء طباع ، بتأجيرها المطعم والمطبخ بمبلغ (٣) آلاف ليرة شهرياً ، ومعنى هذا العقد : أن يا جمعية لا تنتظري أن يرجع إليك عقارك في يوم من الأيام . راجع (ص : ٥٧) .

وهذا العقد شبيه بالعقد الذي أُجّر فيه المحامي دقماق الصالات الثلاث بأجرة (٢١) ألف ليرة سورية شهرياً . راجع (ص : ٥٦) .

لهذه الأسباب لم أتعزاً على توقيع عقد الاتفاق مع السيدة الحلاق لأن البند (٥) فيه يقول : بإسقاط كافة الدعاوى .

ومعنى ذلك الإقرار منا ، والموافقة على أن لا يعود إلينا عقارنا (٢٧٥) المحتجز .

وقد استشرنا أهل القانون والقضاء ، فحدّرونا من التوقيع ، ومنهم : محامي الجمعية الأستاذ سعدي السلق ، وأحيل إليه الكلام .

رئيس الجمعية

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها السادة الأعضاء : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد : فآخذد الله الذي هدانا إلى منهج سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم الذي علمنا أن ننتهز إلى ربنا حل في علاه بأن يهدينا لما اختلف فيه من الحق، ونحن ندعو في هذه اللحظة بهذا النداء لأن الأمر من الأهمية بمكان كبير، فلقد سألوني لماذا لم توقع على العقد المقدم من الواقعة الكريمة السيدة اخلاق لذي قدمت للجمعية بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٣١ فأجبتهم لأن ظاهر العقد تسوية معها بشأن المساحات والصالات وحقيقته لعبة حمام فإن في المادة الخامسة منه بإسقاط كافة الدعاوى وذلك يعني إقراراً منا وتصديقاً على حقوق الانتفاع بنسبة رقيقة الكبرى بالمطعم والنطخ، وكيف أوقع على أمر حرجي في الوثائق الست المتناقضة .

الأولى : طلب السيدة راءة المقدم إلى جمعيتها بتاريخ ٩٧/١٢/١ وعليه توقيعها بأن بناء المحصرين (على المفتاح) على نفقتها.

الثانية : تصرعها لدى كاتب العدل في بيروت بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤ بأنها هي التي قامت ببناء المحصرين هيكلاً وإكساء على نفقتها

الثالثة : طلب الترع المقدم من السيد نبين نكريري الموقع في فيينا بتاريخ ٩٨/١٠/٢٣ بأنه مقدمة عينية مجانية .

الرابعة : كتاب التفتيش المعتمد بتاريخ ٢٠٠١/٨/٢٦ بأن قيمة المصاعد والتجهيزات /١٦٧٨٢٦٢٥/ ليرة سورية .

الخامسة : كتاب المحامي هيثم السيوي المقدم إلى التفتيش بتاريخ ٢٠٠١/١٠/٢٩ بأن قيمة المصاعد والتجهيزات /٦٠٠٠٠٠٠٠/ ليرة سورية

السادسة: كتاب السيد نبين نكريري ٩٨/١١/١ بعد خمس سنين صدق من غرفة التجارة تاريخ ٢٠٠٣/٨/٧ بأن قيمة المصاعد والتجهيزات /٢٩٧٧٠٠٠٠/ ليرة سورية .

والسابعة الشفوية سمعتها من الشيخ يوسف الجميل زوج السيدة براءة اخلاق بأنها تافهة إلى مقر إقامته في الشيرتون منذ أوائل شهر تموز بأنه هو الذي غطى كل الأموال لبناء هذين العمارين بنية خير الخوض لا تجارة ولا استثمار ولا مضاربة فهو الممول الحقيقي بإقراره وهو من الصادقين حره الله حراً

ثم هل فيكم من يستطيع أن يتبين وثيقة واحدة يأخذها على عاتقه ومسؤوليته وليس فينا على الإطلاق من سُمح له أن ينظر ويطلع على المحاسبة ووثائقها ؟ فكيف يطلبون تصديقها بتوقيع تتعجل فيه والفرق بين كل وثيقة ووثيقة عشرات الملايين سُئِلَ عنها متضامين إذا

جُدَّ الجُدُّ ولا يُقبل منا اعتذار بأن البعض وقع فوقعت، أحسن الناس فأحسن وأسأوا فأسأت . وطنوا أنفسكم فالوثائق متناقضة والله أمرنا بقوله (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين) وطنوا أنفسكم فالوقفية صحيحة بتاريخ ٩٧/٣/١٥ والشرع الحنيف يقول :

إذا صح الوقف خرج عن منك الواقف وصار حبيساً على حكم منك الله تعالى . وشرط الواقف كنص الشارع .

راجع كتاب الأوقاف والوصايا للدكتور الزحيلي ص١٦٩ ، وراجع المغني لابن قدامة ج ٥ صفحة ٣٥٢ ، وراجع موسوعة الإجماع للأستاذ سعدي أبو جيب صفحة ١١٤٠ ، وراجع الفقه المنهجي للحن واللبا والشرعي ج ٢ ص ٢٣١ .

ثم إنه وبعد ثمانية شهور من تملكنا العقار تعاقداً معها وكان العقد صحيحاً بيننا وبينها قدمته لنا بتاريخ ٩٧/١٢/١ فوقعنا عليه بشروطه نفسها بمحضر جلستنا ٩٧/١٢/٦ (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود) (والسلمون عند شروطهم) والشروط واضحة فأقرؤوها قراءة كاملة

غير مجتزئة يفسر بعضها بعضاً ولا يقبل فقيه أو قانوني أن تقرأ جملة واحدة وتغفل العبارات كلها .

لا تقرؤوها بفهم من قال : ما قال ربك ويل للألى سكروا بل قال ربك ويل للمصلين

أقرؤوها ودققوها على السجلات الأصلية: طلبها المورخ ٩٧/١٢/١ وسجل مجلس الإدارة والهيئة العامة وتقرير مجلس الإدارة المقروء وكتاب الشكر، وانظروا المخططات وخاصة القسم الشرقي المنصوص عليه بمساحاته فهو باللون الأحمر أمامكم وإن المساحات المنصوص عليها ليست لغواً من

الشروط . إنما هي عباراتٌ خبير بالرخصتين وما كان وما يكون من أن الجزء الغربي من العقار هو المعظم وأن الجزء الشرقي هو اليسر قد نص على ذلك في كل السجلات والوثائق الموقعة أصولاً . وأما أن يصير انحصار الغربي يسيراً والشرقي اليسر معظماً فهذا لا يرتضيه أحدنا في أعماله الخاصة

فكيف يرتضيه لجمعية مؤمن على أموالها، وإنما يسمع فيها قول أهل الاختصاص من الخبراء (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) .

ولئن كان للغواء مكيا لان في الفتوى فإن الفقهاء لهم مكيا ل واحد يعتبرون مال الوقف مثل مال اليتيم ويعتبرون الموقوف لهم أيتاماً ويتذكرون قوله تعالى (ويسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير وإن تخالطوهم فإخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح) .

أقرؤوا إن شئتم أقوال الفقهاء المنصوص عليها عند مرجعهم (فدري باشا) في كتابه قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف

فالمادة ٩٩ (كل شرط يوجب تعطيلاً لمصلحة الوقف أو تفويتاً لمصلحة الموقوف عليهم فهو غير معتبر)

وفي المادة ١٢٧ (إذا لم يشترط الواقف لنفسه في عقد الوقف الزيادة والنقصان والإدخال والإخراج والمشقة في التفضيل والتخصيص والإعطاء والحرمان فليس له أن يفعل شيئاً من ذلك أصلاً بعد عقد الوقف) .

وقال المحامي هيثم السيوي في كتابه الأنظمة الوقفية في سوريا الصفحة ٢٢ (ولا يجوز للواقف أن يغير في مصارف وقفه وشروطه إلا إذا شرط

حق هذا التغيير لنفسه في حجة وقفه) .

لنا أثبتنا عدم التوقيع بالتوقيع يعني شهادة زور نصدق فيها أرقاماً ووثائق متناقضة، فالله تمانا عن شهادة الزور وعن تغيير الشروط أخرجوا فيها

برينة من النساء قلن ها غيّرني فغيّرت أو غيّرني فغيّرت لا يجوز لها تغييراً ولا تعديلاً، وتذكروا في الوقت نفسه أن آل الردان في الدنيا والآخرة لن يغفروا لنا غفلتنا عن تهريب عقارهم ٢٧٥ الذي أوقفوه لجمعيةنا ولمصلحة طلابها لم يوقفوه لفلانة الثرية التي قد تكون

انتفعت بأكثر مما دفعت، يظهر ذلك للخبراء الذين حيل بينهم وبين إتمام مهمتهم وحسبنا الله ونعم الوكيل . والسلام عليكم ورحمة الله ..

أمين سر الجمعية

عبد الله دك الباب

دمشق ٢٠٠٣/٩/٧

الرقم ٢٣
التاريخ ٢٠٠٣/٦/١٠

جمعية المحترفين الأكبر
الشيخ بدر الدين الحسني

إلى مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بدمشق

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

تنفيذاً للطلب الهاتفي بتاريخ ٦/١٠ حول ضرورة إرسال محضر الجلسة ١٢ لعام ١٩٩٨ نرسله ومع النوتيات التالية [نهي كل لا يتجزأ] وعددها ١٤ وثيقة وعدد صفحاتها ٢٣ صفحة

- (١) كتاب السيد نبيل كزبري للوجه للجمعية بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٢٣ أي قبل شهر كامل من الجلسة التي منح فيها حق الانتفاع للسيدة رفيدة كزبري.
- (٢) ما ورد ذكره في البند ١٠ من جدول التبرع [أربعة ميكروناص] لم تستلمه الجمعية على الإطلاق إلى الآن.
- (٣) كتاب الجمعية رقم ٢٨ بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٢٩ الموجه إلى مديرية الأوقاف يؤكد أن التبرع إنما هو من السيد نبيل الكزبري.
- (٤) كتاب مديرية الأوقاف ٦٩٥٧ بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٣٠ يؤكد أن التبرع إنما هو من السيد نبيل الكزبري.
- (٥) كتاب الجمعية ١٤/ص بتاريخ ١٩٩٩/٤/٢٤ الموجه إلى مديرية الجمارك يؤكد أن التبرع إنما هو من السيد نبيل الكزبري.
- (٦) كتاب وزير الأوقاف ١/٤/١٣٥ بتاريخ ١٩٩٩/١٠/٤ الموجه إلى الأمين القطري المساعد في الصفحة الثانية منه يؤكد عدم حقه.
- (٧) كتاب الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ٤/١٨/٢٩٧٤/٩ بتاريخ ٢٠٠١/٨/٢٦ وسفترحاته يؤكد ذلك.
- (٨) كتاب مفتش الحسابات الذكور مأمون انشراح المورخ ٢٠٠١/١١/١٧ يطلب فيه إصلاح التسجيلات العقارية للجمعية.
- (٩) تقرر في الجلسة ١٣ بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٢ إصلاح التسجيلات وتوكيل محام وصودق على المحضر بكتاب مديرية الشؤون رقم ١٢٢١٥ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٤

- (١٠) تقرر في الجلسة ١ بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٩ إقرار تقرير مجلس الإدارة فتحفظ السيد مدير الشؤون بالعبارة التالية [إني موافق على التقرير من جهة الأعمال التي قام بها مجلس الإدارة لصالح الجمعية أما ما يخص العقارين ٢٧٣ و ٢٧٥ فأتان ملتزم بما نص عليه تقرير التفتيش نصاً وروحاً] وأيده في تحفظه هذا مدير الخدمات الأستاذ محمد عماد العز وصودق على الجلسة بكتاب مديرية الشؤون ١٢٠٠ تاريخ ٢٠٠٢/١/٣١
- (١١) في اجتماع الهيئة العامة للجمعية بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٩ تلي تقرير مجلس الإدارة وفي الصفحة ٥ منه اقتراح التصويت على الشروع بالدعوى القضائية اللازمة بشأن التسجيلات الخاطئة فتم إقراره بالإجماع ووضح مدير الشؤون الأستاذ موسى ماردني أن ذلك محدود بمقترحات التفتيش.
- (١٢) في جلسة مجلس الإدارة رقم ٣ بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٣٠ أقر التقرير السنوي وفي الصفحة ٢٠ اقتراح [تفويض مجلس الإدارة بتقديم الوثائق والنوتيات الصحيحة إلى محكمة البداية المدنية الرابعة لاعتمادها حصراً دون الوثائق والمعلومات التي كان فيها تدليسات وتضليلات بني عليها القرار المتخذ بجلسته ١٢ تاريخ ١٩٩٨/١١/٢٣ وجلسة الهيئة العامة ١٤/١٢/٩٨] وصودق على محضر الجلسة بكتاب مديرية الشؤون ٤٧١٤ تاريخ ٢٠٠٣/٤/٧

- (١٣) في جلسة الهيئة العامة بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٣٠ أقر جميع الحاضرين ما ورد بالتقرير وصوتوا على الاقتراح.
- (١٤) لا تزال الدعوى منظورة لدى محكمة البداية المدنية الرابعة بدمشق برقم أساس ٢٥٥٣ لعام ٢٠٠٣ وموعد جلستها بتاريخ ٧/٣٠ لافتين نظركم إلى أن منح الجمعية لحقوق انتفاع على العقار ٢٧٣ كان بسبب التزام السيدة الحلاق ببناء العقارين ٢٧٣ و ٢٧٥ المذكورين (المفتاح باليد) كما ورد

في تعديدها المقدم للجمعية بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٤ وإقرار الجمعية للسيدة الحلاق ما طلت بسبب هذا الالتزام راجين التفضل بالإطلاع.
 تقرر الهيئة العامة بتاريخ ٢٠٠٣/١/٢٤ وفي الصفحة ٦ من المحضر المذكور بمرور ٢٠٠٣/١/٢٤ (المفاتيح باليد)

رئيس الجمعية

الشيخ بشير الباري



أمين السر

(Signature)

بسم الله الرحمن الرحيم

تصريح

شهادة توثيق براءة الاختراع

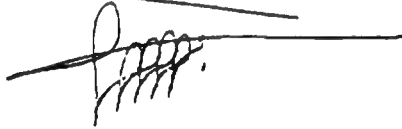
الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وبعد :

أنا الموقعة أدناه براءة بنت هاشم الحلاق أقر بأنني فوضت السيد محمد كمال محمد نزيه عبيد لينوب عني في الاجتماع مع أعضاء مجلس إدارة جمعية الشيخ بدر الدين الحسيني بدمشق ، وإجراء المناقشة معهم حول مشروع الجمعية المباد على المنقسمين (273 ، 275) قنوات بسايقن الذين تم بناؤهما بناء كاملاً هيكلاً وإكساءً على نفقتي الخاصة ، وأعمل على التوصل إلى صيغة اتفاق تضمن لصاحب كل ذي حق حقه في هذا المشروع العظيم ، علماً بأنه على دراية كاملة بكل حيثيات هذا الموضوع وعلى عذ تام بتفاصيله ، وأعطيه كامل الحق بالتكلم على لساني في كل ما يتعلق بذلك ، ولا مانع عندي من تضمين موضوع السيدة رفيدة الكريزي في هذا الاتفاق لتعم الفائدة على جميع الأطراف ، والله من وراء القصد ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

والله اعلم

الخميس 25 \ 5 \ 1424 هـ الموافق 24 \ 7 \ 2003 م

الموقعة بـها فيه براءة الاختراع



26/5/1424
بنت هاشم الحلاق
شهادة توثيق براءة الاختراع

نظر للمصادقة على توقيع براءة بنت محمد بن هاشم الحلاق ، السعوديه الجليلي ، المولوده ١٩٧٣ حائزه جواز سفر رقم ٠٤٩٨٣١ اي صادر في المدينه المنيره بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٠ المقيمه في بيروت طه الخياط بنايه المدينه الطابق التاسع الحائزه الاطليه القانونيه . أمامي أنا خليل محير ماجستير في القانون ، كاتب عدل بيروت ، بيوم الخميس الواقع فيه الرابع والعشرين من شهر تموز سنة ألفين وثلاثة .

كاتب عدل بيروت - خليل محير

24/7/2003
26/5/1424
بنت هاشم الحلاق
شهادة توثيق براءة الاختراع

لينا 1998.10.23

الى السادة جمعية الشيخ بدر الدين الحسيني المحترمين

تحية طيبة وبعد ،

اشارة الى احتياجكم لبعض التجهيزات اللازمة لاتمام بناء مشروعكم الخيري،
لمعهد بهية الحسيني . يسعدني أن أتبرع لكم بالمواد الموضحة في الجدول المرفق . مقدمة
عينية مجانية مني ، كما أنه في هذا المشروع الانساني .
وفتكم الله ورمعاكم في مشروعكم هذا .

وتفضلوا فائق التحية والاحترام

نبيل مرفيق الكنزبري

* طبا جدول المواد المتبرع بها .



23/10 '98 EMT 14:10 ITY/PT NO 25003 2000



1	مصعد ذي حمولة 900 كغ من طراز OTIS 2000 E ذو خمسة أبواب طراز محرك 113 VTR استطاعة 7.50 كيلوواط جهاز التحكم MCS22 الكبروني موديل FS12923W	2	بلد المنشأ: مصنع في فرنسا
2	مصعد ذي حمولة 450 كغ من طراز BLE6 ذو ثلاثة أبواب جهاز التحكم MCS22 طراز محرك VAT استطاعة 5 كيلوواط موديل BLE6	1	بلد المنشأ: في لبنان
3	مصعد ذي حمولة 450 كغ من طراز OTIS 2000E ذو خمسة أبواب جهاز التحكم MCS220 طراز المحرك 140 VAT استطاعة 5 كيلوواط موديل FS06923W	2	بلد المنشأ: مصنع في فرنسا
4	مصعد ذي حمولة 630 كغ من طراز OTIS 200E ذو خمسة أبواب جهاز التحكم من طراز MCS220 طراز المحرك 140 VAT استطاعة 5 كيلوواط موديل FS08823D	2	بلد المنشأ: مصنع في فرنسا
5	مبرد ماء هوائي ذو ضواغط لولبية (Screw) ماركة TRAIN الأميركية موديل RTAB-213 استطاعة 114.6 طن تبريد.	2	بلد المنشأ: مصنع في فرنسا
6	مبرد ماء هوائي ذو ضواغط لولبية (Screw) ماركة TRAIN الأميركية موديل RTAB-213 استطاعة 50 طن تبريد.	1	بلد المنشأ: صنع في فرنسا
7	وحدات معالجة هواء ماركة TRAIN الأميركية طراز CCGA	13	بلد المنشأ: مصنع في انكلترا
8	وحدات فابن كويل ماركة TRAIN الأميركية من طراز FVC-04 FVC-06 FHK-06 FVC-10 FHK-10	36	بلد المنشأ: صنع في فرنسا
9	مشعات تدفئة من الفرفر ماركة IDEAL CLIMA قياس 681/4	4200 2م	بلد المنشأ: صنع في إيطاليا
10	ميكرو باص ماركة TOYOTA COASTER راكب سقف حاددي رمز الموديل HZB50L-BRMSS المحرك 6 سيلندر CC4200 عدد السرعات: 5	4	بلد المنشأ: صنع اليابان

23-12-2011
س

السيدة براءة الخلاق إضافة إلى مطالعة السادة "براءة الخلاق" بقصة التجهيزات المقدمة تبرعاً عيباً إلى الجمعية من المحسن الكريم "نسل الكريمي" والبالغ قسماً (١٦,٧٨٢,٦٢,٥ ل.م.س.)

- أشارت البعثة إلى أن السادة المرحومين على العندين المرحومين بين وكيل السيدة "براءة الخلاق" الخامي "فانز دقمان" والسادة "براءة الخلاق" مسترة الممارسة الابتدائية "لجنة الجسد" مستمرة الفعاليات هو عدم عمل إدارة الجمعية الخامي "جسم السيوي" الذي يعلم علم اليقين أن حق السيدة "براءة الخلاق" مقنن على مسألة شرعية واحدة فقط وليس ثلاث مسائل كما يعلم أيضاً أن السيدة "رفيدة الكريمي" لا يجوز تخصيصها بأي حق انتفاع، فبما كان وراء عطفه الرقعة والسجل ومسح حقوق الانتفاع من ممتلكاتها حتى لهايتها، كما كان وراء تركها على المصالح المادية وقد تأخذ ذلك من ترفيعه وضعه سادته وحيد على العندين المرحومين مع الخامي فانز دقمان الذي قام بإبرام عقدي الانتفاع بموجب وكالة ثبوته هذا الحق السيوي.

- أما بشأن المرحومين الإناث لا تستمر الفعاليات فقد قامت البعثة بإيقاف إجراءات الترخيص أصولاً لأسباب منها عدم أحقية السيدة "براءة الخلاق" لحق الانتفاع على كامل بناء الفعاليات ومخالفة ترخيص كامل بناء الفعاليات، لنظام صيانة البناء الذي يسمح بالتجاري سائر المراسم فقط إضافة إلى أن كتاب مكتب الترخيص لدى محافظة دمشق الذي أعدته المهندسة سمر الحديدي ووقعه المهندس محمد سام خير بك يشير إلى أن بناء الفعاليات مرخص تجاري وهو في الواقع مرخص معهود يشير على الإقرار.

يخلص التقرير إلى إيراد مقترحات أيدتها رئاسة مجموعة الخدمات العامة والإسكان، ونرى بشأنها الآتي:
١- أرفع الترخيص من ٢٧٥ إلى ٢٧٦ إلى حضورهما إلى أحكام القانون /٦٠/ لعام ١٩٧٩ ويقصد ضرب أصحاب هاتين العقارين من أحكامهما عمداً إلى وقفهما وفقاً لغيره بإنشاء معهد شرعي للإناث حصراً، وأن السادة كانت مهيئة للاستفادة من هذا الموضوع عن طريق الحصول على حق الانتفاع ونادي هنا الآتي:

- إن آل البردان مالكي العقار /٢٧٥/ أوقفوا العقار المذكور وفقاً لغيره باسم جمعية إسلام طلاب العلوم الإسلامية التي أسست فيما بعد "جمعية الخدات الأكيم الشيخ بدر الدين الحسيني" ولم يتصلوا على أي حق انتفاع لهم من هذا العقار، وبالتالي لم تكن المدفوعات من عملهم مسبوقة من قبل الجمعية المذكورة وبالتالي لم تكن المدفوعات مسبوقة.

١٥٤٢
١٥٤٢
١٥٤٢

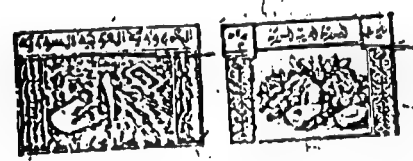
مكتب
١٢١٧٢٤٨
٢٧١٠٠٥٠

السيرة الذاتية والعمل والشؤون الاجتماعية

حصلنا على موضوع وقفية العنارين ١٢١٢ - ١٢١٥ تذاكر بغير
 بجمية الشيخ بوردو المكي ونار الفتى من دار
 ثباتهم ربحاً فذكرنا أيضاً صيغة هذا الموضع منقطة بالدراسة المزمرة
 بدار الإطلاع دار الأورام المصنوب . وبكم المذكر . حرصاً على العدالة
 في الصورة في أيضاً بـ

العلماء
 هلم السنيدي
 محمد

١٢١٧/٢/٢٩



١٥٤٢
 وزارة الداخلية
 مدير الشؤون الإدارية
 محمد

مديرية الرقابة الداخلية
 رقم ١٨٤٢
 تاريخ ١٨/١١/١٣٣٠

بني السيدات السيدات في هذا المكان أو ما بلغت قيمتها نحو ١٠٠ / مليون ليرة سورية لعلها من

هذا الخاص

كما قدمت بناء جامعة تم بناؤه وفقاً لمخططات أصلية تم إعدادها من الجهات الرسمية المختصة وفي الخط
المخططات ومجهزاً بكامل التجهيزات الحديثة المتطورة وذلك ليكون مقبلاً لطلبة اللغات تسع كما لا يقل

عن ٢٠٠ / طالباً

وكذلك قدمت بناء شاملاً مخصص لبيت الطالبات الأجنبية أو القاطنات خارج مدينة دمشق وربطها
وقد بناء مخصص للبيت والطعام ومجهز بكافة المرافق الحديثة لهذا الغرض وهو معد لاستقبال ٤٠٠ /

والمرافق

٢- البناء الأول أقامته على أرض قدمتها من مالها الخاص والثاني أقامته على أرض موقوفة للجماعة قدمت الأرض
وبكاليف البناء كاملة حيث أغقت مبلغاً يتجاوز الأربعمائة مليون ليرة سورية بدون مساعدات من أحد
التيهم سوى صديقتها السيدة الكريمة السيدة رابعة الكبري والتي تجاوز ما قدمته ٦٠ / مليون ليرة سورية

قدمتها في ذلك تجهيزات وخدمات حتى الآن

١- وعلى هذا الحد فإنه لا سبيل على الإطلاق القول بأن أهداف الأساسي لولف العقارين هو تأمين مصلحة
تجارية بحتة من طريق تقرير حق الانتفاع بعد إخراجها من الخشوع إلى أحكام القانون ٦٠ / لأغنتين
السيدة الحلاق والسيدة الكبري تستطيعان بكل بساطة شراء قطعة أرض غير خاضعة لأحكام القانون ٦٠ /
(ويوجد بالقرب من المشروع العديد منها) وبأسعار مناسبة جداً وبالتالي إقامة مشروع تجاري وبكاليف لا
يمكن أن تتجاوز ربع المبلغ اللذين أنفقاه.

ولعله من الظلم الكبير أن يجري نعت مقاصدهما النبيلة وبذلك هذه الأموال الطائفة ، وكذلك نعت من معنى
هذه الأعمال الأخيرة من أعضاء مجلس الإدارة أو غيرهم بتعوت الاستغلال الرخيص وبالتالي فإن ما أرادته هاتان
الخصتان من هذا العمل الكبير الذي أقدمتا عليه سواء كان من أجل الأرض أو البناء لم تكن غايته تجارية وإنما خيرية بحتة
ولا أدل على ذلك من دليعهما المبالغ الطائفة تزيد عن ٤٦٠ / مليون ليرة سورية الأمر الذي يلقي بوضوح
مثلثة الإثراء الغير مشروع على حساب الأولاد.

٢- إن اعتبار الولف الخيري في تسجيل العقارين باسم الجمعية ولد أرحمها لبناء معهد شرعي للإنان حصراً
إنما كان لتأييد استعمال المبنى معهداً شرعياً للإنان حيث أن هذا المبنى سيؤول إلى مديرية التعليم الشرعي في
وزارة الأولاد حينئذ إذا حلت الجمعية لا يمنع الله (لأي سبب من الأسباب مستقبلاً)

٣- إنه وإن كانت المادة ٨٢ / من نظام وزارة الأوقاف الصادر بالرسوم التشريعي ٢٠٤ / لعام
١٩٦١ قد سوغت للواقف أن يوقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده على جهات الخير وأن يعتبر هذا الولف
ولفاً خيريّاً صحيحاً لازماً، كما أنه وإن كان المطلق يجري على إطلاقه وبالتالي فإن كان من حق هذه السيدة
الكريمة أن تشترط لنفسها حق الانتفاع بكامل البناء المقام على المقار ٢٧٣ / والبالغة مساحته ٧٥٩٢ / م^٢
أرضاً إلا أنها ارتضت الاكتفاء بالانتفاع بجزء محدود من البناء المذكور والبالغة مساحته ١٨٠٠ / م^٢ أرضاً
ورافقاً للمخططات والترجيح الصادر عن الجهات المختصة أصلاً وذلك تأكيداً لنية الخير التي حملها في

العلم

شقيقتي السيدة رفيدة الكزبري

تحية وبعد ،

بناءً على طلبك المتضمن شراء أو استيراد التجهيزات اللازمة لمشروع المعهد الشرعي للأئمة
الكاثر في مدينة دمشق كفر سوسة ، فقد تم شراء كافة التجهيزات التي طاب لها ثم استيرادها بأسمي
الشخصي كون ضرورة التسهيلات للاستيراد . وقد خصمت قيمتها من حسابك الشخصي لدينا
حيث بلغت قيمة التجهيزات مبلغاً قدره (29,770,000) مليون ل.س .

ومفصلاً كما يلي :

- (1) 14.700.000 مليون ليرة سورية قيمة المصاعد .
- (2) 3.450.000 مليون ليرة سورية قيمة دفايات .
- (3) 11.620.000 مليون ليرة سورية قيمة أجهزة التكييف والتبريد .

وقد تم حسمها من حسابك الخاص لدينا وسأقدم لك كشفاً عن باقي رصيدك الخاص لدينا عند
صدور الميزانية في نهاية هذا العام .

تقبل الله منك عملك هذا وجزلك الله خيراً .

دمشق 1998/11/1

أخوك

نبيل الكزبري



السيد نبيل الكزبري

مدير العلاقات العامة
مكتبه في دمشق
رقم الهاتف ٣٨٧ / ٣٧٠٠
رئيس غرفة تجارة دمشق

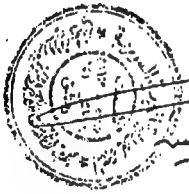


الى مديرية جمارك دمشق

تحية واحترام وبعد

مقدمه : جمعية الشيخ بدر الدين الحسيني الخيري بدمشق

يتم ورد لنا إلح امانة جمارك الجديده مصعكهربائي ماركة (أوبس)
ن لبنات ، وهو صبه من المحسن بنيل رفيق الكزبري إلى الجمعية ، وحيث
ننا نقوم حاليا بأخذ الموافقات اللازمه للحصول على اجازة لاستيراد المصعد
لمد لور مع تجهيزات اخرى للبناء ، نتقدم اليكم بكتابنا هذا راجين الموافقة
على تسليم هذا المصعد من امانة جمارك الجديده إلح امانة جمارك دمشق
وتفضلو قبول الاحترام



- المرفقان :

- صورته رخصة البناء المشار على المنطقه بشارع ٢٧٣ / قانون سباسبه
- صورته عن كتاب وزارة الاقتصاد رقم ٢٠٨٢ / ٤ / ٥ تاريخ ٤ / ٣ / ١٩٩٩
مزيدا بجايشية السيد رئيس مجلس لوزراء البيايه
- صورته عن كتاب السيد وزير الاقتصاد رقم ٢٦١٨ / ٤ / ٥ تاريخ ١٨ / ٤ / ١٩٩٩
لاقتراح الموافقة على الاستيراد معفى من رسوم

الوفيق الأمين التطريبي المساعد

٤ / ١١ رئاسة مجلس الوزراء

$$\frac{150}{1/2}$$

تحية عربية :

تاريخية عربية :
 إيسار/كتاكم رقم / ١٠٥١ /ص تاريخ ١ / ١١٦ /الدرك عايه بالكتاب رقم ١٠٦٢ /ص تاريخ
 ١ / ٢١ / ١١١١ حول الخلفاء التركية في جمعية إسماعيل الماتب العالم الإسلامية بدمشق (معهد
 الفتيخ بدر الدين الحسني)

ایک ماہی :

مقدمة : إن

١٠ - أوقف آل البردقاني حصصهم الإزلية من الثغارة ٢٧٥ - من المصلحة العامة في ثلثين وستين ومباحته
٢٠٤٦ م خاضع للتقرون (٦٠) لصالح جمعية الشيوخ دار الدين الحسني لإقامة مسجد شرعي، لإثبات لهم
معد الحاجة إليه.

٢ - تتمتع السيدة رواء الحلقى التي كانت أد أرفنت الأرض التي تملكها والموصولة والمحضر / ٧٢٢ /
قارلت بسنتين ومباحته ٧٥٩٢ م وهو خاضع لرضا الفانسون (٦٠) طلب إلى مجلس إدارة جمعية
الشيوخ بدر الدين الحمالي بتاريخ ١٢ / ١ / ١١١٧ م رضعن تهداها برأءه التقاربن ٧٢٢ / ٧٢٥ قنولت
بما حقن في المخططات الصفحة بالنسبة للبنات ٧٢٢ والتي هي أيد التصديق للبنات ٧٢٥ والذي
توثاق من أكثر الأمم التقسيم الأول ويشمل الجزء ٧٢٢ الذي جزءه الغربي وهو مخصص بمدرسة
إعدادية وتدور لإثبات التعليم الشرعي التقسيم الثاني ويشمل جميع البنات ٧٢٥ وهو معد لنوبت الطلبات
غير المدرسية والغزو المتمثل في مدرسة مشرق التقسيم الثالث ويحتوي على مبنى يصلح بمدرسة إبتدائية
مأخوذ من منازل متمتعة وهو يشمل الجزء الشرقي من البنات ٧٢٢ بمساحة لا تتجاوز ١٨٠٠ م في تقوم
بالذلك كله وبمكمله واللغات للدراسات المخططات الأربعة أصولاً بشكل وإكساء وإصلاح البنات ٧٢٥ شريطة
الإحتفاظ لنفسها وطيلة حياتها بحق الارتفاع من التقسيم الثالث من المشروع والذي يشمل على المدرسة
الإبتدائية والصفحة الشعرية وقد وافق مجلس الإدارة على الطلب وكم ١٨ المنعقدة بتاريخ ١٢ / ٦ /

١٦٧
٣ - تقدمت السيدة رفيدة الكزبري، بطلب إلى مجلس إدارة الجمعية بتاريخ ٢١ / ١١ / ١٩٦٨ م محتفلة فيه بالترخيص لبناء الصلار من محافظة دمشق بتاريخ ٢٢ / ٢ / ١٩٧٠ فقط وبما أن الترخيص للفقار ٢٧٥ / قد صدر مؤخرًا " وهو يشمل قسمين الأول مبنى "ذلك من قبل أرضي وثلاثة طوابق مع مدسك الطابقت الأولى ويشمل التسع الفنتالي الغربي من القير وساحة ١٧٠ م^٢ مع مطبخها لمشروع صحن الخوير إضافة إلى جزء مساحة ٤٠ م^٢ من الطابق الأرضي مع حارة من محل تجاري لمشروع "شرب وبيع صنح الخور . وتقدم الزناب ليعتمد المشروع بكامله متضمنة مع السيد راء الحلق "حكا" وأكساء" وتجهزه بالسبلات اللازمة "مساعد - وأجهزة الطبخ لتخدم الطالبات - ومسائل التغذية والذوقية والتشريد حسب الحاجة) وذلك أثناء الصباح ا) باحق الانفتاح عليه حيثما وجد الطالبات مساحته / ٢٧٠ م^٢ والمدخل التجاري مساحته / ٢٠ م^٢ لتخدم مشروع صحن الخوير ولد الثاني مجلس الإدارة وجسته رام ١٢ المعدلة بتاريخ ١٢ / ١١ / ١٩٦٨ . فتم تثبيت ماورد بالتقرير على أعلاه رقم ٢ / ٢ / ١٢ / ١١ السجل المدني ي .

١٦٨٨ / ١١ / ٢٣ . وقد تم تلبية ماورد والفرانزين اعلاه رقم ١٦٨٨ / ١١ / ٢٣ في لندن انجريا
 ما تقدم وتتمتع . في الجمعية المذكورة استعانت برزراء الأرفاق ومديرة أرفاق دمشق في إخراج العقارين
 ٢٧٢ / ٢٧٢ من ٢٧٥ من العقارين ٦٠ / ٦٠ والحصول على الرسوم الموكمة على إيجار في الأرفاق جوة جولة وتتمتع
 بمساورتها التي استعملت في البناء من الرسوم الموكمة على إيجار في الأرفاق جوة جولة وتتمتع
 بالإعلاء من هذه الرسوم غير أن الرزراء والمديرة لم تستشاريا ولم يطلبوا اقتضاها ضد ايام مجلس الإدارة
 ومع حق الانتفاع بالسنتين حلقا وكذا في هذا ما كان يجب أن يتم حول ما قمته وزارة الأرفاق من
 مساعدات قيمة في سبيل اللائحة وهذا المشروع ولما كان عهد السيدة رزراء الحلاق ك جاء شاملا "أعلا
 العقارين بما يوجب من مشاعات ومن خصمة "تمت وبه السيدة كزري لأن (كلمة "فلاح " بالية التي
 ورد بعدها تشمل كل ماورد بالهذه الثاني أين ملتح مجلس الإدارة في حق الانتفاع للسيدة كزري بالبره
 ردي في بورد حق الانتفاع الذي خصص لها بالأرفاق ومديرة أرفاق دمشق على أن يودع رويها لصالح
 التعمين الشرعي في وزارة الأرفاق . أما السيدة رزراء الحلاق فإن الانتفاع المملوك لها التسم الشرقي من
 ألتقال ٢٧٢ قلاوت سارلين والمشمول على ما هي مدرسة ابتدائية وصلاوات شتوية كل بناء " على طلب السيد
 رفيس أحمد جباري وكتابه رقم ٩١ / ٢٠٢ / ١٦٨٨ / ٨ / ١٦٨٨ وموافقة السيد وزير شئون الاجتماعية
 والعمل بكتفه رقم ٢٠٢ / ٢٠٢ / ١٦٨٨ / ٨ / ١٦٨٨ تاريخ موضوع وزير تسديد رسوم البناء في
 وجد للجهة صاحبة العالقة حسب الاختصاص والصلاحيه .

يرجى الاطلاع والتوجيه بما ترونه مناسباً"

والخلاوة ارسالنا

دشماره ۱۹۱۹/۶ و ۱۹۲۰/۶

والله اعلم

م.م. (111) د.د.

الطريق الأول : جمعية المحدث الأكبر الشيخ بدر الدين الحسني بدمشق ممثلة بأعضاء مجلس الإدارة .

الفريق الثاني : السيدة براءة الحلاق

أولاً - لما كانت مشروعية الوقف جائزة في الإسلام وقد أجمع عليها فقهاء الأمة الإسلامية قاطبة بلا خلاف فقد أوقفت السيدة براءة الحلاق لجمعية بدر الدين الحسني العقار 273 قنوات بمسنتين ، وقامت بالتبرع ببنائه كاملاً مع العقار 275 هيكلاً وإكساءً ، تنذيراً للتعهد الذي قُدمته إلى الجمعية بتاريخ ١٢ / ١ / ١٩٩٧ مشترطة فيه حق الانتفاع مدى الحياة بالجزم المرفق منه المنضمّن مبنى المدرسة الابتدائية والصالة الثانوية الملحقة بها المصمّاة الصالة الذهبية ، وقد صدر عن الجمعية الموافقة على ذلك بإجاسة مجالس الإدارة ١٨ لعام ١٩٩٧ ، وموافقة الهيئة العامة للجمعية بتاريخ ٢٨ / ١٢ / ١٩٩٧ ، وقامت السيدة المذكورة بتسجيل حق الانتفاع في السجل العقاري أصولاً بتاريخ ١٧ / ٦ / ١٩٩٨ .

ثانياً :- حرصاً على حسن الذمة ونوطة لحسم النزاع حول حقوق الانتفاع بين فرقي هذا العقد الذي طال أمده وخسرت فيه جميع الأطراف واتسكن سبأاً على العدل الخيري .

فقد تم الاتفاق بين الطرفين على ما يلي :

١ - مقدمة هذا الاتفاق جزء لا يتجزأ منه .

١ - مقدمة هذا الاتفاق جزء لا يتجزأ منه .

2 - مطابقة قيود الجمعية مع قيود السجل العقاري لتطبيق التسجيلات بشأن حقوق الانفاق العمومية للسيدة براءة الحلاق مدى الحياة على الجزء الشرقي من العقار 273 قنوات بساتين الذي رخصته المحافظة باسمها والمتضمن المدرسة الابتدائية والصالة البهية الملاحقة الموافقة من ثلاث طبقات .

3- الاحترام الكامل لحقوق الانفتاح وما يترتب عليها من نتائج ربحاً وتصرفاً ، ولا يدق لأي جهة مهما كانت نمال منازعة الفريق الثاني في ذلك .

٥- تسليم الأوراق الثامنة، بناءً على المبدأ فور سدر بارز، مضمون هذا الاتفاق، كما سيذكر لاحقاً .
 إسقاط كافة الدعاوى القائمة من كل من الأوربيين على الفريق الآخر أو عا، من يملكه .
 على أي جهة معنية وهذا النزاع وأمام أي جهة ذات اختصاص النظر في مثل هذه الدعاوى

(١) - لا يعتبر هذا الاتفاق ماري المفعول حتى يتم موافقة الهيئة العامة للجمعية بما ورد فيه وموافقة الجهة الوصائية الممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، ووزارة الأوقاف .

7 - يتعهد كلا الفريقين وكل من يمثلهما مهما كانت صفته القانونية بعدم رفع أي دعوى قضائية على الفريق الآخر فيما يتعلق بمضمون هذا العقد ، وذلك ابتداء من تاريخ سربرانه ، وإذا أخذ أحد الأطراف بهذا الشرط للطرف الآخر حق الرد عليه بأي طريقة أو إجراء ملائمة .

علي هذا تم الاتفاق

الفريق الثاني

الفريق الأول

(Signature)

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق عقد اتفاق

الحمد لله رب العالمين ، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين و على آله وصحبه الطيبين الطاهرين ، وعلينا معهم أجمعين إلى يوم الدين و بعد :

هذا ما اتفق عليه كل من :

الفريق الأول : جمعية المحدث الأكبر الشيخ بدر الدين الحسيني بدمشق ممثلة بمجلس الإدارة .

الفريق الثاني : السيدة رفيدة الكزبري .

مقدمة :

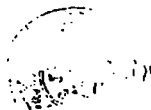
إشارة إلى عقد الاتفاق بين جمعية المحدث الأكبر الشيخ بدر الدين الحسيني بدمشق و بين السيدة براءة الخلاق فيما يتعلق بالمشروع المقام على العقارين ، و لما كانت مباني هذا المشروع العظيم لا يمكن استثمارها أو الاستفادة منها فعلياً حتى تكون كاملة من الناحية التجهيزية كذلك و ذلك يكلف مبالغ طائلة ، لذلك و رغبة من السيدة براءة الخلاق في رؤية هذا المشروع يفتح أبوابه لطلبة العلم الشرعي بأسرع وقت ممكن فقد طلبت من السيدة رفيدة الكزبري أن تتضمن معها في هذا المشروع و تساهم فيه من خلال تجهيزه تجهيزاً كاملاً ، فوافقت السيدة رفيدة على ذلك و تقدمت إلى الجمعية بتاريخ ٢٣ / ١١ / ١٩٩٨ بطلب الموافقة على ذلك على أن تحتفظ لنفسها بحق الانتفاع مدى الحياة بالقسم الثاني من العقار ٢٧٥ قنوات بساتين و هو عبارة عن القسم الغربي من القيو بمساحة ٢م٤٧٠ مع مدخل خاص منفصل عن المشروع ، و جزء صغير بمساحة ٢م٤٥ من الطابق الأرضي و يقع في الجزء الشمالي منه و هو عبارة عن محل تجاري ، وقد صدر عن الجمعية الموافقة على ذلك بجلسة مجلس الإدارة ١٢ / تاريخ ٢٣ / ١١ / ١٩٩٨ و موافقة الهيئة العامة للجمعية بتاريخ ١٤ / ١٢ / ١٩٩٨ و قامت بتسجيل حق الانتفاع في السجل العقاري أصولاً .

لذلك تم الاتفاق بين الفريقين على ما يلي :

١. مقدمة هذا الاتفاق جزء لا يتجزأ منه .
٢. التأكيد على حق الانتفاع للسيدة رفيدة الكزبري مدى الحياة بالقسم الثاني من العقار ٢٧٥ و الموصوف في مقدمة هذا العقد بمقابل ما تمهدت به من استكمال إنجاز المشروع من خلال تجهيزه .
٣. الاحترام الكامل لحقوق الانتفاع و ما يترتب عليها من نتائج ريعاً و تصرفاً ، ولا يحق لأي جهة مهما كانت تمثل منازعتها لهذا في ذلك .
٤. إسقاط كافة الدعاوى المقامة من كل من الفريقين على الفريق الثاني أو على من يمثله قانوناً أو على أي جهة معنية بهذا النزاع و أمام أي جهة ذات اختصاص للنظر في مثل هذه الدعاوى .
٥. لا تعتبر هذه المذكرة سارية المفعول حتى يتم توقيعها من قبل الفريق الثاني و اعتمادها أصولاً من مجلس إدارة الجمعية ، و موافقة الهيئة العامة للجمعية بما ورد فيها ، و موافقة الجهة الوصائية الممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، ووزارة الأوقاف .
٦. يتعهد كلا الفريقين و كل من يمثلهما مهما كانت صفته القانونية بعدم رفع أي دعوى قضائية على الفريق الثاني ابتداءً من تاريخ سريان هذا العقد ، وإذا أحل أحد الأطراف بهذا الشريط للطرف الثاني حق الرد عليه بأي طريقة يراها مناسبة .

على هذا تم الاتفاق

فريق ثاني



فريق أول

سجل القرارات

١٩٩ فـ ا ر ل ع ا ء

اساسي نعام ۱۹۹

٨٢١ شريعة ١٩٩٧/٢٨٤

باسم الشعب العربي فر صيرة

الفرقة الشريفة لدى محكمة التلغز المؤلفة من السادة :

نائب رئيس محكمة النقض
فصل الشيخ

والسيد بن موفق عاشق واحد السيد علي

الطامــــــــــــــــــــــن : طالب هيئة التدريس : مدرسة أوقاف دمشق للعام ٢٠٢٣ / من

منظمة نقابات بائعين للزمن امرأة بنت محمد دافع الخلق

التيار المطعون عنه : صادر من القانس الشرعي الاول بدمشق الحاس ٧٥٨ تاريخ ١٩٧٣/٣/١

والمتمم: صحة الوثيقة للمعار المذكور اعلاه .

ان الهيئة وبعد اطلاها على استهده الطعن ومن كافة اوراق وبعد الداوة اتخذت القرار الاتي :

صادق على مدة الوظيفة .

مدرسة ٤٢٤ زى القعدة ١٤١٧ هـ ١/٤/١٩٩٧ م

ن / ع

قویں



العقد المبرم مع لنا الجندي وتقدير الخبراء والمفتش أنه فوت على الجمعية ٥٠٠ مليون ليرة خسارة مؤكدين أن المستفيد منه أبطال اللعبة ، علماً أن أجرة الصالة الواحدة في اليوم الواحد ٨٠ ألف ليرة سورية والحجوزات مغلقة راجع (ص: ١١٧)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مفتی محمد رفیع

[illegible]

ملامة :

عملت الفريق الأول للوزير من الاقتراح من البناء للشاهد على كامل الجزء الجنوبي الشرقي من الدنار رقم ٦٧٣ / من المنطقة المتنازعة فسرقت محتويات
والرموز في القسم ٢ / من المخططات للفرقة والذي هو عبارة عن بناء معد لملات للسفينة و٤٠ بيت تجارية وكانت الأسماء الممنوعة أثناء البناء
بحسب شهادة السيد محمد بن علي رقم ٢٦٣ / وتاريخ ١٩٩٩/٣/١١ والقادرة من الشهادة العامة للصالح في ٢٤ / ٢ / ١٩٩٩.

وكان الطريق القليل ولعب بالسيجار هذا الجزء للشار (جاء أعلاه). لقد تم الانتهاء من الترميم وما يكمل الأهمية التاريخية على ما يلي:

مسألة - ١ : قلنا هذا المدح جزء لا يتجزأ منه .

مادة - ٧ : أقر الفريق الأول لادعوى سالم ديماس بالوكالة عن السيد ابراهيم الحلاق بنت محمد هاشم الفريق الثاني لجنة بنت هبم الحندل المارة

المقرر الفرعي للبناء على القرار ٢٧٣ / ١٩٦٢، والتي تضمنت من بناء عدد لمعاملات للمناسبات ومعدات لمباراة وكافة الأقسام المتعلقة بالماتباءة ولن يكون مشار إليه في ملحقه المرفق.

• قاعدة - ٣ : هل الإسماء : (٢١٠) ل.س واحد ٥٠٠. من ألف ليرة سورية فقط شهرياً .

- مادة ٤ : هذه الأضرار الثلاث ستترك لها من ١٩٩٩/١٠٠٠ وجمد تلقائياً.

مادة - ٥ : حالة التأجير : كامل الجزء المشار اليه وللشاد على القرار ٢٢٢ / ٢٠٢٢ ، باتين ولعدد لملات للمناجيات وملات لمادة
وكذا الاسم للحداد

مادة - ٦ : كلية العمال للأجور : لمالات للنسبات ومخلات لكافة هذه الحرة والتجارة . ومن للسفاح فأحره حرة أو كذا
 يكون هذه الحرة . كما هو للسفاح : أحره التغطيات والتحصينات التي ترافقها لأجساد من الأجور . وذلك بأن مرافقة فائلك على أن
تكون قيمة هذه الأجر على قيمة للسفاح .

مادة - ٧ : العنوان المختار : التماثل لرقب العنوان للمين إلى جانب اسم في التتمة موطناً مختاراً له في كل ما جعل هذا المقدم سواء جنة... أو
وبكافة الخلافات التي تدور حوله مستطرد.

مسألة - ٨ : في حال قيام أي خلاف بين الطرفين حول هذا العقد سواء في تنسيقه أو ترجمته أو في فصلته لأي سبب كان فإنه محسّل بمطالبة المحكم لتطليق الطرفين بتمسّح وعدم التقيد بأصول أو قانون ، وقد اتفق الطرفان على نسبة الأستاذ محمد بوقدّار حكماً لهذه القضية وفي حال قيام أي عذر أو حائل يبرّر دون قيام هذه التهمة أو الاستعسار بما كان شرط التحكيم يتم، وأحبّ الرعاية حيث يتبنّى الطرفان على نسبة التبدّل، وفي حال عدم الاتفاق تراجع القاضي الأمور للمستعجلة بتمشيط نصّين الدليل ولقي ما جاء في قانون الأصول .

فساداً - ۹ : "جروہا اللہ علی تسخیر احفظ کل لریہ نسعة عہ .

مسئله اول

الشريفة بنت

٢٠٠٠

مسألة
حكم النسيء

الفريق الأول:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

العقد المبرم ما بين صفاء طباع ورفيدة الكزبري ، وبتقدير المفتش قد فوت على الجمعية ٥٠ مليون
 ليرة سورية خسارة مؤكدين ، والمستفيد منه أبطال اللعبة . راجع (ص : ١١٨-١١٩-١٢٣).

بسم الله الرحمن الرحيم

عقد إيجار

الفرق الأول : - المرحوم : فائق بن سالم دقاس والدته سرور تولد دمشق ١٩٤٤ بصفته وكيلاً من السيد ورفيدة الكزبري بنت محمرفيق والنكاح
 أسما تولد ١٩٤٩ بموجب سند التوكيل رقم ٧٤ / ٣٨٦٥ / ٣٣٥ دمشق تاريخ ١٩٩٩/٢/٢٣ والمقيم في دمشق ميدان هاتف ٨٨١٢٨٥٢ .

الفرق الثاني : - المساح : صفاء الطباع مت ولدت والدها فريدة تولد ١٩٧٠ بموجب المربة الشخصية رقم ٤٧٧١٨٢ / ١٣٠٦٤١٥١ / الصادرة عن
 أمين اسفل المدخل بدمشق تاريخ ١٩٨٣/١١/١٩ والمقيمة في دمشق ساحة الفانكي بناء ضاح رقم ٨ .

ملحوظية :

يملك الفرق الأول للمرحوم حل الانتفاع بكامل القسم الغربي من حوزة السيد السيد علي العطار رقم ٢٧٥٠ / دوات ستين مساحة (٤٧٠ م^٢ مع مدخل
 خاص منفصل عن المروج و بحوزة صفاء أيضاً مساحة (٤٥ م^٢ من الطابق الأرضي واقع في الجزء الشمالي من البناء المذكور أعلاه والذي هو خسارة
 عن من تجاري بموجب سند طابو رقم ٩٩/١٨١ تاريخ ١٩٩٩/٢/١٨ بموجب شهادة له به من هـي رقم ٢٧٤ / تاريخ ١٩٩٩/٢/٢٣ والصادرة عن
 المديرية العامة للمصالح العقارية في دمشق .

وكان الفرق الثاني يرفع باستحار كامل القسم الغربي من البناء مساحة (٤٧٠ م^٢ واغلل التجاري الواقع في الجزء الشمالي من الطابق الأرضي
 مساحة (٤٥ م^٢ من البناء المذكور أعلاه . فقد تم الاتفاق بين الطرفين ومن بكنس الأهلية الشرعية على ما يلي :

- **مادة - ١ :** مقدمة هذا العقد جزء ٧ بنجرأ به .
- **مادة - ٢ :** أحر الفرق الأول فائق بن سالم دقاس بالوكالة عن السيدة ورفيدة الكزبري بنت محمد ، و الفرق الثاني السيدة صفاء بنت وريد
 انضام الجزء الشمالي من البناء المسند صبر العطار رقم ٢٧٥٠ / دوات ستين واغلل التجاري الواقع في الجزء الشمالي من الطابق الأرضي من
 البناء المذكور أعلاه .
- **مادة - ٣ :** بدل الإيجار : (٣٠٠٠ ل.س) ثلثه كدفعة فورية صورية فقط شهرياً .
- **مادة - ٤ :** مدة الإيجار : سنة تبدأ من ١٩٩٩/٤/٢٩ وتحدد تنقياً .
- **مادة - ٥ :** حالة المأجور : الجزء المشار إليه واستاد من العطار ٢٧٥٠ / دوات ستين بحالة جيدة .
- **مادة - ٦ :** كيفية استعمال المأجور : لكافة المهن الحرة والتجارة وبحق للمساح إجراء التفضيعات والتحسينات التي يراها مناسبة للانتفاع من
 المأجور . وذلك بدون موافقة المالك على أن تكون قيمة هذه الأعمال على نفقة المستأجر .
- **مادة - ٧ :** انقضاء المأجور : انقضاء كل فريق المأجور إلى جانب اسمه في النفاذ موطناً مختاراً له في كل ما يتعلق بهذا العقد سواء بنصفه
 وبكافة العلاقات التي تدور حوله مستقلاً .
- **مادة - ٨ :** في حال قيام أي خلاف بين الطرفين حول هذا العقد سواء في تفسيره أو تنفيذه أو في نصيبه لأي سبب كان فإنه يحل بطريقة
 التحكيم المظنل الموضع بالمدح وعدم التقيد بأصول أو قانون ، وقد تم الاتفاق على تسمية الأستاذ محمد برفندس حكاماً لهذه القضية وفي حال
 قيام أي عسر أو حائل يجوز دون إقباره هذه الإجابة أو الاستمرار بها فلا شرط التحكيم بقى واجب الرعاية حيث يتفق الطرفان على تسوية التديول ،
 وفي حال عدم الاتفاق تراجع قاضي الأمور المستعجلة بدمشق لتعيين التديول وفي ما جاء في قانون الأصول .
- **مادة - ٩ :** حرر هذا العقد على نسختين أحفظ كل فريق نسخة عنه .

الفرق الأول : صفاء الطباع

الفرق الثاني : فائق بن سالم

دمشق بح ١٩٩٩ / ٤ / ٢٩

الفرق الأول :

الفرق الثاني :

الفرق الثالث :

الفرق الرابع :

الفرق الخامس :

الفرق السادس :

الفرق السابع :

الفرق الثامن :

الفرق التاسع :

الفرق العاشر :

الفرق الحادي عشر :

الفرق الثاني عشر :

الفرق الثالث عشر :

الفرق الرابع عشر :

الفرق الخامس عشر :

الفرق السادس عشر :

الفرق السابع عشر :

تقديم للمديرية :

- استناداً للأمر الإداري رقم (٢٧٧١) / ٩ تاريخ ١٩٩٩/٧/٢٨ ، المتضمن تشكيل لجنة للدراسة موضوع كتاب السيد محافظ دمشق رقم ٦٥٠ م بتاريخ ١٩٩٩/٧/٢٧ ، حول نقل مدرسة البوادر وبيان الوثائق القانونية المتعلقة بهذا الموضوع - فقد اجتمعت اللجنة يوم الثلاثاء ١٩٩٩/٨/١٠ ، الساعة العاشرة صباحاً وبعد أن تم تدارس الإحتمالات المتعلقة بالمقارن (٢٧٣) و (٢٧٥) من المنطقة المقارنفة قسرات
تبنين ما يلي

- إن المقارن (٢٧٣) و (٢٧٥) من المنطقة المقارنفة - قنات بساتين هي أرض زراعية خاضعة للقانون (٦٠) .
- المقارن (٢٧٣) تم شراؤه من قبل السيدة براءة الحلاق ولوقفته لصالح جمعية المحدث الأكبر الشيخ بدر الدين الحسيني من أجل بناء معهد شرعي للإناث
- المقارن (٢٧٥) قنات بساتين فقد أوقفه آل بردان لصالح الجمعية المذكور من أجل بناء معهد شرعي للإناث - بعد أن كان ملكاً خاصاً لهم باستثناء حصة مقلوها ١٥,٠٠٤ / ٢٤٠٠ سهماً كانت ملكاً لأفراد قاصرين حيث قام الخامي هشام السيوري بشراء هذه الحصة أصولاً وبموجب حكم شرعي ومن ثم أوقفها لصالح الجمعية المذكورة الذابة ذاقاً
- تم الاتفاق بين جمعية بدر الدين الحسيني والسيدة براءة الحلاق على أن تقوم المتروعة ببناء مشروع مولف من أربع كتل :

١ - كتلة للمعهد الشرعي للإناث ولم يفتح بعد

٢ - كتلة لسكن الطالبات ولم يفتح بعد

٣ - كتلة للمدرسة

٤ - كتلة مؤلفة من ثلاث صالات للنسائيات الاجتماعية

لشعيرة الحق الانتفاع بالكتلتين (٤٠٣) مدي حياً مع الإشارة بأن عمرها حوالي (٢٤) عاماً . ويؤول حق الانتفاع بالكتلتين (٤٠٣) إليهما إلى الوقف الخيري لصالح جمعية بدر الدين الحسيني بعد وفاتها ولا تستفيد الأوقاف بأي شيء إلا في حال اغتال جمعية بدر الدين الحسيني أو تنازل الجمعية " بدر الدين الحسيني " عن هذا البناء لمصلحة الوقف

البناء المشاد على المقارن المذكورين مخصص أصولاً من محافظة دمشق ومن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل . وتم وضع حجر الأساس لهذا المشروع من وزارة الأوقاف

قامت المتروعة بتأجير كتلة للمدرسة إلى مدرسة البوادر . بموجب عقد إيجار مرفق صورته والمؤرخ بتاريخ ١٩٩٩/٤/١٤ ويبدل شهري مقداره (٢٤٠٠٠) أربعة وعشرون ألفاً

بلغت كلفة بناء المقارن بمختلف أقسامه - هيكلًا وإكساءً بمحدود (٣٦٥) مليون ليرة سورية بما فيها لمن الأرض تقدر قيمة فروغ الكتلتين (٤٠٣) إضافة إلى ٢٠٠ / ٤٤٥ م من كتلة السكن حوالي (١٦٠) مائة وستون مليوناً واستثماره السنوي حوالي (١٥) خمسة عشر مليوناً تقريباً وباعتبار أن الأوقاف لم تستفد شيئاً كما أشرنا أعلاه فنقترح :

تخصيص مديرية أوقاف دمشق بعسالة أو أكثر

الموافقة على نقل فعالية مدرسة البوادر إلى المكان المخصص في الكتلة رقم (٣) في حال تنفيذ المقترح الأول .

الموافقة على افتتاح المعهد الشرعي أصولاً نظراً للحاجة إليه وتنفيذاً لشروط المتروعة .

م. غياث بيرقدار م. محمد دادور م. زايد الجصار محمد السعيد صفوح النوري

مدير أوقاف دمشق

نتائج التصويت السري للهيئة العامة بتاريخ : ٧ / ٩ / ٢٠٠٣ على مشروع عقد تسوية

- بعد أن تقدّم محاميهم دقماق بالمشروعين ، تقرّر عرضهما على الهيئة العامة للتصويت ، بالموافقة أو عدم الموافقة بالظرف السري ، وعقدت الجلسة وحضرها بالأصالة والوكالة (١١٧) عضواً من أصل كامل أعضاء الهيئة ، البالغ عددهم (١٣٠) ووُزّع المشروعان على الحاضرين ليقرؤوهما .

١ - قرأ رئيس الجمعية الشيخ الباري صفحتين من بيانه ، وعدد صفحاته (٣٠) موزع على الحضور ، وأبدى رأيه الشخصي .

٢ - تكلم المحامي سعدي السلق ، وقرأ مذكرته القانونية من صفحتين .

٣ - تكلم الشيخ كريم راجح ، وقرأ فتواه من عدة صفحات ، استغرقت معه في الشرح والتوضيح أكثر وقت من المتكلمين .

٤ - تكلمت شارحاً الصفحة (١) من بياني المعروض في (ص : ٤٢) وعشر صفحات بعدها من هذا الكتاب ، موضحاً شبهة قد يحتجون بها ، وهي وجود توقيعي على محضر الجلسة (١٢) تاريخ : ٢٣ / ١١ / ٩٨ التي عقدت برئاسة عبد الماجد حناوي وحضور أعضاء وضّحت أوصافهم في (ص : ٢٦) قائلاً : إن توقيعي على هذا المحضر لا قيمة له من الناحية القانونية ، لأنني لم أكن عضواً في المجلس يومئذٍ ، وبالتالي لا أملك فيه حق الاعتراض على أيّ قرار ، وخاصة أن رئيس الجلسة كان

ولا يزال مع السيوفي واثقاً به ^(١) دون النظر إلى وثائق مالية ، مزعومة أنها

(١) وذلك منذ أن وسوس له بأني لست من أتباع ابن عربي في بعض شطحه ، وبذلك استحوذ منه على الثقة المطلقة ، ومن دسائسهما ما قد وفقني الله إليه بإبطال كيدهما لأستاذ السيرة نعيم حريري ، بتهمته بالوهابية ، لأنه التزم مقرّر فقه السيرة للبوطي ، فأورد لطلاب المعهد سؤالاً في امتحانات عام : ١٩٩٩ عن (حكم الرقص بالذكر) فهرعوا إلى البوطي ، والأمن بوشاية على الحريري ، ومقصودهما إيداء المعهد ، فطالبهم البوطي بنصّ الأسئلة الخطية ، ثم قرأه ، ثم أجابهم بأن السؤال لا غبار عليه ، ولا خطأ فيه ولا إشكال ، وأنه قد وجّهه لطلابه في كلية الشريعة بالجامعة ، وبذلك بطل مكرهم ، وتلقائياً انتهت التحقيق بالقضية لدى الداخلي ، للتوسع راجع (ص : ٢٥٥) .

ومن عجائب ذي الوجهين : أنه اجتمع بالحريري عقب فطور بالمعهد ، وقال له : إني أحبك ! فسألته : كيف ينسجم عندي محبتك له وأنت المنسّق في دسّ الدسائس عليه في السؤال الامتحاني ؟ بل إنه رفض حضور موعد جلسة عند الشيخ محمود غراب ، قصدي منها إبطال دسائسه المنبعثة من الوسواس المذكورة آنفاً ، بتوهمه أنني خارج عن منهج الشيخ بدر الدين ، وأطلب منه لإزالة هذا الوسواس التأمل في (ص : ٢٠١ و ٢٢٥) ليعرف من هو الذي قد خرج عن منهج المحدث الأكبر ، وبإليت الحاج فهد الدبس يتأمل معه ذلك ، وقد قلت لهما : إن المعهد ومنذ تأسيسه ، استوعب مدرسين منتمين لجماعات شتى ، وإن فكر ابن عربي كان يستوعب المتناقضات ، أما فكر الحناوي فلم يستوعب وجود الشيخ الأرناؤوط في المعهد مدرساً مادتي المصطلح والحديث .

وما قرأنا عن أحد ترجم لابن عربي أنه كان في خلقه وفقهه يستحلّ القذف ، ولا أزال متعجباً من تعجيله بالتوقيع الفوري على الجلسة (١٢) ، وخاصة عندما أقارنه بترثته الطويل ، بعد تدقيقه وتمحيصه وتأمله فترة طويلة لأمر الصرف بليرات قليلة ، مقدماً إليه من كاتب المحاسبة الشحور ، =

من الكزبري ، فالجلسة استغرقت خمس دقائق فقط ، مع خطورة موضوعها ، وارثكب فيها خطأ قانوني آخر ، هو قرار دعوتهم الهيئة للاجتماع بتاريخ : ١٤ / ١٢ / ٩٨ لتصديق العقد المبرم معها ، والحسابات الختامية لعام : ٩٨ ، أي : قبل نهاية السنة المالية بـ : (١٧) يوماً .

ثم تعاقب على الكلام من أعضاء الهيئة على التوالي كل من السادة :

٥ - الحاج عبد الحكيم سيف ، وأبدى رأيه مناقشاً رافضاً العقدين وغبن الجمعية .

٦ - نزار نسيب القباني ، متلعثماً بقوله : أنا مع شيخ القراء الشيخ راجح كريم ، موضحاً أن لنا الجندلي صاحبة العقد ، هي زوجة سعيد الحافظ .

٧ - الحاج فايز درويش ، مستهجنأً أجرة العقدين الأول ثلاثة آلاف فقط ، والثاني (٢١) ألفاً فقط ، وغير معقولة الأجرة ، وكون العقدين بلا بدل فروغ .

٨ - المحامي إحسان مارديني ، مؤيداً المشروعين ، انظر موقفه وتعليق المحامي السلق على الموقف في (ص : ١٦٣) .

٩ - القاضي أسامة قصيباتي ، موضحاً ناحية قانونية .

١٠ - المهندس عماد الرواس ، متسائلاً مستوضحاً .

١١ - المهندس عامر الزعيم ، متسائلاً مستوضحاً .

١٢ - السيد نبيل قزيها ، معلقاً .

= عندما كان يضطر لأخذ توقيعه عند غياب الرئيس إذا سافر إلى جبلة .

١٣ - الأستاذ مأمون كلثوم ، موضحاً .

١٤ - كمال عبيد ، بصفته وكيل رفيدة الكزبري ، والواقفة براءة الحلاق جزاها الله خيراً ، موضحاً رأيه .

١٥ - المهندس بدر الدين أحمد بيلوني ، موضحاً رأيه ، ورأي والده المتطابق مع تصريحه الخطي ، بتاريخ : ١١ / ٩ / ٢٠٠١ الوارد في (ص : ٣٥ - ٣٩) .

ثم جرى التصويت السري ، بإشراف لجنة فرز الأصوات ، من الأعضاء السادة : عبد الحكيم سيف ، والمهندس عبد الفتاح أغواني ، وغالب دعبل ، فكانت النتيجة :

على مشروع السيدة الحلاق (٢١) عضواً بالموافقة ، و (٩٦) عضواً غير موافقين .

وعلى مشروع رفيدة كزبري (٢١) عضواً بالموافقة و (٩٦) عضواً غير موافقين .

وختمت الجلسة التي حضرها مندوبو الشؤون من المديرية والوزارة ، بعد أن استغرقت أكثر من خمس ساعات ، وكانت النتيجة صاعقةً لهنّ ، تحرّكن من بعدها للمطالبة بمجلس إدارة على مزاجهن ، تمهيداً للتستير على الفضيحة بأسلوب جديد ، لتنسيب أعضاء هيئة جدد ، وكان لهن ما أردنه من استصدار القرار : (١٤٩) بمخالفة قانونية موضحة في (ص : ١٧٨) .



لماذا كان استصدار القرار (١٤٩) المخالف للقانون ؟

ثم لماذا كان صهرهم جمال البحرة محاسباً ؟

وهو كاتب التقرير

ثم عضواً في لجنة العقارات ثاني اثنين لا ثالث لهما في تاريخ اللجان ؟

بأساليبهم استصدروا من سهام دلو القرار رقم (١٤٩) تاريخ : ٢٦ / ٢ / ٢٠٠٤ ، بتعيين مجلس إدارة تعييناً بلا انتخاب ، قال عنه رئيس مجموعة الخدمات ، بالهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ، بكتابه (١٤٠٦ / ص) تاريخ : ١٥ / ٦ / ٢٠٠٤ : إنه مخالف للقانون . راجع (ص : ١٧٨) .

ومن المضحكات في هذا القرار : تسمية أنس دوامنة محاسباً في هذا المجلس ، وهو مهندس لا خبرة له بأصول المحاسبة ودفاترها والعمل بها ، وذلك أمر مقصود منه التوصل إلى تعيين صهرهم جمال البحرة محاسباً متفرداً بالمحاسبة ، خطب بنتهم نور الهدى ، وأُمُّها أم إبراهيم نهيدة طرقي ، وحَرَّكوا هذا الصهر بكتابة تقرير كيدي ، دحضته وثائق هذا الكتاب ، وخاصة ما ورد في (ص : ١٢٧) ، والهدف من تقريره إشغال الناس في البلدة عن الحديث عن العقارات التي هَرَّبوها ، كان تاريخ هذا التقرير منه بعد شهر واحد من كتاب (١٧) مفتش الحسابات رجحان كنعان . راجع (١١٨ و ١١٩) .

وخلاصة التقرير : اتهامي بـ : (٨٨) مليون ليرة ، كانت الهيئة العامة للرقابة والتفتيش دققت فيها ، وحسنت النتيجة بعدم صحة هذه الشكاوى . راجع (ص : ١٧٠) .

لكنهم استمروا مكابرين ، ونزل كاتب التقرير إلى قاضي التحقيق بتاريخ : ٣٠ / ١٠ / ٢٠٠٥ ، يشهد على صحة الادعاء ، وكيف يجوز أن تقبل شهادة شاهد بصحة دعواه التي ادعاها ؟ ! ودرس وثائق التقرير قاضي الإحالة ، وتيقن كيدية الدعوى ، فقرّر إخلاء سبيلي ، بتاريخ : ٣١ / ٨ / ٢٠٠٤ ، فاستجدوا ببعض المسؤولين المتورطين معهم لمصالح شخصية ، وضغطوا على الأمن الجنائي بإبقائي لديهم ، وإعادتي بتهمة شراء دور للفقراء ، راجع (ص : ٦٧) ، وبعد أن أعادوني إلى المحكمة نزل صهرهم إلى محكمة الجنايات ، بتاريخ : ٣٠ / ١٠ / ٢٠٠٥ ، يشهد على صحة الادعاء ، وذلك بعد أن تزوّج بنتهم بأربعة شهور ، فإنه عقد عليها بتاريخ : ٣٠ / ٦ / ٢٠٠٥ ، دون معجّل .

بل إنه هو الذي اجتمع بالخبراء الثلاثة وحده ، خلال عام : ٢٠٠٦ وزوّدهم بالمعلومات ، كما قالوا ذلك في تقريرهم . وها هنا يجدر القول : إنه في الشهر الذي تزوّج ابنتهم ، تمّت تسميته بجلسة (٣) تاريخ : ١٣ / ٦ / ٢٠٠٥ في لجنة (الشؤون القانونية والعقارات) ثاني اثنين فقط ، لا ثالث لهما .

وهل رأيتم أو سمعتم أن لجنة في تاريخ اللجان تشكل في اثنين لا ثالث لهما ؟ ! فكيف إذا علمتم أنه مجاز تجارة واقتصاد ، وليس مجازاً بالحقوق ، ليكون مؤهلاً لتسميته في لجنة شؤون قانونية وعقارية ، مشكلاتها متداخلة ؟ ! وكيف إذا علمتم أنه ليس له تسمية في القرار

(٩٧٨) الخالي من ذكر أي اسم لمحاسب فيه ، بمخالفة صريحة لأحكام المادة (٣٤) ، من النظام الداخلي للجمعية ؟ ! راجع (ص : ١٩٣) .

وهل تُفسّر هذه السلسلة من المخالفات القانونية إلا من أجل الوصول إلى 'نتيجتها' ؟ وهي إبقاؤه المراسل الأوحـد ، وبـيده وحده كلمة السر (التي يتلقاها عن حموه) عن العقارات وأموالها ووارداتها ، بل وواردات الجمعية ونفقاتها ، وقد علمت أن قيمة عقارات الجمعية تزيد عن مليار ليرة ، وخسارة الجمعية بسبب تهريبها تزيد عن خمس مئة مليون ليرة ، ومورداً سنوياً كذلك بعشرات الملايين ، وهذه خبرة الخبراء المعروضة عليك في الصفحات (٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٣) ، فهل يجوز أن تكون كلمة السر بيد هذا الصهر المصون ، لذلك وجّهت سؤالي وأبرأت ذمتي بسؤالي في (ص : ٢٥٣) للهيئة كافة ، والأذكى خاصة ، ويا ليت المحامي عرابي قد توجه بكلامه الذي قاله في (ص : ٣٦) من كتابه : إننا نعيش في ظل دولة ، ولسنا نريد مافيات تتصرّف على هواها .

يا ليتـه ذكّرهم بهذا الكلام ، بل ذكّر به نفسه ، قبل أن يتقبل منهم وكالتهم إياه في موضوع العقارات ، التي نجم عنها مذكّره : ١ / ٩ / ٢٠٠٢ ، ثم مذكّره : ٨ / ٩ / ٢٠٠٢ ، وما تلاها من دعاواه المردودة ، والمذكورة في (ص : ١٥٩ و ٢٢٨) حتى يكون منسجماً فعله مع قوله ، عمّا يخشاه من خطر انفراد الشخص الواحد بالمال العام ، وإلا فسيكون من المعنّين بالآية الكريمة : ﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ [الصف : ٣] .

هذا وإن هذا المحاسب ابتدأ في تقريره الكاذب ، توريط مجلس الإدارة المعنّين تعييناً بادّعاء ، ثم تابع توريطه لمفتشٍ ، ذكرنا أوصافه في

(ص : ١٠٩ و ١١٠) ، ثم ترحلت الخبرة بهما ، كما وضحنا في
(ص : ١٠٢) ، وتنبت وتنبت إلى هذه السلسلة من الأخطاء محكمة
النقض ، في قرارها (٣٨٧) تاريخ : ١٧ / ١٢ / ٢٠٠٧ ، فقالت
للمحكمة التي ترحلت بالمفتش والخبرة : (كان عليك أن تدققي
مستندات التقرير وسلامتها ، وفيما إذا كان المتهم ذاته قد حرّفها ،
ولا يكفي أن تأخذي بنتيجة الخبرة) . راجع (ص : ٩٧) .



تهمتي بجريمة شراء دور للفقراء

بعد أن دقق قاضي الإحالة إضبارة الدعوى ، قرّر إخلاء سبيلي بتاريخ : ٣١ / ٨ / ٢٠٠٤ ، وهرعوا إلى أحد المسؤولين ليضغط على الأمن الجنائي بإبقائي موقوفاً لديه ، بتهمة جديدة (شراء دور للفقراء الراغبين بالزواج) ، ورغم أنني لا أنكرها ، واشكر الله الذي وفقني لها ، فقد أنزلوا بي على دولاب التعذيب أقسى أنواع الضرب ، في ست جلسات أنكرها عرابي قائلاً في (ص : ١٠) من كتابه : (زعم المحكوم أنه كان عرضة للإرهاب والتعذيب) ، ولي وقفة معه عند الله كيف ينكرها ، حتى أوشكت على الهلاك بشهادة أطباء العناية المشددة ، بمشفى دار الشفاء ، وتقريره يشهد بذلك ، والشاعر يقول :

ولا عَجَبٌ لِلْأَسَدِ إِنْ ظَفَرَتْ بِهَا كَلَابُ الْأَعَادِي مِنْ فَصِيحٍ وَأَعْجَمٍ
فَحَرْبُهُ وَحَشِيٌّ سَقَتْ حَمْزَةُ الرَّدَى وَمَوْتُ عَلِيٍّ مِنْ حَسَامِ بْنِ مَلْجَمٍ
ولللخُلوص من تعذيبهم اضطررت أن أذكر أسماء ستة مستفيدين : عبد الرزاق الشرفا ، وأحمد سعيدان ، ومازن حبال ، وموفق مفتي ، وأحمد بابا ، ومصطفى محفوظ ، وبعض قرابتي ، راجع شهادتهم في (ص : ١٣٥ و ١٣٦) .

فأقاموا ضدّ المذكورين دعاوى مدنية بفسخ التسجيلات العقارية بأسمائهم ، وقد كانت التسجيلات لمصلحتهم لوجه الله ، لكن قصدهم

من هذا ، إيهام الناس أن هنالك مالا مختلساً ، وهنا دليل آخر على ازدواجية المعايير عندهم ، فقد استثنوا من هذه الدعاوى عبد الرزاق الشرفا ، عمداً أو سهواً ، فإنهم لو كانوا يتحركون بهذه الدعاوى الكيدية لتحصيل حقّ يعتقدونه للجمعية ، فلماذا لم يتحركوا لتحصيل حق الجمعية من الشرفا ؟ ! أو إنها لغة الولاء في شعار المتحزبين (أعطني الولاء وخذ ما تشاء) يحلّونها لتابعهم ، ويحرّمونها على غير المنتمين إليهم ! ! .

والحقيقة والواقع أنني كنت دلّالاً على باب الخير ، من متبرّع يبتغي وجه الله ، لمستفيد من صالح عباد الله ، وهذه قرينة أتقرّب بها إلى الله جعلوها جريمة لتضليل المحكمة ، وهي تذكر في حكمها أسماء من اعترفوا أنني اشتريت لهم بيوتاً ، وتقرأ من بعض إفادتهم ما يروق لها مجتزئة منها ، ناسية أن تتأمل بما أوردته من أسماء المتبرعين والوسطاء في التبرع ، وقد ذكرت منهم : السيد فايز درويش ، ولكنه أبشع أنواع الكيد في تعمّد الخلط للتهويل ، ونتيجته إحجام عن التعاون على البر والتقوى وخدمة الناس ، بل إنه منهم استمراراً في التعاون على الإثم والعدوان .

وتجدونني الآن مضطراً أن آخذ بما أجازاه العلماء ، وذكره النووي في الأذكار ، من جواز التحديث بنعمة الله ، على ما أجراه على يديّ من خدمة أكثر من مئة مستفيد ، لو كانت خدمتهم جريمة تستحق الحكم (١٥) سنة أشغال شاقّة ، لمن سعى لوجه الله في خدمة سبعة مستفيدين ، إذن لوجب أن أحكم بالإعدام في منطقتهم الواهم ، بشراء مئة بيت لوجه الله ، لمئة مستفيد ، أذكر ألقابهم دون أسمائهم ، حلاً وسطاً في تقديم الدليل على صحة كلامي ، مع مراعاتي بعدم التشهير بالأسماء

الصريحة كاملة ، منهم :

دوامنة ، وحناوي ، ومحاميد ، وأخوان اثنان من كل من آل
الحلواني والسيد حوكان ، والحمصي ، والأرناؤوط ، وشرف ، واثنان
من أبناء عم من آل سعيدان ، والعبد الله ، وشقير ، والحريري
أحدهما : مدرس ، والثاني : موجه ، وآل بعاج ، أضف إليهم عبود ،
وصهيووني ، والزعبي ، وحمودة ، وشنار ، وصلاحي ، وصالحاني ،
وحبش ، وحمامي ، ومصري ، وقضمانى ، وشويكي ، ويرودي ،
وكايد ، والسعيد ، ودفع ، ومارديني ، وحمداني ، وطرابلسي ،
وكسم ، ومنصور ، وحمزة ، ونميص ، وأيوب ، ومفلح ، وزيدان ،
وملاح ، والأحمد ، وعبد الحميد ، وزيتون ، وفارس ، وجلم ،
والساروت ، وقاسو ، وقادري ، ويونس ، والعبد ، وعبد ، وعبيد ،
ومغربي ، والشعار ، وزغلولة ، وقاطوع ، وناصر ، والناشف ،
وأومري ، وقطيش ، وعبد المجيد ، ورحيم ، وأيوبي ، وزريق ،
والسائق الصياد ، وأيتام الرفاعي ، والنجار ، وغيرهم .

ومعاذ الله أن أزعّم بأنني اشترت ذلك من أموالني ، إنما هي من
متبرعين كنت أدلّهم على مستحقين ، فاعتبروها جريمةً شهّروا بي إذ
وفقني الله عليها ، والحمد لله أن المحاكم المدنية ردّت هذه الدعاوى
(ب م ٨) بقرارها (٨٣٦) تاريخ : ٢١ / ٦ / ٢٠٠٧ ، وقرارها
(٣٣١) تاريخ : ٢٥ / ٣ / ٢٠٠٨ ، و (ب م ١٠) بقرارها
(٨٠٣) ، وقرارها (٨٠٦) ، وقرارها (٨٠٧) ،
بتاريخ : ١٧ / ٦ / ٢٠٠٨ .



باسم الشعب العربي في سورية
الهيئة الحاكمة لدى محكمة الجنايات الاولى بدمشق
المؤلفة من القضاة السادة :

الرئيس محي الدين الحلاق

المستشاران : زياد ادريس - حسن اسماعيل

ممثلة النيابة العامة : نعمت رحمون

كاتب الضبط : صالح الحجي

في الاتهام : صدر عن السيد قاضي الاحالة بدمشق القرار رقم ٧٢ اساس ١٩٨٩/١ تاريخ ٢٤/٣/٢٠٠٥ م والمتضمن بالنتيجة : اتهام المدعى عليه عبد الله دك الباب بجناية اختلاس الاموال العامة بطريق التزوير وفق احكام المادة ١٠/ب عقوبات اقتصادية ومحاكماته امام محكمة الجنايات بدمشق .

وبالمحكمة الوجاهية الجارية علنا فقد تبين الاتي :

في الوقائع : تشير التحقيقات الجارية في هذه القضية الى انه وفي عام ١٩٨٥ م عيّن المتهم عبد الله دك الباب مديرا لمعهد الذكور لطلاب العلوم الشرعية التابع لجمعية اسعاف طلاب العلوم الشرعية بدمشق والتي اصبح اسمها بعد عام ١٩٩٧ جمعية المحدث الأكبر الشيخ بدر الدين الحسني وكان المتهم عضوا في الهيئة العامة للجمعية الا انه كان يحضر اجتماعات مجلس ادارتها قبل ان يصبح عضوا بمجلس الادارة وأميناً للسر فيها بعام ٢٠٠١ م وبعد ذلك وبتاريخ ٢٦/٢/٢٠٠٤ صدر عن السيدة وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل القرار رقم ١٤٩ تاريخ ٢٦/٢/٢٠٠٤ الذي يتضمن تعيين مجلس ادارة مؤقت للجمعية واعادة ترتيبها لوضع الجمعية خلال مدة سنة وثلاثة اشهر فتلا ذلك دراسة الحسابات والمخالفات المالية والمحاسبية بالجمعية خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٩٤م - ٢٠٠٣م اثرها تقدم رئيس مجلس ادارة الجمعية بادعاء الى النيابة العامة تضمن قيام العضو السابق المتهم عبد الله باختلاس أموال الجمعية بطريق التزوير والتحريف بالايصالات الخاصة بالتبرعات والأموال التي كانت تسلم اليه من المتبرعين دون ان يقوم باعطاء ايصالات بها الا ان المتهم انكر هذا لدى مثوله امام قاضي التحقيق وبعد ذلك ظهرت ادلة جديدة وتم التوسع بالتحقيق معه واعترف اوليا بما نسب اليه وانه اشترى عدد من الشقق والسيارات والمحاضر وغيرها وسجلها باسماء اخرين كما كانت الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بذات الوقت تقوم بتحقيقاتها بشأن الامر ذاته وظهر ان

المتهم كان يقوم بعمل أمين الصندوق ولايزود المحاسب بالمستندات اللازمة لاجراء القيود المحاسبية عليها ويقوم بامر الصرفيات التي تتخذ عن طريق سلطة غير نظامية لتسجيل وقائعها في السجلات عن طريق أمين المستودع كما يقوم بتأدية نفقات الجمعية عن طريق سلفة دائمة غير نظامية بمنحها للمدعو هشام الحلواني وتسجل وقائع قيمتها واستعاضتها في سجلات وايضا فقد كان بحوزة المتهم دفاتر ايصالات التبرعات الخاصة بالجمعية التي كان يقوم بطباعتها ويقوم بتسليم بعضها منها للجباة ويتسلم قيمتها منهم مع اورمات الدفاتر واستلامه ايضا لبعض التبرعات مباشرة وايضا فقد قام وبحكم استئنائه بالعمل بالجمعية/تحويل وثائقه وحك باورمات الايصالات التبرعات النقدية المسلمة اليه وبسبب هذا كله طالبته جهات الادعاء الشخصي برد المبالغ التي اختلسها من الجمعية والتي تساوي حساب ادائها الى مبلغ ٨٨٥٨٤.٣٢ ل.س وقد عمدت المحكمة الى اجراء الخبرة الفنية على المبالغ المختلصة وتبين بان مجموعها يساوي الى مبلغ ٥٥٧٧١٠.٩ ل.س كما تبين بان المتهم وبعد ١٩٩٩ وبحكم كونه أمين فوج الحج كان يقوم بأداء فريضة الحج حينها المدعو يوسف القرعاوي الذي اراد بناء مسجد عن زوج والده فاعلمه المتهم بوجود قطعة ارض بعرونوس بدمشق تقضيها القرع واتفقوا بان يفتح حساب مشترك لها في المصرف التجاري السوري الا ان المتهم وبهذا ذلك اعترض للمدعو يوسف عن تسميته هذا الجامع باسم والده لوجود متبرعين اخرين وانه اسماه باسم الصحابي الجليل انس الانصاري وتبين جراء التحقيقات الجارية بشأن الجامع المذكور ان المتهم اختلس منه مبلغ وقدره ثلاثة ملايين ليرة سورية ولدى مثل المتهم ان هذه المحكمة انكر ما اسند اليه من جرم .

في الأدلة : وتأيدت الوقائع بالأدلة التالية :

- ١- ادعاء جهة الادعاء الشخصي - مجلس ادارة جمعية المحدث الأكبر الشيخ بدر الدين الحسني وقد سددت سلفة الادعاء الشخصي اصولا .
- ٢- تقرير الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش رقم ٢٠٤٨/١٢/٣٤٨/٢٠٤٨ تاريخ ٢٣/٤/٢٠٠٣
- ٣- تقرير مجلس ادارة جمعية بدر الدين الحسني بدمشق بجلسة المجلس بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٣٠ وصورة عن نظام الجمعية .
- ٤- تقرير عن دراسة حسابات الجمعية عن الفترة الواقعة بين تاريخي ١٩٩٤-٢٠٠٣ م الجارية من مجلس ادارة الجمعية المدعية والمعين بقرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

- ٥- تقرير الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش رقم ٩٤٠/١٢ /٩٤٠/٩٢٢ ق تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٢ م
- ٦- دراسة تفصيلية للاتصالات الصادرة عن الجمعية المدعية صادرة عن محاسب الجمعية المؤرخة في ٢٠٠٤/٩/٢٢ م .
- ٧- اقول المتهم عبد الله دك الباب امام السيد قاضي التحقيق بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٢ م وفيها ما مفاده (انكاره ما يسند اليه وانكاره لاقواله بضبط الامن الجنائي رقم ١٧٦٢ تاريخ ٢٠٠٤/٩/١ كونها انتزعت منه بالجبر والشدة والترهيب واطاف بصفته امينا للمدرسة بجامع انيس في عرنوس وجمعية المحدث الأكبر وعضو بجمعية اسعاف الفقراء الخيرية بالمهاجرين وامين سر الجمعيات الخيرية فانه يتلقى تبرعات من المحسنين بملايين الدولارات يقوم بانشاء ابنيه وشراء شقق سكنية ويوزعها بصفة شخصية على المحتاجين وذوي الدخل المحدود والشبان الذين يريدون الزواج وليس صندوق المودة وترحمة نتروج الشبان ولم يتم بتزوير او حكا اي ايصال تبرع ويقوم باستلام الاموال من المحسنين الذين لا يرغبون بادخال تبرعاتهم باموال صندوق جمعية المحدث الأكبر وان مبلغ المليون ونصف ليرة سورية المصادرة من احد اصدقائه هو من اصل احد المحسنين لاكمال اكساء مسجد انيس ولعلاقة له باموال الجمعية وهو من الحاج احمد صبيحة واخذ ايصال به ولاصحة لاستدعاء الشكوى بحقه من قبل عدنان دكاخني وبخصوص المركبات هي ملك خاص لشقيقتي منى وهبة وهي ملك خاص من اموالهما وبالنسبة للمنزل المسجل باسم هشام الحلواني هي هبة منجزة وليست من اموال الجمعية كذلك بالنسبة لملايين الحبال ولم يطلب من هشام الحلواني فراغ البيت والمحل لاسم ابن شقيقه وقمت بفراغ منزل باسم احمد سعيدان الذي كان طالب بالمعهد وهو ليس من اموال الجمعية وقمت بتسجيل عقارات باسم ابناء شقيقتي كنان وصبحي وناصر دكا من اجل الزواج وهي من اموال المحسنين وقمت بتسجيل عقارات ومركبة باسم شقيقتي منة وهي من اموال والدي خصها بها كونها لم تتزوج .. وان المدعو محمد علي تكرتي اشرف على عقارات اشترتها بدينار بالبناء ستة شقق لتوزيعها على اصحاب الحاجة وان تيسير ايوب احد تجار البناء كان مساعدي بالمليحة لتأمين محاضر لبنائها شقق سكنية واوعزت اليه فراغها لاشخاص اقترعهم بمفردي من اصحاب الحاجة نعم اني اشترت منزل بالمهاجرين بمبلغ اربعة ملايين ونصف

المليون من اموال الخاصة كوني اصطحب معي حوالي ستمائة حاج بمواسم الحج وقد فرغت هذا المنزل باسم مازن الحبال ولم اسجله باسم ولدي عادل لكوني اردت المنزل لعمل الخير وقمت بفراغه لاسم محمد مصطفى محفوظ ليقوم بالزواج ولم يدفع من ثمنه شيئا ولقد سجلت منزل باسم احمد البابا من اموال المحسنين وسجلته باسم دون ان يدفع من قيمته شيئا وسجلت عقار باسم عبد الرزاق الشرفه بداريا من اموال المحسنين وليست من اموال الجمعية ولم اقم بالايجاز لهشام الحلواني بتزوير سجل الاحكام لطلاب المعهد وان فايز درويش هو احد الاشخاص اللذين سعوا لتمويل مشروع بناء من شخص محسن قطري بالمليحة واني من ممثلي اسند التي وقامت به ليس فيه أي تزوير او اختلاس من الاموال العامة والتمس الرحمة والشفقة

٨- اقوال الشاهد محمد جمال البحرة امام السيد قاضي التحقيق بدمشق بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٤ وفيها ما مفاده (اؤيد دراسة حسابات جمعية المحدث الأكبر الشيخ بدر الدين الحسني والمخالفات المالية والمحاسبية خلال عام ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٣ د

٩- اقوال الشاهد فايز رابعة امام السيد قاضي التحقيق بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١ م وفيها ما مفاده (اني قمت بالتبرع لجمعية المحدث الأكبر بدر الحسني بفتريات متقطعة وبعد اطلاعي على الايصال رقم ١٦٧٤ فانه صحيح لجهة تبرعي مئة الف ليرة سورية وكذلك بالنسبة للايصال ١٥٥٠ تاريخ ٢٠٠٣/١١/٢٠ بمبلغ مائة الف ليرة سورية واني لم اقم بالتبرع في أي مرة بمبلغ الف ليرة سورية .

١٠- اقوال الشاهد مازن الحبال امام السيد قاضي التحقيق بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٣٠ وفيها ما مفاده (لاعرف أي شيء عن يوسف قرعاوي او الاموال التي اودعها في ملكية الجمعية ولا عن الاموال والعقارات المسجلة لاسماء اخرى كون عملي اداري .

١١- اقوال الشاهد احمد سعيدان امام السيد قاضي التحقيق بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٣٠ وفيها ما مفاده (اعمل موجه نهاري بالمعهد وشاهدت المحسن يوسف قرعاوي الذي افادني بتبرعه بمبلغ خمسة ملايين ليرة سورية وضعها بحساب مشترك مع المتهم عبد الله مدير المعهد وانه راجع بعد فترة المصرف بوجد حركة الحساب قد بلغت ما يقارب اثني عشر مليون رغم الحساب الجاري بالمصرف هو خمسة ملايين وان المتهم ادخل اموال الحساب المشترك وان هذا الحساب لايدخل ضمن اموال الجمعية وعند علمه بما اقدم عليه ذلك الباب ذكر انه مستعد لتبرئة ذمته بالمبلغ الموجود كفاية وهو خمسة ملايين وباقي المبلغ ليس

نه علاقة به واما بالنسبة لموضوع تسجيل المنزل لاسماء اشخاص مقربين للشيخ عبد الله ومن اموال الجمعية وعلى ان يعيد هؤلاء الاشخاص المنازل التي سجلت باسمهم الذين يسميهم الشيخ عبد الله فانه قبل سنة كنت متواجدا في رحلة بالمزة مع الشيخ عبد الله وهشام حلواني وزهير شعبان ومازن الحبال تكلم الشيخ عبد الله بوصية يوصي بها بعد موته كان ضمنها سردي لبعض ديونه والتي له مع الاشخاص من ديون وعقارات ومنهم هشام الحلواني الذي سجل باسمه بيت شكليا بينما يجب ان تعود ملكية هذا البيت في المستقبل بعد موت عبد الله لاحد اقاربه ولا علم لي بان هذه الممتلكات هي من اموال الجمعية اذا كان يجري الحديث على ان هذا المال هو من ملكه الخاص .

١٢- اقوال الشاهد محمد موفق المفتي امام السيد قاضي التحقيق بتاريخ ١١/٩/٢٠٠٤ وفيها ما مفاده (كرر اقواله بضبط الامن الجنائي وان المدعو عبد الله سجل لي منزل كهية لأقطن به كون اوضاعي المادية سيئة ولم يطلب مني اعادة البيت ولا حر

١٣- قول الشاهد محمد مصطفى محفوظ امام السيد قاضي التحقيق بتاريخ ١١/١٠/٢٠٠٤ وفيها ما مفاده (كرر اقواله بضبط الامن الجنائي وقد سجل لي عبد الله ذلك الباب منزل ولا اعرف انه يختلس ولا اعرف مكان هذا المنزل وقال لي انه سجله لخدمة طالبتي العلم فق .

١٤- اقوال الشاهد احمد سعيدان ايضا امام السيد قاضي التحقيق بتاريخ ١١/١٠/٢٠٠٤ م وفيها ما مفاده (كرر اقواله بضبط الامن الجنائي وان المدعو عبد الله ذلك الباب اشتري لي منزلا بصفة هبة منجزة وانه على اسمي من متبرع اجهل معرفته وكان واضع عندي امانة قدرها خمسمائة الف ليرة سورية سلمتها للأمن الجنائي .

١٥- اقوال الشاهد احمد البابا امام السيد قاضي التحقيق بتاريخ ١١/١٠/٢٠٠٤ وفيها ما مفاده (كرر اقواله بضبط الامن الجنائي وان المتهم لم يشترط علي اعادة المنزل .

١٦- اقوال الشاهد مازن الحبال امام السيد قاضي التحقيق بتاريخ ١١/١٠/٢٠٠٤ للمرة الثانية وفيها ما مفاده (كرر اقواله بضبط الامن الجنائي وان المتهم سجل منزل باسمي وقال لي انه سوف يأخذ المنزل بعد خمس سنوات ولم ادفع له اجرة ولم يأخذ أي مبالغ لقاء ذلك .

١٧- اقوال الشاهد محمد منير صبحه امام السيد قاضي التحقيق بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٢١ وفيها ما مفاده (حينما كنت اقوم بالتبرع كان المتهم يصصر على اعطائي وصل رغم رفضي لذلك وهو مؤمن ونزيه .

١٨- اقوال الشاهد عبد الله ريحاوي امام السيد قاضي التحقيق بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٢١ وفيها ما مفاده (انه عضو بالجمعية منذ ١٩٧٦ وبالسنوات الأربعة الأخيرة كنت عضو بمجلسها ولم تحدث أية تجاوزات وكان مأمون الشلاح والدكتور جمال كنعان يقوموا بتدقيق الحسابات كل سنة بما ورد للجمعية من تبرعات عينية ونقدية وان المتهم كان امينا للبر واحد اعضاء مجلس الادارة .

١٩- اقوال الشاهد عدنان حاج عيسى امام السيد قاضي التحقيق بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٢١ وفيها ما مفاده (انه مدقق حسابات غير رئيسي للجمعية اذ ان المدقق هو محمد نصوح الشحرور الذي يقوم بتدقيق الواردات للجمعية مع الاشعار المصرفي الذي يعنى من امصرف المبين والمرفق فيه قوائم ايصالات مستوفاة من المتبرعين ومطابقتها ولم يظهر خلال عمله أي خلل ولم يثبت أي تزوير في اية اورمة او جدول عادي او مصرفي وباحدى المرات واثاء توقيفي لقائمة ايصالات مجلد من المجلدات اتصلت بالشيخ عبد الله ليعطيني المبالغ بالمجلد المحفوظ فاعطاني اياها كما هي وارده بالقائمة المرفقة باذن القبض وليس هناك اي اختلاف .

٢٠- اقوال الشاهد فوزي القباني امام السيد قاضي التحقيق بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٢١ وفيها ما مفاده (انه عضو بالجمعية ولايعرف كيفية قطع الايصالات وكيفية التبرع والشيخ عبد الله من ذوي الاخلاق الحسنة والسلوك الجيد .

٢١- اقوال الشاهد محمد كنان دك الباب امام السيد قاضي التحقيق بتاريخ ٢٠٠٢/١/١ وفيها ما مفاده (انكر اقواله بضبط فرع الامن الجنائي كونها جاءت بالترهيب والشدة وان والده الصيدلي سجل له منزل بالمهاجرين جادة ٣ العقار ٦٣٠ ط ٣ ولادخل لعمه عبد الله بهذا واما المركبة هوندا لوحة ١٠١٠٤٣ دمشق فانها موضوع حساب مادي بين عمي ووالدي ولم ادفع من جيبى أي مال للعقار او المركبة وكذلك الامر للمحل التجاري فان والدي سجله على اسمي وبمعرفة عمي وان من دفع ثمنه هو والدي .

٢٢- اقوال الشاهد محمد صبحي دك الباب امام السيد قاضي التحقيق بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١

وفيها ما مفاده (تكرر اقواله بالنسبة الأولى كونها جاءت بالجبر والشدة وان والذي صيدلي واشترى له منزل بالمهجرين بالعقر ٦٣٠ وسجله باسمي ولادخل لعمه عبد الله بالتمو .

٢٣- اقوال المتهم عبد الله ذك الباب امام المحكمة وفيها ما مفاده (انكر انجرد المسند اليه وانه برى وطلب البراءة والشفقة والرحمة .

٢٤- اقوال الشاهد عبد الله ربحاوي امام هذه المحكمة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٣٠ د وفيها ما مفاده (كرر اقواله امام قاضي التحقيق واطاف ان ال البردان تبرعوا من مقسم ٢٧٣ قنوات بساتين لجمعية بدر الدين وان براءة الحلاق اشترت العقار ٢٧٥ قنواته من ال القباني وتبرعت ببناء اشدته عليه بمساحة ١٨٠٠ د للجمعية اذ كانت المساحة ١١٥٧,٤ م^٢ وما زاد عن ذلك استثمرته لنفسها) .

٢٥- اقوال الشاهد مازن الحبال امام المحكمة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٣٠ د وفيها ما مفاده كرر اقواله امام قاضي التحقيق وان الخلاف نشأ حول عذر - في كرسوسه - وهم ٢٧٣-٢١٥ وقد وافق ايهما ال البردان لصالح الجمعية وانت متبرعة وهي براءة الخلاف واشادت مبنى عليهما شريطة ان يبقى لها حق الانتفاع مدى الحياة بجزء من المبنى فحدث خلاف بين اعضاء الهيئة العامة للجمعية وكان هم المتهم الحصول على جميع المبنى لصالح الجمعية ... وكان سبب الخلاف ان بعض الاعضاء بالجمعية يشعرون بان تبرع الامراة براءة تد لاجل الاستثمار والمنفعة الشخصية وبسؤال وكيل الادعاء قال الشاهد : لاعلم لي عن اي موضوع اختلاس اية اموال نقدية من الجمعية واعرف ان المتهم يسعى لتحصيل حقوق الجمعية والحفاظ عليها .

٢٦- اقوال الشاهد هشام حلواني امام المحكمة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٣٠ د وفيها ما مفاده (كرر اقواله امام قاضي التحقيق والهيئة المركزية ...

٢٧- اقوال الشاهد محمد جمال البهرة امام المحكمة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٣٠ د وفيها ما مفاده (كرر اقواله امام قاضي التحقيق وما ارفقت به من كتب ...

٢٨- اقوال الشاهد عدنان حاج عيسى امام المحكمة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٣٠ د وفيها ما مفاده (كرر اقواله امام الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ...

٢٩- اقوال الشاهد فوزي القباني امام المحكمة بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٢٦ د وفيها ما مفاده (كرر اقواله امام قاضي التحقيق والمتهم كان يخدم الجمعية وان عضو في مجلس ادارتها

ويجتمع شهريا لافراز الحسابات والمصادقة عليها ولدينا محاسب قانوني بالجمعية ومدقق حسابات وتتم بعد المداولة بالصرفيات والواردات التأكد من صحتها ... واني لا افتش الحسابات واوقعها واسمع مداولاتها وكنا نثق برئيس الجمعية والمحاسبين ونوقع .

٣٠- اقول الشاهد احمد سعيدان امام المحكمة بتاريخ ٢٧/١١/٢٠٠٥ وفيما ما مفاده (سبق ان كررت امام قاضي التحقيق ذات اقوالي بالضبط الجنائي ولم اكن اعلم انه قد سجل في ضبط الامن الجنائي ان المتهم اعطاني منزلا كهبة منجزة اعيدها اليه عندما يريد بل قال الشاهد ان المتهم اخبرني ان المنزل اعطاني اياه هبة منجزة بينما سجل ضبط الامن الجنائي على شيئا لم اقله ولم انتبه اليه اذ المساعد قال لي وقع ثم تم تسجيل ما قلته أنت ولم يمكنني من قراءة ذلك وقد حوى ضبط الامن الجنائي الذي كررته امام قاضي التحقيق ان عبد الله ذك الباب سجل البيت باسمي شراء كانه هو المالك وانا المشتري باعني اياه بيعا واذكر انه قام بتسجيله باسمي هذا ما جاء بالضبط على ان اعيده اليه عند الطلب وهذا خلاف ذلك واتراجع عنه امام محكماتكم لان الحقيقة هي ان عبد الله اخبرني في عام ٢٠٠٠ ان البيت هبة منجزة لمساعدتي بالزواج كوني لاملك منزل واقيم مع اخوتي ومساحته مئة متر وعندما اقسمت اليمين وادليت باقوالي امام قاضي التحقيق لم اكن اعلم حقيقة ما سجل على لساني بالادعاء الجنائي لانه لاعلم لي بانه سجل على لساني بان عبد الله اعطاني بيتا بيعا شرط ان اعيده له عند الطلب وقال ان العقد الذي بحوزتي بخصوص البيت هو عقد شراء من مالكة الاساسية مجدولين يبرودي وقال الهبة تتمثل بشئ العقار الذي سدد من الشيخ عبد الله الى مجدولين ولم اري المال ولا اعلم من اين مصدره وبسؤال وكيل جهة الادعاء قال ان المتهم اعطاني المليون ونصف المليون ليبرة سورية نقدا واعلمني انه من ماله الخاض واعدت نصف المليون الى الامن الجنائي من اصل المبلغ المذكور الذي هو امانة للمتهم واما المليون فقد اعلمني المتهم انه ان جرى له شئ فهو لاولاده وعلى ما اعلم لعثرات الزمن خوف وفاته واعدت المليون لابنه سالم .

٣١- اقول الشاهد محمد مصطفى محفوظ امام المحكمة بتاريخ ٢٧/١١/٢٠٠٥ وفيها مفاده (كرر اقواله امام قاضي التحقيق والضبط المنظم من الامن الجنائي باستثناء اني لا اقر دعوى الاختلاس واذاف ان المتهم عبد الله سجل باسمي منزلا كامانة ولا اعرف البيت وقال لي امانة باسمك حتى ياتي من يستلمه مني من اقربائه أي اقرباء المتهم الذين

لا اعرفهم وهم بالسفر وسيرجعون وان هذا الكلام حصل فعلا وتم تسجيل المنزل باسمي وقال ان المنزل كان باسم سميرة عرقسوسي وتم تسجيله باسمي ولا اعرف مصير المنزل ولم اقفنه وكان حسب ما شاهدت بتاريخ العقد ان المنزل يوجد به اهل المنزل والان ربما يكون به احد طلبة العلم ولم اعلم من هو احد اقاربه الذي سيأخذ المنزل ... ولا اعلم من أين دفع ثمن المنزل وربما كتان من ماله الخاص .

٣٢- اقوال الشاهد محمد موفق المفتي امام المحكمة بتاريخ ٢٧/١١/٢٠٠٥ م وفيها ما مفاده كرر اقواله امام قاضي التحقيق وعدلت بعض اقوالي بالضبط الاولي لانني عندما اجري التحقيق معي بالأمن الجنائي لم يكن السؤال واضحا ووضح بان المتهم سجل منزلا باسمي بمنطقة المهاجرين ولا اعرف من اين ثمنه وكان عائد من الحج ولم يعلن سبب تسجيله باسمي ان كان امانة أم لي وقمت أنا والمتهم بتأجيريه لمحمد بك الباب بـ ١٠٠٠٠٠ عشرة الاف ليرة سورية سنويا وكان يقبض الأجور المتهم عبد الله ولا اعرف ما يفعل بها وكما اعلمني الاخير ان الامر من قبيل عمل الخير كون أبا علي غير ميسور الحال وله عائلة كبيرة ولا اعلم سبب تسجيل المنزل باسمي .

٣٣- اقوال الشاهد محمد عيد عبد الباري امام المحكمة بتاريخ ١٢/٢/٢٠٠٦ م وفيها ما مفاده كوني كنت رئيسا للجمعية اعرف ان المتهم كان يقوم بمهامه على أكمل وجه لجهة الأمور المالية فيشرف عليها وتدقق الحسابات المالية من قبل محاسبين قانونيين معتمدين وهما رجحان كنعان ومأمون الشلاح وتعرض الميزانية بعد تدقيقها على الجمعية سنويا ولم اسمع من المحاسبين اية ملاحظات ... ولا اعرف عن باقي المواضع شيئا لجهة تأجير الشقق وشراؤها واموال الصدقات ومن موضوع الاختلاسات وبسؤال وكيل الادعاء أجاب لاصحة لاي اقوال باني اخذت مبلغ مليون ليرة سورية من المتهم لشراء منزل لابني كهدية للزواج .

٣٤- اقوال الشاهد احمد بيلوني امام المحكمة بتاريخ ١٢/٢/٢٠٠٦ م وفيها ما مفاده (انه مؤسس الجمعية وكان مديرها العام ... ولم لاحظ على المتهم عبد الله أي أعمال اختلاس وعندما اصبح أميناً للسر لم يقوم بآية اختلاسات واعرف ذلك كون الأمور المحاسبية تجري من قبيل محاسبين قانونيين لم يلاحظوا أي نقص ... وكان يوزع الاموال بشكل نظامي ولم يطالبه احدا من دافعي الزكاة بايصالات ... وكان الحسابات تصادقها الجمعية عليها ...

فإن المتهم تأثر بالخلافات التي كانت تحدث من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الأوقاف ولم اتقاضى أية مبالغ من المتهم من الأموال المخصصة للزكاة وبمساعي المتهم حصل على قبو بجامع الزهراء بالمزة وجعله لاقامة طلاق العلم واتفق في تحسينه من مبالغ التبرعات التي كان يتقاضاها من الزكاة ...

٣٥- أقوال الشاهد احمد عمار قزیز امام المحكمة بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٢ م وفيها ما مفاده (حضر الى سامر قباني مرسل من قبل الشيخ عبد الله وسألني عن مقدار المبلغ الذي أوصى به جده الشيخ علي عيسى لجمعية بدر الدين وهل هو خمسمائة الف ليرة سورية أم خمسمائة ليرة سورية فاعلمه ان المبلغ هو خمسمائة ليرة سورية وبالاساس فان تركة جدي لا تتجاوز المئة الف ليرة سورية .

٣٦- أقوال الشاهد جمعة الحسين الرحيم امام المحكمة بتاريخ ٢٠٠٠/٢/١٢ م وفيها ما أفاد أنني اعمل بالمعهد بالقسم الداخلي وكان يرسل المتهم لنا الاطعمة من اجل الضارب من تبرعات المحسنين وتوزعها بعدالة واعرف ان يده مبسطة بالخير وكان يوزع اموال الزكاة للمحتاجين ومستحقها ولا اعرف كيفية التوزيع ولم اسمع انه اعطى احد من اقاربه اموالا نقدية وعينية من اموال الزكاة وبسؤال وكيل الادعاء قال اني اخذت منزلا من المتهم من اموال التبرعات الخيرية من غير اموال الجمعية ولم اسدد له اية مبالغ لقاء ذلك وكيله باسمي بالسجل العقاري ولم يشترط علي ان اعيدته مستقبلا والمنزل بالمليحة ومساحته سبعون مترا وسبب ذلك أي موظفا بالمعهد وليس لي مورد اخر وبسؤال وكيل جهة الادعاء لم اكن اذهب مع المتهم ... واعرف ان الاموال هذه اموال زكاة وليست اموال الجمعية ...

٣٧- أقوال الشاهد محمد خانم امام المحكمة بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٢ م وفيها ما مفاده (انه مدرس بالمعهد والمتهم كان يرسل لنا من اعطيات المحسنين لاحكام الانفاق على الطلاب وامور المحاسبة بالجمعية كان تتم بشكل سليم والمتهم اعطاني منزل بالمليحة مساحته ٦٥ مترا ومبلغ مئة الف ليرة سورية للزواج وان المتهم لم يأخذ مني شيئا لقاء ذلك وسجل المنزل باسمي بالسجل العقاري ولاعلم لي عن مصدر المال وأخذت منه ايضا عشرة الاف ليرة سورية لمساعدة والدتي بعمل جراحي ودفع لي فاتورة الهاتف بحدود هذا المبلغ هو ان زملائي الموجهين استفادوا ايضا من مساعدات من قبله للتغلب على مشاكل الحياة

٣٨- اقول الشاهد واضح عبد المالك جزائري امام المحكمة بتاريخ ٢٢/٢/٢٠٠٦م وفيها ما مفاده (لم استند بحكم علمي بالمعهد شيئا من المتهم الذي كان يحسن التصرف) فانفاق ما ياتي من من معونات من اجل فعل الخير ولا اعرف شيئا عن اموال الجمعية .

٣٩- اقول الشاهد انور نحلاوي امام المحكمة بتاريخ ١٣/٣/٢٠٠٧م وفيها ما مفاده (اقوم بالتبرع بالجمعيات الخيرية مما يترتب علي من زكاة وان قد تبرعت بداية التسعينات بمبلغ أربعين الف ليرة سورية لجمعية الزهراء بالمزة وقبضها المتهم عبد الله وكان مديرا للمعهد الزهراء واعطاني ايصال بخط يده بمبلغ اربعون الف ليرة سورية ولمضي الزمن فقد مني الايصال ولم يحرر لي ايصالا باسمي بمبلغ اربعمائة الف ليرة سورية حيث اني لم اتبرع بمبلغ بهذا المقدار ... وبسؤال المتهم اجاب الشاهد انه لاصحة لاي قول بانني تبرعت بموجب الايصال رقم ٩٤٣ تاريخ ١/١١/١٩٩٨ ومقداره اربعمائة ليرة سورية وان أي تبرع لم يتجاوز المئة الف ليرة سورية ...

٤٠- اقول الشاهد نادر تسابحي امام المحكمة بتاريخ ١٣/٣/٢٠٠٧م وفيها ما مفاده منذ عشر سنوات تبرعت للجمعية بمبلغ خمسون الف ليرة سورية قبضها مني المتهم واعطاني ايصالا ذكر فيه قيمة المبلغ كاملا دون اية زيادة او نقصان وبحياتي لم اتبرع بمبلغ خمسمائة الف ليرة سورية .

٤١- اقول الشاهد مسلم تسابحي امام المحكمة بتاريخ ١٢/٢/٢٠٠٦م وفيها ما مفاده (منذ تسع او عشرة سنوات تبرعت بمبلغ خمسة الاف ليرة سورية لجمعية الزهراء لقاء ثمن خاروف كونها تقدم الطعام لطلبة العلم وحصلت على ايصال من المتهم بالمبلغ ولم اتبرع ابدا بمبلغ خمسمائة الف ليرة سورية .

٤٢- تقرير الخبرة الحسابية الجارية امام هذه المحكمة المقدم من الخبراء حسبي العادلي وعبد الحميد الخن وبول حبيب الطويل والمؤرخ في ١٥/١/٢٠٠٧م والبالغ مئة وسبعون صفحة .

٤٣- بكافة الاوراق و التحقيقات الجارية بالقضية .

في طلبات الادعاء الشخصي : وكيل جهة الادعاء الشخصي جمعية المحدث الأكبر ببلد الدين الحسني طلب الحكم له بمبلغ ٨٨٥٨٤٠٣٢ ل.س مع التعويض عن الضرر المادي والمعنوي بعد انزال العقوبة اللازمة به .

وزارة الاوقاف ومديرية الاوقاف بدمشق وبواسطة ادارة قضايا الدولة طلبت الحكم عليها بمبلغ ثلاثة ملايين ليرة سورية مع فائدة قانونية على المبلغ .

في مطالبة النيابة العامة : طلبت ممثل النيابة العامة تجريم المتهم وفق قرار الاتهام

في الدفاع : تلا وكيل المتهم مذكرة دفاع شرح فيها الواقعة ملابساتها وظروفها وناقش ادلتها من كافة وجوها واعتبر ان موكله تعرض بالتحقيق الاولي للشدة والضغط وان الخبراء المكلفين بالخبرة امام المحكمة تجاوزوا حدود مهمتهم وورد بتقريرهم امورا متناقضة وان الخبراء لم يتصلوا بموكله للاستيضاح وطلب بالنتيجة صرف النظر عن الاعتماد عليها كما ذكر ان فعل موكله مشمول بقوانين العفو العام ذوات الارقام ١٨ لعام ١٩٩٥ و ٣ لعام ١٩٩٩ و ١٧ لعام ٢٠٠٠ م و ٢٢ لعام ٢٠٠٣ و ٤١ لعام ٢٠٠٤ و ٥٨ لعام ٢٠٠٦ والتمس بالنتيجة اعلان عدم مسؤولية موكله مما اسند اليه من جرم .

في المناقشة والتطبيق القانوني : بالمداولة الجارية تبين لهذه المحكمة من خلال المناقشة المعروضة والمسرودة فيها والتي بلغت من الثبوت حد اليقين التام الى ان المتهم عبد الله استغل عمله الطويل في جمعية المحدث الأكبر بدر الدين الحسني فاقدم على اخذه اموالا طائفة منها قام بموجبها بشراء شقق ومحاضر وسيارات وغيرها سجلها باسماء اخرين من اقاربه او غيرهم فهو كان وبهدف ذلك اقدم على القيام بعمل امين الصندوق وكان لايزود المحاسب بالاستندات اللازمة لاجراء القيود المحاسبية ويقوم بأمر الصرفيات التي تنفذ عن طريق سلطة غير نظامية دون تسجيلها بالسجلات وفق الاصول ويقوم بتأدية نفقات عن طريق سلفة غير نظامية يمنحها للمدعو هشام الحلواني وتسجل وقائع قيمتها واستعاضتها في السجلات هذا وكان قد اقدم على طباعة دفاتر ايصالات التبرعات الخاصة بالجمعية وسلم بعضها للجباة ليتسلم منهم قيمتها مع اورمات الدفاتر وعمد من ثم الى تحريف وشطب وحك باورمات الايصالات المتحصلة من التبرعات النقدية المسلمة اليه اضافة الى انه كان يقوم باستلام التبرعات المالية وغيره من راسا من قبله ودون اعطاء ايصالات فيها وقد حصل جراء افعاله اللامشروعة تلك على الحصول على مبلغ وقدره فقط ٥٥٧٧١١٠٩ ل.س هذا وكان المتهم عبد الله ايضا قد اقدم على استغلال تكليفه من المدعو يوسف القرعاوي من اجل بناء مسجد عن روح والده المتوفي وفتحه لحساب مشترك مع المتهم عبد الله الذي كان قد سمي الجامع باسم الصحابي الجليل انس الانصاري واخذه منه جراء تحريك الحساب فيه على مبلغ ثلاثة ملايين ليرة سورية .

وحيث ان ذلك ثابت باعتراف المتهم عبد الله الصريح والواضح والمفصل بالتحقيق الفوري معه وبما ورد له من اقوال له امام قاضي التحقيق امام المحكمة التي ذكر فيها بالتفصيل شرائه لبعض الشقق والعقارات والسيارات وتسجيلها باسماء اشخاص اخرين من اقاربه او اقاربه كما تايّد ذلك باقوال الشهود المستمع اليهم امام قاضي التحقيق وامام المحكمة وهم محمد جمال البجرة الذي ايد تماما دراسة حسابات الجمعية وما ورد فيها من مخالفات مالية ومحاسبية والشاهد هشام حلواني الذي اكد وجود امور غير نظامية بالجمعية وفروعها وان المتهم سجل له منزل ومحل باسمه ثم طلب منه تسجيل المنزل باسم احد اقاربه وعلمه بوجود تناقض اخرى مسجلة باسم عدة اشخاص بطلب وايجاز من المتهم عبد الله والشاهد سعيدان الذي شهد بان المتهم تكلم عن وصية بعد موته ذكر فيها عن اموال وديون له بذمة اشخاص ومنهم الحلواني الذي سجل له منزلا شكليا وعلى ان يعيده لاقاربه كما اكد هذا الشاهد ان المتهم سجل له منزل باسمه كما اكد ان ما صودر من مبالغ مالية سواء التي سلمها للأمن الجنائي أم ثمن المتهم كن الأخير قد اودعها لديه اضافة الى الشهادة الشاهد فايز رابعة الذي اكد قيامه بالتبرع للجمعية عدة مرات في كل مرة يدفع مئة الف ليرة سورية الا انه لم يدفع باية مرة الف ليرة سورية هذا كله قصداً عما ورد بإفادات الشهود محمد البابا ومحمد موفق المفتي ومحمد مصطفى، محفوظ وحيث ان ذلك كله تايّد وتعزز بمصادرة بعض المبالغ المالية التي كان اودعها المتهم لدى اشخاص اخرين بأخذها وبعيدها عندما يريد ذلك وحيث ان المحكمة قد قررت اجراء الخبرة الحسابية للوقوف على حقيقة النقص الحاصل على اموال الجمعية موضوع الدعوى وكلفت لهذه المهمة الخبراء عبد الحميد الخن وبول حبيب الطويل وحسن العادلي اللذين كلفوا باجراء الخبرة الحسابية على قيود وسجلات جمعية المحدث الأكبر بدر الدين الحسني لبيان المخالفات القانونية الموجودة في تلك القيود والسجلات اثناء وجود المتهم كعضو فيها وذلك في الفترة الواقعة من عام ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٣ فيما يخص أمور الجمعية وهل يوجد نقص في أموال الجمعية أم لا ومقدار هذا النقص في حال وجوده وهل كانت القيود متوافقة واحكام القوانين المالية حيث ان الخبراء المذكورين قد تقدموا بخبرتهم بموجب تقرير مستقل خلصوا فيه الى ان للمخالفات القانونية المرتكبة عدم التقيد باحكام النظام الداخلي والمالي للجمعية وخاصة المواد ٣٢-٣٣-٣٤ من احكام النظام الداخلي للجمعية مما ادى الى نقص في أموال الجمعية وعدم ادخال قيمة التبرعات النقدية لشراء مواد عينية في حسابات الجمعية وصرفها من صندوق الجمعية

وادخال المواد المشتراه الى مستودع الجمعية وصرفها بموجب سندات صرف مخزنية مما ادى الى نقص في اموال الجمعية وعدم تسجيل قيمة مباني الجمعية في سجلات الجمعية وعدم اجراء جرد سنوي اصولي لموجودات المستودع والمطابقة على قيود السجلات المحاسبية وخلصت الخبرة الى النقص الحاصل في اموال الجمعية يساوي الى مبلغ خمس وخمسين مليون وسبعمائة وواحد وسبعون الف ومائة وتسعة ليرة سورية وان هذا النقص ناجم عن ايزادات لم تسجل بكامل المبالغ الاصلية وعن مبالغ مقبوضة من المتهم لم تدخل في حسابي للصندوق والصرف عن مبالغ مقبوضة بموجب ايصالات نقدية لشراء مواد عينية مستلمة من كاله ايضا ولم تدخل بالصندوق والصرف .

وحيث ان هذه الخبرة قد جاءت بمعرفة خبراء مختصين ومستجمة لكافة شرائطها الشكلية والموضوعية ومعتمدة على وثائق ومستندات من ضمن واقع الجمعية وقد قنعت بها المحكمة وترى الاعتماد عليها وحيث ان ما اورده وكيل المتهم بمذكرة دفاعه لاينال من هذه الخبرة فالخبراء قد تقيّدوا تماما بانهممة الموكلة اليهم كما هو ثابت من مفصل التقرير المقدم من قبلهم وكان استنادهم لما قاموا به من خبرة من واقع الجمعية ذاتها من خلال قيودها وسجلاتها وغيرها اضافة الى ان الخبراء غير ملزمين اصلا بسؤال المتهم او الاستيضاح منه عما يقومون به من اعمال تتعلق بامور الخبرة التي يقومون بها لان امرها يتعلق بمسألة فنية بحقه . وحيث ان اقوال الشهود مازن الحبال وعبد الله الريحاوي ومحمد منير صبحه وفوزي القباني وعدنان حاج جاءت عامة ودون تحديد او معرفة حول كيفية قطع الايصالات فضا عن ان بعضهم افاد بان اعطاء ايصال تبرع لما دفعه وهذا من واجبه ومن مستلزمات اعمال الجمعية للوقوف على حقيقة الاموال التي تجمعها واما ما ذكر بعضهم من عدم ملاحظته لوجود اخطاء حسابية او عدم وجود نقص او غير ذلك فان هذا الامر غير مطلوب منهم البحث فيه من جهة ومن جهة اخرى كان يظهر الامور المحاسبية بما له من استنثار بالجمعية على انها صحيحة وقام به المتهم احتاج لتحقيقات وخبرات حتى انكشف أمره بذلك .

وحيث ان ما حاول بيناه الشهود السعيدان والبابا والمفتي ومحفوظ لدى سماع اقوالهم امام هذه المحكمة وذلك بتعديل بعض اقوالهم التي كانوا قد افادوا بها امام قاضي التحقيق ليس الا من باب المساعدة للمتهم وهي لاتستقيم مع بعضها البعض وخالفت الواقع الثابت فيها وحيث ان المحكمة لم تقنع بشهادات شهود الدفاع امامها فالبعض منهم كان يرسل لهم المتهم من

تبرعات المحسنين للطلاب وغيرهم كما افادوا الان هذا لاينفي بحقه المتهمة يأخذ جزء من مبالغ التبرعات في حين يقوم بصرف جزء اخر منها على الطلاب وهذا امر طبيعي لان ذلك من أهداف الجمعية بالنسبة لطلبة العلم وكان يلجأ الى ما افاد به الشهود حتى لاينكشف امره بسهولة فضلا عن ان بعض شهود الدفاع افادوا بانه تم تسجيل بيوت باسمائهم من قِبله من تبرعات المحسنين دون حفظ ذلك على السجلات او القيود المتعلقة بالجمعية بل العكس بل ان ما أورده الشهود نادر تسابحي وانور نحلاوي ومسلم تسابحي يدل على وجوه تلاعب بالايصالات العائدة للمترعين كما فصلتها وبينتها الخبرة الجارية وحيث انه يعود للمحكمة تقدير قيمة شهادة الشهود بالموضوع المطروح امامها وان لها وفق ما هو عليه الاجتهاد ان تأخذ بشهادة شخص واحد متى قنعت بصحتها وتسقط باقي الشهادات الاخرى لطالما انها لم تقنع لها فضلا عن ان للمحكمة ان تأخذ من الشهادة بالقدر الذي تقنع بصحته وحيث ان المحكمة قنعت باقوال الشهود من شهود الحق العام الحلواني والبحرة ورابعة وبقوال السعيدان والمحفوظ والمفتي الواردة امام قاضي التحقيق كونها شهادات متوافقة مع بعضها البعض ومتسعة ومتكاملة ولايعترىها شك او غموض خاصة وانها جاءت منسجمة مع ادلة اخرى بالقضية سيما ما ورد بتقرير الخبرة لذا فان المحكمة ترجح اقوال شهود الدفاع في ملف هذه القضية وحيث ان المتهم وبما اقدم عليه من اعمال قد خالف احكام النظام الداخلي والمالي للجمعية سيما المواد ٣٠-٣٣-٣٤-٤٠ منه فيما يتعلق بمهام واعمال امين السر وامين الصندوق والمحاسب اضافة الى احتفاظه وحيازته على دفاتر ايصالات التبرعات وعدم تسديده لأموال الجمعية بحسابها المفتوح او ايراد ما قام به من شراء وهبات من عقارات وسيارات للغير من أموال المحسنين ضمن سجلات الجمعية والحصول على الموافقات اللازمة من اعضاء المجلس الادارة .

وحيث ان المتهم وازداده لذلك كله فقد استغل عمله بمدير أوقاف دمشق وبعضيته بمجلس ادارة الجمعية وصفته الدينية واخذ مبلغ ثلاثة ملايين ليرة سورية من حساب مشترك تم فتحه بينه وبين المتبرع يوسف القرعاوي من اجل بناء مسجد اسماء المتهم فيما بعد باسم مسجد انس الانصال وكان حصوله على المبلغ عن طريق ذلك الحساب بالمصرف وبالعمليات البنكية فيما كما هو واضح من اقوال المتبرع القرعاوي والشاهد احمد شعبان وحيث ان انكار المتهم لما تقدم سواء لجهة الجمعية ام لجهة جامع الصحابي الجليل انس الانصاري امام القضاء بقي

انكاراً مجرداً دحضته الأدلة المساقاة اعلاه وكان قد هدف من هذا الانكار الافلات والتملص من المسؤولية الجزائية والعقاب وحيث ان اموال الجمعيات الخيرية تعتبر وفقاً لاحكام المادة ٢/أ عقوبات اقتصادية من الاموال العامة في معرض تطبيق احكام القانون المذكور بهيما وان الجمعية قد تم اشهارها وفق الاصول وحيث ان المتهم استغل صفته الوظيفية بوزارة الأوقاف وكذلك عمله بالجمعية وحصل على الاموال المشار اليها اعلاه مما تتوجب مساءلته عن جنابة اختلاس المال العام و اساءة الائتمان عليه وفق م ١٠/ب عقوبات اقتصادية .

وحيث ان الاموال التي حصل عليها المتهم انما هي اموال دفعها المتبرعون والمحسنون من اهل الخير لمساعدة طلاب العلم الشرعي وكذلك المحتاجين بكافة نواحي الحياة وبالتالي فان ما اقدم عليه المتهم له اثره السيئ على المجتمع والتكافل والاجتماعي ويؤدي الى احجام المتبرعين والمحسنين عن افعال الخير ونظراً لحجم المال المختلس الذي يبلغ ملايين الليرات السورية وكم تقدم بيانه فان هذه ترى حجب الاسباب المخففة التقديرية عن المتهم والصعود بالعقوبة الى حذو الاعلى وحيث ان الافعال التي اتى عليها المتهم اكتشفت في اوائل العام ٢٠٠٣ وهي افعال مستمرة من تاريخ ارتكابها بعام ١٩٩٤ وحتى تاريخ اكتشافها وبالتالي فان قوانين العفو العام لاتشملها الا من تاريخ كشف فعل المتهم وتلك القوانين هي ذوات الارقام ٢٢ للعام ٢٠٠٣ و ٤١ لعام ٢٠٠٤ و ٥٨ لعام ٢٠٠٦ دون سواها وبنسبة الثلث لكل منها .

وحيث ان جهة الادعاء الشخصي الجمعية طلبت الحكم لها بالمبلغ المختلس منها وكانت هذه المحكمة ترى ان المبلغ المتوجب الحكم لها به هو المبلغ الذي حسمت أمره الخبرة الجارية امامها والبالغ ٥٥٧٧١١٠٥ ل.س مما يتوجب الحكم لها به اضافة الى مبلغ خمسة ملايين ليرة سورية تعويضاً لها عما لحق بها من ضرر مادي ومعنوي كما انه يتوجب الحكم لجهة الادعاء الشخصي وزارة الأوقاف ومديرية أوقاف دمشق بمبلغ ثلاثة ملايين ليرة سورية مع فائدة قانونية على المبلغ بنسبة ٤% من تاريخ المطالبة وحتى الوفاء التام وهذا يتضمن التعويض عن الضرر المادي والمعنوي لها .

لذلك :

وعملاً باحكام المادة ٣٠٩ اصول ج ومابعدھا ووفقاً لمطالبة النيابة العامة بدمشق .

تقرر بالاتفاق الحكم بمايلي :

- ١- تجريم المتهم عبد الله بن محمد صبحي ذلك الباب تولد ١٩٥٧ والدته عائشة بجناية اختلاس
لنقل العام واساءة الائتمان عليه المعاقب عليها بالمادة ١٠/ب عقوبات اقتصادي
 - ٢- معاقبته بسجن الاشغال الشاقة المؤقتة مدة خمسة عشر عاما والغرامة مئة وسبعة عشر
مليوناً وخمسمائة واثان وأربعون الف ومنتان وعشرة ليرات سورية .
 - ٣- ولشمول العقوبة باحكام قوانين العفو العام رقم ٢٢ لعام ٢٠٠٣م و ٤١ لعام ٢٠٠٤م و ٥٨
لعام ٢٠٠٦م بنسبة الثلث لكل منها تنزيل عقوبته بحيث تصبح وضعه بسجن الاشغال
المؤقتة مدة اربع سنوات واربعة اشهر وخمسة ايام والغرامة قدرها فقط اربع وثلاثون
مليوناً وثمانمائة وسبعة وعشرون الف وثلاثمائة وعشرون ليرة سورية بحسب بؤلة واحد
عن كل عشر ليرات سورية على ان لا تتجاوز مدة الحبس لهذه الجهة عن السنم الواحدة
وحساب مدة توقيفه من اصل محكوميته من تاريخ ٢٢/٤/٢٠٠٤م ولا يزال .
 - ٤- حجره وتجريده مدنيا وعفوه من تدبير منع الإقامة لعدم وجود محذور .
 - ٥- نشر الحكم والنصقة وفق المادة ٦٧ ع . عام .
 - ٦- التزامه بان يدفع لجمعية المحدث الأكبر الامام بدر الدين الحسني الخيرية مبلغ خمسة
وخمسون مليون وسبعمائة وواحد وسبعون الف ومائة وتسعة ليرات سورية اضافة لمبلغ
خمسة ملايين ليرة سورية تعويضا لها عما لحق بها من ضرر مادي ومعنوي .
 - ٧- الزامه بان يدفع لوزارة الاوقاف ومديرية اوقاف دمشق مبلغ وقدره فقط ثلاثة ملايين ليرة
سورية اضافة الى فائدة قانونية على المبلغ بنسبة ٤% من تاريخ المطالبة وحتى السداد
التام تعويضا لها عما لحق بها من ضرر مادي ومعنوي .
 - ٨- رد طلبات جهة الادعاء الشخصي جمعية المحدث الأكبر بدر الدين الحسني بالزيادة لعدم
الثبوت .
 - ٩- تضمين المتهم الرسم والمجهود الحربي .
- حكما وجاهيا وبمثابة الوجاهي قابلا للطعن بالنقض صدر وافهم علنا حسب الاصول بتاريخي
٢١/ربيع الاخر /١٤٢٨ هـ الموافق ١٠/٥/٢٠٠٧م .

الرئيس

المستشار

المستشار

تصريحات مسؤولين

أكثر من قاضي من القضاة نظر في هذه القضية ، كان يصرّح لمراجعيه وخواصّه بكثرة الضغوطات عليه .

ابتداءً من قاضي التحقيق ، مروراً بقاضي الإحالة الذي أخلّى سبيلي بتاريخ : ٣١ / ٨ / ٢٠٠٤ ، فاتصل به الوزير السابق العسسي يأمره بالتراجع عن قراره ، وهذا التدخل السافر مذكورٌ بمذكّرات دفاعنا في إضبارة الدعوى .

ومروراً بقاضي الجنايات ، الذي استمع لشهود الدفاع ، فتغير موقفه ، فصدر قرارٌ نقله مع بعثة مستشاريه ، راجع (ص : ٢٣٨) .

أضف إلى ذلك تصريح مدير السجن الأسبق .

وأوضحها تصريح ضابط الأمن الجنائي الذي أخبرني ليلة : ١ / ٩ / ٢٠٠٤ ، قائلاً :

(إن خصومك لا يُسمّون بالرحمن ، وإنني محرّج بإبقائك الليلة عندنا ههنا ، فطلبهم غير قانوني ، إلى أن يأتوا بادعاء جديد ، وعليك أن تصبر) ، وقد كان منهم ما ذكرناه في (ص : ٦٧) من تهمة (شراء دور للفقراء) .

ولعدم قناعة ضميرهم بما نفّذوه من التعذيب والعنف لمدة ست

جلسات ، أنكرها عرابي في (ص : ١٠٠) من كتابه ، ويشهد على صحة قولي فيها عشرات الموقوفين الذين كانوا في قبو الأمن (باب مصلى) ، وبإمكاني أن أعطي أسماءهم لمن يريد سؤالهم ، أقول : ولعدم قناعة ضمير الجلادين (المضغوط عليهم من بعض المسؤولين للوصول إلى تهمة جديدة) فيما فعلوه معي ، غير مقتنعين بأن شراء دور للفقراء يعدّ جريمة شرعاً وقانوناً ، لذلك كانوا يواسوني في غرفة العناية المشددة ، بمشفى دار الشفاء ، بحضور الأطباء المناوبين فيها .

- راجع (ص : ١٧٧) وفيها ذكر هرولة ازدهار معتوق ، بمراجعة التحقيق (مركز الفيحاء) لإقناعهم بمزيد من تعذيبي ، وأخذت أجراها في الدنيا ، وستأخذ في الآخرة ، مع من استخدمها لهذه المهمة ، سنذكرها في (ص : ١٦٤) .

أما أبو عبده : فإنه وبعد صدور الحكم ضدي ، فقد وردتني الأخبار عنه وأنا في الحبس ، بأنه كان يتباهى بأنه كان وراء إقناع القاضي بسقف العقوبة وأقصاها ، وقديماً قيل : إذا عُرِفَ السبُّ بطلَ العَجْبُ ، والسبب :

١ - رفضي القبول بما عرضه عليّ من الانتساب للماسونية ، وذلك في عام : ١٩٩٩ ، عند توديعي له أمام باب المعهد بالمزة .

٢ - تفشيلي له في محاولته التي خطّط لها ، في عدم إظهار إدخال تبرع المحسن الدبس في عام : ١٩٩٧ ، بقيمة (٢٥١٩٨٩٤٢) ليرة سورية ، في الحسابات الرسمية للجنة بناء مجمع الفرقان بدمر ، إذ قدموا بادئ الأمر محاسبتهم التي لا تشعر بإدخال المبلغ المذكور إلى قيود المحاسبة ، رغم أنه داخل إلى صندوقهم بإشعارات مصرفية ، بواسطة أبي ماجد ، فذمّته بريئة في الحوالات ، وبعد أن حاصرته بتوجيه

الكتاب (٣٦٥٩) تاريخ : ٢٢ / ٧ / ٢٠٠١ ، ثم سألتهم عن التبرع المذكور ، ولماذا لم يظهر في القيود المقدّمة ، وعلموا أن الأمر قد انكشف ، فتقدموا بطلب استرداد المحاسبة لاستدراك بعض أخطاء فيها ، وذلك بكتابهم المفقودة صورته في إضارة المديرية ، رغم أنه مسجل بديوانها برقم (١٥٠٠) تاريخ : ٧ / ٥ / ٢٠٠٢ ، وحتى تاريخ دخولي الحبس : ٢٢ / ٤ / ٢٠٠٤ ، لم يكن الدبس قد استلم الإيصالات المقابلة لتبرعه المذكور ، وأما عن إظهار التبرع فلا أدري هل أظهموه في أية محاسبة إن كانوا قدموها ، ويجب أن يقدموها ويظهرهم ، وخاصة أنه قد مضى على قبضه عشر سنوات .



رفض طعن الأوقاف بقرار محكمة النقض

أساس (٧٥) اقتصادية قرار (٣) تاريخ : ٣٠ / ١ / ٢٠٠٨

الرئيس : السيد سلوى كضيب .

المستشاران : السيدان هشام الشعار وكامل عويس .

الطاعن : السيد وزير الأوقاف ، ومدير الأوقاف ، إضافة
لمنصبهما تمثلهما إدارة قضايا الدولة .

الخصم في الطعن : عبد الله دك الباب .

الجرم : اختلاس المال العام ، وإساءة الائتمان عليه .

القرار المطعون فيه : الصادر عن محكمة الجنايات الأولى بدمشق
برقم (١٥٩ / ٢٣١) تاريخ : ١٠ / ٥ / ٢٠٠٧ ، المتضمن تجريم
المتهم بجناية إلخ .

إن الهيئة بعد اطلاعها على استدعاء الطعن المقيّد
بتاريخ : ٩ / ١٢ / ١٠٠٧ ، وعلى كافة أوراق الدعوى ، وعلى مطالبة
النيابة العامة المؤرخة : ٢٠ / ١ / ٢٠٠٨ ، برقم (١٣٩٢ / ٨٧٠) ،
والمتضمنة طلب رد الطعن ، وبالمداولة اتخذت القرار الآتي :

أسباب طعن جهة الادعاء الشخصي :

الجرم ثابت بحق المطعون ضده ، بالوثائق والشبوتيات المبرزة

بالإضبارة (كتاب الجهاز المركزي ، وكتاب رئيس مجلس الوزراء ، وكتاب جهة الادعاء) ، وهذه الكتب لا يجوز إثبات ما يخالفها ، لأنها وثائق رسمية ، ولم يتم الادعاء بتزويرها .

ثابت أن الجهة الطاعنة تضررت مادياً ومعنوياً ، من أفعال المطعون ضده ، والمحكمة ملزمة بالحكم ، وفق طلب الخصوم ، خاصة وأنه ثبتت صحتها وقانونيتها .

المحكمة شملت الجرم بأحكام العفو (٢٢) لعام : ٢٠٠٣ ، رغم وقوع اختلاسات لاحقة لتاريخه ، ولم يتضمن القرار تثبيت الحجز الاحتياطي .

المطعون ضده جادّ في تنفيذ الحكم المطعون فيه ، مما يلحق الضرر بالجهة الطاعنة ، لذلك تلتبس إعطاء القرار بوقف التنفيذ لحين البتّ بالطعن .

النظر في الطعن حيث إن القرار الطعين انتهى إلى تجريم المطعون ضده عبد الله ، بجناية اختلاس الأموال العامة ، وسجنه مع الغرامة ، وتشميل عقوبته جزئياً بأحكام العفو العام (٢٢) لعام : ٢٠٠٣ و (٤١) لعام : ٢٠٠٤ و (٥٨) لعام : ٢٠٠٦ ، كما تضمن القرار إلزامه بمبلغ (٥٥٧٧١١٠٩) ليرة ، للجمعية المدعية مع التعويض ، وإلزامه بمبلغ ثلاثة ملايين ليرة للأوقاف ، مع الفائدة بنسبة (٤ ٪) ، وحيث إن الجهة الطاعنة (الأوقاف) قد طلبت بادعائها الحكم لها بمبلغ ثلاثة ملايين مع الفائدة ، وجاء الحكم بالنسبة لها وفق طلبها ، وعليه فإن طعنها جاء في غير محله لجهة المبلغ .

أما بالنسبة لما جاء بأسباب الطعن لجهة العقوبة ، والتشميل بالعفو

فإنه ليس للجهة الطاعنة إلا حق الطعن ، بالنسبة للإلزامات المدنية فقط ، عملاً بأحكام (م ٣٤٩ أ ج) (للمدعي الشخصي حق الطعن فيما يتعلق بالإلزامات المدنية دون سواها) .

أما بالنسبة لطلب وقف تنفيذ الحكم لأن ذلك يلحق ضرراً بالجهة الطاعنة فإن هذا الطلب في غير محله القانوني ، ومخالف للأصول ، وكأن محامي الدولة الطاعن عن الجهة المدعية لا يفرق بين الأحكام الجنائية والأحكام في القضايا المدنية ، أو في مطلق الأحوال ، فإن الحكم الطعين تضمن إلزام المطعون ضده بمبلغ ثلاثة ملايين للجهة الطاعنة مع الفائدة ، وذلك وفق ادعائها ، فهل تنفيذ ذلك يلحق الضرر بالجهة الطاعنة ؟ على فرض صحة ما جاء بالطعن ، أن الخصم جاء بتنفيذ الحكم ، وعلى ضوء ما سلف فإن هذا الطلب يتوجب رفضه ، ولذلك وبناء على ما سبق ، ووفقاً لرأي النيابة العامة تقرّر بالاتفاق ما يلي :

رفض الطعن موضوعاً .

إعادة الإضبارة لمصدرها .

قراراً صدر بتاريخ : ٢١ محرم ١٤٢٨ هجري
و ٣٠ / ١ / ٢٠٠٨ م .

الرئيس

المستشار

المستشار



باسم الشعب العربي في سورية

محكمة النقض - الدائرة الجزائية - الغرفة : إقتصادية

الرئيس السيد : سلوى كضيب

المستشاران السيدان : هشام الشعار وكامل عويس

الطاعن : عبد الله دك الباب

- جمعية الشيخ المحدث الأكبر بدر الدين الحسني

الخصم في الطعن : - الحق العام - عبد الله بن صبحي دك الباب

- رئيس جمعية المحدث الأكبر الإمام الشيخ بدر الدين الحسني

الخيرية إضافة لمنصبه

- السيد وزير الأوقاف إضافة لمنصبه

الجرم : اختلاس الأموال العامة وإساءة الانتماء

القرار المطعون فيه : الصادر عن محكمة الجنايات الأولى في دمشق برقم/١٥٩/٢٣١/

وتاريخ/١٠/٥/٢٠٠٧/

المتضمن : حبس الطاعن مدة أربع سنوات وأربع أشهر وخمسة أيام وإلزامه بدفع

غرامة مالية قدرها ٠٠٠٠٠٠٠٠ الى آخر ماجاء في القرار ٠٠٠٠

- إن الهيئة الحاكمة بعد اطلاعها على استدعاء الطعنين المقيدتين بتاريخ/٤/٦/٢٠٠٧/

- و/٧/٦/٢٠٠٧/

وعلى كافة أوراق الدعوى

وعلى مطالبة النيابة العامة المؤرخة في/١٢/٦/٢٠٠٧/وبرقم/١٣٩٢/

المتضمنة طلب رده موضوعا

وبالمدولة أتخذ القرار الآتي:

اسبأ طعن الجهة المدعية (الجمعية)

١- ان جرم الاختلاس عن طريق التزوير ثابت بحق المطعون ضده وثبت بتقرير التفتيش أن

المبلغ المختلس من الجمعية بلغ(٢٣٧٥٧٦م٨٧) ل٠س والوثائق تؤيد ذلك .

٢- المطعون ضده اعترف بالاختلاس وشراء اراضي زراعية وعقارات وتسجيلها باسماء

اشخاص يعد منهم والقرار الطعين لم يناقش ماورد بمذكرات الادعاء وطلبها لمئة مليون

تعويض اضافة لرد المبالغ المصادرة بالقضية الى الجمعية .

٣- التعويض اقل من المطلوب ولايجبر الضرر والخبرة الجارية لم تشمل كافة المبالغ واقتصر

على المبالغ التي اختلسها المطعون ضده دون غيرها .

٤- لم يتضمن القرار قلب الحجز الاحتياطي الى حجز تنفيذي ولم يناقش هذا الطلب ولم يحكم

بمنع الإقامة رغم أن الجرائم تمس الوطن كذلك فان اعفاءه من منع الإقامة لايجعل العقوبة

رادعه .

((٢))

- ٥- الحكم تضمن تشميل العقوبة مصيره أحكده عفو عام وهذا لاسند له بالقانون وان كان الطعن لجهة العقوبة من حق النيابة الا أن جسامه وأهمية القضية يحمل ذلك من النظام العام ومن حق الحق الطاعنه اثارته وكذلك من حق المحكمة اثارته تلقائيا .
 - ٦- الجهة المدعية ترى أن ماجاء بطعن المحكوم في غير محله خاصة زعمه بأن هناك مؤامره امريكية تهدفه لمحاربة الجمعيات الخيرية من بلاد الاسلام وقد استغل المحكوم عمله كمدير للاوقاف بدمشق واساء للدين والجمعية الطاعنه .
 - ٧- الجهة الطاعنه تطلب نقض القرار والحكم بها بطلبها وزيادة عقوبة المحكوم .
- اسباب طعن المحكوم عبد الله ذلك الباب :

- ١- الطاعن من اصحاب العلوم الاسلامية وسين اسره نفيه ومرافعا عن الحق وفاعلا للخير ولكن خصومة كادوا له مستغلين كرمه في جمع تبرعات لاعمال الخير وصرفها على ترويج الشباب والمحتالين وهذه التبرعات لاعلاقة لها بالجمعية المدعية ولكن الجمعية اساءت للطاعن وزعمت تصرفه بأموالها .
- ٢- الطاعن كان مديرا للاوقاف بدمشق وأمين سر الجمعية واخلص في عمله لكنه كان حجره عثرة في طريق من اراد الاستغلال للجمعية مما أدى لحل مجلس الادارة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية ويتعين رئيس لها وبعد التحقيق من قبل الهيئة المركزية بما اتهم به طاعن قررت حفظ شكوى لعدم صحتها ولكن كان قد تم تعيين (عدنان الداخيني) رئيس وأصبح ينسب للجمعية اعدادا كبيرة ليتضمن انتخابه من الترشيحات القادمة .
- ٣- الجهة المدعية احضرت ايصالات لاعلاقة للطاعن بتزويرها لانه بتاريخها كان الطاعن أمين سر الجمعية ولا حاجة له للتزوير فقد كان بإمكانه أن يكتب ما يريد أو كان بإمكانه اتلاف تلك الايصالات المزورة قبل التسليم لغيره .
- ٤- ان مطالبة الاوقاف للمحكوم بثلاثة ملايين لاسند لها وأوضح أن لجنة بناء جامع انيس الانصاري قامت بانجاز مهمتهما وأن مبالغ الثلاث ملايين تم صرفها على بناء المستوصف في قبو جامع الاحسان ولكن التفتيش تجاهل أو سهى عن ذلك والطاعن كان أمين سر اللجنة وليس محاسبا أو منفذا ولا علاقة له بالاموال وفي كل الاحوال كان مفتش الحسابات والمحاسب والخازن يدققون الحسابات ولم يظهر للجنة أي خلل بسلامة الحسابات مما يؤكد براءة الطاعن والافتراء عليه من خصومه حتى أنه بعد اخلاء سبيله من قبل الاحالة اعيد توقيفه بينهم جديدة لا أصل لها كي يبقى سجنه .
- ٥- ان المجلس الجديد بعد انتهاء علاقة الطاعن اساء في العمل ونسب مايزيد عن منتي عضو خلال شهري آذار ونيسان /٢٠٠٤/ في حين أن الاعضاء لم يتجاوز عددهم /١٣٧/ خلال سنوات وبعد ذلك زور وصرف ونسب للطاعن كل ذلك زورا وبهتانا
- ٦- الخبرة لم تكن دقيقة واعتمدت الايصالات المحرفة المقدمة من الجهة المدعية وطلب الطاعن دعوة المتبرعين من اصحاب بعض الايصالات لسماعهم كشهود والتأكد منهم من قيمة المبلغ المتبرع به ولكن رغم أن الشهود اثبتوا عدم صحة ماجاء بالايصالات الا أن المحكمة اعتمدت الخيرة اقوال الجهة المدعية

((٣))

- ٧- اعتبر القرار أن أموال الجمعية الخيرية أموالا عامة رغم أن المادة الأولى من قانون العقوبات الاقتصادية عرفت الأموال العامة وحددتها ولم يرد فيها أن أموال الجمعيات الخيرية هو من ضمن الأموال العامة . ولا يجوز القياس في هذا الاعتبار .
- ٨- أوضح الطاعن بأقواله ودفاعه الأراهاب والتعذيب الذي تعرض له أثناء التحقيق وأنه تم إسعافه إلى المشفى فأقدا الوعي بسبب تعذيبه وبعد انكاره للجرم والمزيد من الشدة اعترف وللخلاص من العذاب والهلاك وهذا يبرر اعترافه غير الصادق وتراجع عنه قضائيا
- ٩- القرار لم يمس مناقشة الشهادات وحفظهما يؤكد نزاهة الطاعن وبرأته خاصة وأن العديد من المتبرعين أكدوا صحة المبلغ المدون بالإيصال قبل التزوير (أكد الشهود أنهم تبرعوا بالمبلغ الأقل المذكور بالإيصال وليس بالمبلغ المبالغ فيه فمثلا المبلغ أربعين ألف وليس أربعمئة ألف وأقر هـو خمسمئة ليرة وليس خمسمئة ألف ليرة ٠٠٠٠٠)
- ١٠- أشار القرار لجلسة مجلس الإدارة بتاريخ ٣٠/٣/٢٠٠٣ والحقيقة أن مجاء بهذه الجلسة يوضح أصل المشكلة للطاعن ويوضح التلاعب بالعقارات ولو ناقشت القرار الطعين ذلك وأنصف الطاعن وما أدانته
- ١١- مبلغ التعويض لم يرد بالقرار ما هو مستنده ورغم أن حسابات الجمعية مصدقة بصورة نظامية ولا تدل على المبلغ المحكوم به إضافة إلى أن تصديق الحسابات سنويا يجعله نهائيا ولا يجوز الطعن بالحسابات بعد انبرامها قانونيا .
- ١٢- القرار خالف الأصول والقانون وأخطأ في التوصيف الجرمي وإن كان لابد من الادعاء بحق الطاعن فكان يجب أن يقتصر على إساءة الائتمان وفق م/٦٥٦ و٦٥٧/ع/٠ عام وهذا الجرم جنحوي الوصف ولا تتجاوز عقوبته السنتين ومضى علة توقيف الطاعن أكثر من ثلاث سنوات لذلك يطلب نقض القرار وإخلاء سبيله .

النظر في الطعين :

حيث أن القرار الطعين انتهى إلى تجريم الطاعن عبد الله ذلك الباب بجناية اختلاس الأموال العامة وإساءة الائتمان عليها وسجنه مع الغرامة بعد التشميل بأحكام العفو العام (٢٢/لعام/٢٠٠٣ و٤١/لعام/٢٠٠٤ و٥٨/لعام/٢٠٠٦) سجنه أربعة سنوات وأربعة أشهر وخمسة أيام وتغريمه لمبلغ/٣٤٨٢٧٣٢٠ ل/٠ س والزامه بالتعويض للجمعية بمبلغ/٥٥٧٧١١٠ ل/٠ س مع خمسة ملايين تعويضا ماديا ومعنويا والزامه بمبلغ ثلاثة ملايين ليرة سورية للوقوف مع فائدة ٤/٠% ورد طلب الجمعية بالزيادة عن بالنسبة لطعن الجمعية .

بالرجوع إلى القرار الطعين تبين أنه ناقش طلبات الجمعية الطاعنه والمستندات التي اعتمدها الحكم في تحديد التعويض المستحق وخاصة الخبرة الجارية بإشراف المحكمة والتي انتهت إلى تحديد المبلغ لصالح الجهة المدعية وعليه فإن مجاء بأسباب الطعن لجهة مقدار المبلغ وطلب الزيادة في غير محله ولا ينال من القرار الطعين أما باقي أسباب الطعن المتعلقة بعقوبة المحكوم والرد على مجاء بطعن المحكوم وغير ذلك مما ورد بأسباب الطعن خارج موضوع التعويض .

كل ذلك يتوجب الالتفات عنه لأن حق جهة الادعاء الشخصي بالطعن يقتصر على ما يتعلق بالالزامات المدنية ليس الا (م/١٠٣٤٠ ج)

((٤))

وعليه فانه يتوجب رفض طعن الجمعية موضوعا .
بالنسبة لطعن المحكوم :

===== حيث أنه بالرجوع الى وقائع القرار الطعين فهي تتلخص بان الطاعن كان مديرا لمعهد الذكور للعلوم الشرعية التابعه لجمعية أصبح اسمها جمعية المحدث الاكبر الشيخ بدر الدين الحسني وكان الطاعن من اعضاء الهيئة العامة للجمعية ويتدخل باعمالها ثم أصبح أمين سر في مجلس ادارتها وفي عام ٢٠٠٤/ اصدرت وزيرة الشؤون الاجتماعية قرارا بتعيين مجلس ادارة جديد للجمعية وهذا المجلس تبين له ان الطاعن كان يتلاعب بالايصالات وهناك اختلاسات ولذلك تقدم بادعاء الى النيابة العامة بحق الطاعن الذي اعترف اوليا وانكر قضائيا و اشار القرار الى ان الطاعن كان يطبع ايصالات باسم الجمعية ويقوم بجباية الاموال بموجبها كما انه قام بتحريف ايصالات الجمعية واختلس اموالها والخبرة الفنية توصلت الى ان المبالغ المختلسة /٥٥٧٧١١٠٩/ ل.س واشارت وقائع هذا القرار الى ان الطاعن اعلم المدعو يوسف القرعاوي عن وجود ارض تصلح لبناء مسجد عن روح والده وبعد أن أودع المذكور مبلغا لدى المصرف لهذا الغرض اعلمه الطاعن بأن هناك متبرعين آخرين لبناء المسجد ولذلك لم يتم تسمية المسجد باسم والد المتبرع القرعاوي بل باسم الصحابي الجليل انيس الانصاري وذكر القرار الطعين ان الطاعن اختلس من تبرعات هذا المسجد ثلاثة ملايين (وهذا المبلغ حكم به لصالح الاوقاف)
وحيث أنه بالرجوع الى ادلة الدعوى ومحتويات الاضبارة يتبين ان الاموال موضوع الملاحقه في هذه القضية هي اموال المتبرعين من المحسنين سواء اكان تبرعهم لصالح الجمعية المدعية او لبناء مسجد او لجهات اخرى وعليه وحيث ان الجمعية المدعية هي من الجمعيات الخيرية وبالتالي فان مثل هذه الجمعية لم يرد ذكرها في التحديد المقصود بالاموال العامة التي جاء تعريفها في المادة الاولى من قانون العقوبات الاقتصادية وجاء تعدادها على سبيل الحصر (هي الاموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للدولة وللجمعيات التعاونية وللمنظمات الشعبية والنقابية و..... وكافة الاموال المودعة لدى الدولة)

وحيث انه لم يرود ذكر الجمعيات الخيرية في هذا النص وحيث انه في القضايا الجزائية لا بد من تطبيق الاحكام القانونية وفق النص ولايجوز الاضافة اليه او القياس عليه وعليه فانه كان يتوجب على المحكمة مصدره القرار الطعين ان تحدد النص الذي اعتمدته في اعتبار اموال الجمعية المدعية هي اموال عامه .

وحيث أنه برجع الى احكام المرسوم التشريعي رقم/٢٢٤/ لعام ١٩٦٩/ المادة السادسة منه نصت على اعتبار اموال مثل هذه الجمعية هي اموال عامه من معرض تطبيق العقوبات الاقتصادية وكان على المحكمة مناقشة الدفوع لهذه الناحية على ضوء احكام المرسوم الانف الذكر .

وحيث انها لم تنهج هذا النهج بالقرار الطعين جاء قاصرا ومشوبا بالغموض لجهة التطبيق القانوني هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فانه تم التدخل بالدعوى من قبل السيدين وزير الاوقاف ومدير اوقاف دمشق اضافة لمنصبيهما وطلبا الحكم لهما بالمبلغ المختلس من اموال المتبرعين لبناء مسجد الصحابي الجليل انيس الانصاري .

((٥))

وحيث أن التبرعات لبناء المساجد تتدخل الاوقاف للاشراف على انفاق هذه التبرعات ويتم تشكيل لجنة لهذا الغرض تتولى العمل والاشراف والانفاق وجمع التبرعات كل ذلك على حساب المتبرعين وبالتالي فان المال ليس من اموال الجهات الرسمية او الجمعيات أو غيرها مما ورد ذكره بالمادة الاولى من قانون العقوبات الاقتصادية الانفة الذكر وعليه كان على المحكمة مصدرة القرار الطعين ان تكلف الجهة طالبة التدخل والحكم لصالحها عن مستنداتها

في هذا الطلب وتكليفها بتقديم بيان فيما اذا كانت تلك الاموال هي من اموالها العامة وتحديد مستندات صرفها او ادخالها في ميزانية الاوقاف ثم انفاقها للغرض المخصصه له فاذا كانت هذه الاموال تدخل الميزانية للاوقاف يكون لها صفة المال العام وبالتالي يعاقب على اختلاسها وفق قانون العقوبات الاقتصادية وهنا يجدر الاشارة الى ان اعتبار الجمعية ذات نفع عام وتقديم مساعدات لها من الجهات الرسمية كالشؤون الاجتماعية او غير لا يكفي لاعتبار اموالها اموال عامه وان كانت هناك جهة وصائية رسمية تشرف عليها اضافته لما سبق فانه بالرجوع الى الادلة المذكورة بالقرار الطعين ومحتويات الاضبارة يتبين ان العديد من الشهادات اكدت ان التبرع كان بالمبلغ الاصغر المذكور بالايفصال وليس المبلغ الاكبر وقد اكد الطاعن انه لم يقدم على التزوير وان المجلس الجديد الذي تم تعيينه من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية حاول النيل منه كما ان العديد ممن استفاد من انفاق اموال المتبرعين اكد انه استفاد بمبالغ او منازل عن طريق الطاعن ذك الباب ولم يدفع له أي مبلغ مقابل ذلك وهنا تجدر الاشارة الى ان ماجاء بتقرير التفتيش المشار اليه بالقرار الطعين اوضح الاخطاء الجسيمة المرتكبة من قبل وزيرة الشؤون الاجتماعية بالنسبة لتعيين مجلس ادارة جديد للجمعية ولم يرد في هذا التقرير أي تحقيق بموضوع اختلاس الطاعن للاموال العامة او اموال المتبرعين وانما ذكر التقرير ان الامر اصبح بيد القضاء وليس للهيئة المركزية ان تتدخل بالتحقيقات وفق قانونها اذا وضع القضاء يده على الموضوع .

اضافة لما سبق فقد ورد بتقرير التفتيش ان الوثائق سلمت للقضاء ولذلك ليس للتفتيش التدخل بالامر في حين انه بالرجوع الى تقرير الخبرة التي اجرتها المحكمة يتبين ان الجمعية هي التي قدمت الوثائق والمستندات الى الخبراء (وفق ماجاء بالصفحة ٤/ ومابعدها من الخبرة) وقد استمع الخبراء الى شهادات متعددة من اعضاء الجمعية وكان الخبراء تتعلق مهمتهم بالتحقيق وليس بالتدقيق للمستندات الكتابية وحساباتها فقد ورد بالصفحة ٩/ ومابعدها من التقرير الشهادات التي استمع لها الخبراء واعتمدوها في تقريرهم وكل ذلك مخالف لاصول اجراء الخبرة الحسابية التي يتوجب على الخبراء فيها اعتماد دراسة المستندات الخطية وبيان الخطأ فيها ويبقى سماع الشهادات للقضاء ليس الا .

وكان على المحكمة ان تدقق مصدر مستندات التقرير وسلامتها وفيما اذا كان المتهم ذاته قد حرقها ولا يكفي ان تأخذ بنتيجة الخبرة .

وحيث ان ماسلف ذكره يوضح عدم احاطة المحكمة بمصدرة القرار الطعين بتفاصيل ومستندات القضية بشكل القانوني مما يجعل اسباب الطعن تنال من القرار الطعين الصادر سابقا لوانه والناقص في بيانه .

أساس/٣٢٨ جنابات إقتصادية/ج/ قرار/٣٨٧ لعام/٢٠٠٧

((٦))

لذلك وبناء على ماسبق وخلافا لرأي النيابة العامة تقرر بالاكثرية مايلي :

- ١ (رفض طعن الجهة المدعية موضوعا
 - ٢ (قبول طعن المحكوم موضوعا ونقض القرار الطعين
 - ٣ (ترك البت باخلاء السبيل لمحكمة الموضوع
 - ٤ (اعادة الاضبارة لمصدرها
 - ٥ (تضمين الجهة المدعية الرسوم والمصاريف
- قرار اصدر في ١/ذو الحجة /١٤٢٨/ الموافق/١٧/١٢/٢٠٠٧م

قوبل

الرئيس

المستشار

المستشار



مودة بشار الأول من قرار محكمة النقض الصادر منه بقرينة المحلة في الوقت الذي منتم أسبوعا نقض ٢٠٠٨
ورقم ٢٨٧ لعام ٢٠٠٧ تاريخ ١٧/١٢/٢٠٠٧
تقرر

الديوان

د. بشار الأول

- وبعد صدور هذا الحكم ، رجعنا إلى الجنايات وقدمنا دفوعنا ، فلم تناقش المحكمة منها شيئاً إطلاقاً ، وأصرّت على تثبيت الحكم ، بقرارها (٢٠٩) تاريخ : ٣ / ٤ / ٢٠٠٨ ولم تعمل بالقرار الناقض الذي بين لها أخطاءها الثمانية ، بل اكتفت بذكر رقم القانون (٣) و (٢٠٤) .

- وقبل انتهاء محكوميّتي بأسبوع صدر عن النقض قرارها (٢٣٣) تاريخ : ١٨ / ٨ / ٢٠٠٨ ، بتثبيت الحكم ، تلبيةً للضغوطات ، وبذلك تناقضوا مع ما ورد في قرارهم (٣٨٧) ، وخاصةً ما ورد في الصفحة الخامسة منه ، انظره في (ص : ٩٧) .



ذكر (٢٤) خطأ في الحكم الصادر ضديّ

الأخطاء من (١ - ٨) ورد ذكرها في قرار النقض آنفاً ، بإمكانك التأمل فيها في (ص : ٩٦ و ٩٧ و ٩٨) .

٩ - قالوا في (ص : ٢) من الحكم في الوقائع والأدلة : إن الدعوى تأيّدت بتقرير الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش (١٢ / ٣٤٨ / ٢٠ / ٢٢٤) تاريخ : ٢٣ / ٤ / ٢٠٠٣ ، وهذا التقرير من أوله إلى آخره إنما هو تبرئة لي مما أُسند إليّ من الاتهامات والشكاوى الكيدية ، وتقرّر في النتيجة حفظ الشكاوى المقدّمة بحقي لعدم ثبوت صحتها . انظر الصورة الكاملة عن التقرير في (ص : ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠) .

١٠ - ورد في (ص : ٢) من الحكم في الأدلة أنها تأيّدت بتقرير مجلس الإدارة : ٣٠ / ٣ / ٢٠٠٣ ، وكل صفحة من صفحات التقرير تردّ على خصومي ، وتبرّئني . راجعه في (ص : ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩) .

١١ - ورد في الصفحتين (٢ و ١٢) تهمة طباعة إيصالات للجمعية ، والواقع أن ذلك كان تنفيذاً لقرارات مجلس الإدارة ، في الكتابة للشؤون لاستئذانها بطبع إيصالات ومتابعة استلامها ، كأمين للسر مسؤول عن المراسلات ، انظر ذلك في (ص : ١٢٤) .

١٢ - ورد في (ص : ١٢) السطر (١٥) منه تهمة قيامي بأعمال أمين الصندوق ، وهذه تهمة مردودة من واقع جميع أوامر الصرف والقبض في الجمعية ، فليس لي عليها أي اسم أو توقيع على الإطلاق ، إنما التواقيع من الرئيس ، والمحاسب ، وأمين الصندوق ، وليس ثمة مخالفة لأي مادة من المواد (٣٣ و ٣٤ و ٤٠) من النظام الداخلي كما زعموا . انظر التوضيح في (ص : ١٢٥) و (ص : ١٧٠) .

١٣ - ورد في السطر (١٦) من (ص : ١٢) منه تهمة أنني لا أزود المحاسب بالمستندات اللازمة لإجراء القيود المحاسبية ، وهذه التهمة مردودة بشهادة المحاسب المذكور ، الواردة في الفقرة (١٩) (ص : ٦) من الحكم . انظر (ص : ١٣٢) وهي شهادته أمام قاضي التحقيق ، بتاريخ : ٢١ / ٧ / ٢٠٠٤ .

١٤ - ورد في (ص : ١٣) منه أن ذلك ثابتٌ باعترافي الصريح والواضح والمفصل ، بالتحقيق الفوري معه ، وأمام قاضي التحقيق ، وهذا الكلام مردود بما ورد في الحكم نفسه الفقرة (٧) (ص : ٣) السطر (٧) ، راجعه في (ص : ٧٢) وبما ورد فيه الفقرة (٢٣) (ص : ٧) ، راجعه في (ص : ٧٦) وتذكر القاعدة (١٤) من مجموعة القواعد التي قررتها محكمة النقض بأنه (لا يصح الاعتراف دليلاً بعد إنكاره وقيام ما يثبت تعرض صاحبه للعنف) وأكّده القاعدة (١٥ و ١٦ و ١٧) من مجموعة القواعد .

١٥ - ورد في السطر (١٤) من (ص : ١٣) منه الاستدلال بإفادة الشهود : البابا ، والمفتي ، ومحفوظ ، وليس في إفادة هؤلاء

أيُّ اتِّهام لي ، راجع شهادتهم في فقرات الحكم (١٢ و ١٣ و ١٥ و ٣١ و ٣٢) (ص : ٧٤ و ٧٥ و ٧٦) ، وانظر تفصيلها في (ص : ١٣٥) .

وهي مع شهادة مفتشي الحسابات تبرّئي مما طالبني به سيّوف أفندي ، منزلقاً وراء كاتب التقرير الكاذب البهرة ، ثم انزلق وراءهما الخبير عرابي الخن برقم (١٢٠٩٩٥٧٠) ليرة سورية ، حتّى انتهت النقض على الخطأ ، فقالت بوجوب تدقيق مستندات الادعاء .

١٦ - عدم مناقشة شهادة رئيس الجمعية الأسبق البيلوني ، والسابق الباري ، رغم إيرادها بالفقرتين (٣٣ و ٣٤) في (ص : ٩) ، انظرها في (ص : ١٣٠) .

١٧ - عدم مناقشة شهادة أحمد عمار قزیز ، رغم إيرادها في الفقرة (٣٥) من الحكم ، ورغم إثارتنا لها في دفوعنا المقدمة ، وتوضيحنا لذلك بأننا ادعينا على رئيس الجمعية المعيّن تعييناً بلا انتخاب عدنان دهاخني ، بجرم التزوير واستعمال المزوّر موضوع الإيصال (١٩٣٨) ، أمام قاضي التحقيق ، ودفعنا السلفة اللازمة ، وأجابنا القاضي : بأن الادعاء بقي في مجلس الوزراء .

١٨ - تساؤل ورجاء وأمل في قناعة المحكمة ، فشهادات الشهود الريحاوي ، وحبال ، وبيلوني ، إذا أضيف إليها كتب مفتشي الحسابات ، وتقارير مجلس الإدارة ، وستة تقارير للهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ، وكل هذه منسجمة ، وتوضّح وتثبت أن الادعاء من أصله كيديّ % .

١٩ - نتيجة حساب مدة الأثلاث الثلاثة ، لمراسيم العفو الثلاثة التي شملوني بأحكامها .

٢٠ - الاستدلال بشهادة فايز رابعة ، في السطر (١٢) من (ص : ١٣) ، وهي لمصلحتنا من حيث النتيجة ، انظر (ص : ١٤٣) والتوضيحات .

٢١ - الاستدلال بشهادة الحلواني ، وهي لمصلحتنا من حيث النتيجة ، انظر (ص : ١٤٥) واقرأها بهدوء وتدبر وتمعن .

٢٢ - خطأ التعليق على شهادة رابعة ، والحلواني ، والبحرة ، بأنها شهادات لا يعترها شكٌ أو غموض ، فالغموض في شهادة الحلواني موضح في (ص : ١٤٥) ، والغموض في شهادة رابعة موضح في (ص : ١٤٣) ، والشكُّ كلُّ الشكِّ قائمٌ في شهادة البحرة .

٢٣ - ورد في (ص : ١٣) من الحكم أن الشاهد البحرة أيّد تماماً الدراسة التي قدمها ، وهو صاحب شبهة واضحة ، ومن أقطع شبهة من صهرٍ ينتصر وينتقم لسمعة من زوّجوه بنتهم نور الهدى ، بتاريخ : ٣٠ / ٦ / ٢٠٠٥ ، فشهد لهم بتاريخ : ٣٠ / ١٠ / ٢٠٠٥ ، واجتمع وحده بالخبراء يعطيهم من الوثائق والسجلات ما يشاء ، ويحجب عنهم ما يشاء ، وشهادته هذه تخالف شهادة اثنين وعشرين شاهداً هو مجموع الشهود في هذه القضية ، وهو الذي كان السبب بتوريط المفتش والخبرة ، ثم المحكمة بهذا الخطأ الفاضح الفادح في حكم بتاريخ : ١٠ / ٥ / ٢٠٠٧ ، اعتمد على خبرة : ١٥ / ١ / ٢٠٠٧ ، وخبرة اعتمدت على

مفتش بتقرير رقم (٢٤) تاريخ : ١٠ / ٣ / ٢٠٠٥ ، ووضحنا
رفضنا للخبرة ، وأنها باطلة لتسعة أسباب :

أ - أنهم لم يجتمعوا بخازن الجمعية عادل عبيد ، فهو مدفون بباب
الصغير قبل تاريخ خبرتهم ، ولم يجتمعوا بكاتب المحاسبة نصوح
شحرور ، وأنهم لم يجتمعوا بمحاسب الجمعية عدنان حاج
عيسى ، ولم يسألوه ، بل استندوا إلى تقرير مفتش تكذبه في
نتائجه جميع تقارير الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ، ومفتشي
الحسابات ، انظر (ص : ١١٣) ودقق أرقامها وتواريخها
ونتائجها .

ب - بطلان مسألة الدور التي تورطوا بها ، وهي مسألة قال عنها علماء
المنطق : إنها مستحيلة لا تجوز ولا تصح عقلاً ، والحكم بها
باطل ، وما بني على باطل فهو باطل ، فالقضاء يقول : اعتمدنا
الخبرة ، والخبرة تقول : اعتمدنا كتاب المفتش ، والمفتش
يقول : (إنه ترك أعمال التدقيق والتحقيق للقضاء المختص)
راجع كلام المحكمة الفقرة (٤٢) (ص : ٨٠) ، راجع كلام
الخبرة في السطر (٣) من (ص : ٤) والسطر (١ و ١٢ و ١٣)
من (ص : ٢٠) و (ص : ٩) وما بعدها من تقريرهم
المؤرخ : ١٥ / ١ / ٢٠٠٧ ، راجع كلام المفتش في السطر
(١٠) من (ص : ٢) من تقرير رقم (٢٤) تاريخ : ١٠ / ٣ /
٢٠٠٥ .

ج - الشبهة التي بين الخبير عبد الحميد عرابي الخن ، وبين ابن عمه
المحامي نزار عرابي الخن خصمنا ، فالأول أزال عن لقبه عرابي ،
والثاني أزال الخن .

د - اعتمادها على مفتش متهم بإشاعاته لإشاعات لا أساس لها من الصحة ، ورد ذلك بكتاب رئيس جمعية المحاسبين القانونيين ، رجحان كنعان في كتابه المؤرخ : ١٥ / ٥ / ٢٠٠٥ ، مخاطباً رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية ، ومحتفظاً لنفسه بحق رفع الدعوى القضائية على هذا المفتش المتهم .

هـ - بشهادة المتبرعين مسلم تسابحجي ، وأنور نحلاوي ، ونادر تسابحجي ، وعمار قزیز ، بتاريخ : ١٣ / ٣ / ٢٠٠٧ ، فإنها تنقض خبرتهم (وما ورد فيها في (ص : ٢٢ و ٢٥) من تقريره) ، ونتائج تقريرهم المؤرخ : ١٥ / ١ / ٢٠٠٧ ، أي : إن شهادتهم جاءت بعد شهرين من صدور الخبرة . انظر (ص : ١٢٧) ، وإن الرقم (٦٨١٤٨٠٠) ليرة سورية ، الذي طالبني به سيوف أفندي ، منزلقاً وراء كاتب التقرير الكاذب البحرة ، كان من هذا القبيل ، فانزلق بهما الخبير عرابي الخن ، ثم الجنايات ، حتى انتهت النقض ، ونبتت للخطأ في عدم تدقيقهم مستندات الادعاء .

و - المفتش صاحب التقرير ، صغير لا يجوز الاعتماد على كلامه ، لاثني عشر سبباً مذكوراً في (ص : ١٠٩) .

ز - خطأ زعمهم بعدم التقيد بأحكام المادة (٣٢) من النظام الداخلي ، وهي واجبات أمين السر ، ومردود عليهم في هذا الزعم في (ص : ١٢٤) .

ح - خطأ زعمهم بعدم التقيد بأحكام المادة (٣٣ و ٣٤ و ٤٠) من النظام الداخلي ، وهي واجبات أمين الصندوق ، والمحاسب ،

والرئيس ، وإن هذا الزعم الذي زعموه في (ص : ١٦٩) من تقريرهم ، مردود عليه في (ص : ١٢٥) من كتابنا .

ط - تناقضهم في الصفحة الأخيرة من تقريرهم ، بين ما قالوه عن مبلغ (٣٦٨٥٦٧٣٩) ليرة ، بأنه (لا يعلم فيما إذا كان قد تمَّ صرف أيِّ مبلغ لصالح الجمعية) وبين اعتبارهم لهذا المبلغ نفسه ضمن ما طالبوا به من رقم (٥٥٧٧١١٠٩) أم كيف تُبنى خبرة على مبني للمجهول ؟ وضحنا مصارف هذه الأرقام في (ص : ١٤٦) .

٢٤ - ورد في (ص : ١٥) من الحكم في حيثياته (استغلالي لعملي مدير أوقاف وأخذي (٣) ملايين بحساب مشترك مع القرعاوي إلخ ، راجعه في (ص : ٨٤) فأقول موضحاً :

١ - تسميتي في لجنة بناء الجامع ، كانت بالقرار (٢٨٩) لعام : ١٩٩٠ ، تكليفنا بلجنة أنيس كان بالقرار (٨٦) تاريخ : ١٣ / ٢ / ٢٠٠٠ ، وتكليفي مديراً لأوقاف دمشق كان بتاريخ : ٣٠ / ١٠ / ٢٠٠٠ ، فأنا أمين سر اللجنة المذكورة ، قبل أن أكون مديراً للأوقاف بأكثر من ثمانية شهور ، فأني استغلال مزعوم لمنصب جئت إليه ، وقد رأيتَ أنني مسؤول في اللجنة قبل وصولي ومجيئي إليه .

٢ - المبلغ المتبرّع به من القرعاوي هو ثلاثة ملايين وخمسة مئة ألف ليرة سورية ، وليس ثلاثة ملايين ليرة ، بإقراره واعترافه بأنه استلم الإيصالات ذات القيمة من فئة عشرة آلاف ، وعددها (٣٥٠) وصلاً وهي من رقم (٥٢) وتنتهي بالرقم (٤٠٠) ووصل منفرد برقم (٤٣) ، وهي مُعادلة لمبلغ ثلاثة ملايين وخمسة مئة ألف

ليرة سورية ، الذي تُبرَّع به ، وذمتي بريئة تجاه الدافع ، انظر (ص : ١٤٩) فكيف أطالب ويُحكَم عليّ بثلاثة ملايين ليرة فقط ، وأسأمَحُ بخمس مئة ألف ليرة سورية ؟ ؟ إن هذا لعجبٌ عجاب .

٣ - عدم ورود أيّ كلمة على الإطلاق ، في أيّ سطر من سطور الحكم في صفحاته كافة ، وعدم مناقشة موضوع الشيك (٢٣٥٥٥١) تاريخ : ٢٠ / ٥ / ٢٠٠٠ بقيمة مليوني ليرة سورية .

والشيك (٢٣٥٥٥٣) تاريخ : ٢٤ / ١ / ٢٠٠١ ، بقيمة مليون ليرة سورية ، وكلاهما محرران بتوقيع الخازن والمحاسب لأمر المتعهد حمدي عبيد ، باستلامه وإقراره وشهادته بذلك أمام المفتش بتاريخ : ٢٦ / ١٠ / ٢٠٠٤ ، انظر شهادته في (ص : ٨٧) من تقرير المفتش ، وأن قيمتها داخلة ضمن مجموع مستلماته المالية البالغة (٢١٥٠٠٠٠٠) ليرة سورية ، لغاية تاريخ : ٤ / ٢ / ٢٠٠٤ ، وجاهزية اعترافه أمام المحكمة عند اللزوم .

وفي البند (٣) في محضر الجلسة (٥) تاريخ : ٢٦ / ٩ / ٢٠٠١ ، إقرار جميع أعضاء لجنة بناء الجامع لصرف هذين الشيكين للمتعهد المذكور .

وفي البند (٢) من الجلسة نفسها ، توضيح بأني قد سدّدتُ لحساب اللجنة في الفرع (٧) الإشعارات المعروضة في (ص : ١٥٤) .

أم كيف يصدقه في مطالبته متسرعون بالمطالبة بها ، والحكم المتعجل دون تدقيق لمستند المطالبة ، راجع (ص : ٩٧) كلام محكمة النقض ، في التنبيه إلى وجوب تدقيق مستند الأوقاف بالمطالبة .

فكيف لا يتقي الله مفتشٌ يطالبني بقيمتها ، وهي مسدّدة أصولاً في وقتها .

وقد تسرّع فيما كتبه في (ص : ١١١) من تقريره فقال : وأدلتنا على هذا الاختلاس هي التدقيق ، والتحقيق في حسابات الجامع ، وثبوت استلامي لهذا المبلغ من حسابات الجامع ، والتصرف به ، وعدم وجود أيّ وثيقة تثبت عكس ما تمّ التوصل إليه ، فهل يصح منه هذا الكلام ، الذي رددناه بما قرأته آنفاً ، من الشرح المختصر عن هذين الشيكين ، وقيمتهم وإقرار صرفهما للمتعهد ، وعدم صحة ما زعمه المفتش الذي ستعلم من هو بعد سطور . . . في أوصاف لتقريره تزيد عن اثني عشر . . ؟ ؟ وانظر صور الوثائق في (ص : ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥) .

أم كيف يصدقه في مطالبته متسرعون بالمطالبة بها ، والحكم المتعجل دون تدقيق لمستند المطالبة ؟ راجع كلام النقض في تنبيه المحكمة لوجوب تدقيق مستند الأوقاف بمطالبتها في (ص : ٩٧) .



اثنا عشر سبباً في رفض مفتش صغير وتقريره [سيوف أفندي]

١ - لأنه ناقصٌ غير مكتمل ولا كامل ، باعتراف كاتبه في السطر (١٠) (ص : ٢) من التقرير (٢٤) تاريخ : ١٠ / ٣ / ٢٠٠٥ .

٢ - لأنه مكذّب من الخبراء ، العادلي والطويل والخن عرابي ، في تقريرهم المؤرخ : ١٥ / ١ / ٢٠٠٧ ، فإنهم لم يوافقوه على مطالبته لي بمبلغ (٣١٤٦٦٤٦٧) ليرة سورية إطلاقاً ، وهو الفرق بين ما رأوه ، وما طالب به المفتش . وأيُّ مفتش يُسمح له هذا الخطأ ويغتفر ؟ .

٣ - غير صادقٍ فيما ادّعاه وزعمه من مخالفتي لأحكام المواد (٣٣ و ٣٤ و ٤٠) من النظام الداخلي :

المادة (٣٣) تنصُّ على واجبات أمين الصندوق ، وكان يقوم بها ويوقع على جميع أوامر الصرف والقبض كافة دون استثناء .

المادة (٣٤) تنصُّ على واجبات المحاسب ، وكان يقوم بها ويوقع على جميع أوامر الصرف والقبض كافة دون استثناء .

المادة (٤٠) تنصُّ على وجوب وجود توقيعات الرئيس ، وأمين

الصندوق ، والمحاسب على جميع أوامر الصرف والقبض كافة دون استثناء .

وأتحده أن يكون أيُّ أمرٍ للصرف أو القبض خالياً من توقيع هؤلاء المذكورين ، بل أتحده أن يكون لي على أيُّ أمرٍ للصرف أو القبض أيُّ توقيع باسمي ، منذ عام : ١٩٨٥ ، ولغاية حبسي ، يوم : ٢٢ / ٤ / ٢٠٠٤ .

وطلبنا من المحكمة التأكد بطريقتها من هذا الكلام ، ولو بالنظر في عينة عشوائية من هذه الأوامر ، ثم تدقيق تواقع المذكورين .

٤ - متجاوزٌ بتدخله فيما لا يعنيه ، من قرارات مجالس الإدارة الذين أقرُّوا صرفيات ، كمثّل طعام الطلاب فطائر ، أو الحمام ، أو الطبابة ، أو الكتب ، وكلها نفقات ضمن الاعتماد والميزانية ، صرفت أصولاً وصادقت عليها الهيئة العامة في الجمعية ، ولم يعترض عليها أيُّ مفتش للحسابات .

٥ - متناقضٌ في تقريره بين ما قاله بأنه لا يستطيع الوقوف على حقيقة المبالغ لجامع أنيس ، وقبو الإحسان ، لعدم تصفية الحسابات حتى تاريخه ، ثم مطالبته الفورية بثلاثة ملايين ، وضّحت له في جوابي على سؤاله السادس ، بأن المتبرّع يوسف القرعاوي استوفى إيصالات ذات قيمة (٣٥٠) وصلاً من فئة العشرة آلاف ، تبدأ برقم (٥٢) ، وتنتهي بالرقم (٤٠٠) وإيصالي منفرد برقم (٤٣) ، ومجموعها ثلاثة ملايين وخمسة مئة ألف ، وهي مجموع ما دفعه المتبرّع المذكور ، ونبرز من المتبرّع تصريحه

بخطه وتوقيعه ، بأنه قد استوفى الإيصالات بكامل المبلغ ، انظر (ص : ١٤٩) .

٦ - مضحكٌ فيما انتهى إليه من المطالبة بثلاثة ملايين ، والتغاضي والتسامح وعدم المطالبة بـ : (٢٢) مليون ، ومجموع الرقمين هو كامل الإيصالات بذمة اللجنة ، ولم تنته محاسبتها باعترافه ، وبمعرفة اللجنة والأوقاف والمتعهدين . وإنه بذلك خبّط وخلّط عن سهوٍ أو عمدٍ أو تجاهلٍ ، ما بين حساب اللجنة بالفرع (٧) تجاري سوري ، رقم (١٤٨١٣) وما بين حسابنا الشخصي مع القرعاوي بالفرع (١٣) تجاري سوري ، رقم (١٥٥٦١) .

٧ - متنبئٌ بالغيب في قوله : إن أعداداً كبيرة من المتبرعين أحجمت عن تقديم التبرعات ، ويكذّبه في هذا الزعم الخطُ البياني المتصاعد لتزايد واردات الجمعية بعد عام : ١٩٩٩ ، وهو العام الذي أعقب فصل هيثم السيوفي : ١٩ / ٩ / ١٩٩٩ ، من عضوية الجمعية .

وهذه الفروق مذكورة في البيانات الصادرة عن مجالس الإدارة نتيجة النظر والتدقيق في الموازنات وإجراءات المقارنات ولفت نظر مفتشي الحسابات .

٨ - مشبوهٌ في اتصاله واجتماعه بالسيوفي ، المفصول بالقرار (١٦٧٤) وصهره البهرة ، واعتماده عليهما في معلوماتٍ كاذبة .

٩ - متهمٌ بإشاعته لإشاعات لا أساس لها من الصّحة ، قد توضّح ذلك بكتاب المفتش رجحان كنعان ، رئيس جمعية المحاسبين القانونيين ، المؤرخ : ١٥ / ٥ / ٢٠٠٤ ، الذي قدّمه لرئيس

الجهاز المركزي للرقابة المالية ، بشكواه ضدّ هذا الشخص ،
متحفظاً بحقه في إقامة الدعوى اللازمة عليه .

١٠ - عاكسٌ لأصول التفتيش في القضايا المالية ، فالأصل أنه يجب عليه
أن يقدّم هو الوثائق المالية للجنائية إن كان فيها خلل ، لا أن يجعل
ضبطهم المؤرخ : ٧ / ٩ / ٢٠٠٤ ، أصلاً يتزوّد منه ، ويعتمد
عليه في تقريره : ١٠ / ٣ / ٢٠٠٥ ، أي : بعد ستة شهور ، فرح
بهذا الضبط المتعلّق بإفادّة عن ملكيّة عقاريّة لفلان وفلانة ،
المضغوطة عليهم بإكراه وإجبار ، كما أفادوا لدى قاضي التحقيق ،
وانشغل بهذا الضبط عن أساس مهمته حصراً في التدقيق على
سجّلات الجمعية ، وأوامر القبض والصرف ، ودفتر
الأستاذ وما علاقة الملكيات العقارية للأشخاص
بالسجلات الرسمية للجمعية ؟ ؟

١١ - مغاييرٌ للحقيقة والواقع ، فقد زعم ضعف الرقابة على الجمعية ،
ويكذّبه في هذا الزعم التقارير السنويّة من مفتشي الحسابات :

* الدكتور مأمون الشلاح ، بتاريخ : ١٨ / ١ / ٢٠٠١ ، وهو
موجود في بيان مجلس الإدارة : ٣٠ / ٣ / ٢٠٠٣ ، راجع
(ص : ١٦) .

* الدكتور مأمون الشلاح ، بتاريخ : ١٥ / ١ / ٢٠٠٢ ، وهو
موجود في بيان مجلس الإدارة : ٣٠ / ٣ / ٢٠٠٣ ، راجع
(ص : ١٧) .

* رئيس جمعية المحاسبين القانونيين ، رجحان
كنعان : ٢١ / ١ / ٢٠٠٣ ، وهو موجود في بيان مجلس

- الادارة : ٣٠ / ٣ / ٢٠٠٣ ، راجع (ص : ١٨) .
- * رئيس جمعية المحاسبين القانونيين ، رجحان كنعان ،
تاريخ : ٢٧ / ١ / ٢٠٠٤ ، راجع (ص : ١١٥ و ١١٦) .
- * وكتاب مديرية الشؤون ، رقم (٤٣٤٨) ،
تاريخ : ٢١ / ٤ / ٢٠٠١ ، راجع (ص : ١٥) ، وستة كتب صادرة
عن الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش .
- الأول : برقم (٩ / ٧٤ / ٢٩ / ٨ / ٤) تاريخ : ٢٦ / ٨ /
٢٠٠١ ، ونتيجته إعادة الحقوق العقارية المهزبة من الجمعية بمساعي
السيوفي ، وقرار فصله .
- الثاني : برقم (١٠ / ٤٨٠ / ١٦ / ٦) تاريخ : ٢٢ / ١ /
٢٠٠٢ ، التأكيد على غسان اللحام التزام الكتاب السابق ، واحترام حقوق
الجمعية .
- الثالث : برقم (١٢ / ٥٦٧ / ٢٠ / ٦) تاريخ : ٢٣ / ٧ /
٢٠٠٢ ، التأكيد على حقوق الجمعية ، ورد اعتراض السيوفي .
- الرابع : برقم : (١٢ / ٤٢ / ٢٠ / ٤) تاريخ : ١٣ / ١ /
٢٠٠٢ ، ونتيجته سلامة وصحة قيود الجمعية كافة .
- الخامس : برقم (١٢ / ٣٤٨ / ٢٠ / ٢٢٤) تاريخ : ٢٣ / ٤ /
٢٠٠٣ ، ونتيجته براءتي من الشكاوى الكيدية ، وحفظ الشكاوى لعدم
صحة ثبوتها ، انظر (ص : ١٠٥) .
- السادس : برقم (١٢ / ٩٤٠ / ٤ ق) تاريخ : ٢٢ / ٩ /
٢٠٠٤ ، حول خطأ القرار (١٤٩) ، من وزيرة الشؤون بتعيينها المجلس
الجديد .

١٢ - ظالمٌ فيما ادّعاه في (ص : ١١١) من تقريره ، وقدّمنا الردّ الوثائقي على ظلمه وكذبه ، الموضّح في (ص : ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥) ، والإشعارات المصرفية ، وتواقيع أصحاب العلاقة ، وأخيراً فإنكم لن تجدوا أحداً من أهل الخبرة والاختصاص ، يقبل بنتائج هذا المفتش ، ولن يقول أحداً عن كلامه : (صدق الله العظيم) .



محمد رجحان كنعان
محاسب قانوني - خبير محاكم
هاتف : ٢٧٧٤٣٣٧/٢٧٧٩٥٩٥
٠٩٤/٣٦٠٠٣٩

دمشق في ٢٧/١/٢٠٠٤

الرقم : ١٧/ص

السادة أعضاء الهيئة العامة
لجمعية الشيخ بدر الدين الحسني المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارة لتكليفكم لي بموجب الكتاب الصادر عن جمعيتكم الموقرة برقم ١٢٨/ تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣ حول تدقيق نفقات وإيرادات وكذلك الحسابات الختامية العائدة لجمعيتكم عن الدورة المالية لعام ٢٠٠٣ فأنتني أبين لكم الملاحظات التالية في التقرير المالي وكذلك ملاحظاتي في التقرير المهني المتعلق بالعقارين ٢٧٥/٢٧٣ .

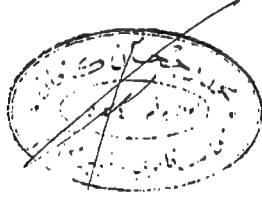
أولاً : التقرير المالي :

- ١- تمسك الجمعية لحساباتها لهذه الدورة يومية أمريكية مصدقة أصولاً من مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل وعدد صفحاتها ٩٩/ صفحة وقد بدأ التسجيل فيها لدورة عام ٢٠٠٣ بالرقم ٩/ تاريخ ٢٠٠٣/١/١ وانتهى بالصفحة رقم ١٥/
- ٢- تقوم الجمعية بتطبيق نظامها المالي والمحاسبي المصدق أصولاً بموجب كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ٢/٧٧٣/خ تاريخ ١٩٨٠/٣/٩ والمؤكد عليه بموجب كتاب مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بدمشق برقم ١٤٩٤/ص ب ١٩٨٠/٣/١٧
- ٣- لقد تم تدقيق نفقات وواردات الجمعية وكذلك القيود المحاسبة الممثلة لنشاطها عن الفترة من ٢٠٠٣/١/١ ولغاية ٢٠٠٣/١٢/٣١ والتي تتمثل ب(٣٩) قيد محاسبي وفقاً لقواعد التدقيق المتعارف عليها فتبين لي أن جميع هذه القيود سليمة ومرفق بها كافة الوثائق والمستندات المؤيدة لها والتي يمكن الاعتماد عليها بشكل كامل وهي مطابقة لما ورد في السجلات المحاسبية لدورة عام ٢٠٠٣ حيث بلغ مجموع الإيرادات ٢٠٠٣/٢٠٠٤٢,٣٥٥,٢٠/ ل.س وبلغ إجمالي النفقات مبلغ ١٩,٢٩٠,٣١٦,٠٠/ ل.س بوفر لدورة عام ٢٠٠٣ مبلغ ٧٥٢,٠٣٩,٢٠/ ل.س
- ٤- نوصي مجلس إدارة الجمعية بأن يعد مذكرات إدخال لجميع الأصول الثابتة المشتراة ومنها الأثاث والعدد والأدوات وتحديد اسم المعتمد أو أمين المستودع المسؤول عنها ومنها المولدة الكهربائية سعة ٤/ أحصنة ويسعر ١٩٠٠٠/ ل.س مشتراة من محل سامر الدهان بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٣ وكذلك سلم حديد بمبلغ ٢٠٠٠/ ل.س في شهر شباط ٢٠٠٣ وتحديد مكان تركيب بعض العدد والأدوات وتحديد المسؤول عنها مثال الشاحن الكهربائي الذي تم شراؤه في شهر آذار ٢٠٠٣
- ٥- إن رصيد المصرف الدفترى والبالغ ٧,٥٢٩,٧٩١,٩١/ ل.س مطابق تماماً لكشف المصرف التجاري رقم ٨/ بالحساب رقم ٣٠٦/٢٣٥٢ بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣١ بما فيها الفوائد الدائنة المستحقة على الحساب الجاري عن كامل عام
- ٦- قامت الجمعية بتسديد ضريبة دخل الرواتب والأجور وعن كامل العام

- ٧- بلغت قيمة موجودات المكتبة من الكتب وفق الجرد النظامي الصادر عن اللجنة المشكلة لذلك مبلغ /٢٩٥،٢٢٩،٠٠٠ ل.س وكذلك الأثاث مبلغ /١،٤٧٨،٩٩٥،٠٠٠ ل.س
- ٨- بلغ احتياطي الاستهلاك المجمع لغاية ٣١/١٢/٢٠٠٣ مبلغ /١،٤٢٣،٠٠٣،٠٠٠ ل.س وبما أن هذا الاحتياطي أصبح يعادل تقريباً قيمة الأثاث فلا بد من إعادة تقويم الأثاث وتوصيفه (جيد / وسط / تالف) وتحديد القيمة الجديدة لكل بند فيه ومن ثم إعادة استهلاكه مجدداً لأنه لا يجوز أن يكون احتياطي الاستهلاك في العام القادم أكبر من قيمة الأصل في لوحة الميزانية .
- ٩- بلغ مجموع وفورات عامي ٢٠٠١/٢٠٠٣ مبلغ /٣،٠٥٨،٩٤٥،٢٠٠ ل.س بينما بلغ عجز دورة عام ٢٠٠٢ مبلغ /٢٩،٢٩٦،٥٠٣،٢٩ ل.س ونوصي بطي عجز دورة عام ٢٠٠٢ من وفورات عامي ٢٠٠١/٢٠٠٣ في دورة عام ٢٠٠٤ حتماً بحيث يصبح صافي الوفر للسنوات الثلاث مبلغ /٣٧٢،٤٤١،٩١١ ل.س
- ١٠- أن الميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ ٣١/١٢/٢٠٠٣ والبالغ مجموع كل من طرفيها على المبلغ /٩،٤٠٠،٣١٥،٩١١ ل.س تمثل المركز المالي الحقيقي للموجودات والمطالب لجمعية الشيخ بدر الدين الحسني (المحدث الأكبر) وعليه فأنتني أقترح على هيئتكم الموقرة المصادقة عليها

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

المحاسب القانوني برقم /٥٨٤/
رئيس المحاسبين القانونيين في سورية
محمد رجحان عبد السلام كنعان



ثانياً التقرير المهني المتعلق بالعقارين ٢٧٥/٢٧٣ : المقدمة :

من خلال إطلاعي على كافة الوثائق التي وضعت تح تصرفي حول موضوع العقارين ٢٧٥/٢٧٣ فأنني أوضح للسادة أعضاء الهيئة العامة الكرام ملاحظات الموضوع لتكون الأمور واضحة وبكل شفافية واستقلالية لكل من لم يستطيع أن يستوعب الموضوع بشكل واضح .

١- في عام ١٩٩٤ تقدم آل البردان مالكو العقار ٢٧٥/٢٧٣ قوات بساتين والذي تبلغ مساحته ٢٥٤٩/٢م بطلب إلى مدير الأوقاف أعربوا فيه عن رغبتهم بوقف كل العقار المذكور وفقاً خيراً لجمعية إسعاف طلاب العلوم الإسلامية والتي أصبحت في ما بعد جمعية المحدث الأكبر الشيخ بدر الدين الحسني الخيرية لاستعماله في مجال التعليم الشرعي للإناث فقط جزاءه الله كل خير ولم يطالبوا بأي حق بالانتفاع وكان هذا العمل يهدف عمل الخير فقط دون سواه حيث أصدر نقضي الشرعي الأول بدمشق قرار تثبيت وقف هذا العقار - وفقاً خيراً باسم الجمعية حصراً دون سواه .

٢- قامت السيدة براءة الحلاق بشراء العقار ٢٧٣/٢٧٣ قوات بساتين من آل القباني والذي تبلغ مساحته ٧٥٩٢/٢م وبمبلغ ٦٠/ مليون ل.س وبتاريخ ١٩٩٧/٣/٥ تقدمت السيدة الحلاق باستدعاء إلى مديرية أوقاف دمشق تبدي رغبتها بتسجيل كامل هذا العقار وفقاً خيراً باسم جمعية الشيخ بدر الدين الحسني حصراً دون سواه ليكون معهداً شرعياً للإناث مع تعهدها ببناء العقارين كليهما ولصالح الجمعية حصراً مشترطاً وبشكل مسبق أن تكون مساحة ١٨٠٠/٢م كمدرسة ابتدائية وصالة شتوية واحدة كحق انتفاع لها مدى الحياة مقابل تبرعها بالوقف للعقار ٢٧٣/٢ مع تعهد منها بالبناء هيكلاً وإكساءً لكامل العقارين وعلى أن يزول حق الانتفاع بعد ذلك لجمعية بدر الدين الحسني حصراً بعد وفاتها وقد أولكت بهذه المهمة للأستاذ المحامي فايز دقماق بموجب وكالة تمنحه حق الشراء للعقار وهبته للجمعية إذا وافقت الجمعية على شرطها المسبق دون أن يكون له حق التأجير بموجب هذه الوكالة ، ولما كان مجلس الإدارة قد وافق على شرطها بجلسته رقم ١٨/ تاريخ ١٩٩٧/١٢/٦ بحسن نية وبدون دراية كافية للمستقبل على أمل أن مثل هذا المشروع الحضاري الكبير سوف يؤمن معاهد شرعية للطلاب والطالبات الوافدين من خارج القطر للدراسة فيه وبهدف نشر الدين الإسلامي السمح دون النظر للفترة الممكنة قصيرة أم طويلة والتي سينقل فيها حق الانتفاع والاستثمار للجمعية آخذين بالاعتبار السن الحالي للفاضلة المتبرعة براءة الحلاق بتاريخ الشراء (علماً بأنها من مواليد ١٩٧٣ وهي سورية تحمل الجنسية السعودية أي أن عمرها بتاريخ توقيع العقد كان (٢٤ / عاماً) وحالياً (٣٠ / عاماً) في عام ٢٠٠٤ وهي تقيم حالياً في بيروت ثلة الخياط ببناء المدينة ط ٩) وهل سيكون انتفاعها لمدة عشر سنوات أم أربعين عاماً وهنا كان بيت القصيد والمطرب الذي وقع فيه مجلس الإدارة في حينه باعتبار أن العقارين (٢٧٥/٢٧٣) هما بالأصل أرض زراعية يطبق عليها القانون ٦٠/ لعام ١٩٧٩ حيث لا يسمح هذا القانون بتحويلهما إلى عرصنة معدة للبناء إلا إذا تم التبرع بهما إلى جمعية خيرية تسمح لها القوانين بالبناء فوضعهما كأرض زراعية غير قابلة للبناء لا تتجاوز قيمتهما ١٠% من كونهما أرض معدة للبناء وبناء لمساحتهما إذ يرتفع السعر مثلاً من ١٠/ مليون ل.س إلى ٢٠٠/ مليون ل.س وهنا كانت المعادلة المخطط لها من أصحاب الخبرة الذين عملوا ضمن وزارة الأوقاف وعرفوا بشكل دقيق كافة الأنظمة والقوانين لوزارة الأوقاف وخاصة فيما يتعلق بمثل هذه الحالات ، فخططوا ونصحوا الفاضلة المتبرعة براءة الحلاق بأن تبرعها هذا سيحولها إلى محسنة فاضلة كريمة إسلامياً ودينياً بينما التخطيط المسبق هو استثماري بحث هدفه البعيد الربح التجاري الذي سيققق ذلك ، والدليل على هذا أن قيمة العقار مع بنائه هيكلاً وإكساءً كلف حتى عام ٢٠٠٢ مبلغ ٣٦٥/ مليون ل.س تقريباً وسوف يرتفع المبلغ لاستكمال النواقص إن وجدت في عام ٢٠٠٤ لمبلغ ٤٠٠/ مليون ل.س وعمر المتبرعة حالياً هو ٣٠/ عاماً فإن السنوات العشر الأولى للانتفاع سوف يمكن المتبرعة الفاضلة من استرداد ما دفعته من شرط حق الانتفاع الممنوح لها بواقع إيراد واقعي على الأرض و هو (٣٠ مليون ل.س سنوياً × ١٠ سنوات الأولى = ٣٠٠ مليون ل.س) عدا الفروغ (الهبة) والذي قدرته اللجنة الثلاثية المشكلة من مديرية أوقاف دمشق والذي سيدفعه المستثمرون هو مبلغ ١٦٠/ مليون ل.س وحسب الوثيقة المرفقة ، أما السنوات العشر الثانية وسنوات العشر الثالثة ستكون المتبرعة الفاضلة براءة الحلاق قد حققت ربحاً استثمارياً يزيد عن ٥٠٠/ مليون ل.س وسيكون عمرها (٦٠ عاماً) إن أمد الله بعمرها وهذا ما نتمناه لها إن شاء الله تعالى .

كما أن المتبرع لا يحق له الرجوع عن تبرعه أو تنزله أم تعديله بعد تثبيت ذلك قانونياً لأن العقارات أو الأموال المتبرع بها قد خرجت من يده شرعاً وقانوناً ولأن المتبرع لا يفرض عليه أحد أن يقوم بالتبرع بالقوة أو الإكراه وإنما يتم ذلك من تلقاء نفسه ولأسباب شخصية بحتة وفق المادة /٩٩٨/ من القانون المدني وبما أن محكمة النقض قد صدقت الوقفية لصالح الجمعية حصراً فلا يجوز إجراء أي تعديل على هذه الوقفية علماً بأن ما ورد في كتاب السيدة حلاق بتاريخ ١٩٩٧/١٢/١ قد قسم العقارين إلى الأقسام التالية ووفق المخططات الموضوعة

القسم الأول : يشمل معظم العقار ٢٧٣/ وفي جزئه الغربي سيكون مدرسة إعدادية وثانوية للإناث للتعليم الشرعي

القسم الثاني : يشمل العقار ٢٧٥/ وهو معد للمبيت لطلقات الأجانب غير المقيمت في مدينة دمشق وله قبر قسمه الغربي بمساحة /٤٧٠/ م ومن الشمال محل تجاري بمساحة /٤٥/ م

القسم الثالث الملحق : ويتضمن مبنى يصلح مدرسة ابتدائية وملحق به صالة شتوية والمسماة الصالة البهية والمؤلفة من ثلاث طبقات ، ويشمل الجزء الشرقي من العقار ٢٧٣/ المذكور أعلاه بمساحة /١٨٠٠/ م حيث تبرعت السيدة براءة الحلاق بتاريخ ١٩٩٧/١٢/١ ببناؤه وفق المخططات التي أطلعت عليها هيكلًا وإكساءً (مفتاح باليد) مقابل أن تحتفظ لنفسها بحق الانتفاع طيلة حياتها بالقسم الثالث الملحق وهو الجزء الشرقي من العقار ٢٧٣/

كما أن السيدة براءة الحلاق قد وافقت خطياً بإدخال السيدة رريدة الكزبري بالمساهمة المالية والمشاركة في الإكساء لتمنحها فرصة عمل الخير معها وبذلك تعهدت السيدة رريدة الكزبري بتقديم تبرع مقداره /٦٠/ مليون ل.س ، إلا أن المبالغ المسددة منها ثمن التجهيزات المقدمة من قبلها وعن طريق شقيقتها الأستاذة نبيل الكزبري وبموجب كتاب موجه لها من شقيقتها بتاريخ ١٩٩٨/١١/١ وهو مبلغ /٢٩٠٠٠٠٠٠/ ل.س فقط وهي قيمة المصاعد والدفايات وأجهزة التكييف والتبريد .

٣- صدر كتاب مدير أوقاف دمشق رقم / ١١٢٩ / تاريخ / ١٠ / ٤ / ١٩٩٧ طلب فيه إلى مديرية المصالح العقارية بدمشق بتسجيل العقارين (٢٧٣ / ٢٧٥) باسم جمعية المحدث الأكبر الشيخ بدر الدين الحسني حصراً دون سواهم وبشكل صريح و واضح .

٤- ومن خلال إطلاعي على عقدي الاتفاق المبرمين حديثاً ما بين مجلس الإدارة للجمعية والمتبرعتين براءة الحلاق ورريدة الكزبري يمثلتهما الأستاذة المحامي فايز الدماق بالوكالة وفيهما إجحاف بحق الجمعية ، كما أن العقدين ليس لهما تاريخ بموعد توقيعهما وأوصي بالإسراع بوضع المؤرخ على كل منهما بتاريخ التوقيع من كلا الطرفين .

وبما أن الهيئة العامة بجلستها تاريخ ٢٠٠٣/٢/٣٠ قد فوضت مجلس الإدارة بكافة الصلاحيات لإيجاد تسوية عادلة يجيزها الشرع والقانون ، وبما أن هيئتك العامة الموقرة بتصويتها على طلبي المتبرعتين قد أدى إلى النتائج التالية

/٢١/ صوتاً لصالح مقترح المتبرعتين و /٩٦/ صوتاً ضد مقترحهما كما أن الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش قد حددت المساحة المشغولة والمسجلة باسم الواقفة الحلاق بمساحة /٢٩٥٧/ م أي بزيادة عن عقد الاتفاق معها بحق الانتفاع ولمساحة /١٨٠٠/ م فقط وبذلك تكون الزيادة الممنوحة لها وهي /١١٥٧/ م ولما كان الحكم الشرعي قد بين بأن العقار الموقوف يخرج عن ملكية من أوقفه بمجرد صدور الحكم من القاضي الشرعي واستناداً للحجج الوقفية العائدة للعقارين ٢٧٥/٢٧٣ والقاضي بتخصيص براءة الحلاق بصالة شتوية واحدة فقط تنفيذاً للاتفاق معها وليس لثلاث صالات ومن ثم المبادرة إلى رفع الحجز على العقار والإسراع باستثماره لأن توقفه ليس في صالح أي من الأطراف المختلفة بعد إعلام الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش التي أوقفت الترخيص الإداري وتنفيذاً لما ورد في تقريرها .

مما تقدم فأنتني أوصي هيئتك الموقرة بما يلي :

١- الإسراع بتسجيل العقارين ٢٧٣-٢٧٥/ والمتبرع بهما لصالح جمعية بدر الدين الحسني ولأسم الجمعية حصراً وعلى أن تزول الملكية إلى وزارة الأوقاف عند انحلال الجمعية وتصفياتها لا قدر الله .

٢- عدم أحقية كل من وزارة الأوقاف والشؤون الاجتماعية والعمل والتربية بملكية العقارين المذكورين وإنما حق الإشراف فقط لأن العقد شريطة المتعاقدين وللمتبرع الحق في تحديد الجهة التي يوقف لها ماله وجميع الوثائق تؤكد أن الوقف كان لصالح جمعية الشيخ بدر الدين الحسني حصراً

٣- أويد ما ورد في مذكرة أمين فرع دمشق الأستاذ المحامي محمد عصام الجمل وبصفته قانونياً يشهد له بالخبرة الواسعة وكذلك ما ورد في بعض فقرات تقرير الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش حول نفس الموضوع والمعطوف على كتاب أمين فرع دمشق حول تثبيت حق الإنتفاع للسيدة براءة الحلاق وبواقع .

٦١% من الكتلة المشاد عليها المدرسة الابتدائية فقط

٦١% فقط من صالة شتوية واحدة من الصالات الثلاث .

إضافة إلى نفس النسبة من الطوابق الخدمية العائدة للصالة والتي يتم تخصيصها بها والصالتين المتبقيتين يعود حق الاستثمار والإنتفاع للجمعية حصراً حيث تم استثناء العقارين (٢٧٥/٢٧٣) من الخضوع لإحكام القانون /٦٠/ لعام ١٩٧٩ بموجب موافقة السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٤٧٤ /١٥ تاريخ ١٤/١٠/١٩٩٠ باعتبارهما عقارين وقيمين

٤- إلغاء حق الإنتفاع للسيد رفيدة الكزبري والتي لم تسدد حتى تاريخه سوى /٢٩,٧٧٠,٠٠٠/ ل.س من أصل تعهدا البالغ /٦٠/ مليون ل.س وإعادة المبلغ لها إن لم تنتازل عن حق الإنتفاع أو منحها مدة أنتفاع بما يتلائم والمبالغ المسددة من قبلها حتى تاريخه ومن خلال ذلك يتبين إن كان تبرعها لوجه الله تعالى ويهدف عمل الخير فقط أم بهدف الاستثمار التجاري والكسب المادي المستقبلي الذي طالبت به مدى حياتها .

هذه خبرتي أضعها وبكل صدق وشفافية ووضوح ودون التحيز لأحد بين أيديكم لتعرفوا الحقيقة و تتخذوا القرار السليم المناسب علماً بأنني شغلت و لمدة / ٤٠ / عاماً الوظائف التالية والتي أمنتني بالخبرة الواسعة :

١- رئيس حسابات سادكوب للمحروقات بدمشق / ٩ / سنوات .

٢- مفتش أول و معاون مدير في الجهاز المركزي للرقابة المالية / ١١ / عاماً .

٣- مدير عام دباغة دمشق / عامان /

٤- مدير التشريع و التوثيق في مجلس الشعب / ١٤ / عاماً

كما أنني أشرفت مالياً و خارج أوقات الدوام الرسمي على إصلاح الجامع الأموي الكبير بدمشق مدة / ١٢ / عاماً و ترأست لجنة تدقيق حسابات مصفاة جدة للبترول و شركة الحفر العربية بالدمام عن طريق ديوان الرقابة بالرياض و لمدة عامين بقرار من رئيس مجلس الوزراء السوري عامي ٩٧٩ / ٩٨٠ .

متمنياً الحل السريع لهذه الخلافات و وضع هذا الصرح الحضاري الكبير موضع الاستثمار الديني و المالي و التوقف عن المهاترات و الخلافات التي تضر و لا تنفع أحداً

متمنياً لكم كل التوفيق في اتخاذ القرار المناسب و الله من وراء القصد .

المحاسب القانوني برقم ٥٨٤

رئيس جمعية المحاسبين القانونيين السورية

محمد رجحان عبد السلام كنعان



محمد رجحان كنعان
محاسب قانوني - خبير محاكم
هاتف : ٢٧٧٩٥٩٥

دمشق ٢٠٠٤/٢/٢٢

الرقم : ١٧/ص

ملحق بالتقرير المهني المرفوع
للسادة أعضاء الهيئة العامة لجمعية الشيخ بدر الدين الحسيني المحترمين

لا حقاً لتقريبي المرفوع لحضراتكم ونتيجة إطلاعي على وثائق إضافية لم تك متوفرة عند التدقيق وبعد الإيضاحات التي تمت مع السادة أعضاء مجلس الإدارة فأني أوصي الهيئة العامة الموقرة بالموافقة على التوصيات التالية :

١- المبادرة فوراً بلحظ مبلغ مناسب يراه مجلس الإدارة لبناء حمامات داخل الأبنية العائدة للجمعية من أجل استعمالها من قبل الطلبة التابعين للجمعية وتوفيراً للنفقات السنوية التي تصرف على تأمين النظافة للطلاب في حمامات السوق .
٢- تعيين محاسب للجمعية يحمل شهادة محاسبة وصاحب خبرة نظراً لتجاوز المحاسب الحالي سن الستين عاماً

٣- شراء سيارة بيك أب لتأمين خدمات الجمعية ومنها الأرزاق والمطبوعات والكتب العلمية وغيرها .

٤- حلاً لسوء التفاهم الذي وقع ما بين المتبرعين الحلاق والكزبري مع الجمعية حول العقارين ٢٧٥/٢٧٣ فأني أوصي بما يلي :

أ- تمنح المتبرعة الفاضلة السيدة براءة الحلاق حق الانتفاع بالمساحة الموضوعة تحت تصرفها ولمدة خمسة عشر عاماً بدأ من تاريخ وضع اليد بدلاً من مدى الحياة وعلى أن تخصص بصالتين فقط وتمنح الصالة الثالثة لجمعية بدر الدين الحسيني لتغطية نفقات معهد الإناث من واردات استثمارها .

ب- تمنح السيدة رفيدة الكزبري حق الانتفاع بالمساحة الموضوعة تحت تصرفها ولمدة سبع سنوات بدأ من تاريخ وضع اليد بدلاً من مدى الحياة بعد أن تقوم بتنفيذ وتوريد جميع ما تعهدت به من المصاعد وباصات وغيرها .

ج- إسقاط جميع الدعاوى المقامة بين المتنازعين فور الموافقة على هذا الملحق .

د- الإسراع بإبلاغ الجهات المختصة بهذا التوافق من أجل رفع الإشارات الموضوعة على العقارات والبدء باستثمارها أصولاً ويكون التسامح والتوافق أساساً للعمل المستقبلي .

لماذا استمر رفضهم لجميع مفتشي الحسابات وخاصة لرئيس جمعية المحاسبين القانونيين

- ١ - بدأ طعنهم بكاتب المحاسبة ، السيد نصوح قصيباتي الشحرور ، وهو من أقدم خريجي التجارة من جامعة دمشق ، وخبير محاكم ، ومفتش حسابات ، ومعيّن بوظيفته في الجمعية منذ عام : ١٩٨٠ ، أي : قبل أن أكون مديرها بخمس سنوات .
- ٢ - نزولاً عند رغبتهم قرّر مجلس الإدارة تسمية مرشحهم د . مأمون الشلاح ، مفتشاً لحسابات الجمعية لعام : ٢٠٠٠ ، ثم لعام : ٢٠٠١ ، لكنه بعد أن قدّم تقاريره المعروضة في (ص : ١٦ و ١٧) ، والتي يشهد فيها بصحة القيود وسلامتها ، ويعرض على الهيئة العامة تصديقها ، انزعجوا منه ، واستطالوا عليه بلسانهم .
- ٣ - ولجماً لألستهم بحقّ خبير كبير ، قرّر مجلس الإدارة تسمية رجحان كنعان ، رئيس جمعية المحاسبين القانونيين ، مفتشاً لحسابات : ٢٠٠٢ ، ثم لعام : ٢٠٠٣ ، لكنهم فقدوا صوابهم بمفاجأتهم منه ، أنه كتب تقريره رقم : (١٧) تاريخ : ٢٧ / ١ / ٢٠٠٤ ، المعروض في (ص : ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠) ، موضّحاً فيها الفضيحة الكبرى التي تمسّهم ،

وتبطل ما يزعمونه حقوقاً للكزبري على المطعم ، فهرعوا إلى وزيرة الشؤون دلو ، يطلبون منها منعه من قراءة التقرير في اجتماع : ١ / ٣ / ٢٠٠٤ ، وكلّفت مندوبيها بتنفيذ طلبهم ، وكان ما ذكرناه في (ص : ١٧٨) عن انسحاب أعضاء الهيئة في الجلسة ، وازدادوا منه غيظاً أنه تقدّم بكتابه المؤرخ : ١٥ / ٥ / ٢٠٠٤ ، لرئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية ، يخبره فيه أن مفتشاً عنده يشيع إشاعات لا أساس لها من الصحة ، وأنه يحتفظ لنفسه برفع الدعوى القضائية عليه ، راجع (ص : ١١١) .

فلا تعجب بعد ذلك من المحامي عرابي أن استطال بلسانه عليه في (ص : ٦٦ و ٦٧) من كتابه المنشور : ١٨ / ٦ / ٢٠٠٧ ، فإنه مفتش فضح ألعيبهم بكل جرأة وصراحة ووضوح .

يبدو أنهم لا يؤمنون بمفتشٍ للحسابات في القطر كلّ ، إلا بمن يتعد كلّ البعد في تقاريره التفتيشية عن الحديث عن الصالات ، والمطعم ، وسكن المبيت للطالبات ، لتبقى لغزاً لا يعرفه إلا الله ، وصهرهم جمال البحرة ، يتلقاها عن أم إبراهيم ، أم زوجته نور الهدى ، وهو كاتب التقرير ، ليؤهل فيصير ثاني اثنين ، لا ثالث لهما في لجنة الشؤون القانونية والعقارات ، ومن المفيد أن نزيد على ما ورد في الكتاب (١٧) تاريخ : ٢٧ / ١ / ٢٠٠٤ ، بقلم مفتش الحسابات فأقول موضحاً :

تعهدت الكزبري بدفع

٦٠٠٠٠٠٠٠

لم تسدد حتى تاريخ : ٢٧ / ١ / ٢٠٠٤ ، مبيّنة بوثيقة أخيها نبيل سوى - ٢٩٧٧٠٠٠٠ -

٣٠٢٣٠٠٠٠

مجموع ما قدّمته للجمعية من تبرعات إضافية ، بإيصالات مالية لغاية : ٢٠٠٧ ، لم يتجاوز - ١٠٢٣٠٠٠٠ -

٢٠٠٠٠٠٠٠

الفرق التقريبي للأجرة الحقيقية عن (٣٠) سنة ، نتيجة تعاقدتها مع صفاء الطباع + ٣٠٠٠٠٠٠٠٠

٥٠٠٠٠٠٠٠

إنراؤها من حساب الجمعية والوقف

ثم يسمونها المحسنة الكبيرة ، ويفرحون بهديتها لقسم الإناث بالمعهد ؟

وقد رأيت في (ص : ١٢٠) اقتراحاً بالملحق الذي قدّمه مفتش الحسابات ، بعد أن رأى استحكام العناد عندهم ، وهو حلّ مقترح لم يوافقوا عليه أيضاً ؟

وإذا أردت مزيداً من الوثائق التي تؤكد أنه لا حقّ لها في هذا المطعم ، فارجع إلى كتاب الوزير رقم (١٣٥ / ٤ / ١) تاريخ : ٤ / ١٠ / ١٩٩٩ ، والمعرض في (ص : ٥٢) ، وفيه قوله : إن منح مجلس الإدارة حقّ الانتفاع للسيدة الكزبري لا مبرّر له .



توضيح حول دسياسة دينية

في مغالطة تهمة طباعة إيصالات مالية

وترجمة كاتب المحاسبة ، الذي يتحمل مسؤولية خطئه إن وجد

١ - ذكر كاتب التقرير المفتري ، بأني طبعت إيصالات مالية باسم الجمعية كانت بحوزتي ، والواقع أنني كنت في ذلك منفذاً لقرارات مجلس الإدارة فيما يقرّره من طباعة الإيصالات عند اللزوم ، وذلك بتسطيري كتاباً للشؤون لاستئذانها بالطباعة ، ومن بعد ذلك استلامي للمطبوعات أصولاً ، بصفتي أميناً للسر ، أتأكد من سلامة طباعتها ، وأعدادها ، وأرقامها ، ومطابقتها حسب الكتاب الصادر والوارد بشأنها ، وقد تأثر بهذا التقرير خبرة تناقضت مع هذه التهمة ، فذكرت في (ص : ١٦٩) من تقريرها ، تهمة مخالفة للمادة (٣٢) من النظام الداخلي ، وهذه المادة تنصّ على واجبات أمين السر في تحرير جميع المراسلات . . . وحفظ الإضبارات . . . والسجلات . . . وتنفيذ القرارات ، فإذا كنت أقوم بواجبي ، يقال عني : مخالف للنظام الداخلي ، أو كيف يجوز اتهامي بغير ذلك ، وقد كنت أقوم بما ينبغي لي أن أقوم به ؟ !

إذا كانت محاسني اللائي أدلّ بها كانت ذنوبي فقل لي كيف أعذر ؟
فبأيّ التهمتين نأخذ ؟ لا المفتري كلامه صحيح فيما يغالط به من

مغالطة دنيئة ، ولا الخبرة تؤيدها على هذا الكلام المراسلات والسجلات !! وحسبنا الله ونعم الوكيل .

أضف إلى ذلك الشَّرْك الذي وقع فيه محكمةٌ من بعد خبرةٍ ، من بعد مفتشٍ ، يزعمون مخالفة للمواد (٣٣ و ٣٤ و ٤٠) من النظام الداخلي :

المادة (٣٣) تنصُّ على واجبات أمين الصندوق ، وكان يقوم بها ، ويوقع على جميع أوامر القبض والصرف كافة دون استثناء .

المادة (٣٤) تنصُّ على واجبات المحاسب ، وكان يقوم بها ، ويوقع على جميع أوامر القبض والصرف كافة دون استثناء .

المادة (٤٠) تنصُّ على وجوب توقيع الرئيس ، وأمين الصندوق ، والمحاسب على جميع أوامر القبض والصرف ، وهي جميعها موجودة عليها كافة .

وأتحدّاهم جميعاً ، أن يكون أيُّ أمرٍ للصرف أو القبض خالياً من توقيع هؤلاء المذكورين .

بل وأتحدّاهم جميعاً ، أن يكون لي على أيِّ أمرٍ للصرف أو القبض ، أيُّ توقيعٍ باسمي ، منذ عام : ١٩٨٥ ، لغاية عام : ٢٠٠٤ ، قبل حبسي .

٢ - ذكرنا في الفقرة (١) من الصفحة السابقة ترجمة كاتب المحاسبة السيد : نصوح الشحرور قصيبياتي ، ونضيف هاهنا بأنه قد يقع في خطأ من الأخطاء ، أثناء كتابته بقلمه ، وترحيله بقلمه ، ولست أدري أحصل ذلك منه أم لا ؟ فالأمر يحتمل هذا لكبر سنّه ، ويحتمل أنها من تلاعبهم بعد استلامهم القيود ، وهبّ جدلاً أنها حصلت منه ، فكيف

أَتَحْمَلُ مَسْئُولِيَّتَهَا أَنَا ؟ وهي ليست بقلمي على سجلات المحاسبة التي في حوزته ، وهو المسؤول عنها ، وما علاقتي بها إن كانت موجودة يقيناً فيما زعموه أنها موجودة على بعض إيصالات للمحسنين السادة : أياسو والعماد ، والحسني ، والبزرة ، جزاهم الله خيراً ، لذلك كان جوابي واضحاً حولها ، عندما سئلت عنها ، فقلت : بأنها قد تكون أخطاءً قلمية ، من أخطاء المحاسبين أثناء الترحيل والتنقل ، وإذا وجدت فُروقاتٌ فيمكن سؤال المحاسبين ، وجوابي مفهوم بكلماته العربية .

ولو كان عندي سوء نية وطوية ، لما تطوَّعت بتسديدها عنهم ، في حال وجودها منهم يقيناً بعد التثبت من وجودها حتماً ، فإذا تطوَّعت بهذا التسديد إذا ثبت بعد عام ، فهل يعني إقرار التهمة عليهم وعليّ ، ولما ثبتت عليّ ولا عليهم ، ولكنها في حيز الاحتمالات المتعددة ، لا نتسرع بإثباتها ولا بنفيها .

وكم كنت أتمنى من المحكمة إحضار كاتب المحاسبة قبل وفاته ، وتوجيه السؤال إليه ، واستماع الجواب منه ، فلا أنكر أنني استلمتها ، ثم وقَّعت ، لكن كاتب المحاسبة استلمها مني أيضاً ، ورَحَّلها على سجلات اليومية ، والأستاذ ، والصندوق ، والمصارف ، وراجعوها أيها الناس ، فليس لي على هذه السجلات أيُّ توقيع ، إنما التوقيع له ، وإنما التواقيع على جميع أوامر القبض والصرف لكاتب المحاسبة ، والمحاسب ، والخازن ، والرئيس ، لكن عرابي نشر في كتابه نتفاً من جوابي للمفتش ، وكتبت تمام إفادتي ، ظناً منه أن هذا التدليس يثبت في أذهان القارئ حقائق نهائية ، ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ ﴾ [الحجرات : ٦] .



شهادة المحسنين المتبرعين السادة

نادر تسابحجي ، وأنور نحلاوي ، ومسلم تسابحجي ، وعمار قزیز

بشأن الإيصال (١٩٣٨)

١ - الأقوال في شهادة الشاهد أحمد عمار قزیز ، ضد المدعي
عدنان دخاخي ، بموضوع الإيصال (١٩٣٨) :

أمام محكمة الجنايات بتاريخ : ٢٢ / ٢ / ٢٠٠٦ ، وفيها ما مفاده
(حضر إليّ سامر قباني ، مرسلًا من قبل الشيخ عبد الله ، وسألني عن
مقدار المبلغ الذي أوصى به جدّه الشيخ علي عيسى ، لجمعية بدر
الدين ، وهل هو خمس مئة ألف ، أم خمس مئة ليرة ؟ فأعلمه أن المبلغ
هو (٥٠٠) ليرة ، وبالأساس فإن تركة جدي لا تتجاوز المئة ألف
ليرة) ، راجع نصّ هذه الشهادة في الفقرة (٣٥) (ص : ٧٩) ،
أفلا تعجب بعد ذلك أن المحكمة لم تناقش هذه الشهادة على الإطلاق ،
رغم أنها خصّصت لها فقرة ، ورغم أن المحامي وضّح في مذكرة له ، أننا
أقمنا الدعوى على الدخاخي ، بجرم التزوير ، واستعمال المزور موضوع
الإيصال (١٩٣٨) مجلد (٣٩) أمام قاضي التحقيق ، ودفعنا السلفة
القانونية ، ولم تحرك الدعوى عليه ، نظراً لموقعه في البرلمان ، وبقي
الادعاء في مجلس الوزراء ، كما أفاد قاضي التحقيق .

٢ - أقوال الشاهد المحسن المتبرع نادر تسابحجي :

أمام محكمة الجنايات بتاريخ : ١٣ / ٣ / ٢٠٠٧ ، وفيها ما مفاده (منذ عشر سنوات تبرّعتُ للجمعية بمبلغ خمسين ألف ليرة سورية ، قبضها مني المتهم ، وأعطاني إيصالاً ، ذكر فيه قيمة المبلغ دون زيادة أو نقصان ، وبحياتي لم أتبرع بمبلغ خمس مئة ألف ليرة سورية) راجع نصّ الشهادة في الفقرة (٤٠) (ص : ٨٠) .

٣ - أقوال الشاهد المحسن المتبرع أنور نحلاوي :

أمام محكمة الجنايات بتاريخ : ١٣ / ٣ / ٢٠٠٧ ، وفيها ما مفاده (أقوم بالتبرع للجمعيات الخيرية ، مما يترتب عليّ من زكاة وإني قد تبرعتُ بداية التسعينات بمبلغ أربعين ألف ليرة سورية ، لجمعية الزهراء بالمزة ، وقبضها مني المتهم عبد الله ، وكان مديراً لمعهد الزهراء ، وأعطاني إيصالاً بخط يده بمبلغ أربعين ألف ليرة سورية ، ولمضّي الزمن فُقدَ مني هذا الإيصال ، ولم يحزّر لي إيصالاً باسمي ، بمبلغ أربع مئة ألف ليرة سورية ، حيث إنني لم أتبرع بهذا المقدار .

وبسؤال المتهم أجاب : (أنه لا صحة لأيّ قول بأنني تبرعتُ بموجب الإيصال رقم (٩٤٣) تاريخ : ١ / ١١ / ١٩٩٨ ، ومقداره أربع مئة ألف ليرة سورية ، وإن أيّ تبرع لم يتجاوز المئة ألف ليرة سورية) ، راجع نصّ الشهادة في الفقرة (٣٩) (ص : ٨٠) .

٤ - أقوال الشاهد الدكتور مسلم تسابحجي :

أمام محكمة الجنايات بتاريخ : ١٢ / ٢ / ٢٠٠٦ ، (وهذا التاريخ خطأ ، والصواب ١٣ / ٣ / ٢٠٠٧) ، وفيها ما مفاده (منذ تسع أو عشر سنوات تبرعت بمبلغ خمسة آلاف ليرة سورية ، لجمعية الزهراء

لقاء ثمن خروف ، كونها تقدّم الطعام لطلبة العلم ، وحصلتُ على إيصال من المتهم بالمبلغ ، ولم أتبرع أبداً بمبلغ خمس مئة ألف ليرة سورية) ، راجع نصّ الشهادة في الفقرة (٤١) (ص : ٨٠) .

وهذه الشهادات تردّ ما طالبني به كاتب التقرير الكاذب البصرة ، من مبلغ (٦٨١٤٨٠٠) ليرة سورية ، وكلّها كانت من هذا القبيل ، وتابعه عليها سيوف أفندي ، ثم الخبير عرابي الخن في (ص : ٢٢ و ٢٥) من تقريره ، ثم الجنائيات ، حتى تنبّهت النقض ، ونبّهت للخطأ في عدم تدقيقهم مستندات الادعاء .



شهادة رؤساء الجمعية السابقين

الأستاذ أحمد بيلوني ، والشيخ بشير الباري ، والمحسن منير صبحه

٥ - شهادة الشاهد الأستاذ أحمد بيلوني ، رئيس الجمعية
الأسبق (المنتخب انتخاباً) رَحِمَهُ اللهُ :

أمام محكمة الجنايات بتاريخ : ١٢ / ٢ / ٢٠٠٦ ، وفيها ما مفاده
(أنه مؤسس الجمعية ، وكان مديرها العام ، ولم ألاحظ على المتهم
عبد الله أيَّ اختلاس ، وعندما أصبح أميناً للسر لم يقم بأيّة اختلاسات ،
وأعرف ذلك ، كون الأمور المحاسبية تجري من قبل محاسبين قانونيين ،
لم يلحظوا أيَّ نقص ، وكان يوزّع الأموال بشكل نظامي ، ولم يطالبه أحدٌ
من دافعي الزكاة بإيصالات ، وكانت الحسابات تصادق الجمعية عليها ،
فإن المتهم تأثر بالخلافات التي كانت تحدث من وزارة الشؤون
الاجتماعية والعمل ، والأوقاف) ، راجع نصّ الشهادة في الفقرة (٣٤)
(ص : ٧٨) .

٦ - شهادة الشيخ بشير الباري ، مفتي دمشق ، رئيس الجمعية
السابق (المنتخب انتخاباً) :

أمام محكمة الجنايات بتاريخ : ١٢ / ٢ / ٢٠٠٦ ، وفيها ما مفاده
(كوني كنت رئيساً للجمعية ، أعرف أن المتهم كان يقوم بمهامه على أكمل
وجه ، لجهة الأمور المالية فيشرف عليها ، وتدقّق الحسابات المالية من

قبل محاسبين قانونيين معتمدين ، وهما : رجحان كنعان ، ومأمون السلاح ، وتعرض الميزانية بعد تدقيقها على الجمعية سنوياً ، ولم أسمع من المحاسبين أية ملاحظات ، ولا أعرف عن باقي المواضيع شيئاً ، لجهة تأجير الشقق وشرائها ، وأموال الصدقات ، وعن موضوع الاختلاسات) راجع نصّ الشهادة في الفقرة (٣٣) (ص : ٧٨) .

٧ - شهادة المحسن المتبرع ، محمد منير صبيحة :

أمام قاضي التحقيق بتاريخ : ٢١ / ٧ / ٢٠٠٤ ، وفيها ما مفاده (حينما كنت أقوم بالتبرع كان المتهم يصرّ على إعطائي وصلاً ، رغم رفضي لذلك ، وهو مؤمّن ونزيه) ، راجع نصّ الشهادة في الفقرة (١٧) (ص : ٧٥) .



شهادة الأعضاء
عدنان حاج عيسى ، محاسب الجمعية
وعبد الله ربحاوي ، وفوزي قباني

٨ - شهادة محاسب الجمعية (المنتخب انتخاباً) عدنان حاج عيسى :

١ - أمام قاضي التحقيق بتاريخ : ٢١ / ٧ / ٢٠٠٤ ، وفيها ما مفاده (أنه مدقق حسابات غير رئيسي للجمعية ، إذ إن المدقق هو محمد نصوح الشحرور ، الذي يقوم بتدقيق الواردات للجمعية ، مع الإشعار المصرفي الذي يأتي من المصرف المبين والمرفق فيه قوائم إيصالات مستوفاة من المتبرعين ومطابقتها ، ولم يظهر خلال عمله أي خلل ، ولم يثبت أي تزوير في أي أرومة ، أو جدول عادي أو مصرفي . ويأخذى المرات ، وأثناء توقيعي لقائمة إيصالات مجلد من المجلدات ، اتصلت بالشيخ عبد الله ، ليعطيني المبالغ بالمجلد المحفوظ ، فأعطاني إياها كما هي ، واردة بالقائمة المرفقة بإذن القبض ، وليس هناك أي اختلاف) ، راجع نص الشهادة في الفقرة (١٩) (ص : ٧٥) .

٢ - أمام محكمة الجنايات بتاريخ : ٣٠ / ١٠ / ٢٠٠٥ ، كرّر أقواله . راجع الفقرة (٢٨) (ص : ٧٦) .

وهي شهادة تبرئني مما طالبني به كاتب التقرير الكاذب البقرة ، من

مبلغ (١٢٠٩٩٥٧٠) ليرة سورية ، وكانت كلُّها من هذا القبيل ، تابعه عليها سيوف أفندي ، ثم الخبير عرابي ، ثم الجنايات حتى تنبّهت النقض ونبّهت للخطأ في عدم تدقيقهم مستندات الادعاء .

٩ - شهادة عضو مجلس الإدارة (المنتخب انتخاباً) عبد الله ربحاوي :

١ - أمام قاضي التحقيق بتاريخ : ٢١ / ٧ / ٢٠٠٤ ، وفيها ما مفاده (أنه عضو بالجمعية منذ عام : ١٩٧٦ ، وبالسنوات الأربعة الأخيرة كنت عضواً بمجلسها ، ولم تحدث أيّة تجاوزات ، وكان مأمون السلاح ، ورجحان كنعان ، يقومون بتدقيق الحسابات كلّ سنة ، بما ورد للجمعية من تبرعات عينية ونقدية ، وإن المتهم كان أميناً للسر ، وأحد أعضاء مجلس الإدارة . راجع الفقرة (١٨) (ص : ٧٥) .

٢ - أمام محكمة الجنايات بتاريخ : ٣٠ / ١٠ / ٢٠٠٥ ، وفيها ما مفاده (كرّر أقواله أمام قاضي التحقيق ، وأضاف أن آل البردان تبرعوا بالمحضر (٢٧٣) قنوات بساتين ، لجمعية بدر الدين ، وأن براءة الحلاق اشترت العقار (٢٧٥) قنوات بساتين ، من آل قباني ، وتبرعت ببناء أشادته عليه بمساحة (٢م١٨٠٠) ، للجمعية ، إذ كانت المساحة (٢م١١٥٧) ، وما زاد عن ذلك استثمارته لنفسها) راجع الفقرة (٢٤) (ص : ٧٦) .

١٠ - شهادة عضو مجلس الإدارة (المنتخب انتخاباً) فوزي قباني رَحِمَهُ اللهُ :

١ - أمام قاضي التحقيق بتاريخ : ٢١ / ٧ / ٢٠٠٤ ، وفيها ما مفاده

(أنه عضو بالجمعية ، ولا يعرف كيفية قطع الإيصالات ، وكيفية التبرع ، والشيخ عبد الله من ذوي الأخلاق الحسنة ، والسلوك الجيد) ، راجع الفقرة (٢٠) (ص : ٧٥) .

٢ - أمام محكمة الجنايات بتاريخ : ٢٦ / ١١ / ٢٠٠٥ ، وفيها ما مفاده (كرّر أقواله أمام قاضي التحقيق والمتهم كان يخدم الجمعية ، وأنه عضو في مجلس إدارتها ، ونجتمع شهرياً لإفراز الحسابات ، والمصادقة عليها ، ولدينا محاسبٌ قانونيٌّ بالجمعية ، ومدققٌ حسابات ، ويتمُّ بعد المداولة بالصرفيات والواردات التأكد من صحتها وإني لا أفتش الحسابات ، وأوقعها وأسمع مداولاتها ، وكنا نثق برئيس الجمعية ، والمحاسبين ونوقع) ، راجع الفقرة (٢٩) من الحكم (ص : ٧٦ و ٧٧) .



النص الكامل لشهادة السادة

مازن حبال ، وأحمد بابا ، وموفق المفتي ، ومصطفى محفوظ

١١ - الشاهد السيد مازن حبال :

أمام محكمة الجنايات بتاريخ : ٣٠ / ١٠ / ٢٠٠٥ ، وفيها ما مفاده (كرّر أقواله أمام قاضي التحقيق ، وأن الخلاف نشأ حول عقارات في كفر سوسة بساتين ، وهما (٢٧٣ و ٢٧٥) ، وقد أوقف إياهما آل البردان لصلح الجمعية ، وأتت متبرعة وهي براءة الحلاق ، وأشادت مبنئ عليهما ، شريطة أن يبقى لها حق الانتفاع مدى الحياة ، بجزء من المبنى لصالح الجمعية . . . ، وكان سبب الخلاف أن بعض الأعضاء يشعرون أن تبرع المرأة براءة تمّ لأجل الاستثمار ، والمنفعة الشخصية . . . وبسؤال وكيل الادعاء قال الشاهد : لا علم لي عن أيّ موضوع اختلاس أئمة أموال نقدية في الجمعية ، وأعرف أن المتهم يسعى لتحصيل حقوق الجمعية ، والحفاظ عليها) ، راجع نصّ الشهادة في الفقرة (٢٥) (ص : ٧٦) .

أمام قاضي التحقيق بتاريخ : ١١ / ١٠ / ٢٠٠٤ ، للمرة الثانية وفيها ما مفاده (كرّر أقواله بضبط الأمن الجنائي ، وأن المتهم سجّل منزلاً باسمي ، ولم أدفع له أجره ، ولم يأخذ أئمة مبالغ لقاء ذلك) ، راجع السطر (١٥ و ١٦) من قرار النقض في (ص : ٩٧) .

١٢ - الشاهد السيد أحمد بابا :

أمام قاضي التحقيق بتاريخ : ١١ / ١٠ / ٢٠٠٤ ، وفيها ما مفاده (كرّر أقواله بضبط الأمن الجنائي ، وأن المتهم لم يشترط عليّ إعادة المنزل) ، راجع الفقرة (١٥) (ص : ٧٤) .

١٣ - الشاهد السيد محمد موفق المفتي :

أمام قاضي التحقيق بتاريخ : ١١ / ١٠ / ٢٠٠٤ ، وفيها ما مفاده (كرّر أقواله بضبط الأمن الجنائي ، وأن المدعوّ عبد الله سجّل لي منزلاً ، كهبة لأقطن به ، كون أوضاعي المادية سيئة ، ولم يطلب مني إعادة البيت ، ولا أجراً) راجع الفقرة (١٢) (ص : ٧٤) .

أمام محكمة الجنايات بتاريخ : ٢٧ / ١١ / ٢٠٠٥ ، وفيها ما مفاده (كرّر أقواله أمام قاضي التحقيق) ، راجع الفقرة (٣٢) من الحكم .

١٤ - الشاهد السيد مصطفى محفوظ :

- أمام قاضي التحقيق بتاريخ : ١ / ١٠ / ٢٠٠٤ ، وفيها ما مفاده (كرّر أقواله بضبط الأمن الجنائي ، وقد سجّل لي عبد الله دك الباب منزلاً ، ولا أعلم أنه يختلس ، وقال : إنه سجّله خدمة لطالبي العلم فقط) ، راجع الفقرة (١٣) (ص : ٧٤) .

أمام محكمة الجنايات بتاريخ : ٢٧ / ١١ / ٢٠٠٥ ، وفيها ما مفاده (كرّر أقواله أمام قاضي التحقيق ، وبالبضبط المنظم في الأمن الجنائي ، باستثناء أنني لا أقرّ دعوى الاختلاس) ، راجع الفقرة (٣١) (ص : ٧٧) .



الشاهد أحمد سعيدان

- أمام قاضي التحقيق بتاريخ : ١١ / ١٠ / ٢٠٠٤ ، وفيها ما مفاده (كرّر أقواله بضبط الأمن الجنائي ، وأن المدعو عبد الله دك الباب اشترى لي منزلاً ، بصفة هبة منجزة ، وأنه على اسمي ، من متبرع أجهل معرفته) ، راجع الفقرة (١٤) (ص : ٧٤) .

- أمام محكمة الجنايات بتاريخ : ٢٧ / ١١ / ٢٠٠٥ ، وفيها ما مفاده (سبق أن كرّرت أمام قاضي التحقيق ذات أقوالي بالضبط الجنائي ، ولم أكن على علم أنه قد سجّل في ضبط الأمن الجنائي أن المتهم أعطاني منزلاً كهبة منجزة ، أعيدها إليه عندما يريد ، بل قال الشاهد : إن المتهم أخبرني أن المنزل أعطاني إياه هبة منجزة ، بينما سجّل ضبط الأمن الجنائي عليّ شيئاً لم أقله ، ولم أنتبه إليه ، إذ المساعد قال لي : وقّع ، ثم تمّ تسجيل ما قلته أنت ، ولم يمكّني من قراءة ذلك ، وقد حوى ضبط الأمن الجنائي الذي كرّرت أمام قاضي التحقيق ، أن عبد الله دك الباب سجّل البيت باسمي شراءً ، كأنه هو المالك ، وأنا المشتري ، باعني إياه بيعاً ، وأذكر أنه قام بتسجيله باسمي ، لهذا ما جاء بالضبط ، على أن أعيده إليه عند الطلب ، وهذا خلاف ذلك ، وأتراجع عنه أمام محكماتكم ، لأن الحقيقة هي : أن عبد الله أخبرني في عام : ٢٠٠٠ ، أن البيت هبة منجزة ، لمساعدتي بالزواج كوني لا أملك منزلاً ، وأقيم مع إخوتي ، ومساحته

(٢١٠٠ م) ، وعندما أقسمت اليمين ، وأدليت بأقوالي أمام قاضي التحقيق ، لم أكن أعلم حقيقة ما سجّل على لساني بالادعاء الجنائي ، لأنه لا علم لي بأنه سجّل على لساني بأن عبد الله أعطاني بيتاً ، شرط أن أعيده له عند الطلب ، وقال : إن العقد الذي بحوزتي بخصوص البيت ، هو عقد شراء من مالكته الأساسية مجدولين يبرودي ، وقال : الهبة تتمثل بثمان العقار ، الذي سدد من الشيخ عبد الله إلى مجدولين ، ولم أر المال ، ولا أعلم من أين مصدره ...) . راجع الفقرة (٣٠) (ص : ٧٧) .

وأما عن شهادته الواردة في الفقرة (١١) من الحكم ، والمعروضة في (ص : ٧٣) وهي شهادته أمام قاضي التحقيق بتاريخ : ٣٠ / ٦ / ٢٠٠٤ ، وموضوعها : إفادته الواردة في (ص : ٦٩) ، من تقرير المفتش ، أدلى بها أمامه بتاريخ : ٤ / ١٠ / ٢٠٠٤ ، فالجواب عليها بأن كل مستندات وقيود القبض والصرف ، وتواقيع الخازن أنور دك الباب ، والمتعهدين المهندسين حمدي عبيد ، والحاج عربي تكريتي ، وسجّل محاضر جلسات اللجنة ، وتواقيع المرحومين الشيخ مرشد عابدين ، وعدنان ميداني ، والخازن ، والمهندسين محمد الساسه ، وزهير شعبان ، والمحاسب الحاج محمد قصيباتي ، على سجّل محاضر جلسات اللجنة ، تكذب هذه الإفادة منه ، لأنها مبنية على أوهام ، وسوء ظن ، وأضغاث أحلام ، وبإمكان أي قارئ أن يستثبت من هذا الكلام ، باطلاعه على أصل القيود المحاسبية ، والدفاتر ، وفيها دفتر محاضر الجلسات ، وبعضها معروضة صورته في (ص : ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥) فكيف يفرح نزار عرابي في (ص : ٥٤) من كتابه ، بمحضر استجواب هذه قيمته من هذا الشاهد ؟ !



النص الكامل لشهادة الموجهين السادة :
جمعة رحيم ، ومحمد حاتم (الأيوبي) ، وعبد المالك واضح

١٦ - الشاهد السيد جمعة رحيم :

أمام محكمة الجنايات بتاريخ : ٢٢ / ٢ / ٢٠٠٦ ، وأفاد إني أعمل بالمعهد بالقسم الداخلي وكان يرسل المتهم لنا الأطعمة من أجل الطلاب من تبرعات المحسنين ، ويوزعها بعدالة ، وأعرف أن يده مبسوطة بالخير ، وكان يوزع أموال الزكاة للمحتاجين ومستحقيها ، ولا أعرف كيفية التوزيع ، ولم أسمع أنه أعطى أحداً من أقاربه أموالاً نقدية وعينية من أموال الزكاة .

وبسؤال وكيل الادعاء قال : إني أخذت منزلاً من المتهم من أموال التبرعات الخيرية ، من غير أموال الجمعية ، ولم أسدّد له أيّة مبالغ لقاء ذلك ، وسجّله باسمي في السجل العقاري ، ولم يشترط عليّ أن أعيده مستقبلاً ، والمنزل مساحته (٧٠ متر مربع) ، وسبب ذلك أنني موظف بالمعهد ، وليس لي مورد آخر .

وبسؤال وكيل جهة الادعاء : لم أذهب مع المتهم . وأعرف أن الأموال هذه أموال زكاة ، وليست أموال الجمعية . راجع الفقرة (٣٦) (ص : ٧٩) .

١٧ - الشاهد السيد محمد حاتم (الأيوبي) :

أمام محكمة الجنايات بتاريخ : ٢٢ / ٢ / ٢٠٠٦ ، وفيها ما مفاده (إنه مدرس بالمعهد ، والمتهم كان يرسل لنا من أعطيات المحسنين لإحكام الإنفاق على الطلاب ، وأمور المحاسبة بالجمعية كانت تتم بشكل سليم ، والمتهم أعطاني منزلاً بالمليحة ، مساحته (٦٥ متر مربع) ، ومبلغ (١٠٠) ألف ليرة للزواج ، وإن المتهم لم يأخذ مني شيئاً لقاء ذلك ، وسجل المنزل باسمي بالسجل العقاري ، ولا علم لي عن مصدر المال ، وأخذت منه أيضاً مبلغ (١٠) آلاف ليرة لمساعدة والدتي بعمل جراحي ، ودفع لي فاتورة هاتف بحدود هذا المبلغ . هو أن زملائي الموجهين استفادوا أيضاً من مساعدات من قبله ، للتغلب على مشاكل الحياة) ، راجع الفقرة (٣٧) (ص : ٧٩) .

١٨ - الشاهد السيد واضح عبد المالك (جزائري) :

أمام محكمة الجنايات بتاريخ : ٢٢ / ٦ / ٢٠٠٦ ، وفيها ما مفاده (لم أستفد بحكم عملي بالمعهد شيئاً من المتهم ، الذي كان يحسن التصرف بإنفاق ما يأتيه من معونات من أجل الخير ، ولا أعرف شيئاً عن أمور الجمعية) ، راجع الفقرة (٣٨) (ص : ٨٠) .



شهادة محمد كنان ، وصبحي ، ومنى (قرابتي)

١٩ - قال الشاهد محمد كنان :

أمام قاضي التحقيق بتاريخ : ١ / ١١ / ٢٠٠٤ ، وفيها ما مفاده (أنكر أقواله بضبط الأمن الجنائي ، كونها جاءت بالترهيب والشدة ، وأن والده صيدلي ، سجّل له منزلاً بالمهاجرين ، جادة (٣) ، العقار (٦٣٠) ط (٣) ، ولا دَخَلَ لعمّه عبد الله بهذا .

وأما المركبة هونداي لوحة (١٠١٠٤٣) دمشق ، فإنها موضوع حساب مادي بين عمي ووالدي ، ولم أدفع من جيبي أيّ مال للعقار ، أو المركبة ، وكذلك الأمر للمحلّ التجاري ، فإن والدي سجّله على اسمي ، وبمعرفة عمّي وأنّ من دفع ثمنه هو والدي) ، راجع الفقرة (٢١) (ص : ٧٥) .

٢٠ - قال الشاهد محمد صبحي :

أمام قاضي التحقيق بتاريخ : ١ / ١١ / ٢٠٠٤ ، (أنكر أقواله بالضبط الأولي في الجنائية ، كونها جاءت بالجبر والشدة ، وأن والده صيدلي ، واشترى له منزلاً بالمهاجرين ، بالعقار (٦٣٠) ، وسجّله باسمي ، ولا دَخَلَ لعمّي عبد الله بالثمن) . راجع الفقرة (٢٢) (ص : ٧٦) . ولذلك ردّت محكمة البداية المدنية (١٠) الدعوى المقامة عليه بقرارها رقم (٨٠٧) تاريخ : ١٧ / ٦ / ٢٠٠٨ .

٢١ - الشاهدة منى :

أمام قاضي التحقيق إن المركبة هي ملكٌ خاصٌّ لها ، وكذلك العقارات هي ملكها من أموال والدها ، خصَّصها بها كونها لم تتزوج) ، راجع الفقرة (٧) (ص : ٧٢) .

وبعد أن أقاموا الدعوى لفسخ ملكيتها أمام البداية المدنية (٨) ، وتيقَّنت المحكمة بأن الدعوى كيدية ، رُدَّتِ الدعوى بالقرار (٣٣١) تاريخ : ٢٥ / ٣ / ٢٠٠٨ .



شهادة المحسن فايز رابعة ، وتوضيح ضروري

٢٢ - الشاهد المحسن فايز رابعة :

أمام قاضي التحقيق بتاريخ : ١ / ٦ / ٢٠٠٤ ، وفيها ما مفاده (إنني قُمتُ بالتبرُّع لجمعية المحدث الأكبر بدر الحسني بفترات متقطعة ، وبعد اطلاعي على الإيصال (١٦٧٤) ، فإنه صحيح لجهة تبرُّعي مئة ألف ليرة سورية . وكذلك بالنسبة للإيصال (١٥٥٠) تاريخ : ٢٠ / ١١ / ٢٠٠٣ ، بمبلغ مئة ألف ليرة سورية ، وإنني لم أقم بالتبرُّع في أيِّ مرة بمبلغ ألف ليرة) الفقرة (٩) (ص : ٧٣) .

توضيح : رغم أنني لا أعرف المحسن الكريم ، ولم أجتمع به مطلقاً ، فإنني أشكره على صدقه في هذه الشهادة ، وهي من حيث النتيجة لمصلحتي .

توضيح : إنه ليس لي على الإيصال (١٦٧٤) أيُّ اسم ولا توقيع ، فكيف أدان به ؟

توضيح : طلبنا من المحكمة إجراء الخبرة والتوقيع ، وسؤال الخبير ثلاثة أسئلة :

١ - هل يوجد في صورة أو أصل الوصل (١٥٥٠) حُكٌّ أو محيٌّ أو تزويرٌ ؟

٢ - هل يوجد على الأرومة الأصلية ، الوجه الأصلي للوصلين
(١٦٧٤) أي اسم أو توقيع لي ؟

٣ - ماهي نتيجة المطابقة في الخطوط ، والتواقيع بين الوصلين
المذكورين (١٦٧٤ و ١٥٥٠) ؟

وبنتيجة الخبرة سيحسم الجدل

ولكن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب على الإطلاق وللأسف .



الشاهد هشام حلواني أمين المستودع

أمام محكمة الجنايات بتاريخ : ٣٠ / ١٠ / ٢٠٠٥ ، وفيها ما مفاده (كرّر أقواله أمام قاضي التحقيق والهيئة المركزية) الفقرة (٢٦) (ص : ٧٦) ، ونحن إذا رجعنا إلى تقارير الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ، ومنها التقرير (١٢ / ٤٢ / ٢٠ / ٤) تاريخ : ١٣ / ١ / ٢٠٠٢ ، سنراه مدحاً وثناءً وبراءةً ، ومنها التقرير (١٢ / ٣٤٨ / ٢٠ / ٢٢٤) تاريخ : ٢٣ / ٤ / ٢٠٠٣ ، رأيناه تبرئة لي من التهم ، وحفظ الشكوى بحقي لعدم صحتها وثبوتها ، انظر (ص : ١٩ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠) ، وراجع كتب الشؤون (٤٣٣٨ و ٥٨٠٥) (ص : ١٥) ، وشهادات مفتشي الحسابات في (ص : ١٦ ، ١٧ ، ١٨ و ١١٥) ، وقد يقال : إن الشاهد أكّد وجود أمور غير نظامية بالجمعية !

والجواب : إن هذا الكلام غامض ، ولا يمّسني شخصياً ، لما قدّمناه آنفاً ، ولما يحتمل من أنه يريد بذلك الأمور المذكورة في تقرير مفتش الحسابات ، رقم (١٧) حول العقارات المهرّبة من خصومنا ، وهي بحوزتهم ، ونحن الذين طالبنا بإعادتها ، فكادوا لنا كيدهم بقلم صهرهم البهرة ، وقد يقال : إن مراده في شهادته التبرعات العينية ، من اللحوم ، والرز ، والسكر ، والشاي ، وغيرها !

والجواب : إن لهذا الشاهد إفاداتٍ كثيرةً ، منها أمام المفتش موسى العبود ، وقد اعتمدت الهيئة تقريره بتاريخ : ١٣ / ١ / ٢٠٠٢ ، وأمام المفتش عيسى حسن ، وقد اعتمدت الهيئة تقريره بتاريخ : ٢٣ / ٤ / ٢٠٠٣ ، محفوظتان في مستندات التقريرين ولا يفيدانه إنكارها ، ولا إنكار شهادته أمام مفتش الشؤون فاروق شويكي ، مستند كتابها (٤٣٤٨) تاريخ : ٢١ / ٤ / ٢٠٠١ ، أو مفتش الشؤون علي جركو ، مستند كتابها (٥٨٠٥) تاريخ : ٢ / ٦ / ٢٠٠٢ ، بل ولا يعتدُّ بنفيه لوجود أربع مفتشين من جهة رسمية ، قاموا بالتفتيش عليه ، وعلى سجلاته وتواقيعه ، وإنكاره لزياراتهم في إفادته بتاريخ : ٥ / ١٠ / ٢٠٠٤ ، أمام سيوف أفندي ، ولعلَّه ضَعُفٌ ، أو تخوف من تسريحه من وظيفته ، بعد أن غدا مصيرها بيد البحرة ، وكنا قبل أسندناها إليه لشفاعة المحاميد الذي عطفني عليه ، بأنه معيلٌ لستةٍ أحدهم مقعدٌ عاجزٌ ، وأن الرزق سُدَّ عليه في دمشق واليمن ، بعد تقاعده من الجيش .

ونزيد للقارئ التوضيح عن مصير التبرعات العينية فنقول : إن الجمعية لم تخرج من صندوقها منذ عشرين سنة ، أية ليرة سورية لشراء أيِّ كغ من رُزٍّ ، وسكر ، وزيت ، ولحوم ، وإنما هي تبرعات عينية ، غطَّت حاجة ثلاثة وجبات كل يوم ، فطوراً وغداً وعشاءً ، لأربع مئة طالب في القسم الداخلي ، يعلم ذلك كلُّ طالب ، وعضو ، ومحاسب ، منصوص عليها بتقارير مجلس الإدارة أمام اجتماعات الهيئة العامة كل سنة ، وتؤكدُه عمليةٌ حسابيةٌ بسيطةٌ ، عند تدقيق النظر في الموازنة ، بند الإطعام والإعاشة ، فإنه يتراوح شهرياً ما بين (١٥٠ - ٢٠٠) ألف ليرة فقط ، إذا قسمتها على عدد أيام الشهر ، ثم على عدد الطلاب ، ستقول : إنها غير

معقولة لضآلتها ، ولا يمكن تصديقها ، لولا دعمها بالتبرعات العينية التي كان يستلمها هذا الشاهد كل يوم صباحاً ، ليستلمها منه الطاهي أمام العاملين بالمعهد ، ويوقع على استلامها ، ولا يُقبل منه إنكاره لتوقعاته ، بل لقد كان يجلس يوماً كاملاً في نهاية كل شهر ، مع كاتب المحاسبة نصوص الشحرور ، يدققان معاً مذكرات الإدخال والإخراج ، ويوقعان عليها ، والخلاصة : إنه أصيب أمام سيوف أفندي بداء التناسي لكل ما ذكرناه ، ولم يصبه داء النسيان .

وقد يقال : إنه ذكر في إفادته موضوع شراء العقارات للناس والعاملين !

والجواب : إن هذه القضية لا علاقة لها بقيود الجمعية ، بل إنه هو استفاد من مثل ذلك لولديه طلال وبدر ، منزلين في داريا الشرقية (٣١٩٥ و ٣١٩٦) ، ثم باع واشترى بالمهاجرين ، ولا نقصد بهذا التوضيح المن والأذى ، إنما نقصد أن الإفادة الكاملة شهادة لله وبالقسط ، أما الشهادة الناقصة فتدلك على رائحة الحسد عند من أنقصها من جانب ، مغطياً ما يتعلق به وبأولاده ، أما عندما تعلقت بالآخرين المستفيدين بدور ومنازل ، فإنه قد أتى بها تامة غير ناقصة .



توضيح تبرع يوسف قرعاوي وإيصالاته وتوقيعه

عند الله أحتسب الجهد الذي بذلته في بناء جامع دك الباب ، وأنا أمين سر لجنة بنائه ، بالقرار (٢٨٩) لعام : ١٩٩٠ ، ثم ببناء جامع أنيس ، بالقرار (٨٦) لعام : ٢٠٠٠ ، ثم قبو محضر (٢٩٠) كفرسوسة (جامع الإحسان) ، الموافق عليها بجلسة (٥) لعام : ٢٠٠١ ، والله يعلم كيف تابعنا استلام المحاضر ، ثم برئيس اللجنة الشيخ مرشد عابدين رَحِمَهُ اللهُ ، والله يعلم كم بذلنا من الجهود في الأول والثاني والثالث ، على مدار عشرين سنة ، وكيف تغلبنا على العقبات ، ومنها مماطلة غسان الحلبي في تسليمنا المحضر (٢٢) الأصلي الناتج بالمخطط التنظيمي جامعاً ، أساسه وقفية جدنا المرحوم يوسف دك الباب ، وكم بذل المهندسان : محمد الساسة ، وبرهان تكريتي ، من جهد فني ، بل في متابعة مجلس الدولة لاستصدار حكم قضائي لإبقائه جامعاً . ثم مماطلة محمد زيادة في إصداره القرار (٨٦) ، وبعد التغلب على هذه العقبات باشرنا العمل أصولاً ، وطبعنا الإيصالات بقيمة (٢٥) مليون وهي دون الكشف التقديري المؤرخ : ٢٤ / ٢ / ٢٠٠١ ، والموقع من المهندسين المختصين بالمديرية السادة : أبو وردة ، ودادو ، والعقاد ، وببيروتي ، وحريدين ، وحموي .

وفي أول الأمر جاءني يوسف قرعاوي متعهداً ببناء الجامع بأكمله ، مسدداً (٥) ملايين لحساب خاص مشترك في الفرع (١٣) ، لا علاقة له بحساب اللجنة في الفرع (٧) ، ثم توقّف عن الدفع ، واعتذر لخسارته في تجارته بالسودان ، ولحريق أصاب منزله بالمزة ، فأعدت له من تبرّعه (١,٥) مليون ، وبقي تبرّعه (٣,٥) مليون ، وسلّمته بقيمتها إيصالات

ذات قيمة ، من فئة عشرة آلاف (٣٥٠) وصلاً ، تبدأ برقم (٥٢) ،
وتنتهي بالرقم (٤٠٠) ، وواحداً منفرداً برقم (٤٣) ، وعند انقطاع
القرعاوي عن الدفع ، جاءني السيد أحمد بطل ، متعهداً إتمام الجامع من
النقطة التي وصل إليها العمل ، واتفقنا أنه سيكون المتبرّع ببناء جُلِّ
الجامع لا كله ، وسدّدنا للسيد البطل إيصالات ذات قيمة ، من فئة خمس
وعشرين ألفاً (٦٠٠) إيصالٍ ، تعادل (١٥) مليون ليرة ، قيمة الشيكات
التي حرّرها ، وقبضها المهندسان المتعهدان المكلفان بذلك ، في
جلسة : ١٢ / ٤ / ٢٠٠٠ ، المهندس عبيد وبراوي ، وأنفقوها مع
غيرها من مقبوضاتهم على المشروع نفسه ، أما قبو جامع الإحسان ، على
المحضر (٢٩٠) كفرسوسة ، فقد كلّفت اللجنة بجلستها (٦)
لعام : ٢٠٠٢ ، الحاج عربي تكريتي بانجازه (قبو) بعد أن رفض السيد
إحسان نحاس العمل والتبرّع للجامع ، إلا من بعد إنجاز القبو .

وتحقّقت النتيجة والحمد لله بتعهد اللجنة ، وجهود التكريتي ،
وتبرّع المتبرّعين للجامع ، ربّحنا المحضر المذكور جامعاً (الإحسان) .

أنا الموقع أدناه يوسف أنيس قرعاوي قد استلمت من الآخ
الشيخ عبد الله دك الباب إيصالات بقيمة ٣,٥ ملايين ل.س
(ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف ليرة سورية) من فئة العشرة
آلاف وهي عبارة عن (٣٥٠) إيصال من إيصال رقم (٥٢)
إلى إيصال رقم (٤٠٠) ومن ثم إيصال منفرد رقم (٤٣)
وذلك مقابل أعمال بناء في جامع أنيس الأنصاري في ساحة
عرنوس وهي مجموع المبالغ المدفوعة من قبلي إليه وعليه
أوقع .

يوسف أنيس قرعاوي

صورة محضر الجلسة (٥)
وفيه قرار اللجنة بشأن مصير الشيكين
(٢٣٥٥٥١ و ٢٣٥٥٥٣)

الحمد لله لتوفيقه لي ، فجعلني كسّاباً وهّاباً ، ورزقني إيماناً بأسمائه الحسنی ، ومنها الرزاق ، فلم يقطع عليّ إمداده وفضله ، قبل حسي وأثناءه ، أمدني به إخوة صادقون متفهمون لظلماتي في أسبابها ، وأنها مؤامرة كاذبة كانت ردة فعلٍ ممن قلت له : (قف على الإجماع ، لا تتجاوز أحكام الوقف) ، ولذلك فلن أخاف فقراً من مولاي الذي علّم بنيتي في الدفاع عن محارمه ، ولن أبخل بهبة مال أملكه ، لوقف أو جمعية ، شريطة أن تعود إلى الشرع ، ولن أخاف على زوجتي وذريتي الإملاق ، وإن كنت لا أرغب بتجاوز الثلث وصيةً ، كما الشرع حدّدها ، إنما الذي يؤلمني هو الحكم الظالم ، حُكِمْتُ به ، فتوهّم السامعون أن المال المختلس قد أعيد بالمحكومية بعد حجزٍ ومصادرةٍ ، لذلك فإنني مضطر لعرض نموذج ثانٍ من أصل المحكومية ، التقرير الكاذب ، إذ قال كاتبه في (ص : ١١١) من تقريره : (أدلتنا على هذا الاختلاس هي التدقيق والتحقيق في حسابات الجامع ، وثبوت استلام عبد الله دك الباب لهذا المبلغ من حسابات الجامع ، والتصرف به ، وعدم وجود أي وثيقة تثبت عكس ما تمّ التوصل إليه) ، كاتب التقرير هو سيوف أفندي ،

صاحب السيوفي بيك ، والمنسّق معه بشهادة شهود جاهزين للشهادة ، عرض هذه المقتطفات من التقرير المحامي عرابي في كتابه (مرافعات وأحكام) ، وطار به تشهيراً قد يصدّقه من لا يلتزم قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ [الحجرات : ٦] نرد كلام الفاسق بما يلي :

- ١ - تصريح القرعاوي ، المعروض في (ص : ١٤٩) .
- ٢ - صور الإشعارات المصرفية ، المعروضة في (ص : ١٥٤) .
- ٣ - تواقع المهندس حمدي عبيد ، باستلامه للشيكين (٢٣٥٥٥١ و ٢٣٥٥٥٣) ، المعروضة في (ص : ١٥٥) .
- ٤ - تواقع الخازن أنور دك الباب ، بتسطيره الشيكين لمصلحة المتعهد لا لمصلحتي ، المعروضة في (ص : ١٥٥) .
- ٥ - قرار اللجنة بصرف الشيكين المذكورين ، لمصلحة المتعهد لا لمصلحتي ، المعروض في هذه (ص : ١٥٣) .
- ٦ - قرار اللجنة باطلاعها على الإشعارات المسدّدة من قبلي إلى حساب اللجنة بالفرع (٧) .
- ٧ - سيّ وثائق تفقأ عين المفتش كاتب التقرير ، والأوقاف التي ادّعت مستندةً إلى تقريره ، والقاضي الذي حكم ، ولم يقرأ ، ولم يناقش في الحكم أيّ مستند عرض عليه في الإضبارة ، ومذكرات الدفوع ، فليتجهزوا لجوابٍ أمام رب العالمين يوم القيامة ، إن كانوا به وبعдалته مؤمنين ، فإنه لن يكتفي منهم بأن يجيبوه بذكر القانون (٢٠٤) ، بل سيقول لهم ما قالته النقض في قرارها (٣٨٧) أساس (٣٢٨)

تاريخ : ١٧ / ١٢ / ٢٠٠٧ ، أن يدققوا مستندات الادعاء التي لم يدققها
أحد ، حتى المفتش نفسه في تقريره نفسه ، يقول في (ص : ٢)
منه : (إنني أترك أمر التدقيق والتحقيق للقضاء) وكلامه هذا يتناقض مع
كلامه الوارد أعلاه ، وبذلك تعرف قيمته ومصادقية التقرير كاملاً .



بسم الله الرحمن الرحيم
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٤ م

رأى السيد الرئيس في شهر ربيع الثاني سنة ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٤ م
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٤ م

١- السيد الرئيس في شهر ربيع الثاني سنة ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٤ م

٢- السيد الرئيس في شهر ربيع الثاني سنة ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٤ م

٣- السيد الرئيس في شهر ربيع الثاني سنة ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٤ م

٤- السيد الرئيس في شهر ربيع الثاني سنة ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٤ م

٥- السيد الرئيس في شهر ربيع الثاني سنة ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٤ م

٦- السيد الرئيس في شهر ربيع الثاني سنة ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٤ م

٧- السيد الرئيس في شهر ربيع الثاني سنة ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٤ م

٨- السيد الرئيس في شهر ربيع الثاني سنة ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٤ م

٩- السيد الرئيس في شهر ربيع الثاني سنة ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٤ م

١٠- السيد الرئيس في شهر ربيع الثاني سنة ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٤ م

١١- السيد الرئيس في شهر ربيع الثاني سنة ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٤ م

١٢- السيد الرئيس في شهر ربيع الثاني سنة ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٤ م

المصرف التجاري السوري

رقم الحساب: 2400205220
رقم القيد: 10:44:28
رقم القيد: 42712

الفرع: دمشق
شعبة: الحسابات إلى أمين الصندوق

دفعه نقدية بالحساب

رقسم: 14013/ 3060

إقبضوا لحساب: لجنه بناء جامع ذلك الباب

مبلغ: 2 000 000.00 ل.س.

2000/05/21

المصرف التجاري السوري
رقم ٢٢٢ دمشق

رئيس الشعبة

خاندون

المصرف التجاري السوري

رقم الحساب: 2001/01/13
رقم القيد: 11:06:20
رقم القيد: 42712

الفرع: دمشق
شعبة: الحسابات إلى أمين الصندوق

دفعه نقدية بالحساب

رقسم: 14013/ 3060

إقبضوا لحساب: لجنه بناء جامع ذلك الباب

مبلغ: 1 000 000.00 ل.س.

2001/01/13

المصرف التجاري السوري
رقم ٢٢٢ دمشق

رئيس الشعبة

خاندون

المصرف التجاري السوري

رقم الحساب: 2000/06/27
رقم القيد: 09:00:05
رقم القيد: 53534

الفرع: دمشق
شعبة: الحسابات إلى أمين الصندوق

دفعه نقدية بالحساب

رقسم: 14013/ 3060

إقبضوا لحساب: لجنه بناء جامع ذلك الباب

مبلغ: 1 000 000.00 ل.س.

2000/06/20

المصرف التجاري السوري
رقم ٢٢٢ دمشق

رئيس الشعبة

خاندون

مرفوعات الخازن أنور دك الباب إلى المهندس حمدي عبيد

شيك ٢٣٥٥٥١ تاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٠ بقية	٢٠٠٠٠٠٠	٢٣٥٥٥١
شيك ٢٣٥٥٥٢ تاريخ ٢٠٠١/١/٢٤	١٠٠٠٠٠٠	٢٣٥٥٥٢
شيك ٢٣٥٥٥٣ تاريخ ٢٠٠١/٤/١٨	١٠٠٠٠٠٠	٢٣٥٥٥٣
شيك ٢٣٥٥٥٤ تاريخ ٢٠٠١/١٠/٢٨	٧٥٠٠٠٠٠	٢٣٥٥٥٤
شيك ٢٣٥٥٥٥ تاريخ ٢٠٠٢/٢/٦	٥٠٢٥٠٠٠	٢٣٥٥٥٥
مجموع دفعات نقدية بالدين الخازن	٤٤٧٥٠٠٠	
أدركت دفعات نقدية	٢١٠٠٠٠٠	
محصاة الهالكه	٥٠٠٠٠٠٠	

دفعه نقدية

الدفعات والشيكات المدفوعة من الخازن الحاج أنور دك الباب إلى المهندس حمدي عبيد

شيك من حسابنا فرع ٧	٢٠٠٠٠٠٠	تاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٠	رقم الشيك ٢٣٥٥٥١	أدركت
شيك من حسابنا فرع ٧	١٠٠٠٠٠٠	تاريخ ٢٠٠١/١/٢٤	رقم الشيك ٢٣٥٥٥٢	أدركت
شيك من حسابنا فرع ٧	١٠٠٠٠٠٠	تاريخ ٢٠٠١/٤/١٨	رقم الشيك ٢٣٥٥٥٣	أدركت
شيك من حسابنا فرع ٧	٧٥٠٠٠٠٠	تاريخ ٢٠٠١/١٠/٢٨	رقم الشيك ٢٣٥٥٥٤	أدركت
شيك من حسابنا فرع ٧	٥٠٢٥٠٠٠	تاريخ ٢٠٠٢/٢/٦	رقم الشيك ٢٣٥٥٥٥	أدركت
	٣٤٧٥٠٠٠			أدركت
	٢١٠٠٠٠٠			أدركت
	٤٤٧٥٠٠٠			أدركت

المستلم
المهندس حمدي عبيد

المسلم
الخازن أنور دك الباب

جوابي على حسدهم لي في أرباحي من أفواج الحجاج

لقد أكرمني الله بالحج عام : ١٣٩٣ هـ ، وما حججتُ بعده حجة إلا كان يصحبني فيها أناس أعلمهم المناسك قياماً بواجبي ، وازداد عدد المرافقين لي عاماً بعد عام ، إلى أن قرّرت الأوقاف فكرة التفويض اختيارياً ، ثم جعلته إجبارياً ، فكنت في السنوات الأولى أجري محاسبة على النفقات ، وأعيد ما تبقى ، إلى أن ازداد العدد بحيث كنت أتعرض لمخاطر الخسارة في استئجار السكن في مكة والمدينة ، وهي احتمالات واردة في خسارة باهظة لو حدثت ، ومع ازدياد عدد الحجاج ازداد عدد القائمين بخدمات الحجاج مجاناً لهذا العدد الكبير ، فمن أين أغطي نفقة هؤلاء المذكورين ؟

ورأينا أن لغة العدل (الغرم بالغنم) ، تقتضي قبول المعاونين مجاناً ، وعددهم في كل فوج يتراوح مابين عشرين إلى ثلاثين ، ثم استفتينا كثيراً من الفقهاء الثقات ، في جواز التعاقد مع الحجاج بأجرة مقطوعة لا تزيد ولا تنقص ، لقاء ما نقدّمه لهم في العقد من شروط واضحة ، عن السكن في مكة والمدينة ، وبطاقة السفر ، وشيك الخدمات ، ووجبتي الإطعام ، ونفقات الانتقال ، وكلهم كان يفتينا بجواز ذلك ، فكنت أتعقد مع الأكثرين على مبلغ (٦٥) ألف ليرة سورية ، واستمر ذلك أكثر من عشر سنين ، وكنت أتعقد مع بعضهم على

خدمات أرقى في السكن ، بمبلغ (٨٥) ألف ليرة سورية ، وهم قلة ، وقد نتج لي عن هذا الرقم هامش من الأرباح لا يذكر أمام ما يعترف به الحجاج من حجم الخدمات المقدّمة إليهم ، واستمر الأمر كذلك إلى أن هزلت ، عندئذ توقفتُ عن التفويج ، بعد أرباح (٤,٥) مليون ليرة ، اشتريت بها منزلاً في المهاجرين ، أجبّت لدى قاضي التحقيق بأنه من أمواله ، راجع إفادتي في (ص : ٧٢) ، ولكن خصومي رفضوا تصديقي بهذه الإفادة ، راجع كتاب عرابي (ص : ٤٤) .

إِنَّ الْحَسودَ غِبِيٌّ فِي تَصَرُّفِهِ فِي كُلِّ مَا نَشَرُوا رَدِّي سِيَدَحْضُهُ وَقَصْدَهُمْ بِهَذَا التَّكْذِيبِ تَثْبِيتُ تَهْمَتِي بِاخْتِلَاسِ مَالِ الْجُمُعِيَّةِ ، فَقَدْ نَاقَضُوا بِكَلَامِهِمْ هَذَا مَعَ مَا كَانُوا يَتَّهَمُونَنِي بِهِ عَلَى مَدَارِ عَشْرِينَ سَنَةً ، انظر (ص : ٢٦٠) ، وَحَرَّمُوا عَلَيَّ هَذِهِ الْأَرْبَاحَ ، فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَحُلُّونَهَا لِصَاحِبِهِمْ أَبِي الْخَيْرِ ، وَهَذَا دَلِيلٌ آخَرٌ عَلَى اِزْدَوَاجِيَّةِ الْمَعَايِيرِ عِنْدَهُمْ .

فِيَا حَاسِداً لِي عَلَى نِعْمَتِي أَتَدْرِي عَلَى مَنْ أَسَأْتُ الْأَدَبَ أَسَأْتُ إِلَى اللَّهِ فِي حُكْمِهِ بِأَنَّكَ لَمْ تَرْضَ لِي مَا وَهَبَ

وَلَا أُنْسِي هَاهُنَا أَنَّ أَذْكَرَ بَأْنِ أَفْوَاجِ الْحُجَّاجِ كَانَتْ سَبِيلاً لِمَعْرِفَةِ النَّاسِ بِجُمُعِيَّتِنَا ، وَنَشَاطَاتِ التَّعْلِيمِ الشَّرْعِيِّ فِيهَا ، فَكَانُوا يَدْعُمُونَهَا بِمَالِهِمْ وَتَبَرَّاعَاتِهِمْ ، وَازْدَادَتِ الْمَوَارِدُ عَاماً بَعْدَ عَامٍ بِخَطِّ بَيَانِي مُتَصَاعِداً ، مُوَضَّحٌ فِي تَقَارِيرِ مَجْلِسِ الْإِدَارَةِ ، فَاسْتَفَادَ مِنْهَا الطُّلَابُ ذُكُوراً وَإِنَاثاً بَعْدَهُمْ الْمُتَنَامِي ، وَقَدْ رَأَى كُلُّ النَّاسِ حَتَّى الْعَمِيَانِ ، إِلَّا سَيُوفَ أَفْنَدِي ، الَّذِي أَنْكَرَ تَصَاعِدَهَا ، وَإِنْكَارَهُ مُرَدودٌ بِالْمَوَازِنَاتِ الرَّسْمِيَّةِ لِلْجُمُعِيَّةِ ، فَلَا يَغَيِّرُ مِنَ الْحَقِيقَةِ ، وَإِنَّمَا يَقْدِّمُ أدْلَةً جَدِيدَةً عَلَى تَحَامِلِهِ ، وَإِضَافَةً شَبَهَةً فَوْقَ

شبهاتٍ على تقريره الهالك ، وما يدريك متى يأتي اليوم الذي يحاسبه فيه رؤساؤه مسلّكياً وجزائياً ، من منطلق حرصهم على سمعة التفتيش في جهاز الرقابة المالية ، على أكاذيبه في تقريره ، بعد أن نسفناها بمثال عرضناه في (الصفحات : ١١٠ و ١١١ و ١٤٩ ، و ١٥٣ ، و ١٥٤ ، و ١٥٥) .



تعليقي على مطالبتهم بعقوبتي بمنع الإقامة في دمشق وريفها

طالب بذلك المحامي عرابي بدعواه أمام محكمة صلح الجزاء الثانية ، فردّت المحكمة دعواه برقم (٨٥) لعام : ٢٠٠٤ .

استأنف المحامي عرابي الحكم أمام محكمة استئناف الجنح الثانية ، برقم (٩٩١) لعام : ٢٠٠٦ ، فردّت المحكمة طلبه ، واستئنافته بالقرار (١٠٢٦) تاريخ : ٢٠٠٦ / ٦ / ٧ .

طالبوا بذلك في الدعوى أمام الجنايات ، فردّت المحكمة طلبهم بقرارها (١٥٩ / ٢٣١) تاريخ : ٢٠٠٧ / ٥ / ١٠ .

طالبوا بذلك في طعنهم أمام محكمة النقض ، فردّت المحكمة طعنهم ، وطلبهم بقرارها (٣٢٨ / ٣٨٧) تاريخ : ٢٠٠٧ / ١٧ / ١٢ .

ألا يذكرّك هذا الإصرار منهم على هذا الطلب ، بأنه مثل طلب أعداء أنبياء الله ، وأن قولهم هذا مثل قول أعداء الأنبياء :

- سيدنا لوط عليه السلام : أمر قومه بالمعروف ، ونهاهم عن المنكر ، فهدّوه بمنع الإقامة في بلدهم ، ليستمروا في معصيتهم ، وقالوا : ﴿ أَخْرِجُوْا آلَ لُوطٍ مِّنْ قَرْيَتِكُمْ ﴾ [النمل : ٥٦] .

- سيدنا شعيب عليه السلام : أمر قومه بالمعروف ، ونهاهم عن المنكر

(التطيف بالمكيال) فهدّوه بمنع الإقامة في قريتهم ، ليستمروا بمعصيتهم ، وقالوا : ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَشْعَبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودَنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ [الأعراف : ٨٨] .

- سيدنا موسى عليه السلام : متّهم بلسان فرعون ، قال بحقه : ﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ﴾ [غافر : ٢٦] ، وهكذا أسقطوا عليّ تهمة الفساد وهم الذين أفسدوا مال الجمعية كما رأيت .

- سيدنا إبراهيم عليه السلام : تصدّي لأصنامهم ، فقالوا : ﴿حَرِّقُوهُ وَانصُرُوا آلِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء : ٦٨] .

فإذا قالوا لأتباعهم بأنهم حرّقوا سمعتي بإشاعات حبسي ، وتعذبي في الأمن ، واستصدار حكم قد نُقِضَ فيما بعد ، فإن لي عزاءً بأبينا إبراهيم عليه السلام ، وأنّ نار كذبهم وبهتانهم في الدنيا ، ستكون سلاماً عليّ في الآخرة إن شاء الله ، لأنني على منهج سيدنا إبراهيم ؟ ﴿لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾ [الأنبياء : ٥٧] ، وصنمهم المال . . . وشهوة التسلط على هذا المال .

والناسُ حربٌ على الأحرار مذُ وُجدوا يا ضيعة الحرّ في دنيا الأرقاء ولو كان فيهم وجهٌ واحدٌ من الشبه بسيدنا عثمان في حياته أو بذله ، لشبّهتُ نفسي بأبي ذرّ في صدقه ، فالصدق نحى أبا ذرّ إلى الربذة ، وهل يقصدون من إبعادي عن دمشق إلا خوف لساني ، يوضّح بالوثائق افتراءهم ، وبهتانهم ، وأسلوب سرقتهم لمنافع عقارات الجمعية ، وهي حقوق لطلابها وطالباتها ، قد حرّمهم منها لمصلحة الشيخة دعيّة الدعوة ، التي تعلّم الحجاب فقط ، وتستحلّ بعد ذلك الأموال العامة ،

ومن ورائها طابورٌ يحركُ السنةَ متسعة ، يجب عليها أن تتحقق من كلِّ ما يقال ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ [الإسراء : ٣٦] ، ﴿ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَلَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ [الحجرات : ٦] ، ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَآ إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ١٨٨] ، وإذا كان الشيء بالشيء يذكر ، فإنني أشكر الله أن والدي ربّاني على ذلك ، يوم خاض الناس في الطعن بالطبيب المرحوم عارف صدقي الطرقي ، المفصول من نقابة الأطباء ، بتهمة تقرير طبيّ كاذب ، موضوعه جثة قتيل في قضية خبرة جنائية ، قدمها للمحاكم يومئذ ، وخاضت تيارات في البلدة باتهامه ، كان الملتزمون بالدين يتحققون من الخبر والإشاعة ، ونحن من المتحققين ، وكان تيارٌ قطع يخوض مع الخائضين ، ولم نكن منهم والحمد لله ، وقد قيل : التاريخ يعيد نفسه .



د . علاء الدين عابدين

إنني أقتدي بالأئمة الأربعة بخلقهم وإنصافهم ، فأذكر قصة الإمام أحمد^(١) يوم قيل له : إن بعض الوزراء يشربون النبيذ ، لكنهم يقفون مع أهل الحق الذي تمثله ضدّ ابن أبي دؤاد ، الواشي المحرّض للخليفة عليك ، فأجابهم بالإعراض عن ذكر معصيتهم الخاصة ، مقارناً إياها بخدمتهم لمسألة هامّة عامّة .

أما خصومي فلم ييغضوا المذكور أن كان بعثياً ، إنما أبغضوه لأنه رفض قبول الرشوة منهم ، يوم عرضوها عليه عبر الوسطاء ، المحامي فايز قطان ، وكمال جنيد ، والداوودي ، فيوم تقدّمت مدرسة البوادر إلى المحافظة بطلب ممارسة نشاطها في كفرسوسة ، تبين عند التدقيق أنّ العقار وقفّي ، وأنّ العقد مع الحلاق ، فوجّهت المحافظة كتابها (٦٥٢٤) تاريخ : ٢٧ / ٧ / ٩٩ ، مستفسرة عن الوثائق ، وأُحيلت القضية للتفتيش ، فهرعوا إلى الدكتور غفر الله له ، يعرضون عليه بواسطة المذكورين ما قيمته عشرين مليون نقداً ، أو داراً باسم ولده ، فأبى ورفض العرض جملة وتفصيلاً مع الوسيط قطان ، وكانا في هذه المسألة

(١) نقلاً باختصار وتصرف ، عن كتاب : شخصيات إسلامية أئمة الفقه التسعة ، عبد الرحمن الشرقاوي .

شريفين ، ولو تحت عنوان أتعاب محامي .

وإني لم أستهجن هذا الرقم ، فإن قيمة الحقوق المهرّبة تتجاوز خمسين ضعفاً ، ويعجز أكبر تاجر في السوق التجاري تحصيلها ، ولو بذلوا معشارها يستطيعون تأبيدي في السجون ، ليس إبعادي عن وظائفني أو الحكم علي (١٥) سنة .

ولقد كان غفر الله له يحدث بالعرض زوّاره ومراجعيه ، وبمكالمة هاتفية سمعها منه المحامي إحسان مارديني ، علّق عليها بالثناء عليه ، بأنه ابن حَسَب ونسب شريف ، وبعد انتهاء المكالمة صرّح لي المارديني ، بأن الدقماق معروف ، وخاصة لمصلحة قاضي من القضاة . ثم تعجبت أن يستصحبه إلى مكتبه ليصلح بيننا ، ثم زاد عجبي عندما سمعته يقول أمام المهندس زهير شعبان : إنه مستعدّ أن يعطي كلتا عينيه لنهيدة ، لأنها حَجَبَتْ له بنته حجاباً شرعياً . فأجبتة أعطها ما شئت ، ولكنني لا أملك أن أعطيها من مال الوقف والجمعية شبراً واحداً من العقار وريعته ، وأعتقد أنه لم ولن يعطيها شيئاً من ملكيته الخاصة ، إنما هي لغة العواطف ، إن آية ﴿ وَلَيُضَرِّبَنَّ بِخُمْرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ ﴾ [النور : ٣١] ليست منسوخة ، وكذلك آية ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَآ إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ١٨٨] ، أيضاً آية غير منسوخة ، ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَآبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ﴾ [البقرة : ٨٥] ! أم إنها لغة التستير ، على من كان مدرّبه في المحاماة السيوفي زوج نهيدة ، ولذلك فإنّ الذين حضروا اجتماع الهيئة بتاريخ : ٧ / ٩ / ٢٠٠٣ ، استغربوا من المارديني أنه مع المهرّبات وضدّ الجمعية ، حتى لقد سأله المحامي الأستاذ سعدي السلق أمام الحضور : أنت يا أستاذ مارديني مع الجمعية أم ضدها ؟ وإني أعلم

أنه كان ضدها فهو الذي قال لي عدة مرات : (دع عنك موضوع العقارات) ، بل لقد فشل في تحريضه هاتفياً لزوجتي العاقلة فاطمة بنت محمد ، بنت رفيق السباعي ، عليهم الرحمات ، ليقنعها بأن تحاول معي تغيير موقفي بقضية العقارات ، فصدته صدىً أزعجه ولم ؟ فهي التي عاشت معي بضعاً وعشرين سنة ، ورأت من مكرهن الكُبار في الليل والنهار ، أنواعاً وألواناً بعيدة عن الدين ، ومن ذلك التحريش والتخيب ، في محاولة إفساد حياتنا الزوجية ، بتهمتي الزواج عليها ضرّة لها امرأة غيرها ، الأمر الذي زاد في قناعتها في انكشاف فسقهن بالكذب والإفك والبهتان ، عجباً له ومنه ، عاش خمسين سنة في المحاماة ناجحاً ، ثم أراه في هذه المسألة لا يفرّق ، بل لا يقبل مني أن أفرّق وأوضح الفروق ، بين عقود الوقف ، والهبة ، والاستثمار ! يريد مني أن أكون إمّعيّاً مثل الذين كانوا معه في المجلس ، أو خلفوه بأوصافهم التي تمّ انتقاؤهم بسببها عن قصد مدروس لا عن عفوية مرتجلة ، هذا ولم تنقض إلا ستة شهور فقط على موقفه المذكور ، حتى كوفئ عليه بتسميته عضواً في المجلس المعيّن بالقرار (١٤٩) فآثم خطأ آخر ، يُعدّ صغيراً بمقارنته مع التفريط بعقارات الجمعية ، وأعني بالصغير : موافقته معهم على صرف خمس مئة ألف ليرة سورية ، أتعاباً لمحامٍ ستأتيك ترجمته مع والدته في (ص : ١٧٧) ، متناسياً ما يعلمه صغار المحامين من قاعدة [الجزائي يعقل المدني] ، إنه كان رئيساً لفرع نقابة المحامين ، ولم يقبل تجاوزاً قانونياً بحلّ نقابته يومئذ وتعيين غيره ، فكيف يقبل أن يُحلّ مجلس إدارة منتخب ، ليكون معيّناً فيه تعييناً دون انتخاب ؟ إنّ رضاه بهذا يدلّك على أنه مريض بازدواجية المعايير .



فشلوا مع

د . القدسي ، و د . السيد ، و د . الصبان و د . الفرفور ، والمحامي عزيز

* د . بارعة القدسي وزيرة الشؤون السابقة : أصدرت قرارها (١٦٧٤) تاريخ : ١٩ / ٩ / ٢٠٠١ ، بفصل السيوفي من الجمعيات ، تنفيذاً لكتاب التفتيش : ٢٦ / ٨ / ٢٠٠١ ، وأصدرت قرارها (١٦) تاريخ : ٤ / ١ / ٢٠٠١ ، بتثبيت عضوية مجلس الإدارة المنتخب بجلسة : ٢٣ / ٧ / ٢٠٠٠ ، وبذلك لم تطاوعهم في مخالفة القانون .

* د . محمد السيد ، وزير الأوقاف حالياً : وقد سمّي يوم كان معاوناً بالقرار (٤٣٣) تاريخ : ٢٥ / ٧ / ٢٠٠٠ ، في لجنة لبحث موضوع العقارات ، فرفض في اللجنة مخالفة كتب التفتيش ذوات الأرقام :

(٩ / ٢٩٧٤ / ٨ / ٤ ب) ، تاريخ : ٢٦ / ٨ / ٢٠٠١ .

(١٠ / ٤٨٠ / ١٦ / ٦) ، تاريخ : ٢٢ / ١ / ٢٠٠٢ .

(١٢ / ٥٦٧ / ٢٠ / ٦٠) ، تاريخ : ٢٣ / ٧ / ٢٠٠٠ .

فانزعجوا منه وقدّم المحامي عرابي مذكرته : ١ / ٩ / ٢٠٠٢ ، ناقماً عليه موقفه الملتزم بالشرع والقانون ، معرضاً بأصحاب العمائم ، فاضطر عرابي أن يتراجع ، فقدّم مذكرته : ٨ / ٩ / ٢٠٠٢ ، وإذا كان

أهل الحقّ يستبشرون بالدكتور محمد السيد أنه يشبه أباه صورةً وأسلوب
خطابة ، فإنهم لا يكتفون بذلك ، بل يتمنّون أن يشابهه في الدفاع العملي
عن الوقف ، ويطلبون منه نقض الكتاب (٢٢٥ / ١ / ٤) :
١٢ / ١١ / ٢٠٠٥ ، الذي وقّعه سلفه زياد الدين الأيوبي ، مخالفاً
الشرع والقانون ، وسيأتيك تفصيل ذلك في (ص : ١٨٣) .

* د . بشر الصبان ، محافظ دمشق حالياً : وقد كان نائباً لرئيس
المكتب التنفيذي سابقاً ، فطلب منه عبد الله الأحمر ترخيص الصالات ،
فرفض مخالفة كتاب التفتيش ، ثم طلب منه عدنان بدر الحسن ذلك ،
فرفض مخالفة كتاب التفتيش ثم توسّطوا إليه عن طريق قريبة لزوجته ،
فرفض مخالفة كتاب التفتيش مرة ثالثة .

* الشيخ د . حسام الدين صالح فرفور : فقد اجتمعوا به في جلسة
غداء في دار نزار قباني ، ورفض أن يوافقهم على فلسفتهم ، بتغيير
وتجاوز الحكم الشرعي الفقهي .

المحامي غالب عنيز : وهو أوّل مستنكرٍ مستغربٍ كان رفع صوته في
مجلس المحافظة متسائلاً : كيف انقلبت الوقفيّة الخيريّة تجاريّة ؟
فحاولوا إسكاته إذ عرضوا عليه أسهماً لاسمه في تنظيم كفرسوسة ، لقاء
سكوته وعدم إثارته للموضوع في جلسات لاحقة ، وقد حدّثني أن
المراسل العارض كان مكلفاً بذلك من المستشار أكرم قدسي ممش ،
صاحب هيثم السيوفي (فلاحه) قبل أن يدبّ الخلاف المالي بينهما .

أما المحامي عنيز حدّثني أيضاً عندما زارني إلى مكتبي في
الأوقاف ، بأنه قام بتصحيح الرواية المغلوطة عن قصّة العقارات بالطريقة
التي رواها غسان اللحام لأعضاء مجلس المحافظة ، بطريقة مبتورة
مشوّهة ، مغتناً غيابي عن تلك الجلسة .

وجميع الأذكىاء في وزارتنا يعرفون ما كان بين هذين من الأسرار ، وخاصةً في الفترة التي كانا فيها طبّاحين للقرار في الوزارة ، في عهد المرحوم الشيخ عبد الستار ، ويشيان عليه ويمدحانه وهو يستحق ، وقصدهما مدح أنفسهما من خلال مدحه ، لأنهما الشخصان الأوليان في وزارته ، فأحدهما : معاونه ، والثاني : مستشاره .

ويوم جيء بالخطيب وزيراً ، تنكّر السيوفي للمرحوم السيّد ، فحدّثني رَحِمَهُ اللهُ عن أَلَمه من السيوفي المتنكّر ، وعن دسائسه الكثيرة على الموظفين الدينيين والإداريين ، ومنها :

إيغار صدره ضدّ صهره المرحوم ضرار كشورة ، وفي ذاكرتي مثلاً آخر عن دسائسه ، سمعته منه بحضور المرحوم البيلوني ، قبل صلاتنا على جنازة المرحومة زوجة كفتارو في جامع أبي النور ، بأنه مستعدّ لدفع (٢٥) ألف ليرة ، من أجل قرار نقل الأستاذ هشام الحمصي من وظيفته في جامع سعد بن معاذ بالمالكي ، إلى أيّ جامع آخر ، بسبب أنه تعرّض لنصح بعض الداعيات للاهتمام بأزواجهن ، ورعاية بيوتهن بتوازن ، دون أن يطغى واجبٌ على واجب ، فاعتبرن أنفسهن فوق النصيحة ، وأنّ ذلك يسيء إلى مسيرتهن الدعوية ، أي : إنهن معصومات في كل تصرفاتهن ، ثم عولج هذا الموضوع باجتماعه مع بعضهن بوساطة د . النشاوي .



الجمهورية العربية السورية

رئاسة مجلس الوزراء

الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش

الرقم: ١٤٠ / ٢٤٨٨ / ٢٠١٤

التاريخ: ٢٤ / ٤ / ٢٠١٤

الموضوع: تقصي الأمور المثارة

بحق السيد عبد الله دك الباب

بمدير المعهد الشرعي التابع للجمعية

الشيخ بدر الدين الحسني.

السيدة وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل

نرسل إليكم في درجه نسختين من:

- التقرير رقم ١٢/ع هـ - ح-٣/و س تاريخ ٢١/١١/٢٠٠٢.

- مطالعة السيد رئيس مجموعة الخدمات العامة رقم ٨٢٠/ص تاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٣ التي أبدت

نتائج التقرير ومقترحاته بعد تعديل الصياغة.

حول نتائج تقصي وتدقيق الأمور المثارة في الاخبارات المقدمة من قبل عدد من المواطنين وبعض العاملين

في معهد بدر الدين الحسني والتي تشير إلى وجود عدد من التجاوزات والمخالفات المالية والإدارية

والقانونية المرتكبة من قبل السيد "عبد الله دك الباب" مدير معهد بدر الدين الحسني تمثلت في:

* ترشيحه للسيد حسام الدبس لعضوية مجلس إدارة الجمعية بموجب وكالة خاصة من الدبس والتصويت

نيابة عنه في انتخابات مجلس الإدارة علماً أن السيد الدبس لم يكن مقبلاً في القطر أثناء جلسة

الانتخابات.

* تنسب ما يقارب خمسين عضواً إلى الجمعية دفعة واحدة والحصول على ما يقارب ٤٥/ وكالة

لحضور انتخابات مجلس الإدارة دون اعتراض مندوب مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل.

* جمعه بين أمانة سر الجمعية وإدارة المعهد التابع لها بما يخالف القوانين علماً أنه لا يحمل أي مؤهل علمي

ويُلقب بالدكتور وتقاضيه راتب من الجمعية كمدير معهد ومن وزارة الأوقاف كمدير أوقاف

دمشق.

* تلاعبه بفواتير النفقات ودفاتر الجباية وحصوله على تبرعات من الناس دون قطع إيصالات بالتعاون مع

السيد "نصوح الشحرور" الذي يجمع بين وظيفة محاسب في الجمعية ومصدق لحساباتها.

سيطرته على أمور المحاسبة بالجمعية والتلاعب بالتبرعات العينية سواء من ناحية استلامها أو توزيعها.
إضافة إلى ممارسة للأعمال التجارية (شراء عقارات-الخ...).

- * عدم قيام السيد عادل عبيد بمهامه كأمين صندوق وجهله بالأمور المالية.
- * فرض العقوبات على الطلاب في المعهد ووضعهم في وضع مأساوي مما دفع بعضهم لترك المعهد.
- * استعانة بموجهين جزائريين للعمل في المعهد.
- * أعد التقرير بموجب كتابنا رقم ١٢/٨٢٢/٢٠/٦ تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٣ المعطوف على كتابكم رقم ٩٧٣٦/سري تاريخ ٢٠٠٢/٩/١٤ ومرفقاته.
- * ونتيجة التدقيق والتقصي خلص معدا التقرير إلى:

+ تم تنصيب ٥٠/ عضواً إلى الجمعية في جلسة مجلس الإدارة رقم ١٥/ لعام ٢٠٠٠ ولم يعترض أياً من الأعضاء على هذا التنصيب، وتمت موافقة مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل على ذلك.

+ إن السيد "دك الباب" يحمل وكالة قانونية من السيد بسام الدبس وليس حسام الدبس يفوضه بموجبها بالانساب والترشيح والانتخابات والتصويت والاستقالة في جمعية بدر الدين الحسيني وهذه الوكالة مصدقة أصولاً وبالتالي فإن ترشيح السيد بسام الدبس لانتخابات مجلس الإدارة ليس مخالفاً للنظام الداخلي من الناحية القانونية.

+ وجود ٢١/ وكالة قانونية منها وكالة واحدة باسم السيد دك الباب والبقية بأسماء أعضاء من الجمعية ولا يوجد عضو يحمل أكثر من وكالة ولا توجد مخالفة في هذا الموضوع إذ إن النظام الداخلي للجمعية بمادته رقم ١٣/ يسمح بذلك.

+ وجهت مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بكتابتها رقم ٣٢٢/ص تاريخ ٢٠٠٢/١/١٢ المرسل إلى جمعية الشيخ بدر الحسيني أكدت فيه بحسب ضرورة تنظيم كافة الوكالات في المديرية حصراً وتثبيت اسم الوكيل والموكل بشكل نهائي على الوكالة مع إرفاق صورة عن هوية الوكيل واعتبار الوكالات التي لا تنظم في المديرية باطلة.

+ لم يتناض السيد دك الباب أي راتب عن وظيفته كمدير أوقاف دمشق ولا عن وظيفة معلون مدير الجامع الأموي بدمشق حيث ثبت بكتاب محاسب الإدارة في مديرية أوقاف دمشق أن المذكور عين بالقرار رقم ٦٢٢ تاريخ ٢٠٠٠/١٠/٣٠ بوظيفة مدير أوقاف دمشق وأعفي من

وظيفته بالقرار رقم ٣٥٢ تاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠ ولم يتقاضى أي راتب عن وظيفته هذه كونه مدرساً في الفتوى.

+ إن السيد نصوح شحرور كاتب محاسبة وليس محاسباً والسيد عدنان حاج عيسى هو محاسب الجمعية والسيد مأمون الشلاح هو المحاسب القانوني الذي يدفع حساباتها وليس كما ورد بالشكوى من أن ذلك الباب يتلاعب بالمحاسبة.

+ إن إيصالات جمعية إسعاف طلاب العلوم الإسلامية تم إتلافها أصولاً بعد تغيير اسمها إضافة إلى ختمها بخاتم (غير صالح للاستعمال) وهي محفوظة لدى الجمعية.

+ بين طلاب المعهد إن كافة خدمات المعهد جيدة.
+ إن كافة مدرسي المعهد والإداريين فيه لعام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ من المواطنين السوريين إلا أن إدارة المعهد تُعين عرفاء مهاجع من بين الطلاب القاطنين ربما يكونوا هؤلاء غير سوريين (جزائريين).

+ إن السيد "عبد الله دك الباب" حائز على شهادة دكتوراه في الدراسات الإسلامية من جامعة الدراسات الإسلامية الباكستانية.

وانتهى التقرير إلى مقترحين اثنين حفظ الشكوى ومقترح تنظيمي آخر.
وإذ نعرب عن موافقتنا على التقرير ونتائجه نعتد مقترحات معدلة وفق الآتي:

١- حفظ الشكوى لعدم ثبوت صحتها.

٢- دعوة مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل لتوجيه من يلزم إلى:

إعادة النظر بمضمون الكتاب رقم ٣٢٢/ص تاريخ ٢٠٠٢/١/١٢ القاضي بضرورة

تنظيم كافة الوكالات الخاصة في المديرية بما لا يخالف أحكام القوانين والأنظمة النافذة.

والمرجو الاطلاع وإجراء المتقضى.

ب.ع

رئيس الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش

أحمد يونس

محمّد

د . مصطفى ميرو

بعد أن رأوا استقرار الوضع القانوني في الجمعية ، بمجلس إدارة من هيئة عامة متماسكة على موقفٍ عدم التنازل عن حقوق الجمعية ، استنجدوا برئيس الوزارة لاستصدار قرارٍ منه يغيرون فيها جهة الإشراف (الجمعية) ، ليصيروها (الأوقاف) ، فلقد كان لهم فيها وزير قالوا بحقه : (قدّمنا له الهدايا الثمينة) فكتب لهم على أوراق وزارته كتاباً ، أنشأه وفصله على قياس مشكلتنا

لاحظ (الترويسة . . . وزارة الأوقاف . . . الوزير . . .)
والتوقيع : رئيس مجلس الوزراء

ونحن نعرض صورته لتدرك تخبطهم في الهروب من الجمعية ، بعد محاصرتهم من هيئتها العامة ، فوقعوا بالمتناقضات ، التي وضّحناها في (ص : ٢٦٠) التهمة (٧) .



١٠٤٤٤
١١/١١/١٤

القرار رقم ٢٢٤١

رئيس مجلس الوزراء

بناء على أحكام المرسوم رقم / ٦٢٢ / تاريخ ٢٠٠١ / ١٢ / ١٣

وعلى أحكام المرسوم التشريعي رقم ٢٠٤ لعام ١٩٦١ وتعديلاته

وعلى أحكام القانون الأساسي في الدولة رقم ١ لعام ١٩٨٥

وعلى مقتضيات المصلحة العامة

يقرر ما يلي :

مادة ١ - يتولى السيد وزير الأوقاف الإشراف على كافة الأبنية والمنشآت العائدة للجمعيات والمعاهد الشرعية الخيرية المتباددة على العقارات الوقفية وغيرها والإشراف على المعاهد الشرعية الخاصة وإدارة شؤونها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار ويبلغ إلى وزارة الأوقاف لتنفيذه .
دمشق في ١٤ / ١١ / ١٤٢٣ هـ الموافق لـ ١١ / ١١ / ٢٠٠٢ م

رئيس مجلس الوزراء
د. محمد مصطفى مبرور

٢ / ١٠٤٤٤

القرار رقم ٢٢٤١

عدنان بدر الحسن

انتخبت الهيئة العامة للجمعية بتاريخ : ٢٣ / ١ / ٢٠٠٠ ، مجلس الإدارة من (١١) عضواً حسب نظامها الداخلي ، فلم تعجبهم أسماء الفائزين ؛ لأنهم لا يسيرون على هواهم في قضية العقارات ، فكان من الخصوم أن استنجدوا باللواء عدنان بدر الحسن ، رئيس السياسية ، لإبطال هذه الانتخابات ، ولتأهم في طلبهم بكتاب لا يوافق فيه على تثبيت عضوية المنتخبين ، ويطلب فيه من الوزارة وخلافاً للنظام والقانون ، إرسال (٢٢) اسماً بدلاً من المنتخبين ، ليتم انتقاء (١١) عضواً منهم . وعُلقت الوزارة على هذا الطلب : بأنه لمرة واحدة فقط . . . وعلى مسؤولية الجهة الأمنية التي طلبته . . . وشريطة أن لا يتكرر هذا الطلب في أية جمعية أخرى ، وبهذا التعليق من الوزارة على كتابه أخرجته فتهرب من المسؤولية .

واجتمعت الهيئة العامة بتاريخ : ٢٣ / ٧ / ٢٠٠٠ ، وانتخبت (٢٢) ، وانتقت منهم الوزارة (١١) خلافاً لرغباتهم ، وصدر كتابه (١١٠٤٧٣) تاريخ : ٢١ / ١٢ / ٢٠٠٠ بالموافقة ، وصدر قرار الوزارة (١٨٠٧) تاريخ : ٣٠ / ١٢ / ٢٠٠٠ بهؤلاء ، وتمّ تثبيتهم بقرار الوزارة (١٦) تاريخ : ٤ / ١ / ٢٠٠١ ، وبذلك فشلت وبطلت المساعي التي بذلها سعيد الحافظ ، زوج لينا الجندلي ، مستثمرة

الصالات لدى صديقه عدنان بدر الحسن .

وبعد إقالة المذكور إلى التقاعد ، صدر عن رئيس شعبة الأمن السياسي الكتاب (١٠١٨٠٤ / ٩٧٦٩٤ س) تاريخ : ٢٦ / ٨ / ٢٠٠٤ ، إلى مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بدمشق :

إشارة لكتابكم (٩٣٩٤ / ص) تاريخ : ٢٤ / ٦ / ٢٠٠٤ ، موضوع جمعية المحدث الأكبر الشيخ بدر الدين الحسني ، نوّكد على مقترحاتنا السابقة ، والتي وردت بكتابنا رقم (٦٨٧٥٧) تاريخ : ٧ / ٦ / ٢٠٠٤ ، والموجّه إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، بخصوص الجمعية المذكورة وهي :

- ١ - عدم قبول تنصيب أيّ عضو للهيئة العامة قبل الحصول على موافقة أمنية مسبقة ، نظراً لحصول تجاوزات وسرقات فيها سابقاً .
- ٢ - حلّ مجلس الإدارة المؤقت ، وتعيين مجلس إدارة جديد حياديّ ، لا يكون فيه تكثّل لأيّ جماعة دينية .
- ٣ - الحصول على موافقتنا على تعيين مدير الجمعية ، ومدير المعهد بقسميه الذكور والإناث من المستقلين ، والبعيد عن تأثيرات الجماعات الدينية .

يرجى الاطلاع



د . غسان اللحام

أصروا على تعيين أخيه الكبير ماجد في عام : ١٩٩٩ ، مديراً للمعهد بديلاً عني ، ثم فشلوا من الناحية القانونية ، وبعد حبسي سَمَّوه مديراً ، وجمعوا له بالقرار (٩٧٨) مع كونه مديراً صفة العضوية (أمانة الصندوق) ، وقد كانوا يحرمون عليّ الجمع بين الصفتين الإدارة والعضوية ، وهذا من أدلة ازدواجية المعايير عندهم .

وللإنصاف أقول إنه ليس لماجد منفعة منهم ، إلا راتبه الذي بدأ في عام : ١٩٩٩ بمبلغ (١٥) ألف ليرة شهرياً ، رغم أنه كان موعوداً من السيوفي الذي أخلف معه الوعد ، براتب (٢٥) ألف ليرة .

وكانوا إذا سئلوا عن سبب إصرارهم على تعيينه وقد جاوز السبعين من العمر ، يبرّرون الإصرار بقولهم : لنا مصالح مع أخيه غسان اتضحت بما يلي :

١ - إضافة اسمه على لجنة المدرسة العمرية بالصالحية ، إنقاذاً لسمعتها بالقرار (٨٣ / ع) تاريخ : ٤ / ٢ / ٩٨ ، راجع (ص : ٣١ و ١٧٩) .

٢ - استصدارهم منه القرار (١٦١٨) تاريخ : ١١ / ١١ / ٢٠٠١ ، المخالف لكتاب التفتيش (٩ / ٢٩٧٤ / ١٨ / ٤ ب) تاريخ : ٢٦ / ٨ / ٢٠٠١ .

وكتاب التفتيش (١٠ / ٤٨٠ / ١٦ / ٦) تاريخ : ٢٢ / ١ / ٢٠٠٢ ،

وفيه الطلب منه إعادة النظر بقراره ، ليكون منسجماً مع الكتاب الأول ،
ورغم أنني وجهت له من المديرية الكتب الثلاثة (٤٣٧٨)
تاريخ : ١ / ٩ / ٢٠٠١ ، و (٤٥٣٠) تاريخ : ١٠ / ٩ / ٢٠٠١ ،
و (٤٦١٨) تاريخ : ١٢ / ٩ / ٢٠٠١ ، ولكن دون جدوى ، لأن
شفاة الوسيط الدعبول ، ومعه سعيد الحافظ زوج لينا الجندلي ، صاحبة
الترخيص المخالف للقانون كانت مقدّمة على الشرع والقانون .
ثم إنك ستري في (ص : ١٩٢) كيف جيء بالدعبول رئيساً ،
وبالحافظ نائباً له .

وإني عندما شافهت اللحام بخطئه القانوني أجنبي بقوله : (ارفع
ضدي دعوى) وقد كان منا ذلك بالكتاب (٥٩٢٥) تاريخ : ٢ / ١٢ /
٢٠٠١ ، أمام مجلس الدولة . وكم مرة سألت نفسي إذا كان المذكور
لا يؤمن بالهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ، فلماذا أرسل إليها شكواه
ضدي ، يزعم أنني خالفت في جامع مقام العسالي ، وتجاوزنا على
الحديقة الأملاك العامة بينائه ، وأعني كتابه للهيئة برقم (٢٦ / ص س)
تاريخ : ٢ / ٤ / ٢٠٠٢ ، وكانت النتيجة بكتاب الهيئة رقم
(٩ / ١٤ / ٢٢ / ١٨ / ٤ ي) تاريخ : ١٦ / ٧ / ٢٠٠٣ ، أن هذا
الزعم غير صحيح .

بل لماذا استنجد بها مرة ثانية بكتابه (٦٨٩ / ص)
تاريخ : ٧ / ٤ / ٢٠٠٤ ، وفي أصل هذا الكتاب حاشية مكتوبة بقلم
سهام دلول تقول له فيها : (عطفاً على حديثكم الشفهي معي في مجلس
الوزراء ، بشأن عبد الله دك الباب) وكانت نتيجة هذه
الشكوى أيضاً بترك الأمر للقضاء المختص ، وتخطئة الوزارة على قرارها
(١٤٩) سنعرضه عليك فوراً .



سهام دلو وزيره سابقه للشؤون (علمانية) ماتت

١ - وضحنا لها بكتابنا (٣٣) تاريخ : ١٠ / ٦ / ٢٠٠٣ ، جواباً على هاتف مسجل من وزارتها ، التناقضات في الوثائق ، المزعوم أن للكزبري حقوقاً فلم تكثرث .

٢ - أصدرت قرارها (١٤٩) تاريخ : ٢٦ / ٢ / ٢٠٠٤ ، بتعيين مجلس إدارة تعييناً ، برئاسة عدنان دخاخي ، ونائبته ازدهار معتوق ، وليست من الهيئة العامة للجمعية ، وهي سافرة برّروا تعيينها لمعرفتها مع عبد الله الأحمر ، وهذا دليل منهن بأنهن على منهج (الميكيفيلية) الغاية التي تبرّر الوسيلة ، فالغاية المال ، والوسيلة استخدام أي شخص ولو امرأة سافرة ، تشرف على جمعية شرعية تعلّم الحجاب ، ثم قاموا بإرضائها بتوكيل ابنها المحامي وائل الحامض ، بعشر وكالات يتابع فيها دعاوى المحاكم ضدي ، راجع (ص : ٨٨ و ١٦٤) ، وقروا ابتداءً أنه محتسبٌ فيها ، ثم صرفوا له مئات الآلاف من الليرات أتعاب ، راجع محاضر جلسات عام : ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ ، ولا أزال أسأل نفسي : أهي أتعاب محاماة لابنها ، أم أتعاب لها في مراجعتها لرئيس التحقيق بالسياسية (الفيحاء) تحرّضه في الشهر : ٩ من عام : ٢٠٠٤ ، على مزيد من تعذيبي ؟ !

محمد زيادة

وزير سابق للأوقاف ، أذكر من طرائفه وخلقه

١ - إصداره القرار (٤١٩) للعام : ٩٨ ، بتكليف لجنة بناء العمرية المشكّلة بالقرار (٣٥٥) لعام : ١٩٨٣ ، المعدّل بالقرار (٨٣) لعام : ١٩٩٨ ، وهو قرار مخالف لأحكام القرار (٩٦٠) لعام : ١٩٧٩ كما قال المفتيش ، راجع (ص : ٣٢) ، ونسخته الأولى خاوية من ذكر اسم لمحاسن .

٢ - إتقانه التنسيق معهم ضدّي فيما نشرته الدومري ، عن جمعي بين وظيفتي مدير للأوقاف والمعهد ، ومعاتبته لي في نشري الردّ عليها بعنوان : ﴿ فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنبياء : ٧] ، وتخطّئي في ردّي عليهم ، بزعمه أنه أعدّها لها جواباً ، وعند اطلاعي على إجابته ، رأيته هزياً .

٣ - محاولته التملّص من مسؤولية الجواب عن كتابه (٥٨ / ٤ / ١) تاريخ : ٢٤ / ٢ / ٢٠٠٢ ، بتبرئة السيوفي من مخالفات المجمع والعمرية ، كان الوزير يبرّر الجواب بأن غسان الجيرودي ، وسمير السباعي أعدّاه ، والسباعي يقول : الوزير أمرني به ، أما البيلوني فقد حدّثني أن الجواب بهذه الصيغة كان لقاء خدمة ولده عبد الرؤوف بمكتب ، أي : إنه لم يكن لوجه الله .

٤ - مداخلته فيما لا يعنيه من موضوع انتخابات اتحاد الجمعيات ،
ونتايجها التي أزعجتهم بفوزي بالمرتبة الثانية ، فتحرك من وراء
الكواليس لإبعادي عن أمانة السر .

٥ - معاتبته لرئيس الجمعية مفتي دمشق ، على توقيعهِ على بيان
الجمعية : ٣٠ / ٣ / ٢٠٠٣ ، وخاصة (ص : ٢٠) منه ،
وبيانه : ٧ / ٩ / ٢٠٠٣ .

٦ - تحقيقه لما كان يرويه عنه صديقه عبد الفتاح السيد أبو لحاف ،
زوج بنت قويدر ، من وعيدهم بإبعادي عن الاتحاد ، ثم
الأوقاف ، ولينتظر الثالثة ، وهي إبعادي عن الجمعية والمعهد ،
وعندما سمع المقالة بعض عقلاء الدعاة علّقوا عليها
بقولهم : (ليت عبد الفتاح استمر منشغلاً بتجارته الدنيوية ،
ولعبه بالبلياردو ، وأمثالها في صالات الرياضة وملاهيها) ،
فذلك أنفع للدعوة ، وأتقى له من صيرورته أداة خفيفة متسعة في
أحكامها ، مجادلة عن الذين يختانون أنفسهم ، خشية أن يحبط
عمله بعد أن كان له تاريخ قديم بتحفيظ القرآن لكثيرين ، وهذا
الوعيد دليل على خلق عصابات لا على خلق دعاة ، لأنه يتناقض
مع خلق وتربية شيخه عبد الكريم الذي لم يتوعد بمثل ذلك أحداً
من العاملين في زمانه مهما اختلف معه ، بل إن هذا الخلق
يتناقض مع خلق ومنهج الإسلام ، الذي تمثّله ابن عباس بفرحه
عندما يسمع بالغيث يصيب أرضاً غير أرضه الخاصة به ،
وبالقاضي يعدل بأية قضية يحكم بها ، وإن لم تكن قضيته الخاصة
به ، وبالمتعلم يتعلم تفسير آية من القرآن يشاركه فهمها ، وهو
مختص بها ، إنها عنده منطلقات خلقية حيادية عامة موضوعية ،

أما عند المذكورين فإنها خاصة ، ولعلّه ردّد الوعيد لي لأنهم يتصورن أنهم يعيشون في سوق تجارية ، لا يريدون أن يجالسهم فيها أيّ نصوح ، أو أيّ نبيه يصحّح مسارهم بدليل أنهم قرّروا فصلي عن المعهد ، قبل أن يصدر الحكم عليّ بثلاث سنوات وشهرين ، فإنهم فصلوني تعسفياً بتاريخ : ١٠ / ٣ / ٢٠٠٤ ، وصدر الحكم : ١٠ / ٥ / ٢٠٠٧ ، بل قبل أن يكتب صهرهم تقريره الكاذب بحقي بحوالي شهرين ، ومع أنه لا يجوز قانوناً فإنهم فعلوه عبر مطاياهم كما قيل في المثل : (اتهمه بالزنا ، ثم أقام عليه الحد) ، دون وقبل محاكمته .

٧ - ذعره عندما أبلغته خبر تسرب الخبر إليّ ، وقد كانوا يروونه على لسانه يبشرهم بعزلي ، ولعلّ من دوافع استجابته لهم ، هو تفشيلي لاجتماعات يدعونا إليها لإكساء مجمع يلبغا الذي تورّط به الأيوبي ، وقد كنت متوقّعا تورّط زيادة به ، لكن مرسوم عزله لم يسعفه بهذا المغنم ، بل عجّل لخلفه بهذه الفضيحة .

٨ - انكشاف أمر الوسيط عبد المعين الحرش ، مع تلميذه المحامي دقماق ، الشريك في بطولة تهريب الصالات والمطعم ، بالعقدين المعروفين في (ص : ٥٦ ، ٧٥) وأحدهما مع الجندلي كان بشاهد واحد هو السيوفي ، والثاني مع صفاء طباع بلا أيّ شاهد على الإطلاق ، ونتيجة خسارة الجمعية بسبب هذين العقدين موضّحة في (ص : ٥٦ ، ٥٧ ، ١١٨ ، ١٢٣) ، وفي ذاكرتي أن الدقماق كان يرجوني تحديد موعد للاجتماع بالوزير لقضية العقارات ، فاجتمعنا بالوزير ذات يوم مساء بمكتبه ، فلم يبحثا في الموضوع بأيّة كلمة أمامي ، وغاب عن ذهنهما أنني أدكي منهما ،

وأما تعليقي على وكالته (٧٤ / ٣٨٦٥ / ٢٣٥)
تاريخ : ٢٣ / ٢ / ١٩٩٩ ، فلا تخوّله إجراء التعاقد ، وأنها
وكالة عمّن يتظلمني ، وهن الظالمات .

٩ - إكثاره الحلف بأولاده بأنه يحبني ، وواقع حاله يخالف أيمانه التي
لا تجوز شرعاً بهذه الصيغة ، وهو مجاز شريعة وللأسف ،
وأما عن الدكتوراه ، التي يحملها مشترة من حيث اشتراها سلفه
عبد المجيد طرابلسي ، وخلفه زياد الأيوبي ، وبعض أبناء
وجماعة كفتارو وغيرهم ، وأنا من الذين يعرفون مع غيرهم كثيراً
أنها اشتريت من بائعها عبد الجواد خلف .

١٠ - مسارعته بالتستير على مخالقات محاسبة معهد الإناث ، المحتفظة
بأموال المعهد لديها ، لم تسدّها أصولاً إلى المصرف فكتب كتاباً
إلى المصرف يتجاوز فيه قرارات مجلس الإدارة بشأن المحاسبة .

١١ - رفض تنفيذ حكم عماليّ مكتسب الدرجة القطعية برّد دعوى
المعاونة التي أقامتها ضد الجمعية ، فردّت المحاكم دعاها على
جميع مستوياتها ، والمعنى أنه يحلل لنفسه تجاوز أحكام القانون
الناظمة لإنهاء خدمة العامل ، وذلك عندما أصدر قراره بحقي ،
في الوقت الذي يحرم على مجلس إدارة الجمعية الالتزام بأحكام
القانون بشأن المذكورة ، وهذا من ازدواجية المعايير .

١٢ - قد يكون من أسباب عداوته لي تفشيل مكره بالمعاهد الشرعية ،
وقد كان ينوي بتاريخ الشهر : ٣ / ٢٠٠٠ ، إلحاقها بالتربية ،
فوجّه السيد الرئيس بتاريخ : ٥ / ٢٠٠٠ ، بإبقائها للأوقاف ،
بنتيجة تضافر الجهود من مديريها .



زياد الدين الأيوبي

سأحدّثك بعد قليل عن كتابه (٢٢٥ / ١ / ٤) تاريخ : ١٢ / ١١ / ٢٠٠٥ ، فقد يكون مكافأة من المذكور لمن أسدى إليه معروفاً ، فالكثير يعلمون بأن قرار نقله من وظيفة الخطابة من جامع الشهداء إلى أنس بن مالك حيّ الأكابر ، كان بترشيح من السيوفي معاون الوزير وقتئذٍ ، ويلتقيان بانتمائها لكفتارو ، واستمرار تبادل المنافع المعنوية والمادية ، ومنها ما نتج عن السعي لدى المحسن الأورفلي ، لتخصيصه بدار سكن في تنظيم كفرسوسة ، مقابل مشفى الأسد المحضر (١٨٧) ، وأعيذه بالله من حاسد قد يحسده على ما جاءه من غير طلب ولا استشراف نفس ، وهذا الأمر لا يعنيني ، وحسبي أن أقول : بأني عندما سمعت تعاطفه مع مهربي عقارات الجمعية ، قمتُ بتسليمه وثائقنا كافة عند لقائي به أمام مبنى التلفزيون ، ثم سألته بعد فترة عن رأيه فيها ، فأجابني : بأنها واضحة وصريحة ومفهومة ولا شك والحق معكم وللجمعية ، فإذا به بعد وصوله إلى كرسي الوزارة يضرب بكل الحجج الوقفية المعروضة في (ص : ٢٢ ، و ٢٥ ، و ٥٥) عرض الحائط ، كذلك قد فعل بكتب التفتيش رقم (٩ / ٧٤ / ٢٩ / ٨ / ٤) تاريخ : ٢٦ / ٨ / ٢٠٠١ ، ورقم (١٣ / ٥١٧ / ٢٠ / ٢) تاريخ : ٢٣ / ٧ / ٢٠٠٢ ، ورقم (١٠ / ٤٨٠ / ١٦ / ٦)

تاريخ : ٢٢ / ١ / ٢٠٠٢ ، كذلك فعل بقرارات الهيئة العامة للجمعية ، وخاصة تجاوزه لتتائج الاقتراع السري بشأنها ، في اجتماع : ٧ / ٩ / ٢٠٠٣ ، وزوّدهم بكتاب يتناقض مع قراراتهم ويسقط الدعاوى المرفوعة بحقهم أمام مجلس الدولة والمحاكم المدنية تنفيذاً لكتب الأوقاف والجمعية ، وهو لا يملك إسقاطها ، وإذا جاز لفرد من الأفراد أن يتنازل عن أمواله الخاصة فإن القانون (٢٠٤) لا يسمح لشخص وزير الأوقاف أن يتنازل عن مال الوقف إطلاقاً ، ومرفوض منه أن يقول : بعد التأكد من قبلنا ، لأنه أصلاً طرف في النزاع ، ومن كانت هذه صفته لا يحقُّ له البداية بحسمه ، فالمحكمة هي التي تحسم حصراً ، وله بل ويجب عليه تقديم دفعه لا أحكامه النهائية بكتاب منه .

وبعد أن تتأكد المحكمة ، وتقارن بين دفعات الأطراف المتنازعة الثلاثة ، الأوقاف والجمعية والواقفة ، تحسم النزاع ، ولا يقبل أحد من الدستوريين والقانونيين تجاوز مبدأ الفصل بالسلطات ، الذي تجاوزه صيغة كتابه (٢٢٥ / ١ / ٤) تاريخ : ١٢ / ١١ / ٢٠٠٥ ، وهي (بعد التأكد من قبلنا بأن المتبرعة هي صاحبة الحق من الناحية الشرعية ، ولا يجوز لوزارتنا أن تضم إلى أملاك الأوقاف عقاراً بغير وجه حق ، وعليه تسقط جميع الدعاوى المقامة من قبلنا ، لكي يعود الحق إلى نصابه) ، هذا الكتاب من أربع جملٍ وعباراتٍ ، فيه أربع مخالفات شرعية وقانونية هي :

١ - جمع الوزير فيه بين السلطتين التنفيذية والقضائية فالقضائية قد أصدرت حكمها برقم (٧٥٨) تاريخ : ١٥ / ٣ / ١٩٩٧ ، وصدّقته محكمة النقض برقم (٨٢١ / ٢٨٤) تاريخ : ١ / ٤ / ١٩٩٧ ، وهما معروضان في

(ص : ٢٥ و ٥٥) ، والأعمى يقرأ في سطورهِ (٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩)
أنها وقفية للجمعية ، صدر الحكم بثبوتها ولزومها في خصوصها
وعموماً بشروطها ، وعند انحلال الجمعية فللمديرية ،
أما المتعامي فلا يريد أن يقرأ . وهل يقع في مثل هذه المخالفة
إلا أُمِّيٌّ في علم الشرع والقانون ، أو عالم بهما وتلاعب لمصلحة
ما ! ولا يوجد احتمال ثالث ، والاحتمالان أحلاهما مرُّ المذاق .

والخلاصة : فإنه لا يجوز في شرع الله لعمر بن الخطاب ،
ولو كان وزيراً بكتاب منه إلغاء وقفية أبرمت قطعياً ، وأما قوله عن
المسألة الحمارية أو الحجرية : (تلك على ما قضينا وهذه على
ما نقضي) فليس من باب استحلاله لازدواجية المعايير ، وإنما هو
من عدم جواز تطبيق الأثر الرجعي على حكم قضائي قطعي مبرم .

٢ - افتئات الوزير على السلطة التفتيشية بكتبها الثلاثة المذكورة
أعلاه ، ولا يحق له ذلك .

٣ - يسمي الوزير الواقعة متبرعة ، وبين التسميتين فرقٌ عند أهل الفقه
والقانون ، ولقد تعمّد المتلاعبون إشاعة المغالطة بذلك ، فأحكام
الوقف ليست مثل أحكام التبرع ، فالوقف لا يجوز التراجع عنه ،
أما التبرع هبة ، والشرع ينهى عن العودة فيها ، ويعدُّ العائد في
هبته كالكلب يعود في قيئه ، أما القانون فقد يجيز في بعض
حالات ، وإنما وقع بهذا الخطأ عمداً أو سهواً لأنه ليس من أهل
الاختصاص الشرعي والقانوني ، مع عدم إنكارنا أنه مجاز تاريخ
وآداب ، ولا ننخدع بحيازته لشهادة الدكتوراه في الشريعة ، لأننا
نعرف أنها شراء من عبد الجواد خلف ، بواسطة شريكه محمد
شيخاني ، الذي سعى للبائع بزوجة من إحدى قريباته .

٤ - الاستبداد المرفوض شرعاً وقانوناً ، أن يجتمع لشخص بمفرده بأن واحد معاً السلطات كلها ، وقد اكتمل مثاله هاهنا بكتاب عارٍ عن الصحة ، مخالف للواقع ومجاف للحقيقة ، نتج عنه حكم مدنيّ من (ب م ٤) بقرارها (٢٢٥) أساس (١٣٨١) ، فعادت الأوقاف تعتمد هذا الحكم بإعطائه صيغة التنفيذ ، بقرارها (١٩٢٧) تاريخ : ٣ / ٩ / ٢٠٠٦ ، ولعلّه عندما خشي المحاسبة على الخطأ أردف كتابه (٢٢٥) بكتابه (٥٨٦٨ / ٤ / ١) تاريخ : ١٨ / ١٢ / ٢٠٠٥ ، مخاطباً فيه مديرية أوقاف دمشق بقوله : (خلافاً لأيّ كتاب صادر عن الوزارة ، فإن وزارة الأوقاف ومديرية أوقاف دمشق تطلب وضع الأمور في نصابها ، بعد أن تبين من خلال صورة إخراج القيد العقاري ، وكتاب محامية إدارة قضايا الدولة ، فإن هذه العقارات والأبنية بكاملها ملك لجمعية الشيخ بدر الدين) .

وسؤالي هل أقيمت الدعاوى أمام المحاكم إلا من أجل فسخ التسجيلات الخاطئة ، فرق مساحات وصلات ، ضاعت عن الجمعية نفسها ، وأساس التسجيلات في السجل العقاري هي الحكم الشرعي القطعي ، الذي أنكره الوزير في كتابه (٢٢٥) تجاوزه واعتبره بعد تسجيله استناداً إلى الحجة الوقفية عقاراً ضُمَّ إلى أملاك الأوقاف بغير وجه حق ؟ وإذا كانت الحقوق لا تكتسب من الأحكام القضائية القطعية فمن أين تكتسب ؟ وصغار الحقوقيين والشرعيين يعلمون أنها مصدر من مصادرة الملكية .

وأما عن التلاعبات الطارئة بالمساحات والصلات ، فقد اكتشفها التفتيش بنتيجة الخبرة الفنية الثلاثية ، من خبراء مهندسين محلّفين دقّقوا

ومسحوا ، فقرّر التفتيش الطلب من الجمعية والأوقاف تحريك الدعاوى اللازمة لفسخ التسجيلات الخاطئة ، وبعد أن حرّكتها الجمعية والأوقاف صدر الكتاب (٢٢٥) يطلب فيه الأيوبي إسقاط الدعاوى كافة ، وهو يعرف أن الجمعية حتى الآن لم تستفد شيئاً من رعيّة الوقفية وشرطها لجمعية الشيخ بدر الدين ، لا للشيخة زوجة الشاهد الأوحده على العقد المبرم مابين براءة والجندلي ، المعروف في (ص : ٥٦) ثم إنك إذا تأملت الكتاب (٥٨٦٨) رأيته خطاباً لمديرية أوقاف دمشق ، لتضع الأمور في نصابها بزعمه ، وبصيغة أن المديرية هي التي رأت ، فكيف ينسجم أنه خطاب لها وأنها هي التي رأت في سطر واحد ؟ إن رؤية المديرية موضحة في تقريرها المؤرخ : ١٠ / ٨ / ٩٩ ، (قبل استلامي للمديرية بأكثر من سنة) بإجماع وتوقيع : السمان ، والنوري ، والبيرقدار ، ودادو ، والجسار ، والسعيد ، والمعروض في (ص : ٥٨) .

أما كلام الوزير ورؤيته فلم تستند إلى رؤية أيّة خبرة ، بل ولا إلى أيّة لجنة إطلاقاً ، فهو مخالف لأحكام القانون (٢٠٤) لعام : ١٩٦١ ، الناظم لوزارة الأوقاف ، فأحكام هذا القانون تجعل قرارات الأوقاف بلجان لا بفرديّة ، ومنذ صدور القانون وحتى الآن ، إلى يومنا هذا تجد جميع قرارات المجالس مستندة إلى اقتراح لجان ، باستثناء هذا القرار الفريد من نوعه ، ولقد جعل القانون مجلس الأوقاف المحلي بالمديرية مغايراً لمجلس الأوقاف الأعلى بالوزارة ، وجعل البداية من المحلي لا العكس وكل واحد مستقل في قراراته ورؤيته .

فالأصل أن يصدر القرار عن المجلس المحلي بالمديرية أولاً ، ثم يصدّق من المجلس الأعلى بالوزارة ثانياً ، وإنما كانت اللجان مقصودة

من المشرع خشية الاستبداد والتفريط الفردي ، والأمر عكس تماماً في هذا الكتاب من الوزير ، صار يشبه قوله تعالى على لسان المستبد ﴿ مَا أَرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى ﴾ [غافر : ٢٩] ، والتاريخ يعيد نفسه ، أعني أنه مخالفة قانونية رابعة .

إذا وهب الوزير عقار وقف بملك الوقف عربون الإخاء وأصدر إذ يهرّبه كتاباً كمستندٍ لقاضي في القضاء فويل للوزير وألف ويل هذا التفريط من قاضي السماء لذلك فقد صدقت المقالة المنشورة في العدد (٢٨٢) من جريدة الوطن إذ قالت : (أبدت مصادر الوطن في الأوقاف استهجانها الشديد ، لما تخلل فترة تولي الوزير الأيوبي من تجاوزات وانتهاكات للقوانين . . . إلى أن قالت : إن إصرار الوزير على التفرد في اتخاذ القرارات ، وعدم اطلاع الآخرين بالشأن الديني والوقف ، بمجريات أيّ أمر حرصاً على التفرد في القرار ، والمنفعة القادمة من مثل هذا القرار . . . كل ذلك . . . ختمت المصادر إلى جانب أنه لم يكن مؤتمناً على الوزارة ومقدراتها وأوقافها ، ولكن عن طريق بعض الفاسدين الذين التقت مصالحهم مع مصالحه صارت ممتلكات الوزارة تؤجّر وتدار وسط دائرة ضيقة دون اعتماد أيّ نصّ قانوني ، وفي عدد من المرات ولدنا مستندات) .

وأختم بمثال تقريبي عن قضية وقفية عز الدين أيبك ، جنوب شرق ثانوية جودة الهاشمي ، التجهيز حسمت لمصلحة الوقف ، لأن أصل الحجية حكم شرعي ، وأثناء النظر في نزاع قام حولها بقضية في المحاكم ، لم يزود وزير الأوقاف يومئذ المحكمة النازرة في كتاب من بضعة سطور ينسف به حقّ الأوقاف بالوقفية يقول فيه : بأنه بعد التأكد من

قبلنا ! ! أو أن أيك كان متبرعاً لم يكن واقفاً ؟ في كلمة حق أريد بها باطل ، إن الأوقاف لا يجوز لها أن تضم إلى أملاكها عقاراً بغير وجه حق ؟ وينتهي مطالباً إسقاط الدعاوى ؟ ولو كان قد صدر مثل هذا الكتاب المغالط لاستنكره الأيوبي نفسه من على منبره بإيعاز من السيوفي نفسه ، الذي تأمر على الخطيب مستنكراً تفريطه ، وغبن حق الوقف بأجرة وهبة المثل ، بعقد إيجار الهافانا ، القائم على العقار نفسه ، لذلك فإني لا أصدّق الإشاعة التي بثّوها بأن سبب عزله عن الوزارة عدم تفريطه بعقار وقفيّ كان يقوم عليه سابقاً معرض دمشق الدولي ، وإن الذي فرّط بالعقار (٢٧٣) قنوات بساتين تنظيم كفرسوسة ، وقيمته مئات الملايين ، يهون ويسهل عليه التفريط بعقار المعرض أو يلغا .



عدنان دهاخني

عَيَّنوه تعيناً بقرار الوزارة (١٤٩) تاريخ : ٢٦ / ٢ / ٢٠٠٤ ،
وسبق لنا في (ص : ١٧٨) إيراد كتاب الهيئة المركزية للرقابة
والتفتيش ، وتوضيحها للخطأ القانوني في هذا القرار ، وفي التعليق على
المذكور ، وعلى من عَيَّنته أذكر بقول السيد الرئيس في خطاب القسم أمام
مجلس الشعب :

(علينا باحترام القانون ، فإن فيه حفظاً لكرامة المواطن تجاه
الدولة ، وكرامة الدولة تجاه المواطن) .

ولكن يبدو أن الدهاخني يوم هرول قبل وبعد استصدار القرار فرحاً
به أن صار رئيساً للجمعية ، لم يستوعب هذا الخطاب الرائع ، أو أنه نسي
بأن مؤهلاته في الشهادة الابتدائية التي لا يملك سواها لا تخوِّله رئاسة
جمعية ، وفقني الله لاستقطاب خيرة علماء دمشق إليها ، فكيف يستقيم أن
يدوم رئيساً لها ؟ ولذلك أدركوا الخطأ الفادح لهذا الانتقاء فاستدركوه
بعد شهور فقط . وعَيَّنوا مجلساً بالقرار (٩٧٨) ليس له فيه أيُّ اسم على
الإطلاق . أي : إن فرحته بمنصب الرئيس شهور ، استهلكوه فيها
وانتهى ، وربما وعدوه بالدعم في انتخابات مجلس الشعب بما يملكونه
من أصوات أتباعهم في عراضتهم ، وهذا أمر ينسيه وجعه ، وأما عن
علاقته بالحديث الشريف « المسلم أخو المسلم » ،

ولا يسلمه . . . » فقد أثبت عكسها من خلال استجابته لهم ، وتعجّله بالادّعاء عليّ قبل سؤالي عن صحة التهمة المفتراة عليّ ، بقلم البحرة صهر السيوفي ، فلقد تبّناها وادّعى بها عليّ قبل التأكد من صحتها ، وقد رأيت أن شهادة أصحاب العلاقة المتبرعين ، عمار قزیز ، ونادر تسابحجي ، وأنور نحلاوي ، ومسلم تسابحجي ، تردُّ هذا الافتراء في هذا الادّعاء الكاذب ، راجع (ص : ١٢٧) ، ونذكر له في فترة ولايته أنه سيتحمل مع بقية المجلس - المنتقى المعين - إثم توكيل محام مهمل ، قد فوّت على الجمعية مهلة الطعن بقرار (ب م ٤) الذي حدّثناك عنه في (ص : ١٨٦) ، وذلك بعد عزلهم للمحامي سعدي السلق ، الذي كان يتابع الدعاوى بأمانة واقتدار ، ولذلك عزّله .



د . موفق دعبول

بعد أن صدر عن المحافظ غسان اللحام القرار (١٦١٨) تاريخ : ١١ / ١١ / ٢٠٠١ ، بالترخيص للجندلي باستثمار الصالات ، ذهبتُ إلى المحافظة أتابع مصير أربعة كتب من المديرية ، أذكره فيها بعدم مخالفة كتاب التفتيش الذي أهمله مع كتب أربعة ، مذكورة أرقامها في كتاب التفتيش (١٠ / ٤٨٠ / ١٦) تاريخ : ٢٢ / ١ / ٢٠٠٢ ، وهذا الأخير يؤكّد على اللحام عدم جواز إهمال الكتب الخمسة ، أخبرني أمين سرّه سميح الشرجي ، بأنّ الوسيط في ذلك هو موفق دعبول ، وعندما صادفته بحفلة عقد زواج في نادي الشرق ، أردت أن أشرح له حق الجمعية ، فرفض الاستماع كلياً في الجلسة أو بعدها ، ثم تقرّر في مجلس الدولة تعيين خبرة فنية في الدعوى ، أحدهم المهندس خالد حمشو ، وزرته شارحاً حقّنا ، فأخبرني بأن المهندس بسام دعدوش معنا ، والدعبولان ليسا معنا ، أفلا يكفي هذا ليختاروه رئيساً لمجلس إدارة الجمعية معيّناً بالقرار (٩٧٨) تاريخ : ٢٩ / ٥ / ٢٠٠٥ ، ويجدّد له مرتين ، وقد يجدّد له لحين انتهاء دوره ودعمه .

١ - رئيساً قد وقّع على التزام نظام الجمعية التي انتسب إليها بتاريخ : ١٨ / ٣ / ٢٠٠٤ ، وخالف أحكام المواد (٢٠ و ٢٩ و ٣٤ و ٤٠) من نظامها .

٢ - نائب الرئيس سعيد الحافظ ، زوج لينا الجندلي ، صاحبة العقد المعروف في (ص : ٥٦) ، والشرح في (ص : ١١٧) ، الله أعلم هل سيرعى مصالح الجمعية أم زوجته ، وهما متعارضتان ؟

٣ - الخازن ماجد اللحام ، شقيق غسان .

٤ - أمين السر أبو الخير شكري ، ستأتيك ترجمته في (ص : ٢٣٢) .

المحاسب [لا يوجد] ، من ٢٩ / ٥ / ٢٠٠٥ ، لغاية تاريخه إنما يوجد موظف مطيع ، راجع ترجمته في (ص : ٦٣) .

٥ - عضو نزار ترجمان ، سُمِّي أخيراً أميناً للسر (وقد يكون ذلك لأنه أول وآخر والأوحد في تاريخ القانونيين ، يقبل لنفسه عضوية في لجنة ثنائية للعقارات ، تقررت بجلسة (٣) تاريخ : ١٣ / ٦ / ٢٠٠٥ ، وأين الثالث المرجح لصوت من صوتين إذا اختلفا) .

٦ - عضو أنس دبش ، موظف من الشؤون .

٧ - عضو ندى حبوباتي ، شقيقة خالد ، وتلميذة نهيدة .

إنك ترى في هذا القرار أن عدم وجود محاسب مسمّى فيه ، شبهه بقرار المدرسة العمرية المذكور في (ص : ٣٢) بل إنها خطأ أفدح من خطأ القرار (١٤٩) الذي سُمِّي فيه أنس دوامنة محاسباً ، وهو مهندس لا يفقه قيود وسجلات المحاسبة ، وكل ذلك لإبقاء المحاسبة بيد الصهر العزيز ، السميع المطيع ، المخالف في صفته لأحكام المواد (٢٠ و ٢٩ و ٣٤ و ٤٠) من النظام الداخلي ، ثم إنك ترى أن الأعضاء سبعة فقط ،

عدددهم مخالف للمادة (٢٠) وهذا العدد قد يكون مقصوداً فإنه إذا صحا ضمير ثلاثة منهم ، للمطالبة بحقوق الجمعية في عقاراتها ، فسيغلبون بقرار الأربعة الآخرين المضمونين ، بأنهم لن يصوتوا بما يزعج زوجتهم أو شيختها ، وبما أن د . دعبول محسوبٌ على التيار الإسلامي منذ شبابه ، فإنني أذكره بأن رسولنا محمداً ﷺ قد عدّ من المهلكات : « إعجاب المرء بنفسه » ، وأذكره بأن رسولنا محمداً ﷺ يوم قبض من أبي بكر وعمر مالا من أجل الدعوة ، لم يضعه تحت إشراف صهره عليّ مع ثان فقط ، هو في الوقت نفسه رابع ثلاثة يشكّلون القرار النهائي لمصير المال ، ثم لا يكثرثون بمخالفة ثلاثة آخرين ولو عارضوهم ، بل وما كان في هؤلاء الأربعة أصحاب القرار مطيةً تمتطى ممن غنمت زوجته من مغنم مال الدعوة ، الموضوع تحت قرار زوجها ، أو صهرها مع ثلاثة آخرين لا يبالون بشرع الله الذي جعل شرط الواقف كنصّ الشارع ، وقال : لا مساغ للاجتهاد في مورد النص ، وجعل الحق في مواطن الخلاف لا يتعدّد .

وبذلك سيتضح له ولوكيله المحامي عرابي أين تكمن المافيات التي رمتني بدائها وانسلت ، إن أولى الناس بتسمية المافيات امرأة تنفرد بالسيطرة على بعض الدمى والمطايا ، فتحصل عبرها على أيّ قرار خطر تريده هي ، لا كما يريده الممارسون للشورى الحقيقية والديمقراطية ، مثال ذلك : فصل (٥٥) عضواً من الهيئة ، لم يرتكبوا مخالفة قانونية ، إنما ارتكبوا مخالفة لأهوائها ، فصوّتوا في اجتماع : ٧ / ٩ / ٢٠٠٣ ، لمصلحة الجمعية ، وعند المستبدّ لا يجوز ذلك ، وعند أهل الشورى والديمقراطية يجوز ، بل يجوز أيضاً اللجوء إلى القضاء الإداري ، بدعوى لمعالجة خطأ القرار (١٤٩) حسب قرار التفتيش الذي وضّح

مخالفته للقانون ، إنكم تستنكرون الشورى الهزلية السورية التي يورّع أدوارها ، المستبدّون على مطاياهم ، ونحن نستنكرها أن تكون منهم على مطاياهم ، ونزيد عليها الاستنكار أن تكون منهن على مطايهن ، عدلاً بين المتماثلين ، وبعداً عن الوقوع بمعصية ازدواجية المعايير .

فأشبه الرجال تراه يرضى يُسمّى بالمطيّة لا ييالي
إنني ومن باب وجوب النصيحة التي رفض استماعها بنادي الشرق ،
أدعوه أن يستدرك خطأ قانونياً ، ساقوه إليه بمخالفة المواد (٢٠ و ٢٩
و ٣٤ و ٤٠) من النظام في توقيعه ، منذ استلامه ولغايته .

المادة (٢٠) يدير الجمعية مجلس إدارة مؤلف من (١١) عضواً
بما فيهم الرئيس ، (تنتخبهم الهيئة العامة من بين الأعضاء) لمدة
سنتين .

المادة (٢٩) ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه ، في أول
اجتماع له بعد اجتماع الهيئة العامة رئيساً ، ونائباً للرئيس ، وأميناً للسر
والصندوق ، ومحاسباً .

المادة (٣٤) واجبات المحاسب المنتخب .

المادة (٤٠) لا يُصرف أيّ مبلغ من أموال الجمعية ، إلا بموجب
أمرٍ صرفٍ موقّعٍ عليه من رئيس الجمعية ، وأمين الصندوق ،
والمحاسب .

فهل أنتم منتخبون ؟

وهل فيكم محاسبٌ مسمّى معكم في قرار تعيينكم ؟

وهل يوقّع أوامر صرفكم وقبضكم محاسبٌ حسب شروط النظام ؟
إن العودة إلى الحق خير من التماذي بالباطل ، حرصاً على سلامة
الجمعية .

وأعزُّ ما يبقى وداؤٌ دائمٌ إن المناصبَ لا تدومُ طويلاً



الشيخ كريم راجح

سبحانك يا مقلّب القلوب ، كيف انقلب موقفه في خطابهاته يؤكّد
أمام الجماهير أنني على حقّ فيما أطالب به من حقوق الجمعية ، وخاصة
في جلسته مع د . وحيد رجب بك ، قبل أن تتوضّح له وثائقنا ، وكم
سمعناه يعيب على المرحومين : الدواليبي ، والسباعي ، وأبي طوق ،
والرنكوسي ، والدادا ، والكتاني ، وزكريا ، والعقلة ، وسوار ، تقلّبهم
في مواقفهم .

قد يكون انقلاب الشيخ بسبب الوسيط كمال عبيد ، وكيل أعمال
الثرية قريب زوجته الجديدة ، من أجله أو من أجلها كتب فتوى من بضع
صفحات ، قرأها وشرحها بإسهاب في اجتماع
الهيئة : ٧ / ٩ / ٢٠٠٣ ، محرّضاً الأعضاء على تبني موقفه ، تتركز
فتواه على اللغة العاطفية ، بالحرص على سمعة الخير ، وعلى اختزال
معنى (ال) في اللغة على معنى واحد من معانيها ، وعلى مغالطة بأنّ
براءة عازمة ، والعزم على الوقف ليس وقفاً ، فوضّحت له ساعتئذ أنّ
وثائقنا تجاوزت مرحلة العزم ، فصارت أحكاماً قضائية قطعية ، وصارت
قرارات تفتيش ودعاوى منظورة أمام القضاء ، يحسم النزاع حولها
مرجعيات الشرع ، فإلى المراجع الفقهية كتب الفقه ، فتحت أمام
الحاضرين ليقرووها وهي : « الإجماع » للفقيه سعدي أبوجيب ،

« أحكام الأوقاف » للفقهاء مصطفى الزرقا ، « الأوقاف » للفقهاء وهبة الزحيلي ، « العدل والإنصاف » للفقهاء قنبر باشا ، « الفقه المنهجي » للفقهاء الخن والبغا والشربجي ، « النصوص العقارية الوقفية » للمحامي داود تكرتي ، « الأنظمة الوقفية في سورية » للسيوفي .

ثم تمّ التصويت السري من قِبَل الحاضرين ، وعددهم (١١٧) بالأصالة والوكالة ، فكانت نتيجة التصويت التي عرضناها في (ص : ٦٢) بأن (٩٦) عضواً لا يوافقون و (٢١) عضواً يوافقون ، وقلْتُ له في الجلسة : هَبْ أَنِّي وافقتك جدلاً بصحة فتوى لمصلحة براءة ، فما هو جوابك عن حقوق مزعومة للكزبري ، تتناقض بأرقامها في ست وثائق معروضة في بياني أمامكم ؟

فأجابني : (تجاوز ... سامحها ...) ؛ أي : إنه يطلب مني أن أسامحها بمطعم مساحته (٥٥٠ متر مربع) بعد أن أسامح براءة بمساحة (١١٥٧ متر مربع) + صاليتين ، كل واحدة بمساحة (٦٠٠ متر مربع) ؛ أي : إنه يطلب مني ما لا يفعله هو بأمواله الخاصة ، فأجبتة جهاراً برواية قصة ما بين وزير الأوقاف المرحوم عبد الستار السيد ، شارحاً للرئيس الراحل مفهوم الوقف ، مفادها أن الوزير لا يملك شرعاً ولا قانوناً أن يتنازل عن الوقف ، كما هو موضح في (ص : ١٨٤) .

ولكن الشيخ بعد خيبة أمله بنتائج التصويت ، هرول إلى مفتي دمشق الشيخ البزم ، محاولاً الحيلولة دون إصداره فتوى رسمية تخالف فتواه ، ثم هرع إلى لغة العراضات وأسلوبها ، فكتب فتواها ووقعها معه بعض المشايخ الخطباء من أتباع الرفاعي ، وليسوا فقهاء بالوقف يؤيدونه متناسين أنها إن كانت كلمة حق فقد أريد بها باطل ، بنتيجتها في تثبيت حقوق مزعومة للكزبري ، راجع شرحها في (ص : ٥٢ و ١١٩ ،

و (١٢٠) ، والله تعالى يقول : ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ ﴾ [البقرة : ٤٢] ، فالحيل التي يُلبسها إبليس على المتلاعبين بألفاظ الزنا ، والربا ، والخمرة ، مثلها لفظة التلاعب بلفظة الوقف .

تجاوزت الفتوى وخالفت في ستة وجوه وأسباب ، هي :

١ - المرجعية الشرعية للأصوليين المقررين حجّة الإجماع ، وللفقهاء المقررين بإجماعهم لزوم الوقف بشروطه ، وأن شرط الواقف كنصّ الشارع ، وأنه لا مساغ للاجتهاد في مورد النصّ ، وأن الحقّ في موضع الخلاف لا يتعدّد ، وكلّها حجة عليكم ، مع تحقّقنا حول أهليّتكم في نقضها والافتئات عليها ، لعدم تفريقكم بين عقود الوقف ، والهبة ، والاستثمار ، عمداً أو سهواً ، وأرجّح العمد عند كاتبها لأنه مختصّ بالشرعية لا بالآداب ، قادر على التمييز بين هذه العقود .

٢ - المرجعية القضائية التي حسمت ثبوت الوقفية بخصوصها ، وعمومها ، وشروطها ، بالحكم (٧٥٨) تاريخ : ١٥ / ٣ / ٩٧ ، المعروف (ص : ٢٥) ، والمصدّق من النقض برقم (٨٢١ / ٢٨٤) تاريخ : ١ / ٤ / ٩٧ ، والمعروض (ص : ٥٥) .

٣ - المرجعيات الرسمية الدينية ، المفتي العام ، أو مفتي المحافظة ، وأمين الفتوى ، إلا إذا كانوا يُربّون أتباعهم على تجاوزها ، كما تجاوزوا المرجعية الرسمية للجمعية ، في قرارات هيئتها العامة ، ومجلس إدارتها ، والرسمية التفتيشية الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش في كتبها .

٤ - المرجعيات القانونية المتمثلة بالفروق بين التعاريف ، والنتائج المترتبة عليها في ألفاظ وعبارات الوقف ، والتبرع ، والهبة والاستثمار .

٥ - المرجعيات اللغوية كتب اللغة كافة ، فإنها ترفض حصر وقصر معنى (ال) في فتواهم فيمها حصروها به من معنى الاستغراق ، وإنهم يعلمون أن لها معاني واستعمالات أخرى ، أغفلوها بمغالطة هي التناسي لمعناها لتعريف الجنس ، أو لتعريف العهد ، بنوعيه الذكري والذهني بتفصيل عند النحاة .

٦ - المرجعية الفنية الاختصاصية للخبراء المحلفين الذين حسموا بتقريرهم تفاصيل المساحات وضحوها مفصلة ، أما الفتوى فلم تعتمد أية خبرة فنية تنقض الأولى بأسباب موضوعية ، وأوضح بمثال تقريبي افتراضي فأقول : (هب أن الشيخ صادق حبنكة رَحِمَهُ اللهُ ، قام بتوقيع فتوى فضولية ، متعاطفاً مع عبد اللطيف العثمان ، واقف العقار والأبنية الملحقة به في ساحة الميسات ، ثم تابعه على توقيع عشرة من الخطباء من جماعة الشيخ الفرفور ، بدافع الحرص منه على سمعة الخير بعدم الإساءة إليها وإلى المتبرع ، وقالوا : إن العثمان كان عازماً ، وإن الأبنية الملحقة بمساحة كذا يطلبها ، هي حقُّه يعاد إليه ، سراك يا شيخ تتصدى للشيخ صادق قائلاً له وبدون استحياء : إياك أن تنقلب على ست مرجعيات ، وتخرب عليها تخريباً ، وإياك أن تخالف منهج أخيك الشيخ حسن رَحِمَهُ اللهُ ، فقد كان بإمكانه توظيف تبرع ووقفية عزة الدبس ، ليبقى بإشرافكما ، ولكنه رفض ذلك وأبقاه بإشراف مؤسساتي ، لجمعية التوجيه الإسلامي) .

هذه الفتوى ليست على منهج الأئمة الأربعة كما سيأتي ، بل وليست على منهج الأشياخ حسن حنكة ، وملا رمضان البوطي ، وعبد الكريم الرفاعي ، انظر (ص : ٢٠٩ - ٢٢٥) .

فهي إذاً ليست على منهج شيخهم المحدث بدر الدين الحسني ، ولا يجوز أن يفتى بوقفية لجمعيته إلا على منهجه بالذات ، فهو منهج المحدثين والأصوليين والفقهاء ، الذين يميّزون بين الوقف والتبرع ، بل ويلتزمون الشرع القائل بعدم جواز الرجوع عن الهبة ؛ لأن رسولنا ﷺ يُشبه العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه ، إن الذين سمعوكم تهاجمون محمد حبش ؛ لأنه خرق الإجماع في بعض مسائل ، سألوا ما بالكم قد خرقتموه كما خرقه ، بل إن الذين كانوا يسمعون هجومكم على الشيخ أحمد كفتارو ، قالوا : إنه كان أتقى لله منك ومنكن ، فإنه كان يأخذ التبرعات علناً دون استعمال الستار ، ولم يتجرأ على مثل فتواك بشأن عقار وقفي ، وإنما اجتهد بعقار خيرى محض موهوب هبة في الخيار ، بفلسفة الغاية التي تبرّر الوسيلة ، ما نراكم في هذه إلا قد رأيتم أن تتجاوز المرجعيات الشرعية ، فقلدتم المهندس شحروور الذي خرّب عليها بقوله : (إن تثبيت التشريع شرك) لا بل إن تخريبه كان على مرجعية واحدة ، وفتواكم تخريب على ست مرجعيات فإذا كان قد ضل فقد ضللتكم ، وإذا كان قد اهتدى فقد اهتديتم ، ومن خطرنا أيضاً أنها توهم بأن تطبيق أحكام الوقف الشرعية على هذه الوقفية فيه ظلم للواقفة ، وفي ذلك من الخطر على إيمان وإسلام من يعتقد أو يظن أو يتوهم ذلك ، وكم لكم من فتوى أو خطبة خطبتموها ، قلتم فيها : إن قائل هذا الكلام مرتد ، أو شبيه بالمرتد ، ويستتاب من قوله .

وهل في أحكام الشرع بمسائل النكاح ، والميراث ، والحدود

وغيرها ، ظلم من الله للمكلفين ؟ والوقف مثله تماماً يا أيها الأستاذ في علم القراءات ، ولا ينكر أحدٌ قوتك العلمية فيها ، وفي غيرها من العلوم ، فأنت أستاذ كبير ، وأنت في الوقت نفسه تلميذ أمام أستاذك الفقيه مصطفى الزرقا ، وقدري باشا ، وتلميذ صغير أمام أبي حنيفة الكبير ؛ لأنه تراجع عن فتواه القديمة بعد اجتماعه بالإمام مالك بالمدينة المنورة ، بعد استيضاحه منه أحكام الوقف في ثبوته ، ولزومه ، وشروطه ، وليتك تقتدي به فتراجع كما تراجع ، وأن تعلم أن استسلامه لمالك ما كان عن عجز في الحجة بأنه مع الصحابة رجال (ونحن رجال) ، بل كان توقفاً عند حدود الله لا يتعدها ، ولا يتبع غير سبيل المؤمنين بعد تيقنه أنها شريعة الله في الوقف لا يسمح له ولا لغيره فيها أن يرفع صوته فوق صوت النبي ﷺ بمشاقّة في أحكامها التي تلقاها عنه الصحابة كافة ، بامثال ﴿ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ [النور : ٥١] ، وأمانة بتبليغ كما سمعوها دون زيادة ولا نقصان ، والعشرة المبشرون بالجنة منهم ، لا يحقّ لهم إبطال حكم قاضيهم بفتوى ، فالقضاء لا يبطله إلا قضاء ، فانعقد إجماعهم عليه ، فهمه الإمام مالك ، ثم فهمه لأبي حنيفة والشافعي ، وكل واحد منهما كان قادراً أن يناظر مالكا فيها لو كان رأياً اجتهدائياً من عند مالك ، لكنهم توقّفوا ثلاثتهم عند حدود الله ، وكذلك فعل الإمام أحمد بن حنبل الذي كان لا يقدّم على الآثار رأياً وما بقي أمامك إلا احتمال تبريرك المستقبلي لفتواك بقاعدة (لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان) ، ولا أظنك تتجرأ وأنت الذي تعلم أن مجال إعمال هذه القاعدة محدّد بما كان مستنده الاستحسان ، أو العرف ، أو المصالح المرسلة ، أو سدّ الذرائع ، وإنك لتعرف بأنك مع عراضتك دون أبي حنيفة في فهمه ، وبراعته بتطبيق مبدأ الاستحسان ، ودون الشافعي

في فهمه وبراعته بتطبيق مبدأ العرف ، ودون مالك في فهمه وبراعته بتطبيق مبدأ سدّ الذرائع ، ودون ابن حنبل في فهمه وتطبيقه لمبدأ المصالح المرسلّة ، ولذلك رفضوا جميعاً كما رفض غيرهم معارضة وخرق الإجماع بهذه القاعدة التي لا يجهلونّها ، بل إنهم هم الذين علّموها لأتباعهم ، ولذلك نظّر ونوّر الله وجوههم ، لأنهم سمعوا مقالة النبي ﷺ فيها فبلّغوها كما سمعوها ، ولذلك نرى مخالفتي إجماعهم خاسرين لإكرام الله إياهم بنضارة الوجه ، وعلى نقيضهم الملتزمين به من أمثال الأشياخ بدر الدين ، وحبكة ، وملا رمضان ، والرفاعي ، فقد كانوا خير خلف لخير سلف ، وكانوا أمناء على الشريعة الغراء ، فصدق فيهم أنهم :

جمالَ ذي الأرض كانوا في الحياة وهم بعد الممات جمالَ الكتبِ والسّير نعم لقد كنا نحُبُّك لقولك الحق ، ولكن الحق أحبُّ إلينا منك في هذا اليوم ، ولن نجهل أنكم بنيتم عرش مشيختكم اجتماعياً ، بخطبكم الآمرة بالشورى الناهية عن الاستبداد ، فلماذا نسيتم العمل بها عند رؤيتكم نتيجتها بجلسة : ٧ / ٩ / ٢٠٠٣ ، بتصويت سري (٩٦) لمصلحة عامة ، فقدّمتم عليها رأياً من حيث نتيجته منفعة فردية ، لامرأة قادت الحملة الإعلامية ضدّ حق الجمعية باستخدامكم ؟

إن قلتم إن المصوّتين يومئذ ليسوا من أهل الشورى ، لذلك فلا يعتدّ بشوراها على شروط علماء الأصول ، فالجواب : إنهم بتصويتهم كانوا مستندين للإجماع الفقهي الشرعي ، لذلك لم ولن أتعامل معك في فتواك هذه ، كما تعامل أحد موقعيها عندما سألته : كيف وقّعها معهم فوراً وقد مضى عليك سنوات وأنا أشرحها لك ، وتقول لي : ما فهمتها ؟ فأجابني : لقد رأيت المشايخ قد وقّعوها فوقّعها كما وقّعوها ،

فأجبتة : إنك إمعي « إن أحسن الناس أحسنت ، وإن أساؤوا أسأت »
تذكر آية الأحزاب ﴿ إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّنَا السَّبِيلَ ﴾
[الأحزاب : ٦٧] ، وتذكر ﴿ لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ
السُّحْتَ ﴾ [المائدة : ٦٣] ، واعتذاري أخيراً ممن قد يلومني على استعمال
لغة الآبائية ، فإني مضطر لاستعمالها مع عقول قوم تربوا على مناهجها ،
مع أنني صريح أنني آبائي في الإجماع الشرعي لا في غيره .

والخلاصة : فإن خطر هذه الفتوى قد طغى على أخطاء فتاوى
حبش ، وكفتارو ، والشحرور ، وإنكم تحذرون من اتباع هؤلاء ، لأنهم
خالفوا منهج أهل العلم فخرقوا الإجماع ، وأنتم فعلتم كما فعلوا ، بل
وأكثر ، فكيف نقبل لأنفسنا اتباعكم وقبول مخالفتكم للإجماع ؟ لو فعلنا
ذلك لارتكبنا معصية ازدواجية المعايير .



أ . د . سعيد رمضان البوطي
أستاذ البيان ، أصولي فقيه
سكت عن هذه القضية ، ولا ينسب لساكت قول

علم من الأعلام حمل على اللامتمذهين في أول كتبه (اللامذهبية أخطر بدعة) ، ومن الردود عليه كتاب (التعصب المذهبي هو البدعة) ، وقد أدرك خطورته السيد الرئيس فأصدر مرسوماً برقم (٣٥) تاريخ : ١٨ / ٧ / ٢٠٠٨ ، حذّر المؤسسات التعليمية من نشر التعصب المذهبي بشكل مباشر أو غير مباشر ، فماذا يقول بعد أن هاجمهم ، وحاربهم في كثير من كتبه ، حتى لقد صار ذلك سمة لرسالته الدعوية ، أما في هذه القضية الوقفية التي انعقد عليها الإجماع الشرعي^(١) (ومن المهم التفريق بين التزام الإجماع ، وبين التعصّب المذهبي ، فنحن جميعاً مع الأول ؛ لأنه أحكام الإسلام مستندة في الأغلب إلى ما هو قطعيّ الدلالة من نصوصه ، ولسنا مع الثاني ؛ لأنه اجتهادات فردية خاضعة

(١) راجع : (ص : ١١٤٠) من موسوعة الإجماع ، للأستاذ المحامي القاضي سعدي أبو جيب ، ومن مؤلفاته كتاب عن الماسونية ، ولقد صرّح شفهاً بسلامة وصوابية موقفه ؛ لأنه في علمه وفقهه واختصاصه مدرك للفروق بين عقود الوقف ، والهبة ، والاستثمار ، ولأنه في خلقه غير مداهن وغير منافق .

للبحث والنقاش ، ومستندُه في الأغلب إلى ما هو ظنيُّ الدلالة من
نصوصه) ، رأيناه يتحرك لمصلحتهم ، وهن الخارقات للإجماع ، حتى
ابنه توفيق شكر الوزارة على قرارها (١٤٩) ، وهذا الولد لا يتحرك
إلا بمشورة أبيه ، إن لم نقل بإيعاز منه وتوجيه !

لذلك فإن من حقِّي أن أضع أحد هذه الاحتمالات السبعة ، أو
بعضها ، أو جلّها أو كلّها :

١ - قد يكون نصّهن أن يتعدن عن أخطر بدعة ، فيها معنى
المشاقّة لله ورسوله ، ومعصية أتباع غير سبيل المؤمنين ، فكان
منهن عدم قبول نصحه ، في الوقت الذي يقبلن منه موافقه
السياسية ، التي لا يقبلنها من غيره من المجتهدين في السياسة ،
فالمعروف أن القاسم المشترك بينه وبين الشيخ الباري
موافقهما السياسية ، يقبلنها من الأول ، أما الثاني فلهنّ منه
موقف ، سببه ما قد رأيت من بيانه المعروف في (ص : ٣٧)
وهذا دليل منهن على ازدواجية المعايير .

٢ - أخرجته الهدية واليد البيضاء ، ممن اشترت له داره في ركن
الدين ، جانب مركز الهاتف ، ويرحم الله الإمام الليث بن سعد
القائل : « إذا دخلت الهدية من الباب ، فقد خرجت العدالة من
النافذة » ، فقد حدّثني الشيخ كريم وغيره ، أن الحاجة منيرة
قبيسي هي صاحبة الهدية بالذات أو بالواسطة ، وهي داعية
مشهورة ، تلميذة للشيخ كفتارو ، سارت سيرته ، وخذت
حذوه ، وربّت مشكورةً جيلاً من البنات على تعاليم الحجاب ،
وبعد أن كثرن عدداً ، وصرن كالعراضة تسللت بواسطتهن إلى
بعض الأزواج من أصحاب المال والثروة ، وبعض المشايخ ،

وبعض رجال السلطة ، وهي الآن في سن الشيخوخة ، لذلك ضعفت سيطرتها على معاوناتها ، اللواتي ثبت بالدليل أن بعضهن - ومن القياديات - يخالفن الشرع في تعاليمه التي تحرم الكذب ، والافتراء والبهتان ، والقذف ، والغيبة ، والنميمة ، والميكافيلية ، والتخيب ، بين زوجين ، والرهبانية (العزوف وترك الزواج تفرغاً للدعوة) وإهمال الزوج ، وواجبات المنزل ، والتجسس على بيوت الناس لمصلحة عراضتهن ، والسفر بغير محرم شرعي ، فالمتجاوزة منهن للأمثلة والأمور المذكورة آنفاً ، مثل المتجاوزة لأحكام الحجاب والخلوة المحرمة ، فكل من عند ربنا ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ﴾ [البقرة : ٨٥] ، ولن تكون مبرأة من التهمة حتى توضّح موقفها من معصية ازدواجية المعايير ، بأمثلتها في (ص : ٢٣٩) بجواب خطّي واستدراك فعليّ منها ، فلسنا عوران ، ينظرون إلى طاعتها لله بحسنة الحجاب ، ثم يعمّون عن النظر إلى معصية ازدواجية المعايير بأربعين مثلاً ، بل من الذي سيتجرأ على المحاماة عنها قائلاً : إن الشرع يستثنيها من وجوب المناصحة لها ولتابعاتها ، فإنهن فوق النقد ، وإنهن صفيات الله وحبيباته ، معاذ الله .

٣ - اكتفاؤه بالسماع من خيرية جحا ، في تصويرها القصة له بطريقة مبتورة مغلوطة ، رغم أنني زوّدته بالوثائق عند اجتماعي به ذات مرة أمام مبنى التلفزيون ، وخيرية التي يسمونها الآنسة خير ، تنتمي بأصولها لأجدادها في جوبر ، تطوف على بيوت الناس ليلاً تستعطفهم ، ولا تقرّ بحقوق الجمعية والوقف إطلاقاً .

٤ - مراعاة منه لسمعة صاحبه سعيد الحافظ ، زوج لينا الجندلي ،
صاحبة ترخيص الصالات المذكور في (ص : ٥٦) ورغم أنه قد
وعدني بأن يجمعني به للتجاوز فلم يستطع إقناعه باجتماع ، ثم
قال لي بعد فترة : (سامحهم على ما يذكرونك به !!) انظر
(ص : ٢٣٧) السطر (٤) .

٥ - مراعاة منه لسمعة صاحبه وليد الطباع ، والد صفاء ، صاحبة
ترخيص المطعم والمطبخ ، راجع (ص : ٣٣ و ٥٧) .

٦ - انزعاجه مني لمحبة الشيخ عبد القادر الأرناؤوط لي (وبينهما قصة
يعرفها الناس سماعاً من الأرناؤوط وغيره ، عن عزله من الخطابة
في جامع المحمدي) .

٧ - تفشيلي لطلبه الذي طلبه من محمد زيادة ، فبلغني عنه بصفتي
مديراً للأوقاف أن أعزل الأستاذ هشام حمصي من وظيفته ، طالبني
به زيادة ثلاث مرات أمام شهود على قيد الحياة .

الأولى : أثناء السعي بين الصفا والمروة .

الثانية : في منزله بالمزة عند عودته من الحج .

الثالثة : في مكتبه بالوزارة ، فأجبت به بأن هذا التحريض لا ينسجم
عندي مع خطابه أمام الناس قائلاً : (إني أغبط أهل هذه البلدة على
الهشامين فيها ، أحدهما : الحمصي) ، وهل نقبل لأنفسنا مطاوعة طرف
من المتحاسدين فنظلم الطرف الآخر ، الذي يتحرك بدافع الحسد
لا بموضوعية يراعي فيها كفاءة الموهوبين ؛ أي : فإنني لا أقبل أن أكون
أداة ، وسألت نفسي إذا كان بغضه للأرناؤوط والحمصي بغضاً في الله ،
لأنهما يفتيان بوقوع طلاق الثلاث واحدة ، أو أن الحلف بالطلاق لا يقع

إلا بنية الطلاق ، وإلا كان يميناً يكفر عنها بكفارة يمين ، كما هو قول الحنابلة ، فكيف يستثنون الشيخ أحمد الشامي ، ويقبلون منه الفتوى نفسها ؟ وهي على مذهب ابن تيمية ، وقانون الأحوال الشخصية السوري وغيره ، وسواء رآها خرقاً للإجماع ، أو رآوها تعصباً مذهبياً ، فالمطلوب منه بما أوتي من نفوذ لدى السلطة أن يغيّر أحكام القانون ، أي : بمنظاره أن يخرج قضاة الشرع كافة من غضب الله في معصيتهم لله ، فيما يقضون به من التزامهم قانون الأحوال الشخصية ، والأولوية في اهتمامه بالتحذير من خطر تجاوز الإجماع ، ومن أمثله الوقف وأحكامه ، فإن أباه الشيخ ملا كان يدرك الأخطر .

إن الطبيب إذا تعاور جسمه مرضان مختلفان داوى الأخطرا

فإنه رَحِمَهُ اللهُ رفض رفضاً مطلقاً أن يفتي عبد الحكيم عثمان ، الذي أوقف العقار جنوب شرق مشفى ابن النفيس بأية فتوى ، ولو لمصلحة معهد شرعي ، تحت مبرر أن كلا الجهتين دعوة وخير ، كان ذلك منه في داره عام : ١٩٨٨ بحضور المرحومين الشيخ عبد الغني الصلاحي ، وإبراهيم زكي شقير ، والمستفتي ومعه ابنه من أهل المدينة المنورة وغيرهم ، وإنما رفض الإفتاء بذلك لأنه كان مدركاً خطر تجاوز الإجماع ، وقواعد لا مساغ للاجتهاد في مورد النص ، وأن شرط الواقف كنص الشارع ، وأن الحق في مواطن الخلاف لا يتعدّد ، وعدم جواز تطبيق قاعدة لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان على إجماع الفقهاء بثبوت الوقف وشروطه ، لذلك فلم يتلاعب بالإجماع ، والقواعد الكلية كما فعل الذين يزعمون الانتماء والافتداء به بأقوالهم دون أفعالهم ، إنه ثبت على الثوابت ، والإجماع من الثوابت ، ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَقْتَدَةُ ﴾ [الأنعام : ٩٠] ، اقتديت به في الدين والعلم ، وموقفه

ممن خرق الإجماع في بعض مسائل ، كالألباني في مسائل زكاة عروض التجارة ، وحصره الحج بهيئة التمتع ، وتحريمه الذهب المحلّق على النساء وغيرها ، وأتمنى منك يا من رزقك الله فصاحة وبياناً استمعناها وقرأناها ردوداً على الألباني في بعض شذوذاته عن الإجماع ، ومن قبله ابن تيمية ، أتمنى أن أستمع وأقرأ مثلها برّد على أصحاب الفتوى الوقفية الشاذة عن الإجماع ، وبذلك نتيقن أنكم تستعملون مكيالاً واحداً ، دافعكم واحد ، هو غيرتكم على الأتباع من الانجراف وراء الانحراف ، موضحاً لهم أن ابن تيمية قد برّر خصومه حسبته بخرقه الإجماع ، أما عبد الله دك الباب فإنه يطالبهم بالتزام الإجماع ، لذلك فلا يجوز تشبيهه بابن تيمية من هذه الحيثية ، فهو على عكسه تماماً من هذا الوجه ، ويجمعهما جامع مكر أعدائهما بهما ، فالظالم في منطلقاتك هو خارق الإجماع ، والمظلوم دافع ضريبة من نهى عن منكر خرق الإجماع ، إنكم في كل تصانيفك وتآليفك ما كنت ترى الشاذ إلا المخالف للإجماع ، حتى في بحثك الجهاد والحراية .

هذي أفكارك يا بوطي قد نشرت قبل قرأناها ، بالله أعيدك تنسفها ، وعجيب أنك تنساها - وليتك صرخت فيهن كما صرخت بوجه إحسان البعدراني ، حين خطب مردداً كلام القرضاوي في تجديد الفقه ، وحدّ علمي فيما قرأت للثاني بأنه لا يتجاوز الإجماع والثابت - ألسن الأستاذ المعلم للضوابط ؟ ألسن الذي أمرت الناس باتباع الأئمة من منطلقات موضوعية بسبب منهجهم المحكم ، ولم تأمرهم باتباع الأئمة من منطلقات عاطفية ؟ ولذلك فإني أظنك سترفض ممن خرجوا عن منهجهم لأسباب عاطفية ، وستأمرهم أن يعودوا إليه وبموضوعية ؛ لأنه منهج موضوعي ، أفبعد أن علّمتمونا جدول الضرب تمنعوننا من استعماله

والاعتماد على نتائج تطبيقاته ؟ وإن دين الله الذي تلقيناه عنهم لا يقتصر على لحية طويلة ، أو ثوب قصير ، أو (١٤) تشديدة في الفاتحة في الصلاة ، وإنما هو لإعطاء كل ذي حق حقه ، وحق الوقف هاهنا لصندوق الجمعية .

وأما عن ترجيح قول زيادة فيما يرويه عن البوطي بشأن الحمصي ، فبالقرينة عندي بأنه طلب مني مثل هذا الطلب عن الأستاذ نفسه ، لإبعاده عن التدريس في المعهد وذلك أثناء خروجنا من تعزية المرحوم عدنان أسطوان ، فأجبتة ألا يشفع للشيخ هشام خلقه ، وأنه ينام حين ينام ، وليس في قلبه غلٌّ على أحد من حُساده ، وقد دعاهم لمناظرة علمية حول خلافهم معه فتهربوا ، فدل ذلك أنهم ينقمون عليه لسبب آخر قد يكون الحسد ، أو رغبتهم في تطويعه لمثل مواقفهم النفاقية ، وأشكر الله أنني عشت معه ربع قرن خلق المتناصحين ، وتفسيري لطلب البوطي بأنه من منطلق تصويب مسار الدعوة والتعليم الشرعي ، فأهلاً به ومرحباً إذا كان عادلاً بتصويباته للمعاهد كافة على مسافة واحدة منهم جميعاً بلا استثناء ، وبذلك يعدل بين معهدين :

أحدهما : فيه مدرّسون يخضعون له بتبعية .

والثاني : مدرّسوه يرفضون التبعية المطلقة فلا مبرر من الحذر والتحفظ حول معهدنا ، فلقد كنا صرحاء برفضنا للألباني مرجعية في الفقه ، ولا ننكر جهوده بأسانيد الحديث ، وأما في العقيدة فالمقررات فيه على منهج الأوقاف ، وهي من تأليفه ، وكان ابنه يدرسها لفترة ، ثم تولّاها تلميذه نور الدين صالحاني المعط ، الحائز على مدح وثناء من البوطي نفسه ، ومقررات الفقه شافعية يدرسها كريم راجح ، ومحمد علي شقير ، ويُسلم لهم بالكفاءة التامة ، فلماذا ينتقدي على إسنادي مادة

الأدب والنحو للحمصي ، وهو فيه مختص من الطبقة الأولى ؟ أم لماذا ينتقيني على إسنادي لمادة المصطلح للأرنؤوط ، وهو فيها مختص من الطبقة الأولى ؟ قد يكون الاستنكار حظاً نفس ، قد عوفي منه الشيخ عبد الرحمن الشاغوري ، الذي كان يشهد بموضوعية بحق هذين ملتزماً قوله تعالى : ﴿ اَعْدِلُوا هُوَ اَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ [المائدة : ٨] ، فلم يعدل السيوفي الذي توعدني أثناء غداء في صيف عام : ١٩٨٨ بمزرعة صهره عدنان صبري بسهل الزبداني أنه مقرر تغيير وتبديل مدرّسي المعهد جميعاً ، وسمع مني جوابي ، إن ثقة الناس والمتبرعين بالمعهد والجمعية ، بسبب مدرّسيه أصحاب الفكر المعتدل بلا تطرّف ولا تعصّب مذهبي ، أرجو منك يا أستاذنا متابعة ما بدأت به حياتك الدعوية الفكرية الفقهية ، من تحذير خرق إجماع الأئمة ، وأنت تعلم أن أبا حنيفة رجع إلى قول مالك ، ثم التزم معهم الشافعي وأحمد حدود الله بفقهِ الوقف ، بأن تقول لهم إن الأحكام الشرعية المصدّقة القطعية ليست ألعوبة تُنقض بفتوى مغلوطة ، بلهجة عاطفية تحت سمعة الخير ، أو التخوّف عن الإحجام عن التبرع للجمعيات في سوريا ، وقانونها لا يسمح باسترداد التبرعات ، فكيف الوقفيات التي ثبت أنها لم تتأثر إطلاقاً بعد تثبيت وقفية العثمان في ساحة الميسات ، أو عز الدين أيبك ، جنوب شرق ثانوية الهاشمي ، أو عبد الحكيم عثمان ، جنوب مشفى ابن النفيس ، أو وقفية عزة الدبس ، لجمعية التوجيه الإسلامي بل إن الخطر يكمن بعدم تثبيت الوقفيات ، فعدم تثبيتها يعرضها كافة لخطر إلغائها وإنهائها ، ويزعزع كيان الوقف كلّ .



د . محمد محمد الخطيب وزير سابق للأوقاف عُيِّنَتْ بتوقيعه

١ - بدأت حياتي الوظيفية غزراً في تراجم الرجال ، فكنت تراني أخالف الإجماع الذي انعقدت عليه كلمة وآراء السادة العلماء ، سماعاً منهم على انفراد أحياناً ، وأحياناً أمام بعض الناس ، رحمة الله على الأموات منهم والأحياء : عبد الستار السيد ، وأبو اليسر عابدين ، ومرشد عابدين ، وأحمد نصيب المحاميد ، وعبد الغني الدقر ، وعبد الرحمن الدقر ، وحسين خطاب ، وصادق حنكة ، وعبد الرؤوف أبو طوق ، وهاشم السيد ، وأحمد القهوجي الرفاعي ، وخالد جباوي ، ومحمد الشماخ ، ورفيق السباعي ، وصبحي الصباغ ، وعبد الحكيم المنير ، وأحمد أكبازلي ، وأنور سلطان ، وعبد القادر سلطان ، وفخر الدين الحسني ، وأبو الفرج الخطيب ، وشوكت الجبالي ، ونايف العباس ، ومحمد أحمد دهمان ، وعلي أبو بكر ، ومحمود رنكوسي ، وإبراهيم خبية ، وعبد المجيد طرابلسي ، وصلاح عقلة ، وعادل دادا ، وأحمد القاسمي ، وعبد العزيز رفاعي أبو لبادة ، ومحمد علي الأحمد ، وفهمي الناعمة ، وفتحي الدريني ، ومصطفى الخن ، ومحمد سكر ، وعبد الرحمن صابوني ، والأرناؤوط ، والكتّاني ، وعبد الله رابح ، وأبو النور خورشيد ، ومحمد الخطيب (التلي) ، ومحمد حبش ،

وهشام الحمصي ، وراتب النابلسي ، مع حفظ ألقاب الجميع ، وبشير الباني ، وأحمد كفتارو مع كامل جماعته ، وجماعة زيد ، والفرفور ، والباني ، والألباني ، وزهير مشاركة ، وعبد الرؤوف كسم ، ومحمد زيادة ، وغيرهم . وما خالفهم الإجماع إلا البوطي الذي تقرب بواسطة المذكور لأحد كبار المسؤولين الأمنيين ، فيسر له الاتصال بالقصر ، ثم دعمه بالبرنامج الديني التلفزيوني . المهم أنني واسيت المذكور برسالة أصبره فيها على ما أصابه من وشاية الواشين به ، وأعرض فيها بمن كان وراء الوشاية ، وبعد مرور عشرين سنة على الرسالة سلم صورتها لخصومي ، وثيقة سخيصة نشروها ووزعوها على أبواب الجوامع ، وسلموها للمفتش سيوف ، وفرح بها المحامي عرابي ، ابن خالة محمد الخطيب ، مع العلم أن هذه الرسالة لا تبطل حق الجمعية من عقاراتها الموقوفة لصالحها ، لكنها كشفت عن خلق المذكور في مكافأة من واساه عند المصيبة ، ولعل إجماع المذكورين أعلاه على الترجمة ، سببه ما كانوا يعرفونه ، وكنت أجهله فيما مضى ، عن محكوميته بقضية الإيراني (نايني) ، وهي فضيحة خطيرة بعمالته للمخابرات الإيرانية في عهد الشاه .

٢ - من ازدواجية المعايير عنده ، تحريمه على الشيخ كفتارو سنته السيئة ، تسجيل عقارات جمعية الأنصار لاسمه ، أو أبنائه ، أو أسامة الخاني وغيرهم ، ثم دفاعه وموافقته على تسجيل عقارات جمعيتنا لرفيدة ، ولينا ، وصفاء بنت صاحبه وليد طباع ، خدمة لسمعته ، وقد ساء نشر العقد المبرم مع صفاء ، والمذكور في (ص : ٥٧) في بيان : ٧ / ٩ ، توضيحه وارداً في (ص : ١١٨ و ١١٩ و ١٢٣) ، علماً بأنه يتذكر ولا ينسى أن الذين يحامي عنهم كانوا وراء المؤامرة عليه بتهمة

عقد مقهى الهافانا المشار إليه (ص : ١٨٩) ، ويتذكر ولا ينسى أني سلّمته وثائق الجمعية في داره أمام جامع دك الباب وأطلعته عليها ، وما أظن أن دفاعه عنهنّ قد كان لأسبابٍ دعويةٍ ، لأنه يتناقض مع موقفه المشهور المعروف في عام : ١٩٨١ ، في تبريره لأفعال من استطال على المحجبات ، معلقاً على ظلمهنّ بإساءة استعمال وتطبيق القاعدة (لا ينكر تغيير الأحكام بتغيير الأزمان) ، شهادة المشايخ الدكتور وهبة الزحيلي ، وعبد الرزاق حلي ، وحسين خطّاب رَحِمَهُمُ اللهُ ، وغيرهم .

وإنّي إذ أسأل الله المغفرة له عن كل ذلك ، فلائنّي لن أنسى أو لن أتجاهل براعته وشجاعته ودهائه ، وأن له الفضل في جرأة تأسيس معاهد الأسد في جوامع القطر ، جزاه الله عن المنتسبين إليها خيراً .

٣ - قد يكون من أسباب عداوته لي ، محاولة استدراك بعض أخطائه في العقود التي أبرمها مع شقيقه على العقار (١١٩١) صالحة جادة ، أو محاولة استرداد لمنازل في الجوامع سلّمها لمعارفه ، وحرّم منها القائمين بالشعائر في الجوامع نفسها ، ولذلك كان يبشّر بقلعي من جذوري الوظيفيّة ، بل هو أول من نشر وروى قرار عزلي من الجمعية من قبل أن أتبلغه ، والحمد لله إنني عبد الله لست عبد الوظيفة ، فالوظيفة بمفهومي وسيلة إلى غاية ، وليست غايةً بحدّ ذاتها ، وبالوظيفة تقربّت إلى الله وقاومتُ المفسدين ، فكادوا كيدهم وعادوني ، وعداوتهم لي شرفٌ أقرع به باب الجنة إن شاء الله ، وإن استطعت أن أقوم بأعباء الوظيفة حقّ القيام فأهلاً بها ، وإن لم أستطع وحيل دون ذلك ، فلن أبيع ديني بسكوتي ورضاي عن أفعال لصوص العقارات .

إذا جَارَيْتَ أَقْوَاماً لُصُوصاً فَإِنَّكَ مِثْلُهُمْ لَا شَكَّ ظَالِمٌ وَلِي عِزٌّ وَأَسْوَةٌ بِشَيْخِي أَبِي الْيَسْرِ عَابِدِينَ ، الذي عُزِلَ عن الإفتاء

لرفضه إعطاء فتوى بالتأميم ، ووجهُ الشَّبه واضحٌ من حيث إنَّ التأميم
تضييع حقٍّ ماليٍّ عن مالِكه الشَّخصي ، والوقفية ههنا تضييع حقٍّ ماليٍّ
لمالكها الاعتباري الجمعيَّة والوقفية ، وفي النتيجة تضييع حقٍّ ماليٍّ
لطلاب العلم الشرعيِّ فيها .



الشيخ سارية الرفاعي

(كان أبوه مصلحاً ، التزمتُ منهجه ومنهج أشياخه علي الدقر ،
وبدر الدين ، فسماني مخرباً) .

نشر خصومي في مجلة (الدومري) مقالةً ، تتهكّم أني جمعت بين
وظيفتي مديرٍ لأوقاف دمشق وللمعهد الشرعيّ معاً ، وزعموا عدم جواز
ذلك قانوناً ، فأجبتهم عنها بعنوان : ﴿ فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا
تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنبياء : ٧] ، بأرقام المواد القانونية التي تجيز ذلك .

فدعاني إلى أرضه في سهل الزبداني ، لجلسة غداءٍ واستنكر مع أخيه
أسامة ، وأمام حشدٍ من مشايخ جماعتهم التهكّم بحقي ، وأثنى على ردّي
على المقالة .

وبعد فترة وردتني الأخبار برواية ثقاتٍ أنه يتحرك ضديّ في انتخابات
اتّحاد الجمعيات ، ولم ينجح مسعاه إذ فزتُ فيها بالمرتبة الثانية ،
وعندما سُئل عن سبب محاربته لي ، أجاب إني (مخرب) ، فإذا كان
قصده أني خرّبت على من ينسف الإجماع الشرعيّ ، ويستحلّ معصية
ازدواجيّة المعايير - أعني على لصوص العقارات الوقفيّة للجمعية -
مؤامرتهم في تهريبها ، فقد صدق ، وإن كان يقصد غير ذلك فلن تسعفه
الأدلة ، لأنني بتوفيق الله بنيت دوراً للفقراء ، راجع (ص : ٦٧) ،
وبنيت مساجد ، راجع (ص : ١٤٨) ، وتابعت نشاطات الاتحاد الذي

تأسس بمكتب والدي عام : ١٩٥٩ ، وبنيت معهداً شرعياً ، كان قبل استلامي له عام : ١٩٨٥ يوشك على الانتهاء شكلاً ومضموناً ، فوفقني الله لبنائه معنوياً ، فصار في مناهجه بعيداً عن العراضات والحزبيات والتكتلات والتفديس لأصنام دينية ، وبعيداً عن التعصب المذهبي ، كان شعارنا : (لا نريد سلفية تنطح ولا صوفية تشطح ، نريد من ينصح) ، أي : إننا كنا متنبهين إلى خطورة ما حذر منه المرسوم (٣٥) عام : ٢٠٠٨ ، من التعصب المذهبي بشكل مباشر أو غير مباشر في المؤسسات التعليمية ، فابن تيمية وابن عربي كلاهما خاضع للميزان الشرعي ، عشت فيه على منهج أبينا إبراهيم عليه السلام ، الذي اتهمه قومه بالحنف ، لأنه مال عن انحرافهم فحطم الأصنام ، وقيل بحقي كمثل ما قيل بحقه ﴿ حَرْقُوهُ ﴾ [الأنبياء : ٦٨] ، وأعتقد أنني إذا انتكست فكرياً ودعوتياً فهتفت لعراضتهم ، فسيرفع عني وصف مخرب .

إن المخرب حقاً هو من خرب مفاهيم التدين ومقاصده ، فقصرها على أوراد جلسة الصفا - مع احترامنا لها - ثم راح من بعدها يخرب على طلاب العلم الشرعي بجمعيتنا حقهم في وقفيتهم ، فأصدر أو وقع فتواه التي تخرب عقول القارئ لها من ستة وجوه ، ذكرناها في (ص : ١٩٩) ، فإن المخرب هو الذي يشجع الناس أن ينقلبوا على المرجعيات كافةً وبلا استثناء ، الشرعية ، والقضائية ، والرسمية ، والفنية ، واللغوية ، والقانونية ، ثم يزيد على السادسة منها دليلاً شكره لمسئولة أخطأت بقرارها (١٤٩) ، وقد يكون من منطلقاته المخربة أن حق الدعوة في الحقل الإسلامي حكرٌ عليه وعلى جماعته ، ومحصور بهم وعليهم ، وإنما المخرب من يخرب على الشيخ محمد عوض عودته إلى سوريا بإشارته على المسؤولين ألا يوافقوا عليها فلم يستجيبوا لذلك ، أو

على الشيخ الدكتور حسام الدين فرفور تولّيه منصباً في اتحاد الجمعيات ، خشية أن يتوازن فيه القرار بموضوعية ، أو على الخطيب السابق لجامع التقوى بدمر عماد كلثوم ، محرّضاً من وراء الكواليس على نقله إلى جامع صغير بالمزة ، وأخطر من ذلك أن يخرب المفهوم الخلقيّ الثابت في ديننا ، من تحريم ذبذبة ذي الوجهين ، الذي وصفه رسولنا ﷺ بأن من كانت صفته كذلك لا يكون عند الله وجهاً ، فإذا جلس مع طبيين في دار الشفاء اختلفا ، قال لكل واحد منهما على حدة أنت المحقّ دون صاحبك ، وإذا جلس مع والدٍ وولده من آل دياب اختلفا ، قال لكل واحد منهما : أنت المحقّ ، وإذا زارني إلى داري يوم عزلي عن المديرية ، يصاحبه عديلي المهندس أسامة قشلان ، أعطاني من طرف اللسان حلاوةً ، وإنما المخرب من يعيش ازدواجيّة المعايير حتى مع عمّه والد زوجته ، يحرم عليه الابتعاد عن مذاهب الأئمة ، وينتقده لأنه ابتعد ، ثم يحلل ذلك لنفسه فقط .

قلت في شعري :

دُعَاة الشَّامِ تُدهِشُنِي كَثِيرَا عَرَاضَاتُ وَتَجْمَعُهُمْ مَصَالِحُ
بِذَبْذَبَةِ الْمَوَاقِفِ ضَاقَ صَدْرِي وَذُو الْوَجْهِينِ يُبْغِضُنِي يُنَاطِحُ
وقلت :

عَرَاضَاتُ الشَّامِ إِلَىٰ اِزْدِيَادٍ أَلَا يَا لَيْتَهُ نَقَصَ الْقَطِيعُ
إِذَا انْقَادَتْ إِلَىٰ أَشْيَاحِ سُوءٍ رَأَيْتَ كَأَنَّهَا الطُّفْلُ الرَّضِيعُ
فَلَا عَقْلٌ وَلَا تَحْكِيمٌ شَرِعٌ وَمِنْ غَوَّاءِهَا قَلْبِي وَجِيعُ
وَإِنِّي أَفْهَمُ الْإِسْلَامَ عَدْلًا وَلَكِنْ أَيْنَ ذُو عَدْلٍ يُطْبِعُ ؟
فَهَذَا فِي التَّسْلُفِ مِنْ قُسَاةٍ وَصُوفِيٍّ لَهُ شَطْحٌ فَظِيعُ

وأعني بهذا الشعر تصحيح خللٍ عند الرعاع ، وهو ظنّهم أن الله قد حرّم النفاق لأهل السلطة إن كانوا ظالمين ، وأباحه لأهل المال والثروة .

ألا إن الله قد حرّم كليهما معاً ، لأنهما في نتيجتهما تنازلٌ عن إحقاق الحق وإقامة العدل ، وإنّ من البليّة أن يجتمعا معاً عند داعية ، ومن الصراحة الاعتراف والإقرار بما هو معلومٌ عند الدّعاة وغيرهم ، بأن هذا المرض من أمراض سارية عندهم .

ولقد توسّعت في الكلام عن هذه الأمراض والعلل ، في بحث لي عنوانه (الآفات الفكرية والخلقية للعاملين في حقل الدعوة الإسلامية وعلاجها) وهو رسالةٌ كتبته في عام : ١٩٩٨ ، وأرجو أن يتيسّر لي نشرها .

وأما عن العدل فيعجبني تعليق وتفسير سيّدنا عبد الله بن مسعود لآية ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ ﴾ [النحل : ٩٠] ، بأنها ملخص وخلاصة القرآن الكريم .

فما كان إسلامنا في أوّل نشأته عصابةً تريد أن تخرب على أهل العدل عدالتهم ، ولكنه صار وكما رأيت كأنه عصابةٌ تريد إبادة من يأمر بالعدل ، وينهى عن خرق الإجماع وازدواجية المعايير ، فيسمّون مناصحته لهم تخريباً ، بل ما كان أبوه مخرباً يوم كان ينهى عن منكر خرق الإجماع ، ويقول له : (قف حيث وقف القوم فإنهم عن علم وقفوا) ، ويعلمه جوهرة التوحيد وقول اللقائي فيها :

وَمَالِكُ وَسَائِرُ الْأَئِمَّةِ كَذَا أَبُو الْقَاسِمِ هُدَاةُ الْأُمَّةِ
فَوَاجِبٌ تَقْلِيدُ حَبْرٍ مِنْهُمْ كَذَا حَكَمُ الْقَوْمِ بِلَفْظِ يُفْهَمُ



الشيخ أسامة عبد الكريم الرفاعي

١ - حدثتكَ آنفاً عن جلسةٍ في سهل الزبداني ، كان قد تولى الكلام فيها كلاً الأخوين أسامة مع أخيه ، وهما شهابان من دعاة الدين حججْتُ معه في عام : ١٣٩٣ هـ ، فرأيت أنّ واجب الأخوة يقتضي منّي نصحه مرّتين ، الأولى : قبل زيارتنا لأحد المسؤولين ، والثانية : أثناء فطورٍ أمام جمعٍ من الحاضرين ، قلت له : (لا يليق ولا يجوز بالدعاة التبعية لماسونيّ ، أو الانقياد له ، أو مدحه ، أو موالاته ، ولو بشيءٍ عليه) ، وبعد شهرٍ وفي تشييع جنازةٍ لأحدهم بجامع الإيمان ، استطرد يثني عليه وعلى آخرٍ منهم مات وكان قبل وفاته قد ألّف كتاباً يتباهى فيه بأنه من رموزهم ، وكان قد نشر صور علماء دمشق فأضاف إليهم مجذوباً وبهلولاً ومشعوذاً ونسي كثيراً من فضلائهم ، ممن كانت لهم خدمةٌ حقيقيةٌ للدعوة والإسلام ، وبفعله هذا قد دعم الخرافة والدجل ، وعندما بلغني خبر ثنائه على رجلٍ ماسونيّ قلت في نفسي : (لم تُجدِ نصيحتي له شيئاً ، وحسبي أني نصحت ﴿مَعْدِرَةً إِلَى رَبِّكَ﴾ [الأعراف : ١٦٤]) .

٢ - عاتبني منزعجاً من قرار تعيين بسّام حمزاوي خطيباً لجامع التّقوى بمشروع دمر ، بدلاً من سلفه الصالح ومن جماعتهم فالجامع

لجماعتهم ، واستقرّ الأمر على ذلك فيما بعد لأحدهم ، أنس
ابن الشيخ أحمد ، وابن شقيق الشيخ محمد ، وابن شقيقه وصهر
أحدهم عمر السيروان .

٣ - تدخل وأنكر أنه تدخل في انتخابات الاتحاد لمصلحة مريده سمير
العبدة ، المفصول عن عمله بالمحافظة لأسباب تمسّ النزاهة ،
ولم يستفد من الإنكار ، فقد حار في الجواب عندما واجهته به
هاتفياً ، وصدمته بشهادة الحاج ممدوح أبو هندة ، وهو من خيرة
وجهاء الميدان إنصافاً واستقامةً ، ولن أنسى جوابه وتعليقي على
جوابه ، عندما شكوت له هاتفياً ما صنعه مريده سمير الذي كان
وراء إصدار تعميم من المحافظة لا يجيز فيه للأوقاف ترميم
جوامعها ، إلا بعد استحصالها على ترخيصٍ بذلك من المحافظة ،
وإن هذا التعميم يؤدي ويعرقل أعمال اللجان الترميمية ، فأجابني
إن سمير قد خدمنا في ثلاثة من جوامعنا ، فأجبتك إنك تنظر إلى
ثلاثة من جوامعكم ، وأنا أنظر لمصلحة ثلاث مئة جامع في
دمشق ، فكيف نلتقي في المنطلقات ؟

٤ - شرحت له بإسهاب ، ومن منطلقاتي العامة ، بالسماح بتدريس
القرآن الكريم في جوامع البلدة للقبسيات وغيرهن ، لاعتقادي بأن
المساجد لله ، وأن تعليم القرآن تستطيعه أيّة معلمة قارئة ومقرئة ، وكان
يرى عدم السماح بدخول غيرهنّ إلى جوامع يوجدن فيها ، وكنت أرفض
رؤيته ، ويرفض رؤيتي ، وتحاورنا طويلاً في جلسة حضرها عبد الرزاق
الشرفا ، ونعيم العرقسوسي ، وأعجبني من المذكور تحذيره الناس من
الانزلاق إلى مغالطات تلاعبات في مصطلحات ، بأمثلة المشروبات
الروحية والخمرة ، والفائدة والربا ، وممارسة الحبّ والزنا ، وأتمنى منه

أن يزيد إليها مثلاً : المغالطة بين الوقف والتبرع ، إن كان لا يعلم أن الوقف حبس العقار من أسفل أرضه إلى أعلى سمائه ، وأما التبرع هبةً ، وفي الشرع نُهي عن عودة الواهب في هبته ، وتشبيهه بالكلب يعود في قيئه ، وفي القانون تفصيلٌ ترى هل يملك الشجاعة الأدبية ، أم يراعي خاطر العارضة التي ورطته بالنسيان ، منجرفاً مع أسامة وعراضته ، وقد كانت في عهد أبيه الشيخ عبد الكريم رَحِمَهُ اللهُ جماعة ، فأبوه كان يكره من يخرق الإجماع ، ولو كان ابن حزم من السابقين ، بشهادة الشيخ عبد الغني الدقر ، الذي كان يقرأ معه كتاب (المحلى) في جامع عدّاس ، وكان أبوه يوالي على أساس من يلتزم الإجماع الشرعي ، ويبغض على أساس من يخرق الإجماع الشرعي ، ولو كان الألباني ، أو الشيخ عبد القادر المغربي في بعض مسائل ، ولذلك أحب أبوه الشيخ حسن حبنكة ، والدكتور مصطفى السباعي ، وأبغض خصمهما ، بل لقد كان أبوه مؤثراً الموالاة الإيمانية ، يقدّمها على الموالاة الشخصية لنفسه وجماعته حصراً ، بدليل أنه كان منفتحاً بعدالة موقفٍ على مسافة واحدة بين جميع الملتزمين منهج الإسلام ، الإجماع سبيل المؤمنين ، أي : إنه كان منضبطاً بالضوابط الشرعية ، وهذه أهم سمات الجماعة الدعوية ، أما العارضة ، فإنها قد تخرج عن الضوابط ولا تبالي ، وتأبى أن تعتذر وتراجع عن خطئها بعد خروجها ولا تبالي ، وتوقع على الفتوى المذكورة في (ص : ١٩٩) ، ولا تبالي أنها كلمة حقٌ أريد بها باطل ، وأنها من حيث فحواها ومضمونها ونتيجتها ، انقلاب على ستّ مرجعيّاتٍ ولا تبالي ، وعجيبٌ من أسامة اللّغوي النّحوي المستظهر للمغني ، كيف يقبل حصر معنى (ال) لغةً على ما قصرته عليه الفتوى ، بل عجيبٌ أن ينسى أن الفتوى هذه قد أشبهت خطأ الحبش خارق الإجماع في بعض

المسائل ، وأشبهت بل وسبقت خطر فتوى المهندس الشحرور ، الذي تلاعب بلفظ الكتاب والقرآن ، فتوصل إلى ما توصل إليه من النتائج ، في تحليل الربا ، والسفور ، وازدواجية المعايير ، للسبب نفسه التلاعب بالألفاظ ، وفي فتواكم عن قضيتنا العقارية الوقفية ، ليس ثمة مدخلٌ موصلٌ إلى إمكانية التلاعب بألفاظها ، لصراحتها ووضوحها في توابع الواقعة على طلبها ، والذي قضى به القضاء الشرعي برقم (٧٥٨) ، تاريخ : ١٥ / ٣ / ٩٧ ، راجع (ص : ٢٥) ، وصدّفته محكمة النقض الشرعية برقم (٨٢١ / ٢٨٤) ، تاريخ : ١ / ٤ / ٩٧ ، راجع (ص : ٥٥) ، ونصّه : (حضرت الواقعة وقرّرت أنها أوقفت العقار (٢٧٣) وفقاً لإقامة معهد شرعي ، وكذلك أبنية ، حسب شرط الواقف ، ووقّعت وصرّحت أنها تطلب إرجاعها ، فتقرّر ثبوت صحّة الوقف ، ولزومه ، في خصوصه وعمومه) ، ثم إنها يوم تعاقدت مع الجمعية كان تعاقدتها بقولها : (تقوم الجمعية بإدارته واستثماره) ، ولذلك فإن الجمعية لم تنازعها على مساحة (١٨٠٠ متر مربع) مع صالّة هي حقّها ، إنما كان النزاع حول مساحة (١١٥٧ متر مربع) ، كانت زائدة عن (١٨٠٠ متر مربع) المتفق عليها ، وكان النزاع على صاليتين فوق الصالّة المتفق عليها ، وهل يوجد كلمة واحدة في هذه العبارات تحتمل التأويلات ؟ حتى ولو كانت العبرة في العقود للمقاصد والمعاني ، لا للألفاظ والمباني ، فهذه الوقفية بكل ألفاظها ، ومعانيها ، وعباراتها ، ومبانيها ، لا تحتمل شيئاً من التأويلات .

ترى لو جاءكم من أوقف العقار المجاور الملاصق من الجهة الغربية لجامع أبيكم ، بعد أن بني عليه المعهد ، وطلب التراجع عن وقفه متباكياً أمام الناس أنه متبرّع ليس واقفاً ، طالباً فتوى لجواز رجوعه عن

التبرع بعقاره الوقفيّ ، فهل تعطونه فتوى كمثل فتواكم لبراءة ، وتوافقون فيها على طلبه ، أم إنكم ستقولون له : إنّ الأحكام الشرعيّة القضائيّة الوقفيّة القطعيّة ليست ألعوبةً ، سواء وقفيتك يا سيد رجب بك ، أو وقفيّة الكويتي عبد اللطيف العثمان في منطقة الميسات ، أو وقفيّة عز الدين أيبك في منطقة جنوب شرق التجهيز ، أو وقفيّة عبد الحكيم عثمان جنوب شرق مشفى ابن النفيس ، أو وقفيّة عزة الدبس بجمعية التوجيه الإسلامي . ويجب عليكم إعادة النظر ، باستثناء وقفيّة براءة الحلاق للعقار (٢٧٣) ، قنوات بساتين تنظيم كفرسوسة من القاعدة الأصلية ، تحت مبرر سمعة الخير ، والتي تتمكّن وتتدعّم بتثبيت الوقفيّة ، لأنّ عدم تثبيتها يعرض الوقفيّات كافّة لخطر إلغائها وإنهائها ، وقد ثبت للجميع بأن سمعة الخير لم تتأثر قطّ ، بعد أن حسم القضاء بقراراته ثبوت وقفيّات العثمان وأيبك والدبس ، بعد إفتاء الذين هداهم الله ، أعني أباك ، وحبنة ، وملا رمضان رحمهم الله ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَقْتَدُهُ ﴾ [الأنعام : ٩٠] ، عهدي بك أنّك حربٌ على الحيل اللفظيّة ، من إبليس يلبسها على الربويّين ، فلم لا تكون كذلك حرباً على من يلبس عليهم إبليس استحلال وقفيّة تضيع ريعيّتها عن أصحابها صندوق الجمعية ، وطلاب العلم المستضعفين ، بتبريرات أن الشيخة تأخذ الريعيّة لمصلحة الدعوة ، إن كنت ملتزماً منهج الفقهاء فإنهم يرفضون تبرير من يسرق ، ويقولون إنه بسرقة آثم ، وبتصدقته من المال المسروق لا يؤجر على صدقته ، والفقهاء لا يجيزون للوصي على مال اليتيم إنفاق مال اليتيم في أيّ باب من أبواب الخير ، ومال الوقف عندهم مثل مال اليتيم ، أنسيت قولهم هذا في الفروع ، بعد أن نسيت إجماعهم في الأصول على حجّة الإجماع ، وعلى إجماع الأئمة الأربعة وجميع تابعيهم بلا استثناء

على أحكام الوقف بثبوت وصحته ، وعدم جواز التراجع عنه ، وتغيير شروطه ، فهذا قولهم جميعاً ، لا قول إمامنا الشافعي وحده ، راجع (ص : ١٩٨) ، أهي منك معصية ازدواجية المعايير بالانتماء للفقهاء ، ثم بتحليل الازدواجية في الفتوى ، بدليل أنه لو عرضت عليك فتوى من أحد العلماء ، يخرق فيها الإجماع الذي انعقد على حرمة نكاح المتعة ، أو نكاح المحلل (التيس المستعار) ، وقيل لك : هات توقيعك متابعاً ، فسترفض ، بل ستنهى أتباعك عن متابعة التوقيع ، وليس ثمة فرق بين مسألتين هما خرق الإجماع ، عُذْ إلى الإجماع وبذلك تنتهي مغالطتك التي زعمتها ، أني أريد منك الانحياز إليّ لشخصي معاذ الله ، إنني أريدها منك انحيازاً لسبيل المؤمنين أتباعهم على إجماعهم ، سبيل المؤمنين جادتهم الشرعية ، وأما عن قولك بشأني وأنا مسجون اتق دعوة المظلوم ، فإنني لا أغترّ به ، لأنه موقفٌ كلامي لم يكن عملياً بالمكيال نفسه ، لمن تحركت عملياً لنصرته ، مثل مأمون الحمصي لا تقتصر حقوق الأخوة الإيمانية على (إخواننا) على حدّ تعبيرك ، يوم نصرتك لسمير العبد ، أو راتب سيف مع شركائه ، بغير مكيالك مع هاشم العقاد ، أو لبراءة بفتوى طمعت الظالم ، وبرّرت ظلمه لي في المجتمع ، متترساً باسم سيدنا الشيخ أسامة ابن سيدنا الشيخ عبد الكريم ، وقد قال تعالى : ﴿ وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ [البقرة : ١٢٤] ، أما أن لكم ولغيركم أن تدركوا أن لكل واحدٍ منكم دوراً لا يسمح له أن يتجاوزه ، ولو في نصيحة المستغلة لحقّ الجمعيّة .

وإن الناس كانوا ينتقدونكم قبل متابعتكم التوقيع على الفتوى المذكورة فقط على ازدواجية المعايير بشأن قراركم مع مشايخ جماعتكم ،

بعدم حضور حفلات عقود الزواج في فنادق الشيراتون والميريديان والشام
ونادي الشرق ، إلا إذا دعاكم ثري أو مسؤول فتحضرونها
ولغيرهما تعتذرون عن الحضور .



المحامي نزار عرابي

صاحب الكتاب المنشور بتاريخ ١٨ / ٦ / ٢٠٠٧ (مرافعات وأحكام)

والذي اتهمني فيه بالكفر في أول الصفحة (٣٧) من كتابه

وصاحب مقال منشور في الإنترنت

١ - عقب صدور القرار (٣٣٤١) تاريخ : ٦ / ٧ / ٢٠٠٢ ، المذكور في (ص : ١٧٢) ، أصدر وزير الأوقاف القرار (٤٣٣) تاريخ : ٢٥ / ٧ / ٢٠٠٢ ، بتشكيل لجنة لبحث موضوع العقارين ، فأبرز المذكور وكالة في القضية ، تابع فيها وكالة دقماق عنهن ، وكان من أعضاء اللجنة رئيس الجمعية ومعاون الوزير الدكتور السيد ، اللذان ثبتا على أحكام الشرع والقانون ، فتقدم بمذكرته تاريخ : ١ / ٩ / ٢٠٠٢ ، مستطيلاً على عمائم العلماء المحافظين على حقوق الجمعية والوقف ، ثم اضطر أن يتراجع عن بعض كلامه ، بمذكرته تاريخ : ٨ / ٩ / ٢٠٠٢ ، ونصحناه في بيان الجمعية تاريخ : ٣٠ / ٣ / ٢٠٠٣ ، نصيحة لوجه الله فانزعج ، راجع (ص : ٣٠) .

٢ - رفع دعواه مطالباً بحبسي خمس عشرة سنة ، ومنعي من الإقامة في دمشق وريفها ، فردت محكمة صلح الجزاء الثانية دعواه ، برقم

(٨٥) لعام : ٢٠٠٤ ، وإنه في مذكرته التي قدمها للمحكمة امتدح العلامة مصطفى الزرقا ، فإن كان صادقاً في مدحه له ، فليلتزم كلامه في كتابه (أحكام الأوقاف) ، فإن لم يفعل فإنه متهم بازدواجية المعايير .

٣ - استأنف الدعوى أمام استئناف الجنح الثانية ، رقم (٩٩١) لعام : ٢٠٠٦ ، فردّت المحكمة استئنافه ، برقم (١٠٢٦) تاريخ : ٢٠٠٦ / ٦ / ٧ .

٤ - دلّس على القراء في (ص : ٤١) من كتابه بقوله : (إن أحد المحامين اضطر لإقامة الدعوى) ، والمحامي هو نفسه كاتب الكتاب ، وقال : (إن الدعوى منظورة أمام المحكمة ، وهو يعلم أنها مردودة ليوهم القراء أنها ذات بالٍ) .

٥ - دلّس في (ص : ٢٤) من كتابه ، بتاريخ تقرير التفتيش : ٢٣ / ٤ / ٢٠٠٣ ، فجعله : ١٨ / ٤ / ٢٠٠٤ ، علماً بأن هذا التقرير كلّه براءة لي ، راجعه في (ص : ١٦٨ ، ١٦٩) .

٦ - دلّس في (ص : ٢٤) من كتابه ، بإيراد تقرير التفتيش : ٢٢ / ٩ / ٢٠٠٤ ، ليوهم القراء ، وليس في هذا التقرير إدانة لي ، بل هو تخطيط للوزيرة في قرارها (١٤٩) ، راجع (ص : ١٧٨) .

٧ - دلّس في الكتاب بعدم إirاده لشهادة الشهود ، فارجع إليها في (ص : ١٢٧) وما بعدها ، أو إلى الحكم بتمامه في (ص : ٧٠ - ٨٦) ، وأطلب من القراء مقارنته مع ما نشره ،

وليحكموا حكمهم من هو المدّلس ، والمدّلس عند المحدّثين وعلماء المصطلح أخو الكذاب ، تُردُّ شهادتهما ، وعدد صفحات كتابه (١١٢) صفحة ، وإن ردّي عليه في الصفحات التالية من كتابي هذا من ٦٣ - ٨٩ ، ومن ١٠٠ - ١١٤ ، ومن ١٢٤ - ١٣٤ و١٤١ و١٦٤ .

وأما مطالبه في طعنه أمام النقض التي أوردتها ، فقد ذكرت في (ص : ٩٣ و ٩٤) وردّتها النقض ، راجع (ص : ٩٦ ، ٩٨) .

١ - أتحمّظ بحقي في رفع الدعوى اللازمة عليه ، لمحاسبته على الاتهام والتشهير والتدليس ، فلا بدّ مما ليس منه بدّ ، ولذلك حرّكنا الدعوى ، وهي منظورة أمام المحكمة الجزائية برقم (٢٥٦٣) ، وتاريخ جلستها : ٢٣ / ٩ / ٢٠٠٨ .

٢ - يا أهل القانون في نقابة المحامين ، إنه نشر كتابه بتاريخ : ١٨ / ٦ / ٢٠٠٧ ، وصدر قرار النقض بتاريخ : ١٧ / ١٢ / ٢٠٠٧ ، أي : بعد ستّة شهور ، ممّا يستوجب محاسبته مسلكياً من نقابته .

٣ - نعلم أن شقيقته زوجة للمحامي نزار ترجمان ، المعيّن بالقرار (٩٧٨) تعيناً ، وقد تقبل منه ومن بقية المجلس الوكالة لخصومتي ، تنفيذاً لإيعاز النساء ، راجع (ص : ١٩٤) .

٤ - نعلم أنه من أبناء عم الخبير عبد الحميد عرابي الخن ، أحد الخبراء الثلاثة الذين ذكرنا في رفضنا خبرتهم تسعة أسباب ، راجعها في (ص : ١٠٤) .

٥ - نعرف ترجمته عند المستقيمين الدمشقيين وتطابقها لديهم .

٦ - نذكر أن توريثه لمجلس نقابة المحامين فرع دمشق ، بقراره (٧٠٤) ، تاريخ : ٢٨ / ٧ / ٢٠٠٣ ، في حجب الإذن بتوكيلي للمحامي راتب كوجان قد ألغي ، ونقض بقرار النقابة المركزية للمحامين ، برقم (٢٤ / ٢٤٣) ، تاريخ : ١١ / ١٠ / ٢٠٠٣ .

٧ - جوابي له عن تهمته لي (سليط اللسان) ، بأنها فصاحة الوثائق المعروضة في هذا الكتاب ، دون اجتزاء ، يقرأها القراء بهدوء وبلا غوغاء ، وسيوقنون بأن الآية الكريمة التي أوردها في (ص : ٣) من كتابه ، إنما تنطبق عليه وعلى موكله ، وتشملها في أفعالهم وتصرفاتهم .

راجع (ص : ١٩٤) ، عمّن هو الأحق بتسمية المافيات ، وسأكّرر له نصيحة مجلس الإدارة في بيانه : ٣ / ٣ / ٢٠٠٣ ، الواردة في (ص : ٣٠) من هذا الكتاب ، وسيتأكد للقارئ صحة إقراره بقلمه في ترجمته لوالدي ﷺ ، في (ص : ٤٠) من كتابه ، وأني أشابه أبي ولا تعجب ، فإني منه تعلمت إحقاق الحق وإبطال الباطل ، وسيرون أن المحامي عرابي هو البادئ في المذكرة الأولى المسحوبة ، والادعاء الأول المردود صلحاً واستئنافاً ، ومحاولته حجب الإذن بالتوكيل المذكور ، والبادئ بالكتاب المنشور ، والنشر على الانترنت ، ونشر الحكم المنقوض ، وتقرير المفتش الهالك ، والخبرة المطعون بها ، والبادئ هو الأظلم ، وأنه الوكيل عمّن يتظلمن وهنّ الظالمات .



أبو الخير شكري (لو مالت الريح مع الشّحور سيميل إليه)

وقد يعذره محبُّ له في حسده لي ، أو مخالفته الإجماع الشرعي والقانون ، لكن هل يعذره في اتصاله بمعقّب المعاملات أبي سليمان خالد شقرا ، ليطلب منه أسماء الفقراء المستفيدين من الدور ، المذكورين في (ص : ٦٩) ، تمهيداً منه لمحاولة رفع الدعاوى بحقهم ، لنزع ملكيتهم العقارية ، وتشريدهم بعد استقرارهم ، وبعد أن نجّاهم الله من الجنائية في ضبطها الذي نال بضعة منهم ، ونجا منه مئة أو يزيدون ، أهذه نزعة خير عند أبي الخير ؟ !

وقد بغى علي :

١ - بمشاركته في إشاعة تهمة قبض عشرين مليون ليرة ، من السيد بسام الدبس لمصلحتي الشخصية ، ثم اجتمع به مع مجلس الإدارة المعين بالقرار (١٤٩) أثناء حبسي ، وسألوه عن الحقيقة ، وكذبهم فيما يدعونه بهذه التهمة والفرية والبهتان .

٢ - لم يتوقّف عن الإشاعات ، وأشاع بأن لزوجتي في تنظيم كفرسوسة أكثر من عشرين منزلاً ، ويكذبه في هذه الإشاعة السجلات العقارية الدائمة والمؤقتة ، فليس لها سهمٌ واحد .

وأذّكره بما يلي :

- ١ - بالتزام أحكام سورة الحجرات والنور ، فلن يشفع له يوم القيامة أبو عبد الرحمن^(١) بمخالفتهما لها ، وخاصة آية ﴿فَتَيَّنُوا﴾ [الحجرات : ٦] ، ولو أنه سأل القرعاوي عن إيصالات استلمها بقيمة تبرعه ، لأراح واستراح ، ونجا من إثم مخالفة الآية راجع (ص : ١٤٩) وما بعدها .
- ٢ - بطوافه على أعضاء مجلس الإدارة القدامى ، وطلبه منه تعيين طلاب مسجد الشافعي (طلابه) مدرّسين وموجهين في المعهد .
- ٣ - بانتقاده لمن ظلمني في انتخابات الاتحاد ، وكيف نسّق معه فيما بعد .
- ٤ - بانتقاده لأستاذه عرابي في دعواه ضدي أمام صلح الجزاء ، وزعمه بأن عواطفه معي ، يقلق الليل بهذه الدعوى .
- ٥ - بقوله لي ذات مرة : لماذا تهتم بالعقارات ، فلو أنني أملك معشار وثائق سأنام مطمئناً أن حق الجمعية سيعود إليها ، وأن الوثائق المتناقضة المقدمة من الكزبري تهمل جميعها . ثم رأيت يتحرك عكس كلامه هذا في كل موقفه ، بتفشيله لاقتراح التسوية

(١) أبو عبد الرحمن داعية دمشقي هذه كنيته ، وهو من المعجبين بفلسفة (هيوستن) ، التي تجيز التناقض في الموقف الواحد والقضية الواحدة بوجهين مختلفين ، ثم هو أيضاً من المتفرغين للطعن بالأعراض ، والخوض فيها بلا دليل وبلا تثبت بحق العاملين بحقل الدعوة ، ممن لا ينتمون إليه ابتغاء التفرد بشهرة الزعامة والقيادة الدينية ، وحسبهما الإثم بمخالفة التوجيه النبوي « كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع » .

والمصالحة العادلة الذي سعى به المهندس الشيرازي ، أحد خبراء مجلس الدولة .

٦ - بوشايته للوزيرة دلو ، عن سائق مستخدم ، وأن فيها ظلماً لمن كان يخدمه بفطور الصّباح ، ويخدم المدرسين في ذهابهم وإيابهم .

٧ - بتعليقي على فرحه بقول دلو عن رئيس الجمعية مفتي دمشق ، وأنّ قولها يجب أن يدرس على ضوء ترجمتها كعلمانية ، لا تحترم أيّ شيخ .

٨ - بنقضه للعهد الذي تعاهدنا عليه ظهر : ٦ / ٩ / ٢٠٠٣ ، أمام رئيس الجمعية متوافقين على موقف واحد ، نقضه يوم : ٧ / ٩ / ٢٠٠٣ ، وأسأله هل كان يجهل الحديث الشريف (فليات الذي هو خير) قبل : ٦ / ٩ ، ثم تعلمه يوم : ٧ / ٩ .

٩ - بأنه محام ، لا يقبل منه اعتذار عن توقيعه على بيان : ٣٠ / ٣ / ٢٠٠٣ .

١٠ - بمصارحتي له أمام المهندس زهير شعبان ، بقيامه بزيارة محمد زيادة إلى سرغايا ، في الوقت الذي كان يزعم فيه بغضه للمذكور ، وانتقاده له .

١١ - بالخلق الإسلامي المطلوب منه مع إخوانه الدعاة ، الذين خدموه عدة مرات ، ولو بأقل درجة من الأسلوب الذي تعامل به مع عزة الشرع ، التي خدمته لمرة واحدة في برنامجها التلفزيوني ، رافة ورقة ، ولطفاً ، وهدوءاً ، ولباقةً ، ومصافحةً ، فهلكذا أمر الله المؤمنين

١٢ - بتعليقي على خطبته في الصالة الذهبية الفيحاء ، وبعد أن طالب الدعاة أن يُحسبوا على الله وحده ، لا على الأشخاص ، مصارحاً إياه (إنك محسوب على سهام دلو) التي أصدرت له القرار (١٤٩) .

١٣ - وأن ينسجم في عواطفه مع ما يقرّره لطلابه ، أثناء تدريسه لهم في مادة أصول الفقه بحث (حجية الإجماع) ، وليلتزم منهج الشافعي فيه وفي فقه الوقف .

وقد يكون ميله مع الريح ، بسبب ضغوطات زوجته ابنة زوجة المحسن الأورفلي ، الذي أكرمه بالعطاء تزويجاً ، وتوظيفاً ، وسيارة .

وقد يكون ميله مع الريح ، بسبب عبد الفتاح السيد أبو لحاف ، الذي صرح بأنه استطاع إقناع المذكور ليكون حرباً عليّ ، وعلى موقفي في الجمعية ، راجع (ص : ١٨٠) .

وقد كان أبو لحاف ممن تداول البهتان في تهمتي ، بأني فرطت بعقار وقفي في باب المصلّى لمصلحة قاضي ، وسجلات الأوقاف في الواردات تكذبهم .

فلا تعجب أن سُمّي أميناً للسر بالقرار (١٤٩) ، وجدّدت له التسمية وحده مع المسمين بالقرار (١٤٩) ، مكافأة له على ما قدّم من كل أو بعض هذه الخدمات .

وقد يكون السبب لإبعاده عنها ، في التمديد الأخير بالقرار الأخير ، أنه بدأ يناقش أموراً محرّمة عليه من حرية الرأي .



بعض المنسحبين من الوساطة ومن زعموا وأشاعوا أنهم أقنعوهم

- ١ - وليد حمدون : غفر الله له ، وبعد شرحي له في مكتبه عن حقنا ووثائقنا ، أدرك المغالطة ، وانسحب من الوساطة .
- ٢ - عبد القادر قدورة : وبحضور العضوين شاكرا اسعيد ، ومحي الدين حبوش ، ورئيس الجمعية ، اتصل بزوجته وأخبرها بانسحابه .
- ٣ - د . راتب الشلاح : وهو صديق لنيل الكزبري ، شقيق رفيدة ، وصديق للسيوفي ، وشرحت له القصة بحضور السيد عرفان دركل ، فتفهمها وانسحب . لكن صهره خالداً استمر مع ماهر خراط ، مستجيباً لرغبات شقيقته ندى ، تلميذة نهيدة .
- ٤ - محمد حبش : زارني في المعهد بالمزة خدمة لأخواتنا ، وزودته بالوثائق ، فأجابني بمكتبه بالميسات : (الله يعين من يعلق معك) .
- ٥ - المرحوم الشيخ صادق حبنكة : أثناء زيارتنا التفقدية لأعمال ترميم جامع منجك ، مع السيد بسام الدبس ، داعياً لي بالإعانة لي على الماسوني .
- ٦ - الأستاذ فاروق الطباع : وبمحافظة دمشق بمكتب سحر الحفار ، صرح بتفضيله للجهة المؤسسية الرسمية لتكون مشرفة .

- ٧ - المحسن غسان خباز : وبعد استماعه إليهم وقراءته لوثائقنا سألهم : (هل ترون الشيخ عبد الله يطالب بهذه الحقوق لشخصه أم للجمعية ؟) .
- ٨ - السيد هاشم أنور العقاد : اقترح على السعيدين : البوطي ، والحافظ ، تحديد موعد للحوار ، فتهرب الحافظ ، وسأيره البوطي ، فانسحب أبو أنور .
- ٩ - المحامي مطيع الحلاق : استمع منهم ، ثم زارني فتزوّد بوثائقنا ودرسها ، ثم انسحب لخرج في مصاهرة بينه وبين عرابي .
- ١٠ - المحامي عصام الجمل : أمين الفرع السابق : بتوقيعه المعطوف على كتاب الهيئة بجلسة الفرع : ٩ / ٢٠٠١ ، يرد ما زعموه ، راجع (ص : ١١٩) .
- ١١ - الوزيرة غادة الجابي : كتابها (خ / ٢ / ١٨٥) تاريخ : ١٩ / ١ / ٢٠٠٢ ، لا يعجبهم ، وكذلك كتابها (م د / ١ / ١١٧٢٧) تاريخ : ٢٩ / ٧ / ٢٠٠٣ ، في تأييدها حصر الاختصاص بالفصل بالنزاع لمجلس الدولة .
- ١٢ - نبيل السمان : مدير الأوقاف الأسبق : بكتابه (٢٧٧١ / ٩) تاريخ : ٢٨ / ٧ / ١٩٩٩ ، ونتيجته المطالبة بإعادة الحق كما رأّت اللجنة بقرارها تاريخ : ١٠ / ٨ / ١٩٩٩ ، والكتاب معروض في (ص : ٥٨) .
- ١٣ - غسان جيرودي : مدير الأوقاف الأسبق : وضع التفتيش مخالفاته القانونية في هذه القضية تحت تصرّف الوزير .
- ١٤ - موظف لا يزال بالشؤون يخدمهم بأكثر مما يطلبونه ، والعلاقة بينهم وبينه مفضوحة .

١٥ - محمد سعيد بخيتان : صاحب وليد طباع ، وصاحب لطيب أسنان ، ومعرفتهم بزوجته ، والله أعلم بصحة زعمهم .

١٦ - المهندس محمد ناجي العطري : زعموا قرابته للسيوفي والله أعلم .

١٧ - عبد الله الأحمر : في تبريرهم لتعيين ازدهار معتوق ، راجع (ص : ١٧٧) .

١٨ - محمد الغفري : أشاعوا أن ابنته تلميذة لهم ، ولذلك ماطل بحسم الدعوى التي كان ينظرها في مجلس الدولة ، ثم شكّل هيئة الجنايات الأولى ، بما يروق لهم من رئيسها صاحب أبي عبده ، قبل إصداره حكمه (٢٣١) الذي نقضته النقض بقرارها (٣٨٧) ، وأحال لهم كتابهم الذي يزعمون فيه أن غرفة الهيئة في محكمة النقض غير صالحة للنظر في هذه القضية ! وما تنحّت رئيسة الغرفة عن النظر بهذه الدعوى إلا لممارسة الضغوط عليها ، في المرة الأولى صمّدت ، وفي المرة الثانية تنحّت بتاريخ : ٣١ / ٦ / ٢٠٠٨ ، وانتدب للنظر فيها المستشار فارس سطوف ، وكان ما ذكرناه في (ص : ٩٩)

١٩ - ديابا حاج عارف : وزيرة الشؤون : أصدرت لهم قرارها (٩٧٨) ، وجدّته لمرتين ، وهو كما رأيت قول التفيتش عن مثيله (١٤٩) أنه غير قانوني ، بالإضافة لمخالفته المواد (٢٠ و ٢٩ و ٣٤ و ٤٠) من النظام الداخلي للجمعية .



سرد اثنين وأربعين مثلاً على ازدواجية المعايير عندهم

لكل ما يخصه منها ويعنيه

وإني بانتظار الرد عليها من الحاجة منيرة قبيسي بالذات ؛ لأنها موضع اتهام

١ - تحريمهم على المهندس الشحرور ، نصف المرجعية الشرعية للأصوليين القائلين بحجية الإجماع ، وتحليلهم ذلك لأنفسهم من خلال فتواهم (ص : ١٩٧ و ١٩٩) .

٢ - تحريمهم على المهندس الشحرور ، نصف المرجعية الشرعية للفقهاء بإجماعهم المنعقد على بعض الأحكام ، وتحليلهم ذلك لأنفسهم من خلال فتواهم ، (ص : ١٩٧ و ١٩٩) .

٣ - تحريمهم على طلابهم تجاوز مرجعية الأصوليين والفقهاء ، وتحليلهم ذلك لأنفسهم من خلال فتواهم ، (ص : ١٩٧ و ١٩٩ و ٢٢٥) .

٤ - تحريمهم تجاوز الحكم القضائي لتثبيت وقفية العثمان ، واقف عقارات الميسات ، وتحليلهم ذلك لبراءة الحلاق حصراً ، (ص : ١٩٧ و ١٩٨) .

٥ - تحريمهم تجاوز الحكم القضائي لتثبيت وقفية عز الدين أيبك ،

واقف عقارات التجهيز ، وتحليلهم ذلك لبراءة الحلاق حصراً ،
(ص : ١٨٩) .

٦ - تحريمهم على رجب بيك وغيره ، التراجع عن وقفته للعقار الملاصق من الجهة الغربية لجامع عبد الكريم الرفاعي كفسوسة ، وتحليلهم ذلك لبراءة ، (ص : ٢٢٥) .

٧ - تحريمهم على مشايخ الأزهر ، ونجد ، والنجف ، ازدواجية المعايير بفتاواهم ، وتحليلهم ذلك لأنفسهم من خلال فتواهم ،
(ص : ٢٧١) .

٨ - تحريمهم على السلطة التنفيذية تجاوزها لأحكام السلطة القضائية ، وتحليلهم ذلك فقط لزياد الأيوبي في كتابه
(٢٢٥ / ١ / ٤) ، (ص : ١٨٥) .

٩ - تحريمهم على السياسيين الشورى الهزلية ، باستخدامهم لمطايا من أشباه الرجال ، وتحليلهم ذلك للشيخة ، باستخدامها أمثالهم ، (ص : ١٩٥) .

١٠ - تحريمهم على السياسيين التبعية العمياء لرموزهم ، وتحليلهم التبعية العمياء من أتباعهم ، ولأشخاصهم بالذات ،
(ص : ٢٦٤) .

١١ - تحريمهم على امرأة أن تسيطر على قرار الرجال بنماذجه كافة ، وتحليلهم ذلك فقط على نموذج ممثل بشيخ وفتواه ،
(ص : ١٩٧ و ٢٦٩) .

١٢ - تحريمهم على أهل العلم والدعوة النفاق للظالمين من أهل السلطة ، وتحليلهم لأهل العلم والدعوة النفاق لأهل المال والثروة ، (ص : ٢٢٠) .

- ١٣ - تحريمهم على الشيخ الباري موقفه السياسي ، وتحليلهم للشيخ البوطي موقفه السياسي ، (ص : ٢٠٦) .
- ١٤ - تحريمهم تجاوز أقوال الصوفية ورجالها ، وتحليلهم ذلك لأنفسهم من خلال إهمالهم لعلاج الآفات ، (ص : ٢٧٢) .
- ١٥ - تحريمهم استعمال الحيل اللفظية على الربا ، والزنا ، والخمر ، وتحليلهم الحيلة اللفظية على الوقف ، (ص : ١٩٩ و ٢٢٢) .
- ١٦ - تحريمهم على التربية ندب سافرة لمعاهدن كالبوادر وغيرها ، وتحليلهم للشؤون تعيين سافرة نائبة لرئيس مجلس الإدارة لجمعيتنا ، (ص : ١٧٧) .
- ١٧ - تحريمهم مبدأ الغاية تبرّر الوسيلة (الميكافيلية) وتحليلهم للمبدأ نفسه باستغلالهم ريعيّة الوقفيّة من صندوق الجمعية لمصالح الدعوة ، (ص : ٢٢٥) .
- ١٨ - تحريمهم على وصيّ الأيتام التبرّع من مالهم لجهات خيرية ، وتحليلهم ذلك للمستعارة أسماؤهن ، رغم أن مال الوقف مثل مال اليتيم ، (ص : ٢٠٩ و ٢٢٥) .
- ١٩ - تحريمهم إنكار وجود الأوقاف عند استعمال اسمها لترخيص البناء من المحافظة ، وتحليلهم لإنكارها عند تعاقدهم مع رفيده وصفاء ولينا ، (ص : ٢٥٩) .
- ٢٠ - تحريمهم إنكار وجود الجمعية عند استعمال اسمها لتثبيت الوقفية ، وتحليلهم لإنكارها عند التعاقد مع صفاء ولينا ، (ص : ٢٥٩) .

- ٢١ - تحريمهم على المسؤولين تجاوز القانون بحل نقابة المحامين سابقاً ، وتحليلهم للمسؤولين بتجاوز القانون بحل مجلس الإدارة المنتخب ، (ص : ١٦٤ و ١٩٢) .
- ٢٢ - تحريمهم على الأوقاف والشؤون توقيع قرارات لجان خالية من تسمية محاسبة ، وتحليلهم ذلك للأوقاف بقرارها (٨٣ / ع) ، وللشؤون بقرارها (١٤٩) و (٩٧٨) ، راجع (ص : ٣١) .
- ٢٣ - تحريمهم تسمية محاسبين على مجازين محلّفين خبراء قانونيين في المحاكم ، وتحليلهم التسمية نفسها لمهندس جاهل بأمور المحاسبة ، (ص : ١٩٣) .
- ٢٤ - تحريمهم على مجلس الإدارة المنتخب قانونياً تنسيبهم خمسين عضواً بشكل قانوني ، وتحليلهم لمجلس الإدارة غير القانوني تنسيبهم مئتي عضو ، بشكل غير قانوني (ص : ٢٥٢) .
- ٢٥ - تحريمهم على خمس وخمسين عضواً فصلوهم تعسفاً ، أن يراجعوا القضاء الإداري لاعتراض على القرار (١٤٩) ، لقول التفيتش بمخالفته ، وتحليلهم لعضو مفصول بإجماع الهيئة مراجعته للقضاء ، (ص : ٣٤) .
- ٢٦ - تحريمهم على آل البيلوني أن يكون لهم أربعة أعضاء في الهيئة العامة ، وتحليلهم ذلك لسته من آل السيروان ، وخمسة من آل دعبول ، (ص : ٢٥٢) .
- ٢٧ - تحريمهم على عبد الجواد خلف منح شهادات دكتوراه فخرية لبعض مشتريها ، وتحليلهم منه ذلك لزياد أيوبي ، وعبد المجيد طرابلسي ، وبشير الباني ، وبعض أبناء وجماعة كفتارو ، (ص : ١٨٢ و ١٨٥) .

- ٢٨ - تحريمهم نبش قبور الأموات في المقابر ، وتحليلهم هذه المعصية لأنفسهم بالقبور المجاورة لضريح الشيخ بدر الدين بباب الصغير ، (ص : ٣٦) .
- ٢٩ - تحريمهم محبة دعاة التيار التنويري لانحرافاتهم ، وتحليلهم محبة محمد حبش وهو من التيار نفسه ، وممن خرق كثيراً من الإجماع ، (ص : ٢٣٦) .
- ٣٠ - تحريمهم إنكار فضل الشيخ ملا رمضان رَحِمَهُ اللهُ ، وتحليلهم نبذ العمل بفتواه بشأن وقفية عبد الحكيم عثمان ، ورفضه لتغيير شرط الواقف (ص : ٢٠٩) .
- ٣١ - تحريمهم إنكار فضل الشيخ عبد الكريم الرفاعي رَحِمَهُ اللهُ ، وتحليلهم نبذ العمل بالاعتداء بموقفه من ابن حزم متجاوز الإجماع وأمثاله ، (ص : ٢٢٣) .
- ٣٢ - تحريمهم إنكار أستاذية هشام الحمصي ، وتحليلهم الوشاية عليه لدى الوزير الأسبق والجهات (ص : ٢٠٨) .
- ٣٣ - تحريمهم على الشيخ عبد القادر الأرنؤوط رَحِمَهُ اللهُ الإفتاء بمسائل الطلاق حسب القانون وخلاف المذاهب ، وتحليلهم الفتوى نفسها للشيخ أحمد الشامي رَحِمَهُ اللهُ ، (ص : ٢٠٩) .
- ٣٤ - تحريمهم على الشيخ أحمد كفتارو تسجيل عقار الخيارة وليس وقفياً لاسم الخاني ، وتحليلهم مثل ذلك لرفيدة ولينا وصفاء (ص : ٢١٤ و ٢٥٩) .
- ٣٥ - تحريمهم على المستفيدين من الدور تثبيت ملكيتهم برفعهم الدعاوى عليهم لفسخها ، وتحليلهم للشرفا التثبيت بعدم رفع الدعوى عليه ، (ص : ٦٨) .

٣٦ - تحريمهم على المشايخ مجالسة المذيعات في البرامج التلفزيونية ، وتحليلهم ذلك لأبي الخير شكري مع عزة الشرع ، (ص : ٢٣٤) .

٣٧ - تحريمهم على مجلس الإدارة القانوني تجاوز أحكام قانون العمل بشأن محاسبة أساءات ، وتحليلهم لتجاوز أكبر من المجلس المعين ، وذلك بفصلي فور تعيينه وقبل الحكم عليّ بحكم قضائي ، بل قبل توكيل صهرهم بالتقرير الكاذب (ص : ١٨١) .

٣٨ - تحريمهم الصلة بالمسؤولين ومني حصراً ، ولو بصفتي مديراً للأوقاف والمعهد ، وتحليلهم ذلك لأنفسهم حصراً (ص : ٢٥٦) .

٣٩ - تحريمهم عليّ الجمع بين صفتي العضوية بالجمعية وإدارة المعهد ، وتحليلهم هذين الوصفين واجتماعهما لماجد اللحام ، (ص : ١٧٥) .

٤٠ - تحريمهم عليّ أرباحاً هامشية في أفواج الحج ، وتحليلهم أضعاف هذه الأرباح لأبي الخير شكري ، (ص : ١٥٧) .

٤١ - تحريمهم عليّ الدفاع عن اتهاماتهم لي بعرض وثائق يسمونها سلاطة لسان ، وهي فصاحة الأدلة ، وتحليلهم لأنفسهم الأراجيف ، والأكاذيب ، والتشهير بي على الإنترنت ، وفي الدومري ، وفي (مرافعات وأحكام) ، (ص : ١٢٣) .

٤٢ - تحريمهم على الألباني خرق الإجماع بمسائل زكاة عروض التجارة ، وحصره الحج بهيئة التمتع ، والذهب المحلّق للنساء

وغيرها ، وتحليلهم لأنفسهم خرق الإجماع بمسائل الوقف ،
(ص : ٢٠٥) .

ولو أنك استمعت إلى فصاحتهم الخطابية والتدريسية ، وهم يقرّرون
أن شريعتنا عدالتها بأنها لا تفرق بين متماثلين ، لأصابتك
الدهشة في تناقضاتهم بنماذجها أعلاه ، وستذّكرهم بالآيات الكريمة
﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحْلُونَهُ عَامًا وَيُخَرِّمُونَهُ
عَامًا ﴾ [التوبة : ٣٧] ، ﴿ وَيَلِلُ الْمُطْفَفِينَ ﴾ الَّذِينَ إِذَا أَكَاثَرُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴿ وَإِذَا
كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ ﴿ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ يَوْمَ
يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿ [المطففين : ١ - ٦] ، ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ
أَنفُسَكُمْ ﴾ [البقرة : ٤٤] ، وستذّكرهم بالحديث الشريف : « لا يؤمن
أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » .



أسماء المنسبين الجدد بعد القرار ١٤٩

- | | |
|------------------------------------------|----------------------------------------|
| ١١ - محمد دعبول | ١ - إبراهيم السيوفي (بن هيثم ونهيدة) |
| ١٢ - ندى حبوباتي (تلميذتها) | ٢ - ماهر الحاج ويس (الصباغ) صهره |
| ١٣ - محمد هيثم الهبل (زوجها) | ٣ - غياث طباع (شقيق صفاء) |
| ١٤ - محمد عمر الجندلي (قريب لنا) | ٤ - زياد طرابيشي (زوجها) |
| ١٥ - مارية شكري | ٥ - محمد طباع (خالها) |
| ١٦ - فراس شكري | ٦ - مصطفى طباع |
| ١٧ - ياسر قباني والدته صفية تلميذة نهيدة | ٧ - موفق دعبول (راجع ١٩٢) |
| ١٨ - عبد الرؤوف الريس | ٨ - بشر دعبول |
| ١٩ - فراس الريس | ٩ - يمان دعبول |
| ٢٠ - عمار شرقطلي | ١٠ - ممتاز دعبول |
| ٢١ - جلال الدين الفار | |

٢٢ - عماد ملص	٤٠ - عمر نشاوي
٢٣ - نبيل العابد	٤١ - أيمن النجار
٢٤ - أحمد موفق شحادة الرفاعي	٤٢ - عبد الكريم أبو التوت
٢٥ - بلال شحادة	٤٣ - مهند قنوت
٢٦ - عمر السيروان	٤٤ - وائل ملص
٢٧ - أنس عوض (صهره وابن شقيقته)	٤٥ - محمد فايز مكية
٢٨ - رضوان السيروان	٤٦ - مازن مكي
٢٩ - محيي الدين السيروان	٤٧ - أحمد رجاء قصار
٣٠ - سامر السيروان	٤٨ - عمار هيتو
٣١ - سارية السيروان	٤٩ - أسامة خواجكية
٣٢ - همام السيروان	٥٠ - محمد قاسم حلاق
٣٣ - أحمد قويدر	٥١ - مسرة الجفان
٣٤ - أيمن قويدر	٥٢ - لمى الجبان
٣٥ - برهان الأشقر	٥٣ - هلا المالح
٣٦ - أحمد توفيق سمونة	٥٤ - ينال قتلان
٣٧ - خالد سمونة	٥٥ - رشا القلعي
٣٨ - عدنان سمونة	٥٦ - عماد خير
٣٩ - فؤاد سمونة	٥٧ - تيسير زند الحديد
	٥٨ - فراس قدرى

٥٩ - إبراهيم محسن	٧٨ - بشار موصللي
٦٠ - بسام جلاغي	٧٩ - وائل دقماق
٦١ - ياسر حلاوة	٨٠ - محمد دقماق
٦٢ - سمير مسلماني	٨١ - عامر الحامض
٦٣ - عبد اللطيف الأمير	٨٢ - ياسين بطال
٦٤ - ماهر مملوك	٨٣ - أنس موصللي
٦٥ - بسام قباني	٨٤ - عبد الله أبو الشامات
٦٦ - أحمد بشار حمود	٨٥ - أحمد زاهر البكري
٦٧ - حسام تسابحجي	٨٦ - مصطفى كمال ملاح
٦٨ - محمد منصور سكر	٨٧ - زهير تغلبي
٦٩ - ياسين كلاس	٨٨ - عبد الرزاق شرفا
٧٠ - محمد نبيل الزبيق	٨٩ - رضوان قطيط
٧١ - ياسين توتونجي	٩٠ - هيثم حمامي
٧٢ - محمد تكريتي	٩١ - أنس خرفان
٧٣ - قصي الجميلي	٩٢ - مازن القطمة
٧٤ - مصطفى حلواني	٩٣ - حسن سراقبي
٧٥ - مروان طيارة	٩٤ - خير الله قاسم
٧٦ - ازدهار معتوق	٩٥ - باسم عثمان
٧٧ - أحمد بشار حتاحت	٩٦ - عبد الله درويش

٩٧ - عصام سنكري	١١٤ - عمر مخللاتي
٩٨ - غسان المنير	١١٥ - أحمد مطاع خلقي
٩٩ - أحمد فراس حمادة	١١٦ - هيثم السبيعي
١٠٠ - عبد الرحمن بطل	١١٧ - مأمون الجاجة
* سمير العبدلة ثم رفض بكتاب رسمي	١١٨ - وليد سلطان
١٠١ - مأمون البحرة	١١٩ - مهند الرواس
١٠٢ - صفوان السمان	١٢٠ - إياد دياب
١٠٣ - وحيد رجب بك	١٢١ - عدنان كلثوم
١٠٤ - فادي طرابيشي	١٢٢ - محمد زاهر مبارك
١٠٥ - منار طرابيشي	١٢٣ - تاج الرواس
١٠٦ - معتز طرابيشي	١٢٤ - إياد الرواس
١٠٧ - نزار الدقر	١٢٥ - أحمد نعيم أرنبه
١٠٨ - المنتصر الدقر	١٢٦ - محمد أرنبه
١٠٩ - بسام دعدوش	١٢٧ - بشار أرنبه
١١٠ - رياض بسطايطي	١٢٨ - حسن أرنبه
١١١ - أيمن مولوي	١٢٩ - فتحي أرنبه
١١٢ - فايز مولوي	١٣٠ - أحمد أكرم حرش
١١٣ - عمار سحلول	١٣١ - علاء الأشرف
	١٣٢ - حسان الأشرف

١٣٣ - عصام الأشرف	١٥٢ - فتحي قوادي
١٣٤ - أنور الأشرف	١٥٣ - باسم مجاهد
١٣٥ - عدنان الأشرف	١٥٤ - عبد الله الزايد
١٣٦ - عرفان الأشرف	١٥٥ - بسام حلواني
١٣٧ - عبد الله بشير شربجي	١٥٦ - محمد خير قولي
١٣٨ - محيي الدين شربجي	١٥٧ - محمد طه
١٣٩ - ماهر شربجي	١٥٨ - هيثم بهنسي
١٤٠ - مازن شربجي	١٥٩ - نزيه قلاجو
١٤١ - هادي البهنسي	١٦٠ - وسيم قحف
١٤٢ - محمد عصام خورشيد	١٦١ - خلدون حجار
١٤٣ - عبد القادر عوض	١٦٢ - خالد الأحمد
١٤٤ - ماهر مهرة	١٦٣ - حسان غازي
١٤٥ - ياسين يبرودي	١٦٤ - ظافر المؤيد العظم
١٤٦ - عصام زمريق	١٦٥ - هشام الطيان
١٤٧ - سامر غبرة	١٦٦ - بشار إدريس
١٤٨ - سامر العجايبي	١٦٧ - رضوان المصري
١٤٩ - محمد غسان الزين	١٦٨ - عمار السلكا
١٥٠ - مأمون دعدع	١٦٩ - نزار قطرنجي
١٥١ - ماجد سقر	١٧٠ - رياض قصيباتي

١٧١ - عبد الناصر عبد ربه	١٨٥ - خالد كوكة
١٧٢ - محمد الأسعد	١٨٦ - أحمد حبوباتي
١٧٣ - أحمد خادم الجامع	١٨٧ - محمد نطفجي
١٧٤ - أنس مهايني	١٨٨ - محمد حسن قطرميز
١٧٥ - نعيم عرقسوسي	١٨٩ - بسام جوخدار
١٧٦ - تيسير العمر	١٩٠ - ياسين ربابة
١٧٧ - مصطفى الحكيم	١٩١ - منار جلاد
١٧٨ - مصطفى عكرمة	١٩٢ - يونس الجاسم
١٧٩ - محمد سيف	١٩٣ - موفق بركات
١٨٠ - راتب سيف	١٩٤ - محمد جعفر كتاني
١٨١ - أحمد شמים	١٩٥ - خالد محجوب
١٨٢ - مأمون الشاعر	١٩٦ - مصباح دياب
١٨٣ - سامر الدبس	١٩٧ - باسم عمار
١٨٤ - سعيد كوكة	١٩٨ - وسيم حبال
	١٩٩ - أحمد قوادري



سؤال لأعضاء الهيئة كافة ، وللأذكىاء خاصة (أما الأحق فهو الذي يبيع دينه بدنيا يستفيد منها غيره)

١ - أرايتم إلى ازدواجية المعايير ، فقد كانوا يحرمون على آل بيلوني أن يكون لهم في الهيئة العامة أربعة ، فصاروا يحلون لآل السيروان ستة ، ولآل دعبول خمسة وكذا لغيرهم . وقد كانوا يحرمون على مجالس الإدارة السابقة تنسيب أعضاء جدد في جلسة (١٥) تاريخ : ١٩ / ١٢ / ٢٠٠٠ ، وافقت الهيئة عليهم باجتماع : ٢٨ / ١ / ٢٠٠١ ، وكذا الشؤون والتفتيش ، راجع (ص : ١٦٩) فصاروا يحلون لها ولأنفسهم ، بهذا العدد الذي ليس له سابقة في تاريخ الجمعيات ، علماً بأني أحترم جميع الذين وردت أسماؤهم بالصفحات السابقة .

وإذا قيل : إنه كان للبيلوني رَحْمَةُ اللهِ مطايا في الهيئة العامة ، فسأقول إن مطايه قد ثبتت حقوق الجمعية ، أما المطايا الجديدة المنتقاة منهم ، فقد ضيَّعت حقوق الجمعية ، وما أظنها إلا ستستمر . وإذا أثبتوا بمواقفهم وقراراتهم خلاف هذا الظنِّ فإني مسرورٌ بهم لأنهم بذلك يثبتون أنهم رجالٌ ليسوا أشباه رجال ، وأنهم على جادة الإجماع والقانون يسرون .

فأشبه الرجال تراه يرضى يسمى بالمطية لا ييالي

مطايا الظلم أدعوهم لعودٍ إلى الإلزام بالشرع المثالي
مطايا الحق ينجيهم إلهي ويوم الدين أرجوهم قبالي
٢ - هل رأيت في أسماء القدامى ، وهم أكثر من (١٣٠) عضواً
أي اسم لأي عضو من آل دك الباب ؟ غير اسمي على الإطلاق .

في حين أنك ترى في الجدّد ابنهم ، وصهرهم ، وعشيرتهم ، ومن
يلوذ بتلميذاتهم من الأبناء ، والأصهار ، والأشقاء ، ليكونوا جاهزين
دائماً لرفض أي قرار يحتمل أن يتخذ مستقبلياً في ساعة صحو الضمير
لإعادة حقوق الجمعية من عقاراتها ، وصالاتها ، ومطعمها ، ومبنى
مبيت الطالبات ، الذي نأمل التأكد أن نزيلاته بالمجان لا بالأجرة
الشهرية ، وخاصة بعد أن استقر أمر كلمة السر عند لجنة العقارات المؤلفة
من اثنين لا ثالث لهما صهرهم البحرة ، مجاز تجارة واقتصاد ، لم يدرس
الحقوق ، فسمّي عضواً في لجنة الشؤون القانونية والعقارات ، ونأمل
المصارحة من ثلاث مئة عضو في الهيئة العامة جهازاً بعدم معقولية الرضا
بهذه اللجنة الثنائية ، وعدم جواز الاستمرار بمخالفة المواد (٢٠ و ٢٩
و ٣٤ و ٤٠) من النظام الداخلي ، ضماناً لاستمرار ترخيصها ، فإذا تسرّع
عليها فلان داعمهم اليوم فإنه غداً تاركٌ منصبه ، وسيُحاسب على الفساد
فاعلوه ، والمشاركون فيه ، والساكتون عليه ، ولو بعد سنين ، راجع
(ص : ٦٥ و ١٩٥) ، وأرجو أن يأتي اليوم الذي نسمع فيه أن السنة
الجدّد والقدامى معاً أبرأت ذمّتها ، فسألت وتابعت بجدّ واهتمام كامل عن
ربعية العقارات المقدّرة من التفتيش والخبراء قيمة أكثر من مليار ،
وخسارة بمئات الملايين ، ومورداً سنوياً كذلك بعشرات الملايين ، راجع
(٥٦ و ١١٧) .

وقد علمت أن أجرة الصلاة الواحدة في اليوم الواحد أكثر من (٨٠)

ألف ليرة سورية × عدد أيام السنة والحجوزات مغلقة

وقد علمت أن المطعم توضّح أمره في (ص : ٥٢ و ٥٧ و ٥٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢٣) وهذه الأرقام تغطّي للجمعية أكثر من حاجاتها السنوية ، فلا داعي بعد ذلك أن تشغل الهيئة ساعة اجتماعها بمناقشة رسم الاشتراك ، أو تكليفهم بجباية قليل من الليرات في رمضان ، والأسواق ، وأبواب الجوامع .

وأما في الآخرة فلن يقبل من أحد الجواب بأننا دعمنا بسكوتنا هذا امرأة حجّبت البنات ، ثم أثرت على حساب الجمعية والوقف ، أو هي التي رشحتنا أعضاء للهيئة لتضمن صوتاً يستر عليها نفعها من حيث النتيجة والمؤدّي والنهاية ، راجع (ص : ٢٨) .

٣ - أرايتم الفارق بين المنتسبين القدامى والجدد ، إنّ القدامى حُسم أمرٌ قبولهم بكتاب التفتيش (١٢ / ٣٤٨ / ٢٠ / ٤) تاريخ : ٢٣ / ٤ / ٢٠٠٣ ، والجدد قيل بحقهم عكس ذلك بكتاب التفتيش (١٢ / ٩٤٠ / ٢٠ / ٤) تاريخ : ٢٢ / ٩ / ٢٠٠٤ .

دعوة وزيرة الشؤون إعادة النظر في تنسيب الأعضاء الجدد الذين جرى تنسيبهم إلى الجمعية في ظل مجلس الإدارة المؤقت .

حفظ حق أعضاء مجلس الإدارة بمراجعة محكمة البداية المدنية المختصة ، حول القرار (١٤٩) وفق المادة (٤٨) من القانون (٨٤) المطبّق بالقانون (٩٣) . راجع (ص : ١٧٨) .



تناقضاتهم وازدواجية المعايير

١ - تهمتي بالإخوان المسلمين - وردّ الله كيدهم - ويوم كانت هذه التهمة خطراً ، كانوا يكيدون لي بها لدى أجهزة الأمن ، بشبهة نشأتي في جامع زيد وبدر ، ولا أنكر نشأتي في المسجدين مع الجماعة يوم كانت جماعةً وقبل أن تصير وتنقلب إلى عراضةٍ ، ولذلك تركتها عام : ١٩٧٧ .

٢ - تهمتي بالسلفية ، ويوم صارت هذه التهمة أشدّ خطراً ، كادوا بهذه المكيدة ودعموها برشوة تسجيلات أسهم كبيرة من العقار (١٣ و ٥١٦ و ٣٨٥١) يابوس ، لأحد رجال الأمن سجّلوها باسم زوجته وأبنائه (راجع تسلسل ملكية العقارات المذكورة) ، وأوشكت جهودهم أن تثمر ، لكن الله لطف إذ نقل هذا الضابط في وظيفته إلى محافظة أخرى ، من قبل وفائه بالوعد لهم ، هذا على الصعيد الحكومي .

أما على الصعيد الشعبي فكانوا يقولون للمتصوّفة : ألا ترون أنه تلميذٌ للشيخ عبد الغني الدقر ، وصاحبٌ للشيخ الأرناؤوط ، يبرّرون عداوتي بزعمهم انتصارهم للصوفيّة ، ولو كانوا صوفيةً حقاً لظهروا أنفسهم من شهوة التسلّط على مال الجماعة ، فما سمعنا ولا رأينا أن أحداً من الصوفيّة الصادقين ، خرق إجماع الفقهاء ، أو كان يقبل من أحدٍ خرق الإجماع .

٣ - تهمتي بالصوفيّة ، وكانوا إذا اجتمعوا باتباع التيار السلفي ،

يقولون لهم : ألا ترون أنه تلميذٌ للمشايخ : أبي اليسر ومرشد عابدين ،
ورفيق السباعي ، وعبد الرحمن الشاغوري ، وأحمد نصيب المحاميد ،
وإبراهيم يعقوبي عليهم الرحمة ، وعبد الرزاق الحلبي شفاه الله ، والواقع
أنني أتشرف بالأخذ من محاسن أيّ تيّارٍ ، وأدع وأترك أخطائه ، فمثلاً إنني
أرفض في مناهج التعليم أن نكتفي بتعليم الأجيال قراءة حزب النصر
للساذلي ، والدور الأعلى لابن عربي ، دون تعليمهم وجوب نصره
المظلوم حيثما وجد ، ومهما كانت الضريبة ، لأننا رأينا خطأ الذين اكتفوا
بالأولى دون الثانية التي أهملوها ، ويجب أن تكون على التوازي ، وأن
ذلك أثمر مزيداً من المصائب على الأمة ، إن في قضية فلسطين أو العراق
أو غيرها ، بسبب أن أجيالنا حكّاماً ومحكومين في غالبيتهم ، نسوا أن
نصرة المظلوم من أوجب الواجبات شرعاً ، فلذلك آثرت مصالحها المادية
والمعنوية والشعبية ، وعدم التعرض لتياراتٍ كبرى هي الظّالمة ، فإنهم
إذا تعرّضوا لمقاومتها سيخسرون مصالحهم ، وكم في تاريخنا القديم
والحديث أمثلةٌ على ذلك ، ومن هذه الأمثلة المصغرة قضيتنا هذه ،
موضوع هذا الكتاب .

٤ - تهمتي بالصّلة مع رجال الحكم ، فكانوا إذا اجتمعوا
بالكارهين لهم ، قالوا : إني بعثي ، وهم يعلمون أنني لست كذلك ، لكنّ
شبكة معارفي مع الناس على جميع مستوياتهم واسعة ، استطعت
بتوفيق الله ، ثمّ بسببها أن أدير معهداً شرعياً ، في زمنٍ تعقدت فيه المعادلة
بين الحكومة والتيارات الدينية ، خلال عشرين سنة أثمرت والحمد لله
سلامةً للمعهد في الظروف الصعبة ، وترخيصاً للمعهد الإناث ، في الوقت
الذي رفض فيه محمد زيادة ترخيصه ، والفضل في ذلك لله ، ثم لجارنا
الوزير السابق محمد سيفو المسؤول عن الجمعيات وقتئذٍ ، فبدلاً من

شكرهم له ، كافؤوه بإشاعاتٍ واتهاماتٍ ونكرانٍ لجميله . قال أمين السرّ السابق حسين دوامنة بخط يده ، في تقريره المقروء على الهيئة العامة بتاريخ : ٢٣ / ١ / ٢٠٠٠ ، وفي هذا التاريخ لم أكن عضواً في مجلس الإدارة ، قال في (ص : ٥) من التقرير المذكور : (وإننا أيها الإخوة الأكارم ، مدينون في ترخيص معهد الإناث إلى السادة . . . وأخيراً إلى مدير معاهدنا الثلاثة : الأستاذ عبد الله دك الباب ، وبمسعاهم جميعاً وحذبهم على هذه المنشأة التدريسية المباركة تم الترخيص والافتتاح ، فلهم جميعاً مزيد الشكر والامتنان) .

ثم إني في دار الدكتور فرزت نشاوي ، دعوت هيثم السيوفي للمباهلة ، وأن يلعن الله البادئ بالاستنجد بالأمن ، فتهرّب ، والحقيقة أنه عندما كان يبدأ بوشاية كاذبة عليّ لديهم ، ويسألونني عنها ، كنت أجيبهم عن كلّ تهمةٍ من التّهم المفتراة ، وإذا اتهموني بكتاب السياسية تاريخ : ٢٦ / ٨ / ٢٠٠٤ ، المذكور في (ص : ١٧٤) ، فجوابي أنني كنت مسجوناً في هذا التاريخ ، وأتحدّاهم أن يجدوا في الكتب السبعة الصادرة عن الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش كلمةً واحدةً مستندةً لتقرير أمني ، إنما هي كلّها حقوق مالية وثائقية ، وأسألهم من الذي استعان بهم لمخالفة القانون ، راجع (ص : ١٧٤) ، بل إني أسألهم من الذي سلّمني لهم قبل أن يسألني عن صحّة التهمة المفتراة (ص : ٦٧) ، بل هو هذا الذي استنجد بهم لإبقائي لديهم بعد قرار قاضي الإحالة بإخلاء سبيلي ، أما ترجمة خصمي فمعروفةٌ يوم كان معاوناً للوزير ، وماذا قدّم للدعوة ، ومن هم الذين خدمهم ، وقلت له ذات مرة : ينبغي عليك في اتهامك لي أن تثبّت على تهمتين فقط ، أما اجتماع التهم الثمانية مع بعضها كلّها ، فإنه لا يستقيم أمره عند السامعين .

٥ - تهمتي بخصوصيتهنّ لأسبابٍ عقديّة : دحضناها في تقرير مجلس الإدارة ، راجع (ص : ٢٢ - ٢٦) ، وأكّدتنا أن الخلاف الماليّ محضٌ ، وإذا كان دعويّاً ، فمن حيثيّة مناصحتهنّ بتصحيح مسارهنّ ، لا برغبة القضاء عليهنّ ، لذلك فإنّ الذي صوّره بأنه دعويّ كيديّ فقد أساء وافترى ، وليس سراً ما أصدرته من قرارات تعيينهنّ مدرساتٍ للقرآن لهنّ ولغيرهنّ في جوامع دمشق ، وقد لآمني عليها بعض رجال الأمن ولا أبالي ، فمصلحة نشر تعليم القرآن الكريم أولى وأهمّ في اعتقادي و منطلقاتي ، وإنما رفضوا مني استماع نصحي لهنّ مع علمهنّ بما خدمتهنّ به من المواقف هذه ، والسعي بافتتاح معهد الإناث ، لأنّ نصيحتي تبطل وتحبط مؤامراتهنّ الماليّة على صندوق الجمعية .

٦ - تهمتي بأنّي أنازع الواقفة الحلاق حقّها في استثمارٍ لمساحة (١٨٠٠ متر مربع) (مدرسة ابتدائية + صالة) حسب العقد ، ومعاذ الله أن اخلط بين عقد الاستثمار وعقد الوقف ، وبينهما فرقٌ في شرع الله والقانون ، تعمّدوا الخلط بينهما على السّدج والرعاع ، فانطلّى عليهم لا على العلماء ، ثمّ أليست هي القائلة في طلبها ، والموقّعة عليه دون إجبارٍ ، أنها تريد إشراف الجمعية على إدارة العقار الوقفي واستثماره ، إذاً فليس لها بعد ثبوت وقفيتها ، إلا المساحة المتّفق عليها في قرارات الجمعية ، بالشروط نفسها ، والمسلمون عند شروطهم ، أما أكثر من ذلك فلا يساعدي عليه شرعٌ ولا قانونٌ ، راجع قولها في (ص : ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧) ، بل ولا يساعدهم جميعاً على تغيير شرط الواقف ، الذي هو كنصّ الشارع ، أيّ شرع ومذهبٍ من المذاهب الأربعة وغيرها ، وما حجّتنا على ذلك إلا قول الفقهاء كافّة ، عرضناه في (ص : ٤٢ ، ١٩٨) مسهبين بذكر عشرات المراجع الفقهيّة ، وأكّده

قول صاحبهم السيوفي ، في (ص : ٢٢) من كتابه (الأنظمة الوقفية في سوريا) ، عرضناه في (ص : ٢٦) ، شرحنا لهم شفهاً أنكم تعيبون على الشيخ الخاني ، تشبّه بالتمسك بعقارٍ لجمعية الأنصار ، سجّل لاسمه صورياً (الخيارة) ، فكيف تستجيزون لأنفسكم الخطأ نفسه ، في قيامكم بالتسجيلات لرفيدة كزبري ، والترخيصات لصفاء ولينا ، دون علم الجمعية ، آمنت بوجودها يوم استعملتم اسمها للوقفية ، وكفرت بوجودها يوم تعاقدتم مع صفاء ولينا ، وآمنت بوجود الأوقاف يوم استخدمتم اسمها لترخيص البناء من المحافظة ، وكفرت بوجودها يوم أبرمت عقد الغبن مع رفيدة ولينا وصفاء ، أليس هذا من ازدواجية المعايير ؟ وبعد أن تحملت الجمعية عبء الإنفاق على معهد الإناث بعد افتتاحه ، حرمتوها من المغانم والريعية ، فأين قاعدة (الغنم بالغرم) ؟ إن الذي يتجاوزها يقدّم الدليل على أنه يعيش ازدواجية المعايير . ويرّرون التسجيل لاسم رفيدة ولينا وصفاء باحتمال خطرٍ متوقع ، هو حلّ الجمعيات في المستقبل ؟ ألا يعلمون أن الضمانة القوية في المؤسساتية ، لا في العراضة النسائية ، وإن دوافعنا في متابعة إعادة الحقوق المهزّبة من أجل الاطمئنان على وارداتٍ دائمة ثابتة للجمعية ، بديلة عن جباية ليراتٍ على أبواب الجوامع في رمضان ، نهرع إليها ، ثم نتسامح بمئات الملايين ، لم يجعلوها تحت سلطانهم في مجلس إدارة منتقى ضمنوا سكوته عن المطالبة بهذه الواردات ، قد يكون توكل عليها صهرهم ثاني اثنين لا ثالث لهما في لجنة العقارات ، راجع (ص : ٦٥ - ١٩٣) .

هَرَعَ الدِّينُ ضَارِعاً إِلَى اللَّهِ يَقُولُ رَبِّ الْعِبَادُ قَدْ ظَلَمُونِي
يَتَكَنَّنُونَ بِي فِي الْحَقِيقَةِ إِنِّي لَا أَعْرِفُ مِنْهُمْ وَاحِداً وَلَا يَعْرِفُونِي
٧ - تهمتي بأنني أريد إلحاق حقوق الجمعية بالأوقاف ، يكفيني في

ردّ هذا الاتهام أنهم في تخطيهم قد وصلوا إلى ما سَعَوْا باستصداره ، ونجحوا ، أعني القرار (٣٣٤١) ، المذكور في (ص : ١٧٢) ، فإذا تحدّثوا عن كتاب المديرية : ١٠ / ٨ / ١٩٩٩ ، أو عن كتاب الوزير (٣٥) تاريخ : ٤ / ١٠ / ١٩٩٩ ، فقد كان قبل استلامي للأوقاف بأكثر من عام ، وأجبناهم يومئذٍ أني أريد من حيث النتيجة إعادة حقّ الجمعية لصندوق الجمعية ، لا لأحدٍ من آل دك الباب ، ولا لصندوق أحدٍ من طلابي ، (وإذا تعذرت إعادته إلا من باب الأوقاف فلا بدّ مما ليس منه بد) .

٨ - تهمة أرباحي من الحجاج : كانوا يشيعونها ، ثم اضطروا لإنكارها بكتاب عرابي (وهذا من ازدواجيّة المعايير) ، والجواب في (ص : ١٥٦) ، مع أنهم يعلمون أسرتي الميسورة كابراً عن كابر ، وملكيّاتنا العقارية في الصالحية جادة فرن دك الباب وما فوقه وما حوله ، وفي المهاجرين وغيرها ، ورثناها ميراثاً يعلمه الدمشقيون ، ويروون قصصاً عن ثراء جدنا يوسف وإجابته لحاسديه ، أليس عيباً متابعتهم لملكيّات شقيقتي وأشقائي وأبنائهم ، راجع (ص : ١٤١) ، وأكثر ما ثرثوا به في أراجيفهم ، ملكيتي في العقار (٢٥٠٨) كفرسوسة لدار واحدة اشتريتها نقداً من زياد كيوان في عام : ١٩٨٤ ، أي : قبل استلامي لإدارة المعهد وأفواج الحجّ ، وأصل المال هبةً من والدي على قيد حياته ، كمثّل ما وهبه لإخوتي ، نتيجة بيعه لعقاراته في الصالحية شهداء ، وقد قال نبينا ﷺ : « لا يجتمعان في قلبٍ واحدٍ الإيمان والحسد » ، وقد بعته منذ سنوات .



نصيحتي

[وبشكل خاص لمن وردت أسماؤهم]

مقتدياً بالصحابه رضوان الله عليهم ، وقد قالوا : « بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة والنصح لكل مسلم . . . » الحديث عن جرير بن عبد الله البجلي .

١ - نتذكر بأن الوقف أمانة والله يقول : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ [الأحزاب : ٧٢] .

٢ - وتحكيم الشرع بشأنها يكون وثائقياً لا عاطفياً ﴿ فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء : ٦٥] ، ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُمِئَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ [الأحزاب : ٣٦] ، وأما تحكيم العواطف فإنه يضيّع الحقوق المالية التي هي لصندوق الجمعية حصراً لا لصندوق من استعارت ، وتسئرت باسم ليناورفيدة وصفاء ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ [النساء : ٥٨] .

٣ - والتثبت من الكلام في أية قضية من أوجب الواجبات ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ [الإسراء : ٣٦] ، ﴿ يَتَأْتِيهَا

الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴿٦﴾ [الحجرات : ٦] ، وفي الحديث الشريف : « كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع » .

٤ - وعليه فإنه لا يجوز الانخراط في عراضة الأفاكين من أهل البهتان ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب : ٥٨] ، وقد تبين لك بغيتهم عليّ وإيذاؤهم لي بقرار محكمة النقض ، فهل سنرى المتدينين والمتديّنات يستنكرون الظلم ، ويقفون مع المظلوم ضدّ الظالم كما هي أوامر الدين ؟ أم سنرى غباء في التدنّ بوقوف مع الظالم ضدّ المظلوم ، على ضوء ذلك سنحكم على مستقبل الدعوة ، فأمنيتنا أن نراها كما بدأت في عهد رسولنا ﷺ بمنطلقاتها الموضوعية ، بعيدة عن الحزبية الظالمة ، والإمعية والتبعية العمياء ، واستغلال المال العام ، وفي الحديث القدسي : « يا عبادي إني حرّمت الظلم على نفسي وجعلته فيما بينكم محرماً فلا تظالموا » .

٥ - ولذلك فيجب علينا أن نكره كل باغية ، وننظر إليها كما ننظر إلى البغية ، قال العلماء : إن البغية إذا تاب يتوب الله عليها ، أما الباغي والباغية ، فقبول توبتهما مشروط بمسامحة من بُغي عليه منهما .

٦ - وإن عقوبة البغي معجّلة في الدنيا قبل الآخرة ، وفي الحديث الذي رواه أبو بكرة عن النبي ﷺ : « ما من ذنب أجدر أن يعجل الله بعقوبته في الدنيا ، مع ما يدّخر لصاحبه في الآخرة من البغي » .

٧ - إن من الخطأ الانبهار بكثرة أتباع عراضة أهل البغي ، ﴿وَلِنْ تَطْعَ

أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴿ [الأنعام : ١١٦] .

٨ - أرجو أن أكون ممن : « لا يضُرُّهم من خذلهم وخالفهم حتى يأتي أمر الله » ، أرجو ثواب الجهاد بالكلمة ﴿ وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ [لقمان : ١٧] ، والصبر على ما أصابه من كلمة الحق ﴿ وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ ﴾ [الحج : ٣٥] .

٩ - فإني منطلق فكرياً من مقالة ومنهج الإمامين الشافعي ، ومحمد بن الحسن الشيباني ، (لو كان الرِّعَاعُ أَرْقَاءَ عِنْدِي لَأَعْتَقْتَهُمْ وَتَبَرَّاتُ مِنْ وَلَائِهِمْ) ، فلست أبالي بإرضاء الغوغاء والرِّعَاعِ ، الذين لا يفرِّقون بين الناقة والجمال ، بل أبتغي إرضاء رب السماء فيما وُلِّيت أمره ، إن نصف الناس أعداء لمن ولي الأحكام هذا إن عدل .

١٠ - أشكره تعالى أن لم يجعلني من ﴿ وَالْخَيْلِ وَالْإِبْغَالِ وَالْحَمِيرِ لِرَكْبُوهَا وَزِينَةٍ ﴾ [النحل : ٨] ، فاحذر أن تكون منهم من حيث تدري أو لا تدري .

وأشكره أني لست ماسونياً ، من الذين ورثوا خلق البهتان عن سلفهم اليهود « فَإِنَّ الْيَهُودَ قَوْمٌ بُهَّتْ » ، فلا تكن منهم لأن أخوة محافلهم مقدّمة على الأخوة الإيمانية والإسلامية ، ولن يعترفوا بها بل يتجاوزونها ، وقد رأيت كيف أسلموني إلى رجال الأمن قبل أن يسألوني ، وليسوا إخواني ف : « المسلم أخو المسلم لا يظلمه ... ولا يسلمه » ، ولا تظنّ بمن تسلّل إلى مشروع إسلامي أنه يريد نصرة الدعوة ، إنما يريد مغامرها المادية ، وإذا كنا صادقين ببغضنا للإدارة الأمريكية الظالمة ، التي تشجّع عمل

الماسونيين ، وتستحلُّ ازدواجية المعايير ، فكيف نرضى أن يصيبنا مرضُها نفسه ؟ أعني بعض الدعاة والداعيات فكانوا مطايا ، ويعلمون أن مطايا السياسة الأمريكية آثمون ، لأنهم في النتيجة مضيعون لحقوق المستضعفين في الأرض ، وكذلك المطايا هاهنا ، لأنهم مضيعون لحقوق المستضعفين من طلاب العلم ، لذلك فإن الذين يدعمون أهل البغي في بغيهم مثل الذين يدعمون أهل البغاء في بغائهم ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد : ١١] .

١١ - أذَّكَّرهم بآيات تحرِّم ازدواجية المعايير ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ [التوبة : ٣٧] ، ﴿وَبَلٌّ لِلْمُطَفِّينَ﴾ الَّذِينَ إِذَا أَكَّالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين : ١ - ٦] ، وكذلك رسولنا ﷺ حرَّمها بقوله : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » والتطفيف المادي والمعنوي كلاهما حرام راجع (ص : ٢٤٥) وأخص بالذكر من يستجيز التفريط بالمال في الوقت الذي لا يقبل التفريط بماله الخاص .

١٢ - احذر أن تكون كالبيغاء تردَّد افتراء سمعته من بعض النساء أو المطايا ، حقيقته مصدره كما قيل : من أظهروا للناس نسكاً وعلى الدرهم المضروب داروا ، وله صلُّوا وصاموا ، وله حجُّوا وزاروا ، لو رئي فوق الثريا ، ولهم ريش لطاروا حتى لكأننا نعيش السنوات الخدَّاعات المذكورة في الحديث الشريف : « يأتي على الناس سنوات خدَّاعات يصدَّق فيها الكاذب ، ويكذَّب الصادق ، ويؤمن فيها الخائن ، ويخون الأمين » ، وإذا سألتني أما تخشى

أن يأتي الذين جرحتهم خصومك يوم الدين ؟ فسأجيبك بما أجاب به شيخ
الجرح والتعديل علي بن المديني ، عندما سئل مثل هذا السؤال
فأجاب : (أن يكون هؤلاء خصومي أحب إليّ من أن يكون خصمي
رسول الله ﷺ أني لم أذب عن سنته) .



قصيدة وأشعار تلخص القصة

ومُشكَلتني مع النسوان وقفٌ
فقال الموقفون أمام قاضي
حبسنا وقفنا جهةً لخيرٍ
لأهل الدين من طلاب علمٍ
فخصّوا الوقف بدر الدين حصراً
قضاءً زماننا أعطوا قراراً
وإن قضيتي نُشِرت بِزورٍ
فأمر الدين في بلدي عجبٌ
عراضات من الغوغاء صارت
فمُهر دين من يسرقن وقفاً
ريق دين من يُعطون فتوى
ويخرس صوت من يروون قولاً
وما درسوا وثائقنا ولكن
فشيخ الإمعية شيخ سوءٍ
عقارات مساحات وضاعت
فناقض في سطور كل حكمٍ
بفتواكم لإجماع نسفتكم
إذا ازدوجت معايير القضايا

من الأوقاف قد رُصدت حبوسه
بحكم الشرع قد ملئت طروسه
وشرط الوقف أن تُعطى فلوُسه
بشأنهم وصى النبي كذا دروسه
ولينا أمره إنا نسوُسَه
برغبة واقفٍ طابت نفوسه
وأزويها لمن غسَلت رؤوسه
فقد خلطت بجوهره طقوسه
كمجلس خمرة دارت كؤوسه
كدين بغية مثلاً نقيسه
لأهل البغي وقّعها ثيوسه
خلاف الحق قالت عروسه
قطيعٌ قاده خبٌ خسيسه
ألا يا ليتَه كُسرَت فؤوسه
زياد الدين في زورٍ تعيسه
من القطعي أحكاماً أسيسه
لعوب الشرع في قدم ندوسه
فويل مُطَفِّف المكيال بُوسه

تَأْسَيْتُمْ بِبُوشٍ وَاقْتَدَيْتُمْ
وَمَنْ يَكُ فِي الْعَرَاضَةِ سَيْقَ سَوْقًا
وإِنَّ ظِلَامَتِي يَا نَاسُ بُهَتْ
تَوَلَّى أَمْرَهَا النِّسْوَانُ سِرًّا
وَيَكْتُبُ صَهْرُهَا تَقْرِيرَ زَوْرٍ
تَلَقَّاهُ كَذُوبٌ عَنْ حَمُوهِ
وَزَجُّوا خَصَمَهُمْ بَابَ الْمُصَلَّى
وَضَلَّلَ ضَغْطُهُمْ هَذَا أَنْاسًا
وَيَضْدُرُّ حُكْمُهُمْ فَوْرًا سَرِيعًا
مَحَاكِمُ نَقَضْنَا نَقَضْتَ قَرَارًا
وَقَدْ وَلِيَ الْمَحَاكِمَ أَلْفُ قَاضٍ
إِلَى الْكَذَابِ فِي الْأَحْكَامِ رِثَا
وَكُلُّ شُهُودِنَا فِي ذِي الدَّعَاوِي
فَعَبْدُ اللَّهِ لَا يَخْشَى قَطِيعًا
وَإِنِّي وَاثِقٌ فِي عَذْلِ رَبِّي
فَبَعْدَ اللَّيْلِ مَهْمَا طَالَ فَجْرُ
بِأَلْسِنَةٍ تَذُكُّ الْبُطْلَ دَكَا

بِإِلْعَامِ الَّذِي ظَهَرَتْ نُحُوسُهُ
فَقَدْ عَصَّتْ أَنْامِلُهُ ضُرُوسُهُ
مِنَ الْبَهْتَانِ إِذْ حِيَكْتُ ثُرُوسُهُ
مَعَ الْمَاسُونِ حَرَكَهُمْ رِئْسُهُ
هُوَ الْبَهْتَانُ يَنْشُرُهُ خَمِيسُهُ
لِقَاءَ صَنِيعِهِ مَهْرٌ بِخِيسِهِ
عَلَى الدُّوَلَابِ كِي يَخْفَى حَسِيسُهُ
عَلَى الْكَرْسِيِّ أَغْرَاهُمْ مَسِيسُهُ
عَجُولُ الْحَكَمِ ذُو خَطَأٍ غَمِيسُهُ
بِأَوَّلِ مَرَّةٍ عَدْلًا نَبُوسُهُ
وَيَأْبُونَ الضَّغُوطَ أَيَا نَجِيسُهُ
تَذَكَّرُ مَوْقِفًا تَذْنُو شُمُوسُهُ
تُطْمئنُ قَلْبَ مَنْ حُفِرَتْ رُمُوسُهُ
مِنَ الْأَغْنَامِ تُزْعِبُهُ هُمُوسُهُ
وَأَنَّ اللَّيْلَ لَنْ يَبْقَى عَسِيسُهُ
لِسَانُ الْكِذْبِ مُنْتَظَرُ خُرُوسُهُ
جَمَالُ الْخَلْقِ فِي الْحَقِّ يُبُوسُهُ



خاتمة

قال لي قائلٌ بعد أن علم عزمي على نشر هذا الكتاب ، لتوضيح الصواب يقرأه أولو الألباب : ألا تخشى من بعض من نُشِرَتْ وذُكِرتْ أسماءهم ، أو أقوالهم أن يتأذوا من ذلك فيقيموا عليك الدعاوى ؟ قلت : إن أقاموها فجوابنا إننا صادقون فيما عرضناه من الوثائق بأرقامها ، وتواريخها ، ومصدرها ، وإنَّ كلَّ كلمة روينها شهودها جاهزون لأداء الشهادة بصدقنا عليها ، وجاهزون لأداء اليمين ، وإذا أنكرها البعض على قلته فسنوجّه له الطلب من المحكمة لأداء اليمين أمامها على ما قد ينكره ، وسيُتّضح الحقُّ للمحاكم العادلة المنصفة المتبصرة المتأملّة بوثائقنا المعروضة ، بعد أن اتّضح الحق للعقول المتأملّة بالوثائق ، فقدّمها على عواطف الحب أو البغض ، فمن منطلقات الحبّ في الله نصحتهم ، ومن منطلقات بغضهم لمن ينصحهم الله بدؤوا حربهم الإعلامية بنشر الأكاذيب ، اضطررنا لتفنيدها ونشرنا ذلك للحقيقة والتاريخ ، ليعلم الناس ملخّص القصة ، وأنها حقوق مادية كبيرة ضيّعوها عن أصحابها (صندوق الجمعية) حقوق بتقدير المفتشين والخبراء أنها تزيد عن (٥٥٠) مليون ليرة سورية ، ولست أنا الذي يزعمها ويتوهمها كما يشيعون ، إنما هي نتيجة تفتيش وخبرات من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش في عملها الدؤوب المتواصل ، صدرت نتيجته بستة كتب بهذا

الخصوص ، ونتيجة خبرة الخبراء ومفتش الحسابات ، مسؤولين عن كلامهم ، كانوا مدافعين عنها بوثائقهم لا بعواطفهم ، وهي نتيجة قرارات مجلس إدارة الجمعية المنتخب انتخاباً من هيئة عامة لا غبار على صحة انتساب أعضائها من الناحية القانونية ، مستندة لأحكام قطعية صادرة عن المحاكم الشرعية المختصة ، مصدقة من محكمة النقض .

هذه المئات من الملايين التي هربوها ، لو أنهم أعادوها وسيعيدونها ولو بعد سنين مهما طالت ، ولو ردوها لأهلها لكانت كفيلة أن تغطي نفقات الجمعية وحاجاتها في رسالتها التعليمية لأكثر من خمس وعشرين عاماً ، لكنهم هربوها لمصلحتهم ومصلحة جماعتهم ، ثم حاولوا تغطية ذلك بإشاعات كاذبة بحقي ، لأنني نصحتهم بالإقلاع عن معصية تجاوز الإجماع ، ووجوب ترك معصية ازدواجية المعايير ، فكادوا كيدهم ، ومكروا مكرهم ، فردّذناه بالوثائق عرضناها بدقة وتفصيل ، راجعوها وتأملوا فيها ودققوها ، ستعلمون بعد ذلك أنني [عبد الله (المظلوم)] إن الوُعَاظ الخطباء من على منابرهم يلومون المنحرفين في انحرافهم ، ويعتبرون الانحراف منكراً فتراهم يهاجمون طبيباً تسيطر على قراره ممرضة ، وقاضياً تسيطر على قراره محامية ، ومهندساً تسيطر على أعماله مساعدة ، ومديراً تسيطر على دائرته موظفة ، وطياراً تسيطر على رحلته مضيضة ، وتاجراً تسيطر على تحركاته أمينة سره ، وإعلامياً تسيطر على برامجه مذيعة ، وضابطاً تسيطر على رجولته خلية ، وسياسياً تحرفه إلى الخيانة الوطنية صاحبة ، فلم لا يستنكرون أو يلومون شيخاً تحرفه عن الإجماع الشرعي امرأة ، تزعم أنها داعية ، ولو كانت صادقة ستلتزم منهج الدعوة الذي هو التزام الشريعة .

إن كانت سيطرة المذكورات على المذكورين منكراً يُستنكر من على

المنابر الدعوية ، فمثله تماماً سيطرة امرأة على شيخ تحرفه عن الإجماع ، فضولية متباكية تلعب بفتواه ، أعني امرأة ، من أجل إرضائها خالف الإجماع ، فلا خير فينا إن لم ننصحه ، ولا خير فيه إن لم يسمع ، كيف يضرب بالإجماع عرض الحائط متناسياً ما يقرره في دروسه على طلابه الدارسين عنده مقررات علم أصول الفقه ؟ أم إنها ازدواجية المعايير ؟ أم إنها ضعف الرجولة والقوامة على مال الوقف الذي هو مثل مال اليتيم لا يصلح لرعايته الضعفاء ولو كان أبا ذر الغفاري ، فإن مفهوم المخالفة بآية ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَجَرْتَ الْقَوِيَّ الْأَمِينُ﴾ [القصص : ٢٦] إن شر من استأجرت الضعيف الخائن .

من الاحتمالات لأسباب الضعف :

١ - المسaire لتصديق كذبة امرأة ، يجب علينا وعليهم أن نطوِّعها لأحكام الشرع لا أن نطوِّع أحكام الشرع لهواها ، حتى لو تباكت بدموع مظلومة وأفعال ظالمة ، وأعني من نصبت بدافع التسلط والزعامة لمنفعتها ، وشهوة الأنا والاستعلاء بوهمها ، أنها الراعية للجمعية والوصية على مقدّراتها ، وأموالها ، وعقاراتها ، متوهمة أنها هي مجلس الأوقاف الأعلى ، وأنها هي الهيئة العامة للجمعية ، نسيت قوله تعالى : ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾ [القصص : ٨٣] ، ونسيت قوله تعالى : ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا﴾ [السجدة : ٢٢] ، ولا أتأثر بعدد المتباكيات تبعاً لبكائها ، ولو زعمن أنهن مظلومات ، فإن تطبيق أحكام الشرع بالوقف ليس ظلماً على المكلف ، وإني أشبه بكاءهن ببكاء إخوة يوسف ﴿وَجَاءَ وَ آبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف : ١٦] ، في حين أنهم هم الذين ألّفوه في الحب . ولذلك أقول وأنا المظلوم بتحركهن وبكائهن ومكرهن : ﴿قَالَ

رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴿٣٣﴾ [يوسف : ٣٣] من التنازل عن حقوق الجمعية والوقف الذي كنت أرقاه .

٢ - منفعة زعامة يلهثون وراءها توهّموا أنها تتحقّق بإرضائهن ولو في سخط الله ، وقد يأتي اليوم الذي يندمون فيه على مخالفتهم الإجماع كندامة الكسعي ، وسيرون أنهم كانوا مطايا ، كان لهم دور محدّد في فترة زمنية محدّدة .

٣ - منفعة مال يبيعون دينهم بعرض من الدنيا قليل ، فلذلك لا تظن أن المبتلى بهذا المرض أو بمرض ازدواجية المعايير بعض علماء نجد ، أو النجف ، أو الأزهر على لسان الشيخ شلتوت متهمّاً على خلق المبتلى بازدواجية المعايير قائلاً : (لو نزل رغيّف من السماء ، مكتوب عليه حرام ، لقال بعض الأزهريين : أي على غيرنا حرام ، وعلينا ليس حراماً) ، ومن قديم سادت الفكاهة على شيخ عصا ربه بازدواجية المعايير قوله : (هات الكتاب الأحمر) بعد أن أفتى بأن جنّاية العجماء جبار ، وعلى قول آخر لتلميذه (نحن نحرفه) بعد أن أفتى بطلاق زوجة من اتجه ببوله إلى القبلة

وكذلك القول عن كلية الشريعة ومدارس المشايخ الدقر ، وكفتارو ، وحبكة ، والرفاعي ، والفرفور ، وبدر الدين ، وغيرها من المحافظات الأخرى ، فقد تخرّج منها مستقيمون ومنحرفون بأن واحد ، بتفاوت عدد ونسبة انحراف في الوعي ، أو في السلوك ، والمسألة لا تتعلق بعلماء الإقليم أو جهة ، إنما هي آفة من تركوا موازين العدل وقد استطع إقامتها امرأة ، أو رجل ، أو شيخ ، أو غيره ، سواء انخرط في جماعة دينية أم لم ينخرط ، بل قد يكون انخراطه سبباً في بعده عن موازين

العدل بنسيان آية ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ
أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة : ٨] .

أدعوكم أيها المتورطون بالتوقيع على هذه الفتوى إلى إعلان
عودتكم عنها ، لتعودوا إلى سبيل المؤمنين التي أمركم الله بالتزامها ، كي
تنسجموا مع منطلقاتكم الفكرية والفقهية التي تقرّرونها على أتباعكم ،
وأدعوكم أيضاً إلى معالجة الآفات الآنفة الذكر ، للعودة إلى مناهج السادة
الصوفية ، لتثبتوا أنها مناهجكم حقاً وصدقاً ، بعد أن عشتم عمركم في
رسالة محاربة غيرها من المناهج ، فكتب الصوفية مليئة بأدوية وعلاجات
آفات الزعامة والمال ، والتحذير من مخالفة الإجماع ، والظلم المتمثل
باستعمال مكيالين في القضية الواحدة كل ذلك من أجل النتيجة بنجاة ﴿يَوْمَ
تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ [الطارق : ٩] ، ولذلك صمدت على موقفي ، ورضيت من الله
حكيمته بحبس ، وصبرني ويصبرني عليه (٢٠٠٠) يوم ، ويهون عليّ
الصبر في سبيل ذلك ، ولو بوقوفي على قدم واحدة بضع سنوات في سبيل
النجاة يوم القيامة من إثم التفريط بحقوق طلاب كنت مشرفاً على إدارة
معهدهم ، وأمانة سرّ جمعيتهم ، ورعاية أوقافهم ، والآخرة هي
الفاخرة .

إلى الديان مرجعنا جميعاً وعند الله تجتمع الخصوم
وما كان حبسي تحت عنوان العدل الإلهي ، بل كان تحت عنوان
الظلم الاجتماعي كما رأيت ، توسّعت دائرته بسبب غياب الوعي الفقهي
بأحكام الوقف ، فخضت معركة من الخطأ وصفها أنها شخصية مع
خصومي ، إنما هي للدفاع عن المال العام ، ملك الوقف غالط فيها من
جرّ المنفعة لنفسه ، أو زوجته ، أو قريباتها ، بعد أن غالط بمصطلحات
الوقف الذي أوقفه آل البردان ، وبراءة الحلاق ، من مال زوجها يوسف

الجميل ، ليكون لطلاب المعهد ، تنفق عليهم الجمعية من صندوقها ببذل في سبيل الله ، فصار بعضه يبذل في سبيل تحطيم مَنْ يذكّرهم بالآية ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء : ٥٨] .

وأختم بالترحيب بما بدأته على صفحة الغلاف في الصفحة الأولى بتأهيل بالردّ العلمي ، من أيّ مصدر شرعي أو قانوني ، غير مكترث بالردود العاطفية من الذين لا يفرّقون بين الناقّة والجمل ، مهما كثر عددهم .

أما أنت يا سيدي يا شيخ بدر الدين ، فقد استغلّ اسمك من ماسوني ، وبعض قبيسيات ، ومسؤولين ، ومشايخ ، وغيرهم ، خالفوا منهجك الشرعي الذي هو منهج المحدثين والأصوليين والفقهاء ، أدعو كل هؤلاء بالتوبة بشروطها ، ورد المظالم إلى أهلها ، بإعادة الحقوق المهرّبة التي لا أملك أنا ولا أيّ وزير للأوقاف ، ولا أيّة هيئة عامّة للجمعية التنازل عنها ، أدعوهم للتوبة من قبل أن يُحشروا مع جورج بوش العاصي بمعصية ازدواجية المعايير ، فإن عدل الله واحد بحقّ ومصير أيّ ظالم وأعوانه ، لا فرق عنده بين جنسية وانتماء ، فهم سواء يوم الجزاء ، وأشكرك يا إلهي أنني ما كنت في حياتي من سدنة الأصنام الدينية وغيرها ، ولا أبالي بلوم من يلومني على جرأتي في نصيحتي لأئمة المسلمين وعامتهم ، فإنها واجب الدعاة ، فاسأله أن يبقيني على خُلق الدعاة بعد أن عافاني من خُلق العصابات . . . اللهم أرنا الحقّ حقاً وارزقنا اتباعه ، وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه . . . اللهم ربّ جبريل وميكائيل وإسرافيل ، اهدنا لما اختلف فيه من الحقّ بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم .





ماحق
از دواحيته المعانيه



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الملحق

هاجت الزنابير والطراير ، وليس لهم المعاذير في نصرتهم لمرتكبي معاصي ازدواجية المعايير المحرمة بصريح آيات الله في كتابه المنير ، والأحاديث الصحيحة من أقوال رسوله البشير النذير التي قرأها الصغير والكبير ، إلا الأعور ، أو الضرير ؛ الذي أعمته الوجاهة ، أو الدنانير ، ولضمان استمرار سيطرتهم على عقول أتباعهم أشاعوا حوالي عشر مغالطات قد بلغتني دون غيرها ، وجميعها نتائج خاطئة عن مقدمات خاطئة ، هي مزاعمهم عن :

- ١ - المناصحة بأنها تشهير وفتنة ، وعرض لنص الفتوى العوراء لأحد عشر سبباً .
- ٢ - رموز الدعوة بأنهم معصومون ، أو فوق الشبهات المالية .
- ٣ - استحلالهم القذف تستيراً لنهب الوقف .
- ٤ - لون الغلاف وأمثلة عن فقه المتشردمين .
- ٥ - أحقيتهن لأعدادهن ولنشاطهن .
- ٦ - سبب قرار وزيرى الأوقاف والشؤون .
- ٧ - أحقية بالعقارين للقبسية أو الكزبرية الثرية من ميراث أو هبة .
- ٨ - توقيت النشر .
- ٩ - تناغم مع المهندس الشحرور .
- ١٠ - ازدواجية وتوضيح ضرورتها ومبرراتها .

مسرد لأرقام وعناوين وموضوعات الازدواجيات :

رقم الصفحة	تسلسل الموضوع
٢٨٦	٤٣ - نجاة فرعون من نار جهنم
٢٨٧	٤٤ - الفكر التكفيري
٢٨٧	٤٥ - وحدة الأديان
٢٨٨	٤٦ - تحقيق مسائل العقيدة
٢٩١	٤٧ - الردود العلمية
٢٩٨	٤٨ - المفتي الأسبق العلامة أبو اليسر عابدين
	٤٩ - تجاوزهم العملي الأسوأ من النظري عند محمد
٣٠١	أرغون لفقه وأصول الشافعي
٣٠١	٥٠ - شافعيّتهم بمثال نقض الوضوء دون الوقف
٣٠٢	٥١ - الإجماع بمثال الوصية دون الوقف
٣٠٩	٥٢ - المرجعيّات بمثال القراء دون الفقهاء
٣١١	٥٣ - التقية
٣١٤	٥٤ - العلامة علي الدقر
٣١٥	٥٥ - المطالبة بالدليل
٣١٦	٥٦ - الإجماع بمثال المواريث دون الوقف
٣١٧	٥٧ - الصوفية الحاجة بهيّة الحسني
٣١٨	٥٨ - قبول النصحية المعنوية دون المادية
٣١٨	٥٩ - جرأة السيد مكّي الكتاني
٣٢٠	٦٠ - التزكية والشهادة للنفس
٣٢١	٦١ - جوهرة التوحيد للإمام اللقاني

رقم الصفحة	تسلسل الموضوع
٣٢٢	٦٢ - الانتقائية من أخلاق الصحابة
٣٢٢	٦٣ - رابطة العلماء
٣٢٨	٦٤ - العلامة سعيد رمضان البوطي
٣٢٨	٦٥ - ترك المناصحة الواجبة
٣٢٩	٦٦ - مصادر النصيحة
٣٢٩	٦٧ - المحدثون
٣٣١	٦٨ - الشيخ محي الدين بن عربي
٣٣١	٦٩ - الثقافة الأعجمية
٣٣٧	٧٠ - العلامة أبو الخير الميداني
٣٣٨	٧١ - المفسرون
٣٣٩	٧٢ - القيام
٣٤٤	٧٣ - الانتقائية من أقوال الصحابة
٣٤٥	٧٤ - العصمة
٣٤٩	٧٥ - قبول الهبات المالية
٣٤٩	٧٦ - الثروة من التأليف والتحقيق
٣٥١	٧٧ - تفسير الآجال والأعمار
٣٥٤	٧٨ - سيد قطب والمودودي
٣٥٥	٧٩ - سورة النور
٣٥٧	٨٠ - الداعية حسن البنا
٣٦١	٨١ - التحسين الشرعي والعقلي والعاطفي
٣٦٢	٨٢ - المرجعية لأهل الاختصاص

رقم الصفحة	تسلسل الموضوع
٣٦٣	٨٣ - العلامة إبراهيم الغلاييني
٣٦٥	٨٤ - الفتاوى حسب الطلب
٣٦٦	٨٥ - شروط الجامعات
٣٧٠	٨٦ - كبار المسؤولين
٣٧٠	٨٧ - الهروب من القطر
٣٧٢	٨٨ - وزراء الأوقاف
٣٧٦	٨٩ - جامعوا الأموال
٣٧٦	٩٠ - النصرة والشفاعة
٣٧٧	٩١ - مدة الخطبة
٣٧٧	٩٢ - الخطابة الرسمية
٣٧٩	٩٣ - المؤرخون
٣٨٠	٩٤ - الاحتجاج بالعدد
٣٨٨	٩٥ - الإدارة والتدريس
٣٨٨	٩٦ - المفتي الشيخ كفتارو
٣٩٢	٩٧ - تفضيل الذاكرين على المحققين حتى في الجنائز
٣٩٥	٩٨ - عضوية الجمعيات
٣٩٧	٩٩ - تبديل أسماء الجوامع
٤٠١	١٠٠ - التعجيل في نشر الثقافة
٤١٨	١٠١ - المصلحة بلا ضوابط

وإذا جاز شرعاً تعزير قد قام به الصحفي العراقي منتظر الزيدي
المنتصر للحقيقة عند تأديبه للباغي جورج بوش شيخ المغالطين المقتدين

به في مئة مثال ودليل من الازدواجيات والمزاجيات الموضحة في هذا الكتاب وملحقه ، فإني أنتصر للحقيقة التي ضيعوها بإقامهم الحجر المعنوي دليلاً وتعليلاً من الكتاب والسنة منهج مرجعيات علماء العقيدة والتفسير والحديث والأصول والفقه .

١ - قولهم عن المناصحة الشرعية الواجبة بأنها تشهير وفتنة وقصدهم ستر سوءة الفتوى الشاذة لأحد عشر سبباً كانوا فيه مثل الأعور :

إنهم بعد عجزهم عن رد الحجة بالحجة ، والدليل بالدليل ، والوثيقة بالوثيقة ، وانزعاجهم من قناعة القراء الحيايين لوثائق قلبت السحر على الساحر المغالط أضافوا المغالطة بالعنوان أعلاه وكان منسياً عندهم منذ بدؤوا فتنتهم حتى يوم استمروا عليها بما نشره في جريدة الثورة بعددها (١٣٨٣١ تاريخ ٣ / ٢ / ٢٠٠٩ م) .

ولا شك بأن استحلال الفتن ، وشق الصف من نواقض الإيمان والإسلام ، ولكن لا بد من تعريف الفتنة وتحرير مصطلحها ، والمقصود منها ، ولا خيرة لنا إلا على أساس المنهج القرآني الأمر بالاعتصام بحبل الله ، وإن الآية الكريمة من سورة الصف : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَانَتْهُمْ بُيُوتٌ مَرُوضٌ ﴾ [الصف : ٤] قد جاءت مباشرة عقب الآية الكريمة : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَمْ يَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ [الصف : ٢ - ٣] ومنها يستنبط بأن جريمة الفتنة وشق الصف إنما هي ممن ازدوجت معاييرهم ، ولا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به وعليه أولها الذين لم يكونوا مزاجيين ، بل كانوا بالشرع منضبطين ، قد أجمع على التشخيص الدعاة الصادقون المخلصون ، فالسبب مبين بقولهم إن أساس

الداء هو الانحراف عن الإجماع العقدي أو الفقهي ، والعلاج الأول والأوحد والأنجع والأقرب والأسهل إنما هو استعمال الوصفة القرآنية ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ﴾ [العصر : ٣] فهما شمولياً لمعنى الحق ، وليس جزئياً كفهم من اقتصره أو اقتصرته مسخاً وتقزيماً واختزالاً ، فجعلت الحق فقط هو الحجاب ، وسار في فقهها المحامي نزار عرابي فنشر كتابه « مرافعات وأحكام » يقول فيه عني : « لم يسلم من لساني مسلم » ؛ لأنني قمت بمناصحته ومناصحة موكلاته وموكليه ؛ الذين لا يمثلون حقاً مالياً مطلقاً في قضية عقارية وقفية لا يجوز إلا أن ننظر إليها بمنظار الإجماع الشرعي ؛ الذي انعقدت عليه كلمة وفقه آل بيت رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين وتابعيهم والأئمة المجتهدين الأربعة وغيرهم إلى يومنا هذا ؛ لأنها حدود الله ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [الطلاق : ١] وحدود الله مقاطع الحقوق ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس : ٣٢] ، وإنما الإجماع هو الحق ؛ لأن مستنده الوحي ﴿فَأَسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ﴾ [الزخرف : ٤٣] ، ﴿وَأَحْذَرُهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّهُ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ دُنُوبِهِمْ﴾ [المائدة : ٤٩] ، ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [النور : ٥١] ، ﴿وَأِنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [المائدة : ٤٩] ، ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ يَوْمَئِذٍ يَمَانُؤُا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص : ٢٦] .

وبعدما قال الكاره للحق : لم يسلم من لساني مسلم ، رفعت عليه الدعوى المنظورة أمام بداية الجزاء بدمشق لمخالفته أحكام قانون المطبوعات رقم (٥٠ لعام ٢٠٠١ م) مدلساً مشهراً بغمز ولمز ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة : ١] .

وعندما كانت منظورة أمام صلح الجزاء تقدم بمذكرته المؤرخة (٢٦ / ١ / ٢٠٠٩ م) وجزم بأني من أهل نار جهنم رجماً بالغيب .

إن فكره الانفصالي أيام شبابه قد يغتفر في ميدان السياسة ، أما فكره التكفيري أيام شيخوخته فلا يغتفر في ميدان الدعوة ، بل نسأل الله ألا يجعلنا مثل هذا المحامي الذي يذكرنا بما ينشره ويكتبه بقوله تعالى : ﴿ وَمِنْكُمْ مَّن يُرَدُّ إِلَىٰ أَرْدَلِ الْعُمُرِ ﴾ [النحل : ٧٠] ، ويذكرنا قوانين النقابات بوجوب الإحالة إلى التقاعد وجوباً كل من يرد إلى أردل العمر ، فأين نقابته لتضيف على سجله المسلكي المعلوم لديها تعسفه الفكري هذا فوق تزويره الجنائي للوكالة التي تعرف قصتها بعقارات الزبداني للمتضرر الخليجي المنظورة أمام النيابة العامة بريف دمشق عام ٢٠٠٩ .

ولا مانع بعد شطب اسمه من نقابته أن يدرج في عداد المفاتي لا أعني مفاتي الشام المذكورين في كتاب « عرف البشام » بل في عداد مفاتي التكفيريين أصحاب الفتاوى الجاهزة حسب قياس موكلهم المخالفين معهم الإجماع الشرعي لبريق دراهم لامعات ، أو لتبعية ومسايرة لأهواء عراضات ينشر فكرها خدمة للشيطان ؛ ليهلك الحرث والنسل عندما يتولى قضية ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ ۖ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ۚ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ۚ ﴾ [البقرة : ٢٠٤ - ٢٠٥] .

وقالت وصية الإنجيل التي جعلها في صدر كتابه « احذروا الكتبة الذين يحبون التجوال بالحلل الفضفاضة الذين يأكلون بيوت الأرمال » وهي أيضاً تحذير من أمثاله ومنه لأنهم يعرفون بأن دفاعهم عن آكلي حقوق طلاب العلم الشرعي المستضعفين هو في المعيار الشرعي مثل أكل أموال

الأرامل ، تجرؤوا عليها ثم تجرأ على الدفاع عنهم لحلته الفضفاضة ، ومهما كانت فلن تستر وجهه الذي سقط عنه جلباب الحياء عندما دلسَ بنشر حقيقة الخلاف ، أو بنشر الفكر التكفيري فصار إمامهم عند تصريحه بما لم يتجرأ عليه سابقوه منذ نزول القرآن إلى قيام الساعة عندما قال : إن المحكوم بحكم قضائي مخلد في نار جهنم .

وعبارته هذه بمفهومها ، وفحواها ، ودلالاتها ، وإشارتها قد حكم فيها على نصف المتقاضين في المحاكم في العالم كله عبر التاريخ كله بأنهم مجرمون من أهل نار جهنم !!

وقد حكم فيها على النصف الآخر من المتقاضين في المحاكم في العالم كله عبر التاريخ كله بأنهم ناجون ومن أهل الجنة !!

هكذا فقه هذا المحامي مهترئ السن والرؤية والمنظار الواهم بأضغاث أحلام ، كأنه بهذه الفضولية يمنح القضاة صلاحية إصدار صكوك الغفران .

وهكذا التعسف يا نقابة المحامين عند محام يتحدث بفضولية ودون وكالة رسمية مصدقة من نقابتكم عن مالك خازن النار ، وإنه أيضاً نفسه الذي كتب ونشر منشورات عن قضاة المحاكم عرّى أخطاءهم جملة وتفصيلاً عندما خسر كثيراً من القضايا التي توكل فيها ، وإنه أيضاً نفسه الذي لا يقبل أن يسمى محامي أهل النار ؛ لأنه خسر القضايا ، ولا أن يسمى زميله الوكيل عن الطرف الثاني بأنه المحامي عن أهل الجنة ؛ لأنه ربح القضايا بأحكام قطعية دنيوية ليست حجة قطعية ذات قيمة أخروية أكثر من أقضية رسولنا محمد بن عبد الله صلوات الله عليه القائل : « ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، فأقضي له بحق أخيه ، فمن

قضيت له بحق أخيه فإنما أقضي له بقطعة من نار » .

فإذا كان ينسى هذا الحديث الشريف فتلك مصيبة وإن كان تناساه فالمصيبة أعظم من حيث إنه يشاقق الرسول في هذا بعد المشاقة له في الوقف علمناه إياه فانزعج وعادى ، والعزاء بقوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ الْمُجْرِمِينَ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا ۝٢٦ ﴾ [الفرقان : ٣١] .

إن تصحيحه له انحرافه العقدي يغنيني عن اقتراح ترشيحه لدخول مشفى ابن سينا ، وإنما أقوم بواجب التصحيح ؛ ليلتزم حدود الله التي أنزلها على رسوله إلا إذا أراد أن يستمر مع بعض ذويه وموكليه الذين يشابهون في الفهم والالتزام والغوغاء الأعراب ، قال تعالى : ﴿ الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ ۝٩٧ ﴾ [التوبة : ٩٧] ، ومما أنزل قوله : ﴿ عَلِيمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا ۝٢٦ ﴾ [الجن : ٢٦ - ٢٧] .

فلذلك أجمع علماء العقيدة على عدم جواز القطع لأحد بالجنة أو النار إلا لمن ذكر رسول الله ﷺ أسماءهم بأنهم كذلك بنقل صحيح ، وهم حصراً بعض الصحابة المذكورين في كتب الصحابة الأبرار والآل الأطهار ، فلا يقاس عليهم غيرهم حتى لقد قالوا : إن الرؤى المنامية لو رآها أكبر العارفين لا نجزم بصحة تأويلها فللإمام مالك بن أنس جوابه عندما سئل أيعبر الرؤيا كل أحد ؟ قال : أبالنبوة يلعب ؟

إن قانون مهنة ممارسة المحاماة يجيز قبول الوكالة من أي سباق لدفع الزيادة المالية الأكبر أجره لمهنة هذه طبيعتها ، ورأينا من ممارستها المحامي هيثم السيوفي الذي ازدوجت معاييرها ما بين أقواله عن الوقف في رسالته ، وما بين أفعاله المعروضة في صفحات هذا الكتاب ، ورأينا من

ممارسيها المحامي فايز دقماق الذي ازدوجت معاييرها ما بين ترضيه عن الصحابة والآل في مقدمة مشروع التسوية المعروف في هذا الكتاب وما بين مخالفته لفقه من يترضى عنهم ؛ لأنهم يجمعون على عدم جواز نسف الحجة الوقفية القطعية ، أو تغيير شروطها بعد ثبوتها .

والأنكى من هذين محامٍ قد اختاروه من بين عشرات آلاف المحامين ثم لقنوه أو أقروه على منشورات ومذكرات الفكر الإرهابي ولولا شبه بينه وبينهن في هذا لما اختاروه لهذه المهمة الظلامية الخطرة على الدعوة والعباد والبلاد ، وعملاً بقوله تعالى : ﴿ فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى ﴾ سَيَذَكِّرُ مَنْ يَحْتَسِبُ ﴿ [الأعلى : ٩ - ١٠] أصحح له انحراف فهمه عن الآية الكريمة : ﴿ إِنَّهُمْ مِنْ يَأْتِ رَبِّهُمُ جُحْرًا فَإِنَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ ﴾ [طه : ٧٤] بأن المجرم الأكبر في المعيار الشرعي هو ناشر الفكر الأخطر بتكفير مسلم شهد الشهادتين ؛ لأن من كفر مسلماً فقد كفر ، وعلمائنا يستدلون على ذلك بأمثلة كثيرة أوضحها قول رسولنا ﷺ لأسامة عندما تعجل بتكفير مسلم فقتله مبرراً بقوله إنما قال الشهادتين خوفاً من السيف ، فسمع تأنيب الرسول ﷺ له « هلا شققت عن قلبه » وأصحح لهذا المنحرف عقدياً وفكرياً وسلوكياً انحرافه على منهاج أهل الاختصاص المفسرين والمحدثين الذين قيدوا الحديث الشريف : « المسلم من سلم الناس من لسانه » بقيد هو تقدير محذوف لا بد منه مذكور موضح عند شرحهم ؛ لأن نتائج الإهمال ، وعدم الأخذ بهذه القيود ستكون عقابيل وآثار إسقاطاتها بعموم وشمول خطيرة جداً في حكمنا على صحة دين جميع الآل ، والصحابة ، والتابعين ، وتابعيهم ، والأئمة المجتهدين ، وأتباعهم ، وخاصة مشايخكم بأمثلة منهم وعنهم :

١ - المشايخ الصوفية المحققون لم يسلم من لسانهم الشيخ الصوفي

عبد الغني النابلسي عندما صححوا له قوله عن نجاة فرعون من نار جهنم ، وإن الذين يقبلون التصحيح له إذا صدر عن الصوفية دون غيرهم ، فإنما يقدمون بذلك الدليل الثالث والأربعين على ازدواجية المعايير عندهم بمسألة نجاة فرعون من النار .

٢ - المفتي السابق الشيخ أحمد كفتارو لم يسلم من لسانه مشايخ التكفيريين عندما صحح لهم انحراف تفكيرهم عند تكفيرهم ، وإن الذين يقبلون منه هذا التصحيح دون أن يتقبلوه مني عندما أصححه للمحامي عرابي ، فإنما يقدمون بذلك الدليل الرابع والأربعين على ازدواجية المعايير عندهم في الفكر التكفيري .

٣ - العلامة المجاهد حسن حبنكة الميداني لم يسلم من لسانه المفتي السابق عندما صحح له توسّعه بمفهوم وحدة الأديان .

٤ - الداعية الشيخ عبد الكريم الرفاعي لم يسلم من لسانه المفتي السابق عندما صحح له توسّعه بمفهوم وحدة الأديان ، وفي عام (١٩٧٧) رأيت أكبر تلامذته الداعية محمد عوض مستدبراً القبلية متوجهاً إلى ضريح الشيخ محي الدين متوسلاً به في الدعاء إلى الله مع أنه القائل بوحدة الأديان وكل الملل قبل عدة قرون ، وإن الذين يقبلونها منه دون الشيخ كفتارو أو خلفه الشيخ أحمد أديب حسون أو العكس ، فإنما يقدمون بذلك الدليل الخامس والأربعين على ازدواجية المعايير عندهم مع القائلين بوحدة الأديان .

٥ - العلامة ملا رمضان البوطي لم يسلم من لسانه شيخ الحضرة

الشاذلية أبو النور خورشيد عندما صحح له فقه الصلاة على والدي
نبينا عليه الصلاة والسلام .

٦ - العلامة هاشم الخطيب لم يسلم من لسانه العلامة الداعية علي
الذكر عندما صحح له أوراد الصلاة التيجانية .

٧ - العلامة المفتي الأسبق أبو اليسر عابدين لم يسلم من لسانه أئمة
المؤرخين عندما صحح لهم بعض أغاليطهم .

٨ - الداعية الشيخ صالح الفرفور لم يسلم من لسانه العلامة بهجة
البيطار ذو النزعة الحنبلية ، وكم في فقههم تطابقات مع الحنفية
ذكرها الطنطاوي برسالته « الوهابية من كتب الحنفية » والذين
يقبلونها من الحنفية دون غيرهم ، يقدمون الدليل السادس
والأربعين على ازدواجية المعايير عندهم في التحقيق بمسائل
العقيدة .

٩ - العلامة النحوي عبد الغني الذكر لم يسلم من لسانه النقشبندي أمين
شيخو عندما صحح له أخطاءه اللغوية عند التفسير .

١٠ - العلامة الأديب علي الطنطاوي لم يسلم من لسانه الصوفي محمود
الغراب عندما صحح له بعض أخطاء الشيخ محي الدين .

١١ - الشيخ مصطفى حمدي الجويجاتي لم يسلم من لسانه العلامة
مصطفى السباعي عندما صحح له فقه اشتراكية الإسلام .

١٢ - الأستاذ عبد الهادي الباني لم يسلم من لسانه المحدث الشيخ بدر
الدين عندما صحح له فقه أحاديث الشفاعة .

١٣ - المحدث الصوفي عبد الله الهرري الحبشي لم يسلم من لسانه

الداعية الأديب سيد قطب عندما صحح له بعض أقواله في التفسير .

١٤ - الشيخ الحنفي أديب الكلاس لم يسلم من لسانه العلامة نايف العباس الثائر على فقه الجبرية .

١٥ - الصوفي محمود الغراب لم يسلم من لسانه الداعية راتب نابلسي عندما صحح له فقه المعتزلة .

١٦ - الدكتور نور الدين عتر لم يسلم من لسانه الداعية المعاصر محمد الغزالي عندما صحح له فقه محمد عبده .

١٧ - د . توفيق البوطي الحفيد لم يسلم من لسانه العلامة يوسف القرضاوي عندما صحح له ما توهمه انحرافاً .

١٨ - الحافظ الواعظ نعيم العرقسوسي لم يسلم من لسانه الأستاذ جودة سعيد عندما صحح له خطأ بعض أقوال الفلاسفة .

١٩ - الشيخ راتب النابلسي لم يسلم من لسانه الأستاذ بركات الذي كان خطيباً قبل عزله ، منذ أربعين سنة غفر الله له لعمله بفقه المرجئة .

٢٠ - الشيخ أسامة الرفاعي لم يسلم من لسانه من وصفهم بأئمة الضلال جمال الأفغاني ومحمد عبده .

٢١ - رئيس جمعية حفظ النعمة سابقاً سارية الرفاعي لم يسلم من لسانه عضو مجلس الشعب محمد حبش لمجاهرته نبذ العمل بالإجماع .

٢٢ - العلامة سعيد رمضان البوطي حاز السبق في مضمار الردود ولم يسلم من لسانه التكفيريون والتحريريون والتنويريون والإخوانيون والمعتزليون والإشراقيون والمتسلفون والمتصوفون الغزنويون

والنقشبنديون الرمضانيون الرجبون الكفتاريون والشاذليون
الذاكرون في الحضرة حتى جماهير الحنفية والمالكية والحنبلية
القائلين خلاف القول المرجوح في مذهبه الشافعي ، وقد كان له
ما يبرره قبل تقنية الاتصالات .

وجل أفضية القضاء الشرعي السوري على مذهب الحنفية ولك أن
تستثني قضاء الضعيف الذي حملنا على صوم الأول من شوال
إتماماً لثمانية وعشرين من رمضان كانت بدايتها خاطئة في عام
(١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م) بشهادة عدول منطقة الباب السورية
الذين أدلوا بشهادتهم أمام قاضي حلب ، ثم أكدوها أمام الشيخ
ملا رَحْمَةُ اللهِ فعمل يؤمّن بشهادتهم ترجيحاً لصحة أدلة جماهير
الفقهاء الذين أخذ بقولهم قاضي دمشق الأول العلامة سعدي
أبو جيب فحكم به وقضى بإثبات هلال رمضان لكن وزير العدل
الأسبق الأنصاري منع إعلان ذلك رغم أنه منسجم مع توصيات
مجامع الفقه الإسلامي لصحة الأدلة وترجيحها من حيث قوتها
ومن حيث إنها مظهر من مظاهر الوحدة بين المسلمين .

٢٣ - علماء كثيرون لم يسلم من لسانهم العلامة البوطي عندما صححوا
له في ردود خطابية شفوية أو كتابية فتواه المنشورة في مجلة
(طببك) وفيها أجاز النظر إلى الأفلام الجنسية الإباحية بقيود
وحالات رآها بميزانه الأصولي جائزة ورأوها عكس ذلك ،
فاتهموه بأنه مزودج المعايير بين فتواه هذه وخطاباته التي صرخ
فيها مع الصارخين المحذرين من الفضائيات التي تبث ذلك وإنما
حرموها إبقاء على ظاهر النصوص دون اعتبارات أخرى
كالاعتبارات التي نظر إليها واعتبرها عند استعماله لميزان الأصول

وهو به المتقن لفن تخريج الفروع على الأصول عليم اللسان إذا أراد الوقوف على ظاهر نص رواية مسلم عن ابن عباس في الأهله دون الوقوف على ظاهر نصوص النظر إلى الفروج .

إن جميع المذكورين آنفاً لم تزود معاييرهم بين أقوالهم :

الْقَدْحُ لَيْسَ بِغَيْبَةٍ فِي سِتَّةٍ مُتَظَلِّمٍ وَمُعَرِّفٍ وَمُحَذَّرٍ
وَمُجَاهِرٍ فِنْقًا وَمُسْتَفْتٍ وَمَنْ طَلَبَ الْإِعَانَةَ فِي إِزَالَةِ مُنْكَرٍ

وبين أفعالهم في الردود العلمية لذلك فلن نقبل المغالطة بتحريم الردود ؛ لأن نتائجها الحكم بالكفر على كل علماء المسلمين السابقين والمعاصرين معاذ الله . وإنما قد فعلت مثل الذي فعلوه تماماً عندما ردوا على أقرانهم أو مشايخهم ؛ فإن كان حلالاً وليس تشهيراً وفتنة ، فإنني بكتابي وملحقه الذي ذكرت فيه أسماء وأرقام صفحات المراجع الفقهية الموثوقة ، وإن الذين يحرمونها علي ويحلونها لأنفسهم ومشايخهم ، فإنما يقدمون الدليل السابع والأربعين على ازدواجية المعايير عندهم في الردود العلمية وإليك نص الفتوى :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد :
فإننا اليوم أمام موضوع حيوي هام له ما بعده تأثيراً على عمل الخير إيجاباً وسلباً فليس اجتماعنا اليوم كأى اجتماع آخر لذلك أرجو من إخواني جميعاً أن يقول كل منهم كلمة الحق بجرأة لا يخشى فيها لومة لائم غير ناظر إلى صداقة صديق ولا إلى عداوة عدو بل إن ذلك أقرب إلى أن تزداد الأخوة ويعظم التعاون ، كما أرجو أن لا يتكلم أحد بإيجاب أو نفي إلا إذا عاد إلى المخططات وقرأ النصوص الواردة على لسان الواقفتين ولسان الجمعية ، وإلا فإنه مسؤول أمام الله ثم أمام الوجدان ﴿ ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد ﴾ ، والله سائل كلنا منا عن كلمته التي يقولها وعالم بما تخفي الصدور .

وقد كنت قبلاً ميلاً إلى رأي ما ثم تبين لي بعد السير والتحميص والنظر الدقيق رأي آخر رأيت فيه الحق بيناً كالشمس المتألقة في كبد السماء وأنا أثبتته الآن وأرجو من سبادتكم أن يسع كلمتي صدركم وأن تنظروا فيها ملياً فلطالما نظرت فيها ملياً .

بعد اطلاعي على المخططات المتعلقة بتبرع السيدة المحسنة الكبيرة المشكورة المأجورة من قبل الله بما يجزي به المحسنين من عبادته المصطفين السيدة براءة الحلاق وبعد اطلاعي على النصوص المتبادلة بينها وبين جمعية المحدث الأكبر الشيخ بدر الدين الحسني وبعد اطلاعي على النصوص المتبادلة بين هذه الجمعية والسيدة المحسنة ربيعة الكزبري رأيت أن أثبت ما يلي :

أولاً - وجهت السيدة براءة الحلاق كتاباً إلى مديرية أوقاف دمشق تقول فيه :

(وبعد فإنني أحيطكم علماً بأنني عازمة على وقف كامل العقار الموصوف بالمحضر رقم ٢٧١٣ قنوات بساتين وفقاً خيراً باسم جمعية بدر الدين الحسني وبمليكتيها ، وذلك ابتغاء إنشاء أبنية لمعهد شرعي للإناث ومبنى خاص لمبيتهم تقوم الجمعية المذكورة بإدارته واستثماره ويكون ذلك بعد شرائي العقار المذكور من مالكه) .

وهذا الكتاب ليس وفقاً ولكنه عزم على الوقف فقد قالت (إني عازمة) وهذه العبارة لا تعني الوقف بإجماع الفقهاء وأهل الرأي ، فإن العزيمة على الشيء غير فعل الشيء ، خاصة وأنها عندما وجهت هذا الكتاب لم تكن قد اشترت الأرض بعد ، فكيف يقال بعد ذلك أنها بهذا الكتاب قد وقفت أرضاً رغم أنها لم تكن تلك الأرض في ملكيتها ولم تكن ذات أهلية للتصرف بها .

أما كتاب الوقف الذي أوقفت السيدة براءة بموجبه الأرض ولم يكن آنذاك بناءً ، فقد كان أمام شرعي وكان نصه كالآتي :

كريم راجح الفرد

(حضر في المجلس الشرعي الأستاذ أحمد بيلوني وحضرت الواقعة براءة الحلاق وقررت أنها أوقفت كامل العقار رقم ٢٧٣ قنوات بساتين وفقاً خيراً باسم جمعية بدر الدين الحسني لإقامة معهد شرعي للإثبات وكذلك أبنية لمببتهن وفي حال انحلال الجمعية لا سمح الله يعود هذا الوقف لمديرية أوقاف دمشق معهداً شرعياً للإثبات حسب شرط الوقف حصراً وعليه وقّعت) .

ولا يجوز القول أن السيدة براءة قد أوقفت وفقاً لم تشترط فيه شيئاً ، ثم بعد ذلك تراجعت عن قولها وشرطت حقوق منفعة على وقفها وهذا خلاف الشرع ، لأنها هنا إنما أوقفت أرضاً فحسب وهي بعد ذلك إنما طلبت حقوق انتفاع على أبنية مشادة على هذه الأرض بموجب اتفاق تم بيننا وبين الجمعية كما سنرى لاحقاً ، فليس في هذا تغيير لكلامها أو تراجع عن شرطها ، ولعل هذا واضح أشد الوضوح في كتاب الشكر الذي وجهه السيد أحمد بيلوني لها والذي قال فيه :

(السيدة الفاضلة براءة الحلاق المحترمة حفظها الله :

يسر مجلس إدارة الجمعية أن يحيطكم علماً بأن أرض العقار ذات الرقم ٢٧٣ من المنطقة العقارية قنوات بساتين قد أضحت وفقاً لصالح المعهد الشرعي للإثبات باسم العارفة بالله المغفور لها بهية الحسني وهذا قد تم بفضل تبرعكم المبارك الذي قصدت به وجه الله تعالى وصالح المؤمنين وهي منقبة تسجل إن شاء الله تعالى في صحيفة بأحرف من نور مصداقاً لقوله تعالى : ﴿ نوره يسمي بين أيديهم وأيمانهم يقولون ربنا أتم لنا نورنا ﴾ صدق الله العظيم) .

ثانياً - تقول السيدة براءة الحلاق في رسالتها إلى رئيس الجمعية بعد ذلك :

(وحيث أنني أجد في نفسي العزيمة الصادقة على دعم مشاريعكم الخيرة النبيلة ، فإنني أعرب لسيادتكم بوصفكم رئيساً لمجلس إدارة هذه الجمعية الكريمة عن استعدادي التام للقيام بإنجاز المشروع بكامله وفقاً للدراسات والمخططات المعتمدة من قبلكم هيكلاً وإكساء (المفتاح باليد) وذلك على أن تسمحوا لي بالاحتفاظ بحق الانتفاع طيلة حياتي بالقسم الملحق وهو الجزء الشرقي من العقار (٢٧٣) قنوات بساتين والمشمول على المبنى المعد لمدرسة ابتدائية والصالة الشتوية الملحقة بها ، أستفيد من مواردهما طيلة حياتي ، ليعود هذا القسم إليكم عند انتهاء أجلي ، متعهداً بتسليمها عند ذاك إليكم على أحسن وضع وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ، براءة الحلاق) .

ولا بد من التنويه هنا إلى أن المخططات التي أشارت لها السيدة براءة في هذه الرسالة توضح أن كلاً من مبنى المدرسة الابتدائية ومبنى الصالة الشتوية الملحقة بها كل منهما مكون

سليم الحلاق
رئيس

من خمسة طوابق ، وواضح فيها أيضاً وبما لا يدع مجالاً للشك أن مبنى الصلاة الشتوية يحوي بداخله ثلاث قاعات أفراح وهذا وحده كاف في تفسير شرطها .

ثالثاً - وهذا جواب مجلس إدارة الجمعية :

(تقرر بالإجماع : تلبية طلبها ومنحها حق الانتفاع طيلة حياتها بالقسم الشرقي من العقار)
(٢٧٣) قنوات بساتين والمشمّل على المبنى المعد لمدرسة ابتدائية والصالة الشتوية الملحقة بها على أن يعود هذا القسم حكماً وتلقائياً إلى الجمعية بعد ذلك) .

رابعاً - ونقول الجمعية في جلسة هيئتها العامة (وتعهدت ببنائه كاملاً على نفقتها مقابل احتفاظها بحق الانتفاع بالجزء الشرقي منه ندعو الله لها ولأسرتها بمديد العمر والسعادة وجزاها الله عنا كل خير) .

لاحظوا عبارتهم بالجزء الشرقي .

خامساً - إن الذي ظهر لي من قولها الصلاة كما أشرت إليه سالفاً أنها اسم جنس يشمل الصالات التي تبنى على هذا القسم الشرقي مهما تعددت لذلك فإنه - وهذا ما أدين الله به - يجب منحها حق الانتفاع بكامل الجزء الشرقي بكل صالاته لأن الصلاة هنا اسم جنس يشمل الصالات كلها يعرف ذلك من كان له أننى إمام بعلم النحو ، ولذلك جاء في ورقة الطابو الخضراء (إن حق الانتفاع على القسم الملحق الشرقي من هذا العقار المشتمل على مدرسة ابتدائية وصالات شتوية فقط والموضح بالمخطط المرفق بالمعاملة يعود إلى براءة بنت محمد هاشم الحلاق) فذكر كلمة صالات ولم يقل صالة .

وقد يجادل بعضهم فيقول : إن قولها الصلاة يفهم منه صالة واحدة لا صالات وهذا كما يقول علماء الأصول دليل الخطاب ، ودليل الخطاب يقولون إن الاستدلال به ضعيف ولذلك لم يأخذ به أكثر العلماء وأخذ به الإمام الشافعي ولكن بشرط أن لا يعارضه نص صريح وهنا عارضه نصها الصريح وموافقة أعضاء الجمعية عليه وهو قولها مقابل انتفاعي بالقسم الشرقي مدى حياتي ، والقسم الشرقي يشمل الصالات المقامة على هذا القسم مهما تعددت .

سادساً - وقد يقول قائل أيضاً إن مذهب الشافعية والحنفية وغيرهم لا يجوز فيه بيع وشرط الانتفاع به للبائع لأنه متى باع فقد خرج المبيع من يده وصار ملكاً للمشتري بكل توابعه ، ونحن نقول :

هذا في البيع لا في الهبة والتبرع ، فإن العلماء لم يختلفوا في جواز ذلك في عقود التبرعات ومنها الوقف ، ومستند ذلك حديث جابر رضي الله عنه في بيعه جملة إلى سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد اشترط عليه أن يحمله إلى المدينة وبهذا أخذ الإمام أحمد ، ومن لم ز ذلك في البيع قال إن النبي صلى الله عليه وسلم كان متبرعاً بالجمال وثمنه ، فإذا كان قد عقد تبرع يجوز للمتبرع أن يشترط ما يشاء فما نحن فيه أبلغ لأنه وقف وللواقف سلطان)

سبحان الله
والله اعلم

بيّن في أن يشرط ما يشاء ولذلك قالوا شرط الوقف كنص الشارع ، مع التنبيه إلى أن ما بني على الوقف فحكمه حكم الوقف ولهذا فإن السيدة براءة الحلاق عندما تعهدت ببناء المشروع ليست متبرعة فحسب بل لها حكم الوقف وللوقف ما شرط .

سابعاً - ونحن أيها السادة لماذا نختلف وما هي السيدة الواقعة على قيد الحياة أطال الله عمرها فنسألها ماذا أرادت بقولها الصالة وهي التي تجيب فحكمها في هذه المسألة الوقفية مثل حكم الشارع وجوابها الحكم والحكم ، وقد علمت بأنها جاءت إلى مجلس إدارة الجمعية وسئلت ماذا اشترطت من الانتفاع ؟ فأجابت : اشترطت الانتفاع بالمدرسة الابتدائية والصالات الثلاث .

ثامناً - وإذا كان الحكم لها لأنها هي الواقعة فليس للجمعية ولا للقضاء ولا لأي جهة كانت اللهم إلا جهة الفتوى التدخل في هذا الموضوع ، فهي واقفة ولها أن تتحكم بما أرادت عند وقفها وما نحن فيه ليس بعد الوقف إنما هو عند إرادة الوقف ، ولذلك لا أكون مغالياً إذا قلت إن اجتماعنا هذا ليس شرعياً ولا قانونياً إلا إذا أردنا الإقرار بحق هاتين السيدتين لأنهما متبرعتان والتفسير يعود إليهما لا إلى الجمعية ولا إلى الهيئة العامة للجمعية ، ولنعلم أنه ليس في هذا الكلام انتقاص للجمعية ولا لأعضائها .

تاسعاً - وقد يقال : ليس للجمعية حق إعطائها أن تبني على أرض وقفها وخرجت من يدها وهذا مغالطة من القائل لأنه إذا لم يثبت لها حق الانتفاع وعمل الجمعية بإقرار ذلك غير جائز فإن للسيدة الفاضلة أن تطالب بالمال الذي أنفقته على البناء على هذه الأرض الموقوفة لأنه كان بقبول الجمعية ، ولكنني لا أذهب إلى هذا لأن الجمعية هي المتكلمة بلسان الجهة الموقوف إليها فما حصل شرعي وجائز والسيدة براءة حق الانتفاع بالصالات الثلاث والمدرسة الابتدائية .

عاشراً - وأما السيدة رفيدة الكزبري فقد تعهدت بتجهيز المشروع بكامله بكل التجهيزات اللازمة بشرط منحها حق الانتفاع على المطبخ والمحل التجاري الكائنين في مبنى المبيت ، ومنها تجهيزات قامت باستيرادها باسم أخيها لضرورة التسهيلات الجمركية ، وهذا نص كتاب أخيها لها جواباً لطلبها :

شقيقتي السيدة رفيدة الكزبري :

تحية وبعد :

بناء على طلبك المتضمن شراء أو استيراد التجهيزات اللازمة لمشروع المعهد الشرعي للإناث الكائن في مدينة دمشق كفرسوسة ، فقد تم شراء كافة التجهيزات التي طلبتها ثم استيرادها باسمي الشخصي كون ضرورة التسهيلات للاستيراد ، وقد خصمت قيمتها من حسابك الشخصي لدينا حيث بلغت قيمة التجهيزات مبلغاً قدره تسع وعشرون مليون وسبعمائة وسبعون ألف ليرة سورية .

شقيقتي
رفيدة الكزبري

وقد وافقت الجمعية بمجلس إدارتها وبهيئتها العامة على طلبها بالإجماع ، وهذا واضح بكتاب الشكر الذي وجهته الجمعية لها حيث جاء فيه :

(يسعدنا أن نرفع لك صورة مصدقة عن ضبط مجلس الإدارة رقم ٢١ لعام ١٩٩٨ وضبط جلسة هيئة الجمعية وفيهما قراران صادران بالإجماع بإجابة طلبك ومنحك حق الانتفاع مدى الحياة بالقسمين المشار إليهما في كتابك المؤرخ ٢٣ - ١١ - ١٩٩٨ والمحددة مساحتهما بـ / ٤٧٠ م / و / ٤٥ م / المبين موقعهما في كتابك المذكور وفي القرارين المذكورين) .

وبعد : فإنني بعد كل ذلك أقرر أن للسيدة براءة الحلاق وللسيدة رفيدة الكزبري حق الانتفاع مدى حياتهما بما شرطتا أسأل الله أن يطيل في عمرهما ثم تعود ملكية ذلك إلى الجمعية، الأولى تنتفع بالصالات والمدرسة الابتدائية والثانية بالمطبخ والمحل التجاري التابع له ، وصحة على قلبهن فقد أعطتا أكثر مما أخذتا بأضعاف مضاعفة .

والآن وقد بين الصبح لذي عين أرجو أن نحترم شرط الواقف ، ﴿ يا أيها الذين آمنوا أوفوا

بالعقود ﴾ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

ش. القرا

خادم القرآن الكريم

محمد كريم راجح

تعليق وتوضيح لأحد عشر سبباً كانوا فيه مثل الأعور

الأول : لأنه نظر بعين واحدة إلى السند العقاري ولم ينظر فيه إلى الشرح عن مستنده وهو الحكم القضائي الشرعي (٧٥٨ لعام ١٩٩٧) .

الثاني : لأنه نظر بعين واحدة فقال بعدم جواز نظر القضاء في هذه القضية رغم احتجائه بالسند الأخضر الذي مستنده الحكم القضائي وهذه ازدواجية معايير في مرجعية القضاء .

الثالث : لأنه نظر بعين واحدة إلى جواز الإفتاء ، ولم ينظر إلى أن الإفتاء لا يبطل أحكام القضاء .

الرابع : لأنه نظر بعين واحدة إلى أحقيته بإصدار الإفتاء ، ولم ينظر إلى أحقية رجاله الرسميين ، فإنه لم يعترف للمفتي السابق ، وخلال أربعين سنة من ولايته الرسمية ، وذلك معروف عنه بالتواتر .

وأما مفتي دمشق الشيخ الباري يلتقيه بالنسب العلمي للمفتي الأسبق الذي أصدر قرار تعيينهما بتدريس الإفتاء ولا يزال ملتزماً من الناحية العلمية على النهج حسبما هو موضح في بيانه المعروض في الصفحة (٣٧) .

وأما كاتب الفتوى فقد تخلّى من الناحيتين العلمية والمسلكية عن

منهج المفتي الأسبق بعد وفاته بعد أن كان معه علي منهجه خلال منصبه وأثناء حياته .

وأذكره بما كان يرويه ويعييه علي أبي عبد السلام أحمد راجح عندما غمز بوزير راحل مادحاً وزيراً قادمًا مجيباً علي معاتبة ناقيده قائلاً : نحن مع الكرسي وصاحبه القائم عليه والجالس كائناً من كان ؛ أي : إن العائب قد فعل ما يعييه علي المعاب عليه . إنه عندما يتخلى عن منهج ابن عابدين يقدم الدليل الثامن والأربعين علي ازدواجية المعايير عنده مع العلامة المفتي الأسبق أبي اليسر المشهور عنه قوله : لن أجعل رقبتني جسراً لأحد يدخلني جهنم ، وفيها قلت :

لَيْسَ الدِّيَانَةُ أَنْ نَمُدَّ رِقَابَنَا جِسْراً لِمَنْ أَرَادُوا يَغْبُرُوا
وهو مخالف لما قالوه :

أَخْلَقْنَا فِي أَنْ نَمُدَّ رِقَابَنَا جِسْراً فَقُلْ لِنِسَائِنَا أَنْ يَغْبُرُوا
كان علي هذا الفقه ساذج صارحني قائلاً : « إنه مستعد أن يذبح أحد أولاده قرباناً أضحية في سبيل خدمتهن ؟ » وهو فقه لا يأذن به الله ، بل يحرمه ؛ لأنه غلو وشطط مخالف لمقاصد الشريعة في حفظ النفس أهم مقاصدها ، والفقهاء لا يقبلون به مهما كانت الغاية شريفة ، فكيف إذا كانت غير شريفة ، بوسيلة غير شريفة ، هي نهب الوقف ، وأما مفتي دمشق الشيخ البزم فإنه بعد أن هرع إليه كاتب الفتوى طالباً منه عدم إصدار أية فتوى مخالفة لفتواه الفضولية ، وقد حقق له طلبه رغم المراسلات الرسمية بين مجلس الدولة بكتابه إلى الإفتاء العام أحاله الوزير زيادة إلى المجاز بالآداب من جامعة دمشق لا بالشريعة منها ، وليس عن عجز منه لم يصدر جواباً وفتوى ، بل إما لتنفيذ رغبة الوزير زيادة المتورط معهم ،

وإما لمراعاة خاطر كاتب الفتوى مداحه ، وإما لكلا الأمرين معاً ، وإذا علمت بأنه المحامي عن حقوق طلاب العلم الشرعي في الفتح الإسلامي ، فإنك تتعجب من عدم محاماته عنهم بإصدار الفتوى التي تعيد لطلاب العلم الشرعي في جمعية الشيخ بدر الدين حقوقهم المهربة فالمجاهرة باستنكار أفعال المهربات للوقف أوجب في الميزان الشرعي من المجاهرة باستنكار قول السيدة عائشة في لبس الثبان لمحرم مضطر .

الخامس : نظر بعين واحدة إلى صحة توقيعها بتاريخ (١٥ / ٣ / ١٩٩٧ م) على قولها أمام المديرية « إنني عازمة » ولم ينظر إلى توقيعها بالذات بالتاريخ نفسه أمام القاضي « إنني مالكة للعقار (٢٧٣) وفق القيد العقاري » ولذلك قال القاضي « أوقفها وكانت بملكها قبل وقفها » بل إنه لم ينظر إلى توقيعها أمام كاتب العدل ببيروت (٢٤ / ٧ / ٢٠٠٣ م) قالت فيه : « بأنها هي التي قامت بالبناء على العقارين » راجع الصفحة ٤٤ كل ذلك منه ازدواجية معايير في قبول توقيعها ، بل فيما تناقض فيه عند قوله محامياً « بأنها عازمة » وعند قوله : « فما نحن فيه أبلغ ؛ لأنه وقف وللواقف سلطان بيّن في أن يشترط ما يشاء ثم قال بل لها حكم الواقف وللواقف ما شرط » راجع نهاية الصفحة (٣) وبداية الصفحة (٤) من فتواه .

السادس : نظر بعين واحدة إلى أحد معاني « أل » مكتفياً بأنها الجنسية متناسياً العهدية والذكورية الذهنية وغيرها كما هو مبسوط عند النحاة في مرجعيات اللغة ، وبذلك ازدوجت معاييرهم معهم .

السابع : نظر بعين واحدة إلى دليل الخطاب في علم الأصول عند الشافعي بشرط عدم معارضته للنص الصريح ، ولم ينظر أن تطبيقات ذلك

حجة عليه بنصها الصريح أمام الجمعية والقاضي والأوقاف . راجع الصفحات : (٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥) .

الثامن : نظر بعين واحدة إلى صحة توقيع الكزبري وهو معروض في الصفحة (٥٠) ولم ينظر إلى صحة توقيعه نفسها ، وهي معروضة في الصفحة : (٤٥ ، ٤٦) وكلها متناقضة مع بعضها ، بل مع الوثائق المعروضة في الصفحات : (٤٣ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩) ، بل كلها مجتمعة لا تبطل أساس الوقفية بحججها المعروضة في الصفحة (٢٢) لذلك فلا يجوز شرعاً ولا قانوناً على الإطلاق أن يستغينا ببراءة تدليسه القائل فيها : « أخذنا أكثر مما أعطنا بأضعاف مضاعفة وصحة على قلبهن » ؛ لأن القول في حساب أرقام ما أعطنا أو ما أخذنا إنما هو للمحاسبين القانونيين ، ومنهم من عرضنا تقريره في الصفحات (١١٧) وما بعدها وخاصة (١٢٣) وكلها تخالفه فيما زعمه وحقيقته هبة فضولية لا يملك إقرارها وحده ولا المباركة للكزبرية التي أثرت من حساب الوقف .

أرأيت كيف أن المتأخرين زمناً (١٤٢٣ هـ) عن الشافعي رَحِمَهُ اللهُ المتوفى (٢٠٤ هـ) كانوا متنكبين مخالفين لمنهجه الذي تعلمه من الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ الذي علمه لأبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ فرجع عن قوله القديم إلى قول صاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن ؛ لأنه إجماع تلقوه عن الصحابة ، والآل ، وليس فيه مرونة وفسحة ، ولو كان كذلك لأفتى بها مالك العليم بعزائم ابن عمر ورخص ابن عباس لا يجهل منها شيئاً قبل وعند تأليفه الموطأ ، ولم لا يكون الشافعي كذلك وهو تلميذ مالك بقي على مذهبه في القديم بالعراق والجديد بمصر ، لذلك فإن فتوى المزاجيين لا تصح على مذاهب أئمتنا المتقدمين إنما تصح على فقه المغفلين عندما استفتى

أحدهم عالماً في أنه صلى الظهر في الحضر دون سفر ، ودون مرض ركعتين فقط ، وبلا وضوء ، وبلا تيمم فأجابه لا تصح ، فقال : قد فعلتها اليوم وصحت مني ، أو إنها تصح على فقه الأرغونيين الثائرين على الشافعي وأصوله نظرياً ، وأصحاب هذه الفتوى سبقوهم عملياً ، وبذلك يقدمون الدليل التاسع والأربعين على ازدواجية المعايير عندهم مع محمد أرغون ، وما وجدت لفتواهم مستنداً حتى من غير المذاهب الأربعة ، ولو تفرغوا مع ألف نباش في التراث ينبشه ليبرروا ما صنعوه فسيصطدمون مع منطلقاتهم الفقهية الفكرية القائلة في أرجوزتهم .

وَجَائِزُ تَقْلِيدُ غَيْرِ الْأَرْبَعَةِ مِنْ غَيْرِ إِفْتَاءٍ وَفِي هَذَا سَعَةٌ

لأنهم الرافضون العمل بما اختاره قانون الأحوال الشخصية السوري وغيره من أحكام الطلاق على مذهب ابن تيمية من الحنبلية ، أو من أحكام المفقود على مذهب المالكية ، أو من أحكام الوصية الواجبة على مذهب غيرهم ، بل إنهم أنفسهم يرفضون إفتاء الحجاج عند طوافهم حول الكعبة وملاستهم يد امرأة تزاحمهم أثناء الطواف بسلامة وضوئهم وعدم انتقاضه ، بزعم أنهم ملتزمون شافعيّاً ، وإن درهم التزام بميزان الشافعي خير من قنطار شعر تعلمناه منهم قالوا فيه :

وَمِنْ شُعَبِ الْإِيمَانِ حُبُّ ابْنِ شَافِعٍ وَفَرَضٌ أَكِيدُ حُبُّهُ لَا تَطَوُّعُ
أَنَا شَافِعِيٌّ مَا حَيَّتْ وَإِنْ أُمْتُ فَوَصِيَّتِي لِلنَّاسِ أَنْ يَتَشَفَّعُوا

لأن رسول الله ﷺ امتدح عالم قريش فقال : « عالم قريش يملأ طباق الأرض علماً » ، وبذلك يقدمون الدليل الخمسين على ازدواجية المعايير عندهم في شافعيّتهم مكتفين منها بمسألة نقض الوضوء على مذهب الشافعي دون أحكام الوقف .

التاسع : نظر بعين واحدة فقرر صحة اجتماع الهيئة (٧ / ٩ / ٢٠٠٣ م) إذا أقرت فتواه وعمل بها وعدم صحة الاجتماع إذا خولفت فتواه .

العاشر : نظر بعين واحدة فقرر صحة اجتماع الهيئة (١٤ / ١٢ / ١٩٩٨ م) ؛ لأن فيه الخطأ الذي تنبّهت له الشؤون والتفتيش وعدم صحة اجتماعاتها بتاريخ (٢٨ / ١ / ٢٠٠١ م) و (١٩ / ١ / ٢٠٠٢ م) ، (٣٠ / ٣ / ٢٠٠٣ م) ؛ لأنه تم فيها استدراك الخطأ الواقع (١٤ / ١٢ / ١٩٩٨ م) ، وكل هذه الاجتماعات صحيحة حسب النظام الداخلي للجمعية ، ومصادق على صحتها من مرجعية الشؤون والتفتيش .

الحادي عشر : نظر بعين واحدة إلى حق الواقعة وهو نسبي فجعله مطلقاً عكس ما قضى به القاضي الشرعي الذي قد قضى وفق مرادها لا عكسه أبداً ، وهب وافترض أنه حكم عكس مرادها فهل يعني الخطأ ؟ الجواب : لا ، فإن مهمة القاضي الشرعي مراعاة الأحكام الشرعية وليس خواطر المدعي أو المدعى عليه .

إن بعضهم امتدح في أوائل الثمانينيات القاضي المرحوم النعسان ؛ لصموده ومتابعته أحكام الإجماع في فقه الوصية ، واتهم القاضي الشرعي المرحوم سلطان ؛ لابتعاده عنها عند تنفيذ وصية المرحوم الغراوي فبرر ذلك من باب حرصه وإيثاره لسمعة العائلات الدمشقية ، وبذلك يقدمون الدليل الحادي والخمسين على ازدواجية المعايير عندهم بإجماع فقه الوصية دون الوقف .

كأن كاتب الفتوى يتوعد أياً من أعضاء الجمعية أو القضاة أو المفتاتي

أو المفتشين أو الخبراء المهندسين إذا أرادوا مخالفة فتواه التي قال فيها
« أقرر »

تَمَذَّهَبَتْ لِلأَرْغُونِ بَعْدَ ابْنِ شَافِعٍ وَأَصْدَرَتْ فَتَوَى قُلْتُ فِيهَا أَقَرُّ
وما سبقه إلى هذه الصيغة والعبارة أحد في تاريخ المفتاتي الذين
كانوا بعد تدقيقهم وتمحيصهم في المراجع يختمون فتاواهم قائلين :
« هذا ما أراه ، أو ما رأيته ، فإن كان صواباً فمن الله ، وإن كان خطأ فمن
جهلي ، والله سبحانه وتعالى أعلم » .

وكلمة « أقرر » هي أهون مما سمعته منه هاتفياً الساعة (١٤) من
يوم (٨ / ٩ / ٢٠٠٣ م) بعد عشرين ساعة من نتائج التصويت التي
خيبت أمله (٩٦) صوتاً خالفوه و (٢١) صوتاً وافقوه من أصل (١١٧)
عضواً فقال لي : « إنما العاجز من لا يستبد » وامتدح مستبداً صار في ذمة
التاريخ ، وبذلك تعرف قيمة فقه الشورى عند كاتب الفتوى إرضاء للشاب
كمال عبيد قريب زوجته الجديدة ، لما وبما قيل عن الحجة والسيارة ،
ودار في بقين .

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتَدَارُكَ فِي قَوْلٍ إِذَا قِيلًا
قال في مقدمة فتواه : « فلطالما نظرت فيها ملياً » وللبوصيري :

قَدْ تُنَكِّرُ الْعَيْنُ ضَوْءَ الشَّمْسِ مِنْ رَمَدٍ

ولي : أنها فتنة الأعور المستنعل .

ومن الفتن بين يدي الساعة والأجل .

تشبه فتنة الأعور الذي أخبر عنه رسولنا ﷺ بأنه صاحب الدجل
أعاذنا الله من الركوب معه خشية الهاوية بالهوى ، مع من ركبوا معه ممن

هم مثله استخفهم فأطاعوه دون بصيرة منه وممن اتبعه متناسياً قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ﴾ [يوسف : ١٠٨] ، وإنما الاستعاذة بالله من فتنة الدجال لتتأججها بتحذير الركوب مع قائد مركبة لا يبالي بدين الركاب معه ، وقوانين السير توجب إلغاء رخصة قيادته الرعناء محافظة على أرواح وسلامة الركاب .

إِذَا أَبْصَرَ الشَّيْخُ الشَّرِيعَةَ كُلَّهَا فَإِنَّ عَمَى الْعَيْنَيْنِ لَيْسَ يَضِيرُ
وقد يأتي زمان يلحقون هذه الفتوى بذييل كتاب « نكت الهميان في نكت العميان » .

بل إنك ستسمعهم يشهدون الزور عندما يخطبون برثاء أحدهم أو إحداهن قائلين عنه أو عنها لم يغيروا ولم يبدلوا منهج أشياخنا الرفاعي وحنكة وملا رمضان وابن عابدين والدقر وبهية وبدر الدين الحسني ، وليس في هؤلاء الأفاضل من جعل الإجماع خلفه ظهرياً أو يرتضي بفقهِ الأَرغونيين المتحررين من ضوابط الأصوليين حتى كاتب الفتوى نفسه عند زيارته لطنجة المغربية يوم استضافة الوزير السفير عابدون أجاب أحد ناشئة المغاربة المتأثرين بدعوى المتسلفين فقال له : « إن لم يكن مالك والشافعي وأبو حنيفة وأحمد هم السلف ؟ فمن هم السلف ؟ » .

هكذا صيغة جوابه الذي تناساه ولم نتناساه نحن الذين سمعناه في المجالس العامة والخاصة متقلباً كعادته التي شب عليها واستمر عليها بعد أن شاب رأسه فحيرت شيخه العلامة حنكة ، الجامع بين نضج الفقه والوعي وقول الحق ، ذكر ذلك عنهما ولده العلامة عبد الرحمن بما يستاهلان وبما يعرفه وسمعه أهل الميدان ، وأضيف على ذلك :

١ - حدثني الوزير الأسبق المرحوم السيد عن حيرته في تفسير تقلبات

كاتب الفتوى بأنها أكثر من حيرة الشيخ بالتلميذ لمثالين :

الأول : اعتذاره من بعد رجائه أن يكون خطيباً للحكومة بواسطة صهره ضرار كشورة .

الثاني : تحالفه بعد عام (٩٣) مع الشيخ الخاني بعد اشتباكهما معاً في عام (٧٣) بمعركة كلامية في مكتبه بالوزارة وصلت إلى حد تلويح أحدهما بالتهديد للثاني بالقتل إن لم يتوقف عن التعريض بشيخه المفتي السابق بغلو في محبته انقلب فيما بعد إلى غلو في بغضه لوجود مخالفات شرعية زعمها دعوية ، وهي مالية ، فحرمها عليه ، وأحلّ مثلها لبعض القبيسيات ومفاتيهم ، وليته ناصحهن كما ناصح أبناء وأتباع شيخه السابق .

٢ - حدثني الشيخ عبد الرزاق الحلبي في عام (١٩٨٠ م) وعند الصدام بين الحكومة والإخوان المسلمين عن حديث دار بينه وبين المشايخ حسين خطاب وصادق حبنكة وكريم راجح تشاوروا فيه الرأي الأصح أهو مساندتهم للإخوان أو للحكومة ، فإذا بأكبر مسؤول أمني يومئذ يسأل ثلاثة منهم بعد يوم واحد من تاريخ مذاكرتهم عن تفاصيل ما قد دار بين الأربعة المذكورين .

٣ - حدثني الدكتور علاء عابدين بما كان يحدث به معارفه في مجالس متفرقة متعددة عن معرفته بالمذكور وأنها بدأت من خلال عمه وابنه عزيز رحمهم الله ، ثم استمرت بلقاءات دورية في العيادة إلى أن ترك الطبيب متفرغاً لأعمال الفرع ، فكان يزوره بمقره ملتزماً ومتطوعاً بالخطابة بأكثر مما يطلب منه راجياً غض الطرف عن مخالفته لبناء ملحق فوق منزل بالمجتهد ، ثم للتستير فيما بعد على

تجاوزات منسوبة لولده رئيس البلدية يومئذ ، وعندما اشتد الصدام بين الجناح المسلح من الإخوان مع الحكومة عام (١٩٧٩ م) فوجئ بزيارته إلى المنزل بالميسات ليلاً على خلاف زمان ومكان الزيارة المعتادة راكباً شاحنة سوزوكي متلثماً بعمامة هي غير زيه المعتاد المشهور به مستنجداً طالباً إعفائه من الخطابة السياسية فأجيب بما يريد وكيف يشاء ، وعندما سئل عن السبب أجاب قائلاً إنني رأيت منفعتي من عطاء التجار المعارضين ودعمهم لي إذا ابتعدت عن خط الحكومة أكبر وأكثر فلذلك قررت هذا القرار .

٤ - سمعته ينتقد مرجع فقهاء الغراء المرحوم الشيخ أحمد البصريي بأنه كان لا يراعي المذهب الحنفي ويكتفي أن يروي ويعمل بترجمة المفتي الأسبق عابدين للبصريي دون أن يعمل بفقهِ ابن عابدين في الوقف .

٥ - حدثني كثيرون من أهل الميدان عام (١٩٨٥) بأنه منزعج من قرار الوزير الأسبق الخطيب بنقله من جامع المنصور إلى العثمان بالميسات فأجبتهم بأني لا أصدق ذلك لأنني كنت المراسل والوسيط بينهما لتحقيق رغبته بالذات طلبها مني أيام التشريق في منى وتحققت له مع شرطها الثاني تعيين أحد أبنائه خلفاً له على منبر المنصور .

٦ - زعم لسلفه بوظيفة الخطابة في جامع زين العابدين بالميدان الشيخ الدكتور البغا بأنه كان مكرهاً على قبول قرارنا بنقله والحقيقة بأن القرار كان تنفيذاً لرغبته المتوافقة مع رغبة الحرش سمسار زيادة والطباخ الدائم لقراراته وهذا منها طبخوه في أثناء إفطارنا الرمضاني في داره فنفذت التوجيه .

٧ - سمعته مع جماهير المشاهدين له في ندوته التلفزيونية مع المرحوم مروان شيخو يعلق على غزو العراق للكويت تعليقاً متناقضاً فيه مع خطبته من على منبر العثمان قبل ساعات من الندوة الأمر الذي أدهش سامعي الخطبة المتابعين للندوة ، ولم يدهشني ؛ لأنني رأيت قبلها بيومين تناقضاً أفضع ، فقد كان يحدث جلساءه على مائدة الفطور بمعهد المزة كلاماً يستدرجهم فيه لسماع رأيهم وكانوا متحفظين لما يعرفونه به من تقلبات المواقف حتى إذا انتهت كلامه معهم توجه إلى مهاينة مسؤول قسم الأديان بالفرع الأممي ليحدثه بكلام متناقض مع ما كان يحدث به جلساءه على المائدة قبل دقائق .

٨ - سمعته في مزرعة د . عناية في الصبورة يجيب من استفتاه عن الحكم الشرعي في الحج على حساب الأوقاف فأجابه : سئل الإمام أحمد هل يجوز الحج من الديوان ؟ فقال : لا ، فتبسمت وانسحبت مع جليسي د . تقي الدين إلى غرفة جانبية لأشرح له بأن الشيخ سيعمل في هذا العام بخلاف ما يفتي به الآن ، فإذا به ، وهو الذكي قد أدرك قصدي من انسحابي فترك المجلس والجلساء ولحقني إلى الغرفة راجياً عدم البوح بالسر الذي حدثني به عن نجاح المساعي التي بذلها الشيخ الحلبي مع عرار والنوري ، فأقنعوا الوزير الطرابلسي بتسميته في البعثة الدينية للأوقاف .

٩ - سمعته مع آلاف سامعيه خطيباً أثناء الدعاية الانتخابية لمرشحي مجلس الشعب محذراً أهل العلم من دعم أهل المال بألستهم معللاً بأن قيمة أهل العلم أكبر ، وهذا صحيح ، لكنه خالفه بعد أيام بموقفه في مقر الفتح الإسلامي ، وهو يدعم المرشح العقاد .

١٠ - سمعته ساعة وفاة الشيخ حسين خطاب عام (١٩٨٨) ، وفي دار أبي اليسر حبنكة زاعماً بأن وصية الشيخ أن يدفن في جامع القاعة ، وخالفه وعارضه وعاكسه الرواية على الفور أبو كمال قويدر مصححاً له الوصية ، والحمد لله أنهم لم يتمكنوا من تكرار خطأهم بدفن الشيخ حسن في الجامع ، والعجيب أنه كان يبرره بأنهم ارتكبوا أخف الضررين فنزلوا عند رغبة الرعاع خشية فتنة إذا التزموا العمل بالأحاديث الشريفة الناهية عن ذلك .

١١ - كم مرة سمعته ينتقد مشايخه وأقرانه العلماء أو الوزراء ، وكنت على الفور أصرّحه أمام الحاضرين بأن الانتقاد والنصيحة إنما تؤتي ثمرتها إذا كان وجاهية لا غيبية .

١٢ - استلمت منه النسخة الأصلية بخطه شعراً نظم به بحقي عشرين بيتاً منها :

أَبَا سَالِمٍ هَوْنٌ عَلَيْكَ قَلِيلاً فَمَا أَحَدٌ مُغْنٍ لَدَيْكَ فِتِيلاً
فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ أَصْحَابَ غَايَةٍ وَلَسْتُ نَرَى إِلَّا الْقَلِيلَ خَلِيلاً
فَشَأْنُهُمْ قَلْبُ الْمَجْنُونِ لِمُخْلِصٍ يُؤَدِّي إِلَيْهِمْ بُكْرَةً وَأَصِيلاً

وحاول عند لقائي به في حفلة بنادي الشرق أن يسحب النسخة الأصلية بعد إصداره فتواه التي استهلها بالآية الكريمة : ﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [ق : ١٨] ، وهي حجة عليه عندما يبرر تناقضاته في المدح والذم بقول من قال : « غضبت فقلت أسوأ ما علمت ، ورضيت فقلت أحسن ما علمت » ، فهذه لا تنسخ وجوب العدل بالأقوال ساعتها الرضا والغضب .

كذلك أمرت الآيات والأحاديث التي تناساها عندما تناسى

إن المكفوفين الموظفين بقراءة جزء في وظائف الأوقاف والموظفين على القراءة حول مقام سيدنا يحيى في الأموي يرفضون الركوب مع شيخ لهم ؛ لأنهم لا يتناسون قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يَعْصُ الْأَطْلَامُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَلَيْتَنِي أَخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَيْلًا ۚ ﴾ يَتَوَلَّى لَيْتَنِي لَمْ أَخِذْ فَلَنَا خِلِيلًا ۚ لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي ۚ ﴾ [الفرقان : ٢٧ - ٢٩] ، وفي الذكر قوله تعالى : ﴿ وَيَقَوْمِ أَتَوْا الْمَكَبَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخُسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ ﴾ [هود : ٨٥] ، وقوله : ﴿ كَلَّا بَلْ لَا تَكْرُمُونَ الْيَتِيمَ ۚ وَلَا تَحْضُونَهُ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ ۚ ﴾ [الفجر : ١٧ - ١٨] ، وقوله : ﴿ وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى ۚ وَهُوَ يَخْشَى ۚ فَأَنَّى عَنْهُ نَلَّهَى ۚ ﴾ [عبس : ٨ - ١٠] ، وقوله : ﴿ وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ ۚ ﴾ [الكهف : ٢٨] ، وقوله : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنْفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ۚ ﴾ [الأنعام : ١٢٣] ، وغيرها مما هو محفوظ عنده ، وعند متابعيه المجازين بالإقراء تناسوها ولو أنهم قرؤوها على حفص أو ورش أو قالون أو غيرهم فلن يختلف معناها ومدلولها ووعيدها ، وفتواهم خالفت صريحها عندما رجحوا كفة الميزان لمصلحة الثرية الكزبرية شقيقة نبيل ، أو الجندلية زوجة الحافظ إيثاراً لهن أو لبنات أحياء المالكي ،

وأبي رمانة ، وتنظيم كفرسوسة على مصلحة طلاب العلم الفقراء ؛ أي :
إنهم انسجموا مع قرارات مخططات الماكربين بطلاب العلم
المستضعفين ؛ لتجفيف المنابع والينابيع التي تمولهم .

هذا سوء الكيل عند هؤلاء ، أما الحشف عندهم فهو الرديء من
بضاعة الوعظ إذا بدؤوا بالنهي عن الصغائر قبل الكبائر ، أو بالخلافات
قبل ما هو محل إجماع صارخين الصراخ الذي سمعه الأطرش وهم ينهون
عن الصورة الشخصية الفوتوغرافية ، أو العطورات الكحولية ، أو شراب
المتة ، أو حلويات الجيليه ، أو العادة السرية من شاب أعزب فقير دفعاً
للزنا ، أو عن توجيه رأس الميت إلى جهة الغرب بدلاً من الشرق عند
الصلاة عليه ، أو عن صحة عقد استصناع جائز عند الحنفية ، أو عن إبراء
في الزكاة دون تمليك ، أو عن قرض من المصرف لسكن اضطراري ، أو
عن مخالفة فهم معنى « البنكنوت » عند متأخري الشافعية القائلين بعدم
وجوب الزكاة فيه ، وهو فهم أسوأ وأخطر من قول الظاهرية في عروض
التجارة ، أو عن أذان أو قراءة سورة (يَس) عند دفن الميت ، أو عن
الوقوف قياماً عند نهاية سرد قصة المولد النبوي الشريف ، أو عن أذان
الجوق في الأموي ، أو عن ذكر الحضرة دون المولوية الساكتين عنها ،
وكلها خلافات أنكروها بحماسة منقطعة النظر ، وتناسوا أن فتواهم
الشاذة عن الإجماع ، والسكوت عنها هو الأخطر على قواعد ، وموازن
علماء الأصول والفقه والاقتصاد ولها أولوية الإنكار ؛ لأنها تجاوز
لحدود الله بسوء الكيل والفهم لقاعدة الأصوليين « إذا وجدت المصلحة
فثم شرع الله » ، وكما أرادوها رحمهم الله صدرت أقضية القضاء ترجيحاً
لمصلحة من وصى رسول الله ﷺ بهم بروايات أبي سعيد الخدري
وغيره ، والفتوى الشاذة ، خالفت كل هذه الوصايا والأقضية ، فكانت

عين التطفيف ترجيحاً لمصلحة بنات الشراء ، ومهما برروا مراعاتهم لجانب الدعوة النسائية يزعمون أنه مضيق عليها في مناخ صعب ؛ لأنهم بهذا القول يتناقضون مع أقوالهم في المحطات الرسمية الحكومية بأن مناخ الدعوة بألف خير ؛ لأنهم رموزها فبأي القولين منهم نأخذ ، أو نصدق وأحدهما كذب لا محالة ، والكذاب ساقط العدالة لا يؤخذ عنه الدين ؛ لأنه ذو وجهين خليق ألا يكون عند الله وجيهاً ، وخليق ألا يبقى رمزاً للدعوة ، فإذا برروا تناقضهم بأنه من باب التقية يستحلونها لأنفسهم استناداً إلى قول من مرويات البخاري ، ويحرمونها على الجعفرية وغيرهم تعليلاً بأنها صريح الكذب ، فإنهم بذلك يقدمون الدليل الثالث والخمسين على ازدواجية المعايير عندهم بمسألة التقية يتعدون عن خلق أهل الفقه والعلم ويعملون بخلق أهل النفاق والشعر القائلين :

أَلَمْ تَرَ أَنِّي أَرْوُ الْأَمِيرَ فَأَمْدَحُهُ ثُمَّ أَسْتَغْفِرُ
وَأُثْنِي عَلَيْهِ وَيُثْنِي عَلَيَّ وَكُلُّ بِصَاحِبِهِ يَسْخَرُ

وقد تكون منطلقاتهم في تبرير هذا التطفيف أثراً لتصديقهم الإشاعات المبنوثة على السنة ناهيات العقارين سمعتها عنهن مع آلاف الرجال يروونها على السنة بناتهم أو زوجاتهم أو شقيقاتهم خلال السنة الواحدة عشرات المرات بأن الحكومة قد منعت دروسهن في المنازل ، ثم سمحت ، ثم منعت ، ثم سمحت ، ثم منعت ، ثم سمحت تشويقاً للطالبات غير مبرر لمخالفته توجيه وقول سيادة الرئيس عند خطاب القسم : « بأننا فريق عمل واحد » ، ولا يجوز أن يرتضيه الدعاة وخاصة حلفاؤهن ؛ لأننا نرفض معهم أن تزداد شعبية الشيخة على حساب الحاكم الذي لم يوجه منذ استلامه للحكم بأي منع لأي نشاط دعوي سليم شفاف ، لذلك فإن الدعاء والخطبة التي ألقتها إحداهن أمام الدعاة

المجتمعين في جامع العثمان بتاريخ (١٧ / ٥ / ٢٠٠٩ م) وزعمت فيها بأنهن كن ممنوعات من دروس القرآن في جوامع دمشق مردود بالوثائق التي هي التراخيص لأكثر من مئة وخمسين معلمة للقرآن تقدمن بطلبات من تلقاء أنفسهن وبرغبتهن دون إجبارهن على تقديم طلباتهن إلى مديرية الأوقاف ، وقيود ديوانها ، وذاتيتها تشهد على كذب قولها وزعمها بأن إماء الله كن ممنوعات من مساجد الله راجع الصفحة (٢٥٨) .

وقد نظمت بكتاب الفتوى ومتابعيه شعري :

كُرِّمُ رَاجِحٍ عَلِمَ وَلَكِنْ	كُورَانِ الْعُيُونِ وَلَا يَمِيزُ
تُبَاعِيهِ عَرَاضَاتُ الرِّفَاعِي	وَكَالْعُمَيَّانِ يَخْفِزُهُمْ حَفِيزُ
أَجَارُوا فِي الْفَتَاوَى نَهَبَ وَقَفٍ	وَقَوْلُ ثِقَاتِنَا بَلْ لَا يَجُوزُ
فَعَشُوا شَيْبَهُمْ وَكَذَا شَبَاباً	تُضِلُّهُمْ فَتَاهُ أَوْ عَجُوزُ
أَقُولُ بِأَنَّكُمْ فِيمَا فَعَلْتُمْ	شُدُودٌ نَادِرٌ وَزَنْ عَزِيزُ
أَضَعْتُمْ حَقَّ طُلَّابٍ جِيَاعٍ	وَحَاجَتُهُمْ كِتَابٌ أَوْ خَيْرُ
وَهَلْ بِنْتُ الثَّرَاءِ تَكُونُ أَوْلَى	وَحَلِيَّتُهَا الْجَوَاهِرُ وَالْبَرِيرُ
وَيَا عَلِمَ الْأُصُولِ حَمَاكَ رَبِّي	مِنَ الْأَهْوَاءِ عُقْبَاهَا أَزِيرُ

إنَّ من الأهواء أو الخلل العاطفي ترجيح جانب القوي على جانب الضعيف لذلك قلت :

وَلَقَدْ كَتَبْتُ مُوَضَّحاً وَمُحَامِياً	عَنْ حَقِّ طُلَّابِ الشَّرِيعَةِ يُؤَكَّلُ
قَدْ خَالَفُوا الْإِجْمَاعَ فِيمَا أَصْدَرُوا	فَتَوَى الشَّدُودُ بِشَرْعِنَا لَا تُقْبَلُ
عِلْمُ الْأُصُولِ مَعَ الْأَيْمَةِ كُلِّهِمْ	لَا تَتْرَكُوا أَقْوَالَهُمْ لَنْ يُفْضَلُوا
مِيزَانُهُمْ أَعْطَى الضَّعِيفَ حُقُوقَهُ	إِنْصَافُهُمْ رَمَزُ الْعَدَالَةِ فَاعْدِلُوا

وإنما كان علماء الأصول على هذا العدل في الترجيح ؛ لأنهم

عملوا بالتوجيه النبوي « أعط كل ذي حق حقه » « أحبب حبيك هوناً ما » ، ولم يكونوا على انحراف لفهم الحديث « حبك الشيء يعمي ويصم » وقد قاله رسولنا صلوات الله عليه على سبيل الإخبار بأن العرب قالت في أمثالها لا على سبيل الإقرار لفاعله المنحرف به عما توجه الآيات والأحاديث من إقامة العدل أو البغض في الله لمن حاد عن شرع الله ، الإجماع سبيل المؤمنين كل ذلك لا يجوز نسخه بيت من الأدب :

وَعَيْنُ الرِّضَا عَنْ كُلِّ عَيْبٍ كَلِيلَةٌ كَمَا أَنَّ عَيْنَ الشُّخْطِ تُبْدِي الْمَسَاوِيَّاتِ

ومتى كان مستند الفقه الشرعي جائزاً على ميزان الأدباء أمثال الماغوطي ، وأستاذه المنفلوطي إنما يجوز على ميزان الفقهاء أمثال الشافعي ، وتلميذه البويطي ، ولن ننسى أن منكم من قد جرد الفقيه الطنطاوي من الصفة الفقهية دون الأدبية ؛ لأنه انتقدهم بمقالته « صنعة المشيخة » ولو كان على قيد الحياة بتاريخ فتواهم لترحم على الشيخ سعيد الحلبي صاحب القصة المشهورة عنه بمد رجله أمام الوالي العثماني ؛ لأنه لم يمد يده إلى عطائه أو لأفتى دعاة زماننا أن يمدوا أقدامهم أمامكم كما مدّها أبو حنيفة في قصته ومقالته (آن لأبي حنيفة أن يمد قدمه) أو لروى لكم بأن الحرّة تموت جوعاً ولا تأكل بثدييها أو لقال إن من قلة الأدب نسف الإجماع بيت من شعر الأدب ، أو بقصة فعلها جدنا يوسف مع الوالي ناظم باشا من أجل تحقيق مصلحة عامة لجامعه الذي بناه منذ أكثر من مئة عام ، وكانت مساحته أكثر من (٢٠٠٠ م ٢) ، وكان موقعه سابقاً على أرض ساحة عرنوس حالياً ، وقبل افتعال حريقه عام (١٩٦٤) كان جامعاً ليس فيه ماء يوم البناء فوكل السماسرة للنداء على بيعه بالمزاد ، فاستنكر الوالي تراجعاً عن الوقفية وسأله مستهجنأ أيباع الجامع ؟ فأجابه : أيحرم من تمديد الماء إليه فضحك الوالي وأمر بمد الماء إليه وإلى جميع

الجوار ، وما كان جدنا من الفقهاء إنما كان من الأثرياء الكرماء ، ولو أنني عاصرته فطلب مني تغيير شرط الواقف فلن أوافقه على طلب يخالف الشرع ؛ إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ؛ أي : إني سأعمل بفقهِ جدي في العلم العلامة علي الدقر الذي كانت تسميتي بأفضل وخير الأسماء (عبد الله) من توجيهه في رؤيا منامية تبلغتها منه قريبتى تلميذته الواعظة وهيبة البقاعي ، فالتزمها والذي بتسميتي ، وإنني ألتزم فقهِه الذي رفض فيه وبكل جرأة قرار مدير الأوقاف الأسبق عبد القادر الخطيب عندما حاول منع طلاب العلم الشرعي في الغراء من الاستفادة من حقهم في الإقامة بالمدرسة الشيمسائية جانب مقام صلاح الدين .

إن كاتب الفتوى ومتابعيه عند مخالفتهم لمنهج المذكورين يقدمون الدليل الرابع والخمسين على ازدواجية المعايير عندهم مع العلامة علي الدقر ؛ لأن نتيجة فتواهم تضييع حقوق طلاب العلم الشرعي من عقارهم (٢٧٥) وهو شمال جامع في تنظيم كفرسوسة ، وأرضه أوقفها آل البردان من كفرسوسة لطلاب العلم الشرعي وطوابقه الأربعة بنيت من مال يوسف الجميل حصراً بواسطة براءة الحلاق بشرط واضح للوقفية (٢٧٣) والبناء له وللعقار (٢٧٥) بأنهما لطلاب العلم هكذا شرط الواقف الذي خالفته القبيسيات اللواتي أوعزن إلى مطايهن لاتخاذ قرار من الهيئة العامة للجمعية بتاريخ (٩ / ٤ / ٢٠٠٩ م) بتعديل نظام الجمعية لممارسة نشاطات نسوية وفنية تستيراً على استحكامهن بطوابق العقار ولو أن واقفيه كانوا يريدونه للنشاط النسوي الفني لاتجهوا عام (١٩٩٦) إلى جمعيات كانت مرخصة بهذا الهدف الذي لن يوافق على تغيير شرطه الشيخ علي الدقر أو الشيخ عبد الكريم الرفاعي والد أسامة الذي ازدوجت معاييرهِ أيضاً عندما أقر ماسونياً من أحبابهِ قد هلك

غير مأسوف عليه ، فأجاز وأباح ما فعله من التغيير والتلاعب بشرط وكالة محددة الجهة لجمعية الشيخ بدر الدين ، فقام بصرف بعضها للفرقان ولو كان العكس لا يجيزه بحق الفرقان ، أو حفظ النعمة إلى غيرها .

وازدوجت معاييرها أيضاً عندما رفض اعتماد السجل الرسمي لجمعيتنا ؛ لأن ثمرة اعتماده افتضاح أمر التزوير الحاصل خدمة لأحد أتباعه المخالفين للقانون كما هو موضح في الصفحة (٣٤) وقد قال صلوات الله عليه : « إياكم ومحقرات الذنوب فإنهن يجتمعن على الرجل حتى يهلكنه » ، والفتوى الوقفية الشاذة ليست من المحقرات ؛ لأنها تززع كيان الوقف الإسلامي في العالم كله ، وسيؤرخها التاريخ عليهم سبة وعاراً لا تمحى إلا بتراجعهم وتوبتهم عنها ، فإذا استمروا مغمضي العيون فسأقرأ عليهم قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَقَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيْتَةٍ مِّن رَّبِّي وَءَانَنِي رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِهِ فَفُعِيتَ عَلَيْكُمْ أَنْزَلْتُكُمْهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَاذِبُونَ ﴾ [هود : ٢٨] ، وقوله تعالى : ﴿ فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى ﴾ سَيَذَكِّرُ مَنْ يَخْشَى ﴾ [الأعلى : ٩-١٠] ، ومع أنني ممن لا يصدق صحة النسبة المزعومة والإسناد الواهي لفتاوى شاذة منسوبة إلى كبار الأئمة قد زلوا فيها سقطة أو هفوة لكنني مسرور ممن رد عليهم ولو كان على أبي حنيفة في النبذ ، أو على الشافعي في نكاح الرجل ابنته من ماء الزنا ، أو على مالك في لحم الكلاب ، أو على ابن حزم في بعض أقواله ، أو على بعضهم في أحكام الردة التي ينتقيها التكفيريون بمزاجية ، وأضف على ما ذكرناه فتواه هذه ، وقد حرموا علي مطالبتهم بالدليل عليها وهم الذين أحلوا لأنفسهم ولمشايعهم مطالبة غيرهم بالدليل ، وبذلك يقدمون الدليل الخامس والخمسين على ازدواجية المعايير عندهم .

وعند عجزهم عن تقديم الدليل قرأ أحدهم قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ

الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا ﴿٥٤﴾ [الكهف : ٥٤] ، ثم غالط عندما روى الحديث الشريف : « أنا زعيم بيت في ربض الجنة لمن ترك الجدال » والحديث الشريف : « غضب رسول الله ﷺ على المتجادلين بمسألة القدر حتى كأنما فقي في وجهه حب الرمان » ، وتهرب بالقول عن كتابي بأنه طريف ظريف فيه الفكاهة والمرح المعهود عني ، وهذا التعليق دليل على عجز عن الحجة ، وعاب عليّ اقتدائي برسولنا صلوات الله عليه الذي كان يغضب إذا انتهكت محارم الله ، وإنما نهب الوقف انتهاك لمحارم الله .

والخلاصة : فإن أصل المشكلة عند بعض الدعاة في هذا الزمن أنهم يصنعون قوالب الفقه حسب أمزجتهم ، وذلك داء سببه إما الخلل الفكري في تقزيم واختزال معاني الرذيلة والفضيلة ، وإما الخلل العاطفي في شطط عند الحب والبغض ، وهو فقدان التوازن إلا من عافاهم الله من القلة المشار إليها بالحديث الشريف : « طوبى للغرباء » أو الحديث الشريف : « إنما الناس كإبل مئة لا تكاد تجد فيها راحلة » من هؤلاء الداعية الشيخ محمد عوض نزيل البقيع بالمدينة المنورة رَحِمَهُ اللهُ فقد كان واعظاً مشهوراً ، لكنه رفض استماع أو قراءة وثائقنا وغالط قائلاً بأنها غيبة محرمة ، وهذه المغالطة مردودة بما سيأتيك من الأدلة على أنها جائزة ، أو واجبة حسب فقه شيخه عبد الكريم الذي استحل غيبة المنحرف عن إجماع مسألة وحدة الأديان بفقهها الفضفاض المائع ، وهما معاً استنكرا في الستينيات الفتوى التي صدرت عن المفتي سهواً مخالفة لإجماع المواريث في عدم جواز التوارث بين أهل ملتين شتى ، وممن استنكرها معهما يومئذ من قضاة الشرع محمد الشماخ ومرشد عابدين وصبحي الصباغ وأحمد أمين عيد وغيرهم ، إن من اعتقد وجوب التزام

الإجماع الشرعي في فقه المواريث دون الوقف فإنه يقدم الدليل السادس والخمسين على ازدواجية المعايير عنده في الإجماع الميراثي دون الوقفي .

ولقد كنت أعتقد حرصه على المصالح الدعوية العامة قبل تشاغله عن استماعي مسهباً في تحديثه جلساءه عما تحقق على يديه بشفاعته ووساطته لبضعة طلاب بذل فيهم جهده فأثمر في تسجيلهم مجاناً بمدرسة المحسن السيد حبيب في المدينة المنورة ، فذلك عنده أهم من قضية عقارات جمعيتنا التي خسرت المصلحة الدعوية مئات الملايين هبات وأجرة قدرها خمس مئة ألف ليرة سورية يومياً ، وإذا صح ما حدثني ثقة بأنه - غفر الله له - لم يتشاغل عن السماع منهن فاحتمال سبب ذلك الأمر الذي حدثني عنه بالذات بأن زوجته قد رشحتها للزواج به الحاجة منيرة القبيسي ، وما جلست مع ثري أو داعية أو مسؤول فحدثني عن قصة زواجه بمرشحة من طرفها إلا كان ذلك تنفيذاً لتوجيه رسول الله ﷺ برؤيا منامية رأتها ، أورثت له أو لها فصدق أو لا تصدق !!

إنها شفاهاً الله من أمراضها الجسمية والمعنوية في ازدواجية المعايير ، ودليلي على ذلك اكتفاؤها بتسمية صالات الأفراس باسم الحاجة بهية التي كانت على فقه أبيها حذو القذة بالقذة ، وأبوها مثال الالتزام بأقوال الفقهاء يتواضع أمامهم قائلاً : « يا بابا نحن عوام أمام الفقهاء » ، وبحرصها على التسمية باسمها دون حرصها على التزام فقهاء تقدم الدليل السابع والخمسين على ازدواجية المعايير عندها بالقذوة بالحجة بهية الحسني .

أَمَّا الْخِيَامُ فَإِنَّهَا كَخِيَامِهِمْ وَأَرَى نِسَاءَ الْحَيِّ غَيْرَ نِسَائِهَا
فلقد عرف أهل البلدة أن نساء الحي كن ملتزمات منهج سابقتهما زمناً

وصدقاً الواعظة الحاجة وهيبة البقاعي الملتزمة منهج أشياخها علي وأحمد الدقر وعبد الكريم الرفاعي تتلقاه عنهم بالذات وتتلقاه عن أبي اليسر عابدين ، وعبد الوهاب دبس وزيت ، وصالح العقاد بواسطة إنعام الحمصي رمضان رحمهم الله ، ودليلي علي ازدواجياتها أيضاً قبولها في عام (١٩٩٩) النصحية المعنوية التي قدمها الخطيب العلامة هشام الحمصي لأتباعها بوجوب التوازن بين الواجبات الدعوية والمنزلية ، وعدم قبولها مني النصحية الوقفية المادية ؛ لأنها خطر إذا تحولت الموارد عنهن ، وعادت إلى مستحقيها حسب شرط الواقف ، وبذلك تقدم الدليل الثامن والخمسين علي ازدواجية المعايير عندها في قبولها النصيحة بالأمور المعنوية دون المادية .

وقد تدهش من أسلوب اعتذارها عن الاجتماع معي لبحث القضية تبلغته من المهندس دعدوش بأنها متورعة أن يسمع صوتها رجل ؛ أي : إنها فاقت في الورع شيختها الصوفية بهية التي كان فقه أبيها يجيز ذلك عملاً بالنصوص الواضحة والتي كانت هي بالذات تعمل بها خلال سنيّ تدريسها في وظيفتها الحكومية ، وتختلط بالطلاب والمدرسين من أجل الدعوة أو راتبها ، مستدلة بأن زوجات الرسول ﷺ كن مدرسات لبعض الصحابة ، وغير ذلك ابتداع مخالف للفقه الأصيل ، ولو قال عكسه بعض متأخري المالكية عن صوت المرأة ، وأنه عورة ، فإذا كانت رجحت قولهم بهذا فهلا عملت بإجماعهم في الوقف وشروطه ، ولا تنظلي المخادعة بأنهن استبدلن العقارين فليس ثمة أية معاملة استبدال حسب القانون (١٠٤ لعام ١٩٦٠ أو ١٦٣ لعام ١٩٥٨ م) .

ومن هؤلاء الخطيب الشيخ نعيم الحريري إنه لعدم مجاهرته بإنكار منكر تهريب العقارات يقدم الدليل التاسع والخمسين علي ازدواجية

المعايير بمثاله عنده ؛ لأنه كان الجريء في خطبته أثناء حفلة تخريج دفعة من طلابنا في الشهر (٧) من عام (٢٠٠٠) في مزرعة المحسنين تاجي وسليق في عرطوز ، واستنكر على فئة من الدعاة حضروها يعيب عليهم تهامسهم بصوت ونبرة منخفضة مبحوحة عند رؤيتهم المنكرات ، وهي جرأة منه تشبه جرأة الحسيب النسيب السيد مكّي الكتاني شيخ الصوفية في زمانه ، الذي كان يعاكس التيارات ، ولا يبالي من لوم معارضيه عندما ينصف شيخ السلفية في زمانه العلامة بهجة البيطار ، ويوصي ابنه الطبيب السيد عبد الله أن يرعاه أحسن رعاية عند شيخوخته ودخوله مشفى المواساة ويترجمه لابنه السيد تاج بأنه جبل علم يمشي على الأرض ، فكررها عن أبيه وتمثلها إنصافاً .

ومن ذلك ما رأيته منه رَحِمَهُ اللهُ بالذات عام (١٩٧٢) عندما كنت وكيلاً بالإمامة في جامع بدر قد زاره فاستقبله رئيس اللجنة وشرح له عن زخارف فسيفساء قبة الجامع فأنكرها قائلاً هذه بدعة لا تجوز ، وليس المقام هنا يستوعب إحصاء مواقفه الجريئة ، وقد تأسى بها الحريري عام (٢٠٠٣) عندما تجرأ على الشيخ محمد عوض يعيب عليه ازدواجيته بأمرين :

١ - خطاباته قبل عام (١٩٨٠) بوجوب الثبات والصمود وأفعاله في هروبه إلى المدينة المنورة عام (١٩٨١) .

٢ - امتناعه عن الثناء على المفتي العام أثناء حياته ، وتغيير موقفه منه عام (٢٠٠٢) وعند التعزية بولده أبي الخير :

والمَرْءُ مَا دَامَ حَيًّا يُسْتَهَانُ بِهِ وَيَعْظُمُ الرُّزُّ فِيهِ حِينَ يُقْتَدُ
وبحضورى وأمام جلسائى فى غرفة إدارتى أعلن الشيخ كريم سروره

من هذه الجرأة التي كانت من غيره لغيره ، وهذه منه ازدواجية ؛ لأنه غير مسرور لمناصحتي إياه .

وإن مما يقوي احتمال التحريض من أبي عبد الرحمن للحريري على هذه الجرأة أنه منحه ومانح نفسه لقب « الدعاة النخبة » هو رابعهم أو خامسهم أو سادسهم في دار العرقسوسي والإجماع الفقهي عن الشهادة التي هي الإعلام ، وعن التزكية بأنها لا تصح لأحد من نفسه لنفسه ﴿ فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ [النجم : ٣٢] و ﴿ لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ﴾ [البقرة : ١٤٣] ، ومن خالف ذلك فأحلها لنفسه وحرمها على غيره ، فإنما يقدم الدليل الستين على ازدواجية المعايير عنده في أحكام التزكية والشهادة ، وأنه ليس من الربانيين .

ومن هؤلاء الفقيه الشافعي محمد علي شقير وفقه الله فقد كنت أظن ألا يصاب بداء الرجفة الشبيه « بالباركينسون » ؛ لأنه كان يقتدي بالإمامين حسن حبنكة وملا رمضان وما رأيت من طبقتهما في الجرأة إلا رفيق السباعي وسعيد الطنطاوي وصلاح الزعيم وعبد القادر العاني وحسن سالم ، وكل واحد من هؤلاء كأنه ابن المسيب أو طاوس بن كيسان .

فَتَشَبَّهُوا إِنْ لَمْ تَكُونُوا مِثْلَهُمْ إِنَّ التَّشْبُهَ بِالْكَرَامِ فَلاحُ

ولرغبة المذكور بالتشبه بالكرام فإنه المواظب على الترضي عن أئمة المذاهب الأربعة في ختام خطبه الإسبوعية ، لكنه إذا سائر البوطي الحفيد الذي بينه وبين جده ، أو بينه وبين شيخ أبيه حبنكة خلاف طبيعتين في بعد مشرقين من حيثيات كثيرة ، أكتفي بذكر ثلاثة منها : من حيث ما كانا عليه من عدم التلطف عند إنكار المنكر ، ومن حيث ما كانا عليه

من الرصانة ورجاحة العقل في الحصانة والرزانة والمناعة من الخضوع لتأثيرات المحرضين ، وهكذا العلماء ليسوا كالبيغاء ، ومن حيث أسلوب اللهجة الشديدة مع مخالف في الإجماع الشرعي ، ولا حرج بذلك ؛ لأنه خلق الصحابة والتابعين ، ورجال الحق عبر التاريخ مارسوه بعد فهمهم لمجموع آيات القرآن دون اجتزاء الفهم لآية ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ [البقرة : ٨٣] ، ﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [العنكبوت : ٤٦] ، ودون تناس منهم لآية : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا الثَّورَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ [الجمعة : ٥] ، أو لآية : ﴿ وَأَنذِرْ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي ءَاتَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا فَٱنفَسَخْنَا مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ ٱلضَّالِّينَ ﴾ [١٧٥-١٧٦] ، ﴿ فَثَلَّهِ كَمَثَلِ ٱلْكَذَّابِ ﴾ [الأعراف : ١٧٥-١٧٦] ، ومارسوه رضي الله عنهم بعد فهمهم للحديث الشريف : « من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا » وهي لهجة رسولنا صلوات الله عليه عند تهديده من يسابق إمامه في الصلاة « بأن رأسه قد يصير مثل رأس الحمار » ومارسوه اقتداءً عند هجائهم من يخالف الإجماع بشدة ، فعلها كبارهم مع كبارهم ، من أمثال ابن الزبير في قوله لابن عباس « إن ناساً أعمى الله قلوبهم كما أعمى أبصارهم يقولون بمتعة النساء » ، وإنما الشدة تطبيق عملي لواجب البغض في الله ، وهو من أوثق عرى الإيمان ، وليس من بدعة الحطيئة ، بل من الخير ، قال الإمام اللقاني في منظومته جوهرة التوحيد :

وَكُلُّ خَيْرٍ فِي أَتْبَاعٍ مِّنْ سَلَفٍ

وقال :

وَمَالِكَ وَسَائِرُ الْأَيْمَةِ كَذَا أَبُو الْقَاسِمِ هُدَاةَ الْأُمَّةِ
فَوَاجِبُ تَقْلِيدِ حَبْرٍ مِنْهُمْ كَذَا حَكِي الْقَوْمِ بِلَفْظِ يُفْهَمُ

والجوهرة بأبياتها كانت مقررات التدريس عند المشايخ الحسني والدقر والرفاعي الوالد الذي علمها لابنه الذي رغم أنه علمها لطلابه في حلقات جامع زيد تناساها عند إصدار فتواه إرضاءً لهن ، وبذلك يقدم الدليل الحادي والستين على ازدواجية المعايير عندهم مع الإمام اللقاني وجوهرة التوحيد .

وإن التزامها يعني التزام منهج الصديق والفاروق وعثمان وعلي بن أبي طالب - رضي الله عنهم - وهم الأربعة الذين أمرنا بالعض على سنتهم بالنواجذ ، وكذلك سنة آل البيت الطاهرين وصية رسول الله ﷺ ، كذلك كان الصحابة بسنة هؤلاء متمسكين سواء ابن الزبير أو أبو ذر الغفاري أصدق الناس لهجة قد تشبهت به فأنشدني أحدهم :

إِنِّي نَضَحْتُكَ عَيْشاً فِي مُسَايِرَةٍ وَلَا تَقُولَنَّ يَوْمًا عَلَيْهِ وَقْدَهُ
نَالَ الْمُدَارَةَ بِابْنِ الْعَاصِ رُثْبَتَهُ وَالصَّدْقُ نَحَىٰ أَبَا ذَرٍّ إِلَى الرِّبْذَةِ
وكذلك قالوا عن الشيخ الميداني المجذوب نسباً زادوا عليها وصفة
وقد كانوا يمتدحونه لشبهه بالصديق وأبي ذر ، وبذلك يقدمون الدليل
الثاني والستين على ازدواجية المعايير عندهم في الانتقائية المزاجية من
أخلاق الصحابة .

إني مع البوطي في شدة الإنكار على مخالفي الإجماع لا يكثر
بحجم أو عدد أتباع عراضاتهم ، ولست معه إذا صح ما قيل عنه من صراخ
الذي لسعته عقرب عند تعليقه على تأسيس الاتحاد العالمي لعلماء
المسلمين ؛ لأنه مؤيد لفكرة مشروع إعادة إحياء رابطة العلماء التي رعاها
قديماً العلامة أبو الخير الميداني ، فالذين يحللونها له وهي الصورة
المصغرة عن الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين ويحرمونها على
القرضاوي ، فإنما يقدمون الدليل الثالث والستين على ازدواجية المعايير
عندهم .

فالقدامى أو المعاصرون لا يريدون مزاحمة ومنافسة أهل المرجعية ، ومفاتي سورية ومصادقية التباكي الدائم لجمع الشمل تكون بقبول مشروع عملي يحقق ذلك ، فإذا أقدم عليه القرضاوي المحترم من الدعاة كافة ، بل من السيد الرئيس بشار الأسد الذي استقبله وأنصف جهوده في نصرة قضية فلسطين ، ولا تستغرب إنصافه ؛ لأنه اقتداء بإنصاف والده السيد الرئيس الراحل لاثنين من الدعاة هما السباعي والهويدي سمعته كثيراً على موائد الإفطار الرمضانية في أوائل الثمانينيات ينصفهما مع ما كان بينه وبينهما من الاختلاف في الإيديولوجية والتنظيم إنصافاً ليس من باب التقية كما قد يقال ؛ لأنه كان في فترة استتب فيها أمنه وحكمه ، وكلنا يعرف وجوه الشبه بين القرضاوي والبوطي في اختصاصهما ومستواه ومكانه ومكانته عند عامة المسلمين وأئمتهم ، لأسلوبهما مع الحكام وهي تشابهات جدية بالاعتبار ، وتناسي فرق النزعتين الكردية والمصرية قد وضعها تحت أقدامه ، حيث نضع هفوة عالم وكبوة جواد تल्पف مع العلماني الطيب التيزيني وعند حواراه أحبار أهل الكتاب في الندوات وعند لقائه الشيخ شمس الدين وعند ثنائه على المجاهد حسن نصر الله ، فالمكيال الواحد مع القرضاوي غير المعصوم إذا اختار مرجوحات ، الأسوأ منها مرجوحات راجح والرفاعيين استنكرها كثيرون من العلماء والفقهاء أعلام الدعوة في دمشق السادة : وهبة الزحيلي ، وسعدي أبو جيب ، وعبد الرزاق الحلبي ، وبشير الباري ، وحسام الدين الفرفور ، وبعض أشقائه ، وهشام الحمصي ، وبدر الدين القهوجي الرفاعي ، ومحمد عبد الرحمن الزعبي ، ومنذر الدقر ، وحسين أسد ، ومحمد إبراهيم اليعقوبي ، وتيسير العمر ، وعصام خلف ، وسامر ممدوح النص ، وأحمد سامر قباني ، وعلاء الحموي ،

وهشام الصلاحي ، ونور الدين الصالحاني المعط ، وزياد الحسني
الجزائري ، ومحمود بزال ، ومحمد خير طرشان ، وحسين صعبية ،
وأحمد عوف صادق ، ومحمود عبيد ، وعبد الهادي الخرسه ،
وعبد العزيز الخطيب وماهر شخاشيرو ، وماهر الهندي ، وعلي
بغدادى ، وعبد الستار الزعبي ، وأحمد مفلح ، وخالد الحفار ،
وعبد الحليم ، وأسامة أبو شعر ، وحسين المارديني ، ومحمد علي
الكتاني ، ومعتز السبيني ، ورضا قهوجي وبهاء وعصام عرار ، وأنس
هبري .

أَنِعْمَ بِقَوْمٍ يَزِينُ الْقَوْلَ فِعْلُهُمْ مَا أَقْبَحَ الْخُلْفَ بَيْنَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ

وعندما يبلغني عن منجنيق المعتزلة والمتسلفة الشيخ أديب الكلاس
شفاه الله بأنه صرخ مستنكراً فسأضمر اسمه إلى هؤلاء فإنه يرفض تجاوز
ترتيب نسك الحج في الرمي ، ثم الذبح ، ثم الحلق ، ثم الطواف ،
وليس عنده فيها « افعل ولا حرج » ، واعتقادي به أنه لن يكون عنده في
نهب الوقف « افعل ولا حرج » وهؤلاء المذكورون آنفاً منسجمون مع
منطلقاتهم ، فإن ثبت عن أحد منهم بأنه قد غير أو بدل في المستقبل ،
فألله يهديه وهو حسيبه ، ولست عليه بوكيل ، بل متمثل ما قيل :

مَدَحْنَاكَ مَدْحًا مَا وَجَدْنَاكَ أَهْلَهُ وَكَانَ الَّذِي قُلْنَا فِيكَ مِنَ السَّهْوِ
وَحَيْثُ رَأَيْنَا أَنَّ مَدْحَكَ خَطَاةٌ سَنَسْحَبُ مَا قُلْنَا وَنَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ

واعتذاري ممن لم أذكر أسماءهم ؛ لعدم معرفتي بموقفهم ، إن كل
الملتزمين بالإجماع يذكرونك الحديث الشريف ضعيف الإسناد عند
النووي ، القوي من طرق كثيرة أخرى قول نبينا صلوات الله عليه : « أمي

كالمطر « الخير في علمائها ؛ لاستقامتهم ، وعدم تحلب ريقهم لمطامع
معنوية شعبية تتعارض مع أفضية القضاء الشرعي المبرم .

أنصحهم بقراءة كتاب « باطن الإثم » للدكتور البوطي قال في
مقدمته : « في هذه الصفحات اليسيرة وصف لأهم دواء يعالج مشاكل
المسلمين وأحوالهم ، وأنا إنما أصفه لنفسي أولاً فأنا أحوج الناس إلى
استعماله » ، ثم قال : « أما العصمة فلا أعلم بشراً يتصف بها بعد الرسل
والأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وأما إباء النصيحة والاستعلاء عن قبولها
فلا أعلم مسلماً صادق الإسلام يرضى لنفسه أن ترتفع على هذا العرش من
الكبرياء ، وأما الأسلوب والمنهج الأخلاقي في إنفاذها فليس أمامنا في
ذلك إلا منهج النبوة وأسلوب أفضل الوري عليه الصلاة والسلام لقد كان
ينصح ويعلم أصحابه أن الدين النصيحة » لقد كتب هذا الكلام بقلمه
عام (١٩٧١) ثم خطب بمعناه وبلسانه عام (١٩٨٠) أمام الرئيس
الراحل قائلاً : « إن عظماء الرجال يحبون النصح أكثر من المدح » ، ثم
وعى من خطاب القسم توجيه السيد الرئيس : « بأننا فريق عمل واحد » ،
وتأكيد على ضرورة الشفافية وتوجيهه للمفكرين بتاريخ
(١٦ / ٤ / ٢٠٠٩ م) بأهمية الربط بين الفكر والممارسة .

وإن ثمرة العمل بما ذكرناه : أن نراه على مسافة ولهجة واحدة مع
العراضات كافة ، وإنما ثار عليها لانحرافها عن الإجماع العقدي أو
الفقهي يرفض منهم تشرذمهم وتبعيتهم العمياء ، سواء التكفيريون ، أو
التحريرون ، أو التنويريون ، أو الإخوانيون ، أو المتسلفون ، أو
المتصوفون غرابيون غزنويون رجبون رمضانين ديبون كفتاريون أو
الإشراقيون البانيون أو الشاذليون الذاكرون في الحضرة لا فرق بينها وبين
العراضة القيسية الناجية من لسانه رغم معرفته بتحالفها مع الماسوني الذي

حذرني من مكره ووصفه لي بهذه الصفة بعد صلاة فجر من عام (١٩٩٩) أثناء مسيري معه ما بين جامعته وداره المجاورة لمبنى الهاتف بركن الدين يوم حدثني أنه طالبهم بنص أسئلة مادة فقه السيرة وطلبوا منه زيارة مقر المجمع قبل افتتاحه ، ولم يستجب لدعوتهم ، ومن حقي أن أضع ثلاثة احتمالات لا رابع لها :

١ - وهو أضعف احتمال أنه أفتاها شفهيًا حسب هواها ولن يتناقض مع منطلقاته بالتزام المذاهب ولن يخالف توجيهات السيد الرئيس المؤكدة على أهمية الربط بين الفكر والممارسة .

٢ - إن العراضة لم تطلب فتواه ، فكانت مثل عراضة الرفاعي التي لم تطلب منه أو من أبيه رَضَ اللَّهُ الْفَتَوَى عَلَى ما أقدم عليه بعضهم أوائل الثمانينيات ، وقد انتقدتهم بكتابه الجهاد الذي فهمناه منه أنه فيه الشارح والمتمثل بالحديث الشريف : « ومن قاتل تحت راية عمية يدعو لعصبة أو ينصر عصبة فقتل فقتله جاهلية » ، والملتزم بشافعيته الفقهية التي يلتزمها غيره حتى الهريون الأحباش الشافعيون في لبنان ، وقد رويت له عند عودتنا من الساحل السوري في السيارة عندما سألتني عن رأي الناس في كتابه الجهاد ما قيل عنه بلسان من فهمه قمعاً للثائرين الذين كان رأيهم فيه بأنه مسألة لو عرضت على عمر بن الخطاب لجمع أهل بدر واستشارهم فيها .

٣ - وهو أقوى احتمال كنت بدأت به في الصفحة (٢٠٦) ورجحته على سبعة احتمالات بأن العراضة استفتته ، فلم يفتها فعملت بهواها ، وذلك معناه بأن وَضَعَهَا معه بأنها تكتفي أن تجعله مراسلها مع الرسميين ، وهذا هو دوره المطلوب منه والمحدد له

وهو أمر لا يرتضيه له ؛ لأنه لا يرتضيه لنفسه ولا يرتضيه هو منهن عند تجاوزهن لمرجعيتهن الحاجة درية العيطة في فقه العبادات دون المعاملات ، أو الحدود أو الوقف .

وترجيحي لهذا الاحتمال ينفي التهمة المنشورة بحقه على وفي موقع الفتان أبي عبد الرحمن أحد الدعاة النخبة ، وأحد أعضاء مجلس الأمناء معه في المعهد بما قيل على الموقع المذكور : « بأنه مزاجي متحيز ذاتي يصغر الكبير ويكبر الصغير ، ويقف مع الجاني ضد الضحية » إنه أستاذ البيان إذا فسر قوله تعالى : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] .

لذلك لن يبرر التقاعس بحديث : « رفقا بالقوارير » ومن باب قاعدة التغليب عند النحاة فهن الداخلات تحت قوله بالذات في الصفحة (٨١) من كتابه باطن الأثم : « وكم رأينا مسلمين يحسبون في خيارهم ، ومن أفضلهم ، ويصيغون الكلام حلواً عذبا في الدعوة إلى الإسلام وهدية ، حتى إذا لاحت لأحدهم سبيل تجارة رابحة تستوجب بعض الانحراف عن ميزان الإسلام وحكمه أسرع يفتح السبيل غير هياب ولا وجل ، فإذا ما نبه أخ له مسلم تأول مالا يحتمل التأويل ، وصاغ في سبيل ذلك فقهاً جديداً لا أساس له ولا دليل عليه » .

كأنني به في هذا الكلام يفسر لنا قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ ﴾ [البقرة : ٢٠٤-٢٠٦] ، وهكذا منهج القرآن يلتزمه الداعية الصادق ، ويحيد عنه السمسار المتشبه بهتاف العراضات (أبي علي الكلاوي) وأمثاله في الأفراح عندما يهتفون براءة

العروس فلان أو راية آل فلان ، أو راية الشيخ فلان ، وأولئك يعذرون ؛ لأنهم في فرح ، أما الداعية فلن يعذر في حقل الدعوة إذا ارتكبتها معصية مخالفة التوجيه النبوي للمتشرذمين « دعوها فإنها منتنة » على هذه المشكاة كان عندما قال في الصفحة (٤٧) من باطن الإثم : « بل الذي لا شك فيه أن كثرة الفئات والجماعات المتشعبة المتخالفة في الرأي والسلوك تزيد من مصائب المسلمين ، وأسباب تفرقهم وتدابيرهم ، وإنما نقول إن حركة الدعوة الإسلامية الصادقة لا يكلؤها عن الوقوع في الضعف والشقاق والتمزق والانقسام إلا دوام التنبيه والتحذير من الوقوع في مثل هذه المنزلاقات والأخطاء ، وبقدر ما يفتح دعاة الإسلام قلوبهم لنقد سليم ، أو توجيه سديد يزداد عملهم نضجاً ، وقواهم تماسكاً ، وبقدر ما يستعلون عن قبول النصح الصحيح والنقد السليم ، تزداد عوامل التصدع فيما بينهم ، وتتجمع أسباب الشقاق في صفوفهم » .

هذا در منشور من قلم داعية مشهور قد نشره على سارحة أدياء الدعوة فإما أنهم لم يقرؤوه ، وإما أنهم لم يفهموه ، وإما أنهم لم يلتزموه ، وعلى أي احتمال فإنهم يقدمون الدليل الرابع والستين على ازدواجية المعايير عندهم مع العلامة البوطي حفظه الله من إثم عدم المجاهرة بنصحهم ، وهن المجاهرات بمخالفة الإجماع ، وإذا وجب تحسين الظن به لقرائن في تاريخه الدعوي منها أنه استدرك في عام (١٩٨٤) موقفه أمام الرئيس الراحل عام (١٩٨٠) في مهرجان افتتاح القرن الهجري فصار مثل موقفه أمام الملك الأردني ، ثم المغربي ، ومنها أنه أعطى العلامة السباعي حقه في مقالته المنشورة بحضارة الإسلام متجاوزاً احتمال انتقاد شيخه حبنكة الذي كان يومئذ على قيد الحياة .

ومنها أنه أعطى جماعة النورسي والتبليغ حقها بما لها وبما عليها من

الترجمة والنصحية ، ومنها أنه لم يتقاعس عن المجاهرة بنصيحة أكثر من عشرين عراضة لا يخشى كثرة أتباعها حتى المتسلفة وهم بنظره أخطرها ، وبنظر الكثيرين أن الخوارج وأحفادهم المستعلين على عباد الله أخطر بغلو الغرور بكثرة العبادة والاتباع ، ولم يتهرب بما يتهرب به بعضهم قائلين إن المناصحة شهوة كلام فيقدمون بذلك الدليل الخامس والستين على ازدواجية المعايير عندهم عند تركهم لواجب المناصحة ، أو يوجبونها فقط لحاكم دون داعية .

ثم إن تعجبي من غلاة المتصوفة ؛ فإنهم يتقبلون المناصحة فقط إذا جاءتهم أو رأوها في كتب الصوفية « حكم ابن عطاء الله » ، أو « الرسالة القشيرية » ، أو « الوصايا » ، أو « روح القدس » لابن عربي ، أو « الإحياء » للغزالي ، أو « المنن » ، أو « العهود » للشعراني ، أو « قوت القلوب » للمكي .

وكذلك عجبي من غلاة المتسلفة أنهم يتقبلون المناصحة فقط إذا جاءتهم أو رأوها في كتب ابن الجوزي ، أو ابن تيمية ، أو ابن قيم الجوزية ، مدارج السالكين وكلاهما في ذلك يقدمون الدليل السادس والستين على ازدواجية المعايير عندهم في مصادر النصحية ، ومضمونها واحد من مشكاة واحدة وليتهم يقتدون بالمحدثين إن صدقوا في محبتهم لهم ، فإن محققهم كانوا على مسافة واحدة مع جميع الدعاة المتمثلين في أيام زمانهم برجال تبليغ الدعوة ، سواء أكانوا آل البيت ، أو الصحابة ، وثمرات إنصافهم ، وتجاوزهم لقضية ولاء خليفة زمانهم كثيرة منها أنهم صححوا طرق ورواية زيادات واردة بصيغة الصلاة على آل تبعاً للصلاة على النبي وصحبه ، وغير ذلك كثير يراجع في مظانه .

وليس ههنا مجال استقراء أمثله بل أكتفي ببعضها ، وهي الدليل

السابع والستين على ازدواجية المعايير عندهم مع المحدثين يمدحونهم نظرياً برواية الحديث « نَصَّرَ اللَّهُ امرءاً سَمِعَ مَقَالَتي فوعاها » ، ثم يحذرون من أخذ الدين عنهم بزعم أنهم ليسوا فقهاء ويروون حديث « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين » ولقد وجبت المسافة الواحدة مع الفقهاء والمحدثين ، فإذا قالوا لا سنة إلا بفقهِه ، فيجب أن يقولوا لا فقه إلا بسنة على حد سواء ، فإذا كان محظوراً على ضعيف في الفقه أن يكون داعية فيجب على ضعيف في الحديث أن يكون كذلك والعكس بالعكس ، وإنما التكامل باجتماع جهود الفقهاء الأطباء مع المحدثين الصيادلة حسب تشبيه أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ لهما ، ومهما استقصيت زلات المحدثين فلن تجد أكثر مما استدركه الدارقطني وغيره بحصيلة عدد أقل مما وجد في حواشي المتأخرين من فقهاء المذاهب لا يتتبع سقطاتها إلا ساقط من المستشرقين ، أو المنحرفين عن الشريعة تحت عنوان الحقيقة ، وقد اقتدى بهم الزنابير والطراير أذب ذبابهم منذ كنت أسمع طنينهم وأتمثل بما قيل شعراً :

قُبِلَ الَّذِينَ بَجَهْلِهِمْ أَضْحَوْا يَعْيُونَ الْمَحَابِرَ
وَالْحَامِلِينَ لَهَا مِنَ الْأَيْدِي بِمُجْتَمَعِ الْأَسَاوِرِ
لَوْلَا الصَّحَائِفُ وَالْمَقَالِمُ وَالْمَحَابِرُ وَالذَّفَائِرُ
لَرَأَيْتَ مِنْ بَشَعِ الضَّلَالِ عَسَاكِرًا تَتْلُو عَسَاكِرُ
سَمِيئَتِهِمْ أَهْلَ الْحَدِيثِ أُولِي الثُّهَى وَأُولِي الْبَصَائِرِ
هُمْ حَشْوُ جَنَاتِ النَّعِيمِ عَلَى الْأَسْرَةِ وَالْمَنَابِرِ
رُفَقَاءُ أَحْمَدَ كُلُّهُمْ عَنْ حَوْضِهِ رِيَّانَ صَادِرِ

إنهم يقررون في علم المصطلح : أن المتفق عليه له المرتبة الأولى ، وما انفرد به البخاري له المرتبة الثانية ، وما انفرد به مسلم له المرتبة

الثالثة ، فإذا رأى الشيخ محمود الغراب منتصراً لرواية في البخاري الذي يتوسلون إلى الله برجاله كعاداته فيما انتصر له من جميع أقوال الشيخ محي الدين لا يحيد عن واحد منها قيد شعرة .

قالوا : إنما طار الدين على أجنحة طيور منهم : الحبش ، والشحرور ، والغراب ، وطلبوا من الأخير العودة إلى مسقط رأسه وهو الصوفي ورحبوا بالصوفي الحبيب علي الجفري اليمني الذي كان بمثابة ضابط اتصال فيما بينهم عام (٢٠٠٨ م) في مشروع رابطة علماء الشام فازدوجت المعايير إن كانت على أساس الجنسية ، ويقدمون الدليل الثامن والستين عندهم على ازدواجية المعايير عندهم مع الشيخ محي الدين بن عربي عندما يتقبلون منه فقهه الفلسفي الباطني دون فقهه الشرعي الظاهري .

وبعضهم يبرر ذلك أن فلسفته أعجمية أو هندية ، وبهذا يقدم الدليل التاسع والستين على ازدواجية المعايير عنده مع الثقافة الأعجمية يحلونها إن كانت ذات أصول يونانية أو فارسية أو تركية ، ويحرمونها على الشيخ محي الدين فضفاضة تستوعب كل الملل ، ولذلك أحبته الجمعيات الأوربية الفلسفية ، ونشرت كتبه وفلسفته من هذا الباب لا من باب أنها دين ، أو إسلام ، أو عروبة .

فإذا ناقشها محقق من المحققين على قواعد أهل العلم أبغضوه ، وحاربوه ، وكرهوا أن يروه بين أظهرهم حياً ، أو لطلاب العلم معلماً ومدرساً ، وكثيرة هي المسائل التي يقع فيها الإشكال بين المحدثين والصوفية وويل بالسنتهم لمن يحتكم إلى أي من هؤلاء ؛ لأنه سيقع في خصومة مع أحد التيارين . إنهم بهذا الغلو في البغض يقدمون الدليل على مخالفتهم لفلسفته المستوعبة لأهل الملل كافة على وجه الأرض .

ومن الأمثلة أنهم إذا رأوا حديث مسلم « أبي وأبوك في النار »
أنشدوا للنبهاني :

كَيْفَ يَكُونُ رَحْمَةَ الْعَوَالِمِ لِأَبَوَيْهِ وَهُوَ غَيْرُ رَاحِمٍ
فَاقْطَعْ لِسَانَ قَائِلٍ بِالضُّدِّ

وسمعت من أحدهم بأنه لو كان مسؤولاً أو حياً في عهد مسلم لقطع
لسانه مع كلتا يديه معاً .

ومن هذه المزاجيات إنكار وقعتي صفين والجمل عند الأستاذ
عبد الهادي الباني ، ولقد سمعت الدكتور راتب النابلسي يبررها له بأنها
منه مثالية في احترام وتنزيه الصحابة ، حتى لو تعارضت مع قواعد منهج
البحث عن الحقيقة وقاعدته إذا كنت ناقلاً فالصحة ، ومن خطورة نفس
هذه القاعدة احتمال ظهور عارف بالله ينكر معركة أحد وأسبابها تبريراً
بتنزيه الصحابة عن مخالفة الأوامر ، وأساس هذا النسف مقولتهم بأن
كتب العقيدة تزيد عن الله بعداً ، فالمرجعية للعارف بالله حصراً يلقنها
لأتباعه كما يشاء وكيف يشاء ومتى يشاء وحسبما يشاء تفسيراً أو حديثاً
دون ضوابط المرجعيات الاختصاصية ، ولو تواترت كحديث الشفاعة
فإنهم يرفضونه ، ولو ضعفت كحديث الصيحة والصرخة بعد فجر الجمعة
الأخيرة من رمضان فإنهم يصححونه .

ومن مظاهر الهيمنة إجبار الأتباع على الزواج بمن يختارونها زوجة
لهم من بناتهم أو قريباتهم أو قريبات أتباعهم ، وهو الأسلوب الذي تعمل
به أم إبراهيم نهيدة اقتداءً بأسلوب خالها .

أَبُوكَ لَهُ كَشْفٌ وَخَالُكَ مِثْلُهُ وَرِثَتِ الْوِلَايَةَ عَنْ أَبِيكَ وَخَالِكَ
ولقد حدثني بعض أصحابي من أثرياء البلدة أنهم تعرضوا لمشاكل

أسروية عندما رفضوا ترشيحاتها لزواجهم من بعض تلميذاتها . ومن العمل بمشكاة من نور من نضر الله وجوههم عندما نظروا إلى انحراف فرقة الخوارج أنهم لم يغتروا بغلو عبادتهم ، ولو كانوا فيها من الطبقة الأولى « تحقرون عبادتكم إلى عبادتهم » .

فكل هذا الغلو لا يغفر غرورهم أو بغيهم سواء القدامى أو المعاصرون القائلون : « ليس في بيوتنا تلفزيونات » جواباً على أسئلة العقيدة ، أو القائلات : « نحن المحجبات » جواباً عن سؤال الأحقية بالريعية الوقفية المهرية بالرشوة المالية المذكورة في الصفحة (١٦٢) أو الرشوة العقارية المذكورة في الصفحة (٢٥٥) أو غيرها من أساليب البغي .

وبما أن المحدثين لا يصححون إسناد الحديث : « صلوا خلف كل بر وفاجر » ؛ لأن جميع طرق إسناده واهية أو منقطعة ، ولأن معناه بعيد عن مفهوم الآية : ﴿ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ [البقرة : ١٢٤] .

لذلك فإني لا أرى مانعاً من العمل بقول المحدثين وإيثاره على قول الفقهاء الذين قالوا تساهلاً ولمصلحة في زمانهم عهد الأمويين بجواز الاقتداء بالفاجر ، والمعلوم أن الخوارج القدامى والمعاصرين هم من البغاة في تلك العهود وبما فعلوه في زمننا بسعيهم بالوشاية للنيل من المحدثين تارة بعزل أحدهم ، وتارة بمنع انتشار تحقیقاته العلمية في دور النشر ، وإنهم اليوم بعد تقنية الاتصالات التي جعلت العلم والمعرفة إراثاً مشتركاً قد صاروا يبيتون ليلهم ساهرين أو مفكرين بطريقة وأسلوب يثارون فيه من المعلوماتية التي أفقدت جدوى نيلهم من محسودهم الذي سمعتهم يطالبون بعض المسؤولين بإخراجه من سورية ؛ لأن جده الرابع كان غير

سوري ، وهو غلو لم يتجراً عليه قومي سوري ، أو محدث قرأ الكتب الستة ثقافة الشيخ بدر الدين مغربي الأصل استقبله أبناء سورية بمثل ما استقبلوا به أياً من المحدثين المقدسين النابلسيين أو المغربيين الكتانيين .

والأسوء هي النظرة التعصبية الدمشقية عند دعاة يحسدون من كتب الله لهم القبول والمحبة من أهل درعا أو حمص أو حلب فيطلبون منهم العودة إلى مسقط رأسهم وهو الطلب المخالف لخلق أسيادنا الحسني والدقر الذين رحبوا بهؤلاء أفضل ترحيب .

نعم إنني أعرف بأن النقد الموضوعي الذاتي يزعجهم ؛ لأنه تناصح لم يألوه ، فقد تعودوا التمدح المتبادل عند لقاءهم ، أو اجتماعهم ببعضهم ، أو أمام سامعيهم في حفلات المناسبات ، والموائد تبدأ لرسول الله ﷺ ، ثم تتدرج في الحفلة لتصير لأنفسهم حملاً على الأكتاف ، وغلواً بمدح أشياخهم أكثر من غلو الصحاف ، وزير إعلام صدام ، وكم مرة بذلوا جهودهم مع عريف الحفل من فرقة الإنشاد يوعزون إليه إقصاء خطيب لا يمدحهم ، وإن من يقصر منهم عن رد كيل المدح بكيلين فإنه يعرض نفسه لانتقاد مشهود معروف من أمثلته ما حدث عام (٢٠٠٢) في مزرعة الدرخباني ببيغفور ، وكم مرة ازدوجت معايير المدح عندهم يمدحون العروس فقط إذا كان هو أو أهله من أتباعهم ، أو كانت الزوجة العروس فقط هي أو أهلها من أتباعهم ، وينسون الأسرة الثانية نسياناً كاملاً ، ولولا تشابه بين مستواهما أو تماثل بينهما في الخلق أو الدين لما كانت بينهما مصاهرة .

وإنما حجب الثناء الحسن عنها إما لأنها ليست من أتباعهم ، وإما لأنها ليست بذات مال ، أو هي ذات مال لكنها لم تبذله للمداح ، وأبشع

من ذلك مدحهم لعروس في دينه وخلقه ، وهو ليس كذلك بشهادة أقرانه الذين كانوا معه قبل أيام في مجالس فسق ، فيسخرون بمادحه شاهد الزور المتناسي ما استهل به الآية الكريمة : ﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [ق : ١٨] سمعناهم يشهدون بعشرة من أعلام الدعاة انتقلوا إلى دار البقاء صدقوا ما عاهدوا الله عليه وصدقتم في الثناء عليهم بما يستاهلون من أنهم أصحاب مبادئ ليسوا أصحاب مصالح ومنافع ، فهلا اقتديتم بهم فكنتم مع داعميكم كما كانوا مع داعميهم لوجه الله أم إنكم تكتفون أن تكونوا كالذي يدعي وصلاً بليلى وليلى لا تقر له بذاكا ، ويرحم الله الحسنى ، والدقر ، والرفاعى ، والغلايينى ، والهارون ، وحبكة ، ودبس وزيت ، والهاشمى ، والميدانى ، والكتانى ، والفرفور أسيادي رموز الدعوة والصدق وتوضيح ذلك لجاهل بترجمتهم بما قاله عنهم المراقبون لحركتهم ومسار دعوتهم المدعومة دعماً مادياً غير مشبوه أو مشروط من أهل الثراء واليسار والكرم فالداعم والمدعوم مبرآن من تحريف الشرع لقاء الدعم الذي كان لوجه الله وبالمثال يتضح المقال :

فللشيخ الدقر داعمون من آل الطباع ، ورمضان ، والقباني ، والغبرة ، وغيرهم ، وللشيخ حبكة داعمون من آل الدبس ، والنشواتي ، وأبوهندة ، وغيرهم ، وللشيخ الرفاعي داعمون من آل البيطار ، ودياب ، وعبيد ، والسيروان وغيرهم ، وللشيخ الفرفور داعمون من آل الصفدي ، والصباغ ، والقزاز ، والعجمي ، وغيرهم ، وللشيخ الكتاني داعمون من آل البعلبكي والحلاق والشاعر وغيرهم ، وللشيخ الغلاييني داعمون من آل المصري النشواتي وغيرهم ، وللشيخ الحارون داعمون من آل النص ، والطباع ، وخدام السروجي ، وغيرهم ، وللشيخ دبس وزيت داعمون من آل تقي الدين ، وشقير ، وأرنبة ، وغيرهم ،

وللشيخ الهاشمي داعمون من آل البرهاني ، وعربي كاتبي ، وغيرهم ، وللشيخ كفتارو داعمون من آل الخرفان ، والغبرة ، ودك الباب ، وغيرهم حتى إنه في آخر حياته أوصى أبناءه ألا يقبلوا دعماً وتبرعاً مشروطاً .

ولم يكن من هؤلاء العشرة أي تغيير أو تحريف أولي لمقالة « دع الخلق للخالق » عن مقاصدها الصوفية تعطيلاً لواجب إنكار منكر هو خرق إجماع ما كان منهم قط ، أو من داعميهم إطلاقاً ، وكل واحد منهم ليس من المرتزقة قط ، والمقصود من هذه المقارنة تذكير المداحين لهؤلاء بأن عدم تراجعهم عن فتواهم الشاذة ، أو السكوت وعدم استنكارها يزيد من صحة اتهامي لهم بأنهم قد خرجوا عن منهج أشياخهم الصادقين مع الله وأنفسهم وداعميهم .

أشهد بذلك بشفافية في عهد الشفافية ولا أكره فيه علاقة بين البوطي الحفيد الولد مع الحافظ زوج الجندلية ، أو الطباع والد صفاء ، أو أبي أنور ، أو أبي بشار ، أو أبي عادل ، أو أبي عبده ، والقاسم المشترك بين هؤلاء الستة أنهم أهل تجارة ، وليسوا أهل فقه ، وفكر دعوي إذا اجتمعوا ولا أكره علاقة بين الشيخ كريم مع قريب زوجته الجديدة الشاب كمال عبيد ، وليس فقيهاً ، ولو كان وكيلاً عن الكزيرية ومؤسسة السعدي .

ولا أكره علاقة بين الرفاعيين مع حمشو أو الدرخباني ، أو سيف المعطاء ، والثلاثة ليسوا أهل فقه .

ولا أكره علاقة نعيم العرقسوسي مع الدعبول موفق أو شقيقه أصحاب دار الرسالة .

ولا أكره علاقة بين راتب النابلسي مع داعميهِ في الديماس بعشرات الدونمات مع الفيلا .

وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى اسْتِمْرَاراً يَدُومُ وَيَتَوَاصَلُ وَلَا يَنْقُطِعُ لِهَذِهِ الْعِلَاقِ شَرِيطَةِ اقْتِدَاءِ السَّتَةِ الْمَعَاصِرِينَ بِالْعَشْرَةِ الصَّادِقِينَ الَّذِينَ كَانُوا بِالْحَقِّ مُجَاهِرِينَ ، وَبِالْإِجْمَاعِ مُلْتَزِمِينَ ، وَلَمْ تَمْنَعِهِمْ عِلَاقَتَهُمْ مَعَ دَاعِمِيهِمْ بِالْمَالِ مِنْ مَنَاصِحَةٍ لَهُمْ أَوْ لِدَوِيهِمْ بِنْتاً أَوْ زَوْجَةً .

وَقَدْ آنَ الْأَوَانُ أَنْ نَتَرَحَّمُ عَلَى الْعَلَامَةِ أَبِي الْخَيْرِ الْمِيدَانِيِّ مِثَالِ الطَّاعَةِ لَزَوْجَتِهِ الصُّوفِيَةِ النَّقْشَبَنْدِيَةِ قُدْسِ اللَّهِ سِرَّهَا لِأَنَّهَا لَمْ تَطْلُبْ مِنْهُ الَّتِي لَمْ تَطْلُبْ مِنْهُ ، وَلَمْ يَجَامِلْهَا وَلَمْ يَسَايِرْهَا قَطُّ فِي آيَةٍ مُخَالَفَةٍ شَرْعِيَّةٍ ، فَكِلَاهُمَا مُلْتَزِمَانِ ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء : ٣٤] لَا يَحْرِفَانِهَا « قَوَّامُونَ لِلنِّسَاءِ » وَيَرْحَمُ اللَّهُ تَرَاباً فِي الدَّحْدَاحِ ضَمُّهُ ، وَقَدْ كَانَ لَهُ مِنْ اسْمِهِ نَصِيبٌ بِمُظَاهَرِ الْخَيْرِ الْكَثِيرَةِ عِنْدَهُ أَشْهَرُهَا طَاعَتُهُ لَزَوْجَتِهِ بِالْحُدُودِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَنَشْرُهُ لِعُلُومِ الشَّرِيعَةِ ، وَالتَّزَامُهُ بِمَذْهَبِ الْحَنْفِيَّةِ يَفْتِي بِهِ وَلَا يَخَالَفُ أَقْضِيَةَ الْقَضَاءِ الشَّرْعِيِّ كُلِّ ذَلِكَ دَلِيلٌ صَدَقَ تَصَوُّفُهُ الَّذِي عِلْمُهُ الْجَرَاءُ بِقَوْلِ الْحَقِّ فِي الْخَمْسِينِيَّاتِ ، فَقَدْ جَاهَرَ بِإِعْلَانِ خَطئِهِ وَتَوْبَتِهِ عَمَّا تَوَرَّطَ فِيهِ عِنْدَ الْإِنْتِخَابَاتِ وَالْجُذُورِ الْفِكْرِيَّةِ لِلْمَحْرُضِينَ وَاحِدَةً ، وَرَبِّ مَسْمُومٍ بِاسْمِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ مِنْ اسْمِهِ نَصِيبٌ مَعَ الرِّبَانِيِّينَ إِذَا أَمَرَ بِالتَّزَامِ مِنْهُمْ ، فَكَانَ أَوَّلَ الْمُبْتَعِدِينَ عَنْهُ ، وَبِذَلِكَ يَجْمَعُ الْوَصْفَيْنِ مِنْ نُبُوَّةِ رَسُولِنَا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ بِحَقِّ مَنْ يَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمِنُونَ بِأَنَّهُ يَفْشُو وَيُظْهِرُ فِيهِمُ السَّمْنَ آخِرَ الزَّمَنِ ، وَبِذَلِكَ يَقْدَمُ الدَّلِيلُ السَّبْعِينَ عَلَى إِزْدَوَاجِيَّةِ الْمَعَايِيرِ مَعَ الْعَلَامَةِ أَبِي الْخَيْرِ الْمِيدَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ خَاصَّةً إِذَا خُطِبَ عَنْ حِكْمَةِ اللَّهِ وَسُنَّةِ التَّدَافُعِ مِنْ آيَةٍ : ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة : ٢٥١] فَكَانَ غَرّاً أَوْ كَرّاً مُخَالَفَ أَقْوَالِهِ عِنْدَ بُعْدِهِ عَنِ الْآيَةِ : ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى : ٣٨] فِي قَرَارِ بَفْصَلِ بَضْعَةٍ وَخَمْسِينَ عَضُوءاً تَعْسِفاً مِنَ الْهَيْئَةِ الْعَامَةِ لِلْجَمْعِيَّةِ ؛ لِأَنَّهُمْ التَّزَمُوا الْإِجْمَاعَ

وفقه الربانيين ، وعلقت وزيرة الشؤون على قرارهم بكتابها (٢٤٦ تاريخ ٣ / ٣ / ٢٠٠٨) تعليقاً هو الدليل على خروجهم عن القانون بعد خروجهم عن الإجماع الشرعي .

وأما عن قرارهم في إبعادهم الكثير من المدرسين المختصين فقد كانوا مخالفين قول سيد المرسلين : « من استعمل على أمور المسلمين رجلاً وهو يعلم أن فيهم من هو خير منه فقد خان الله ورسوله » وانقلب فكرياً على منهج المعهد عند تأسيس جمعيته ، كما أرادها مؤسسوها السادة إبراهيم قصاب حسن ، وبدر الدين عابدين ، وأحمد البيلوني ، ومصطفى الخن رحمهم الله ، وإنما أرادوه لأهداف عامة متجردة عن أهداف المتشردمين ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ [البقرة : ١١ - ١٢] بأنهم الأداة الغبية العملية لتنفيذ المخططات النظرية في إيذاء طلاب العلم الشرعي حيثما وجدوا ، من الناحيتين المادية تهريب الأموال عن مستحقها ، والمعنوية في تكريس الشرذمة ، وهي عين الفتنة في عقابيلها ، وليست الفتنة في الدفاع عن أموالهم ، أو تصحيح مسارهم الفكري الذي كنت ، وسأبقى أنهى عنه ؛ لأنه المنكر أسميه واجباً ويسمونه فتنة ، تعالوا إلى كلمة سواء في تعريفها لغة وشرعاً هل يقال عن كاتب يدافع عن حقوق الطفل ، أو المرأة ، أو اليتيم ، أو الأرملة ، أو الإنسان ، أو العامل ، أو الفلاح ، بأنه وعندما يحامي عن حقوق المذكورين بأنه يدعو إلى فتنة ؟ الجواب : لا ، فإن من أقرب القربات الدفاع عن حقوق المستضعفين التي ساهم فيها دعاة ربما تضرروا في فتنة الناس وأتباعهم عن أشخاصهم وذواتهم وأنفسهم إذا فهموا القضية بقلمي وكتابي وملحقه ، تأذى منه الغلاة الذين أنهارهم عن الغلو ، ومن مظاهره

ما يقدمونه به الدليل الحادي والسبعين في ازدواجية معاييرهم مع المفسرين ، فإن غلاة المتسلفة منهم إذا قرؤوا في تفسير محاسن التأويل للشيخ جمال القاسمي كلاماً ينقله أو يمتدح به محققي الصوفية ، فإنهم ينزعجون من إنصافه لهم في التفسير المذكور ، أو قواعد التحديث .

وإن غلاة المتصوفة منهم إذا قرؤوا في تفسير الإمام ابن كثير كلاماً ترجيحياً تحقيقياً بعيداً عن شطحات الصوفية ، فإنهم ينزعجون فإني سمعت عام (١٩٧٧) المرحوم عبد الرحمن النعسان الصريح شيخ المليحة بالغوطة الشرقية يقول للحاضرين : إن أولياء الله لا يعتدون بتفسير ابن كثير فأجبتة إن كانوا كذلك فلماذا تقرره على طلابك منهاجاً تدرسه في الأسبوع مرتين ، وإنما أزعجك منه ترجيحه بأن الليلة التي يفرق فيها كل أمر حكيم ويبرم ، بأنها ليلة القدر ليست النصف من شعبان ، كما ورد في دلائل الخيرات ، القول الذي رده العلامة الكوثري ، ثم احتكمت معه إلى العلامة أبي اليسر عابدين فوافقني .

ولقد رأيتهم يقدمون الدليل الثاني والسبعين على ازدواجية المعايير عندهم بمسألة القيام للداخل ، فإنهم إذا رأوا محسودهم موضع احترام يقام له ينهون عن ذلك بسرد الأحاديث الناهية ، كما يقوم الأعاجم على ظاهر العبارة وأصلها ، وأما إذا رأوا قيام الناس لهم بالذات أو لرموزهم احتراماً لأشخاصهم يبررون ذلك بتحريف تفسير « كما يقوم الأعاجم » ، ويدعمون ذلك بقولة منسوبة لأبي يزيد البسطامي بأنه عند تعظيم أولياء الله تعظيم لشعائر الله يجعلون أنفسهم منها و يقرؤون ﴿ ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعْرُ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ [الحج : ٣٢] ، والآية لمناسك الحج أسقطوها على أنفسهم فقالوا : العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ؛ متناسين التوصيف القرآني لمن كان منهم شبيهاً بالذي آتاه الله آياته فانسلخ منها ،

أو شبيهاً بمن حُمِّل التوراة ، ثم لم يحملها ، وكان علماء الأزهر يتذكرون كل هذه المعاني مع من أسموه « حمار الأزهر » لقوة ذاكرته وحافظته الفولاذية يستنجدون به قبل اختراع المسجلات والحاسوب ليزودهم على الفور بالشاهد من متون فنون العلم والمنظومات .

ومع استعانتهم به فما كانوا يحترمونه ولا يقومون له احتراماً ، كما كان يقوم بعض هؤلاء لأبي عبده ، أو للبهلول محمود فهمو الذي كان ينهى عن ذم الحمار ؛ لأنه يحمل الشاي ، ويحدثونك عن كراماته بأنه ما كان يعترف بالفضل لأحد قط إلا لله فإذا قيل له : إن لك فضلاً على فلان أجابهم « أي نعم » ، وجوابه هذا ازدواجية معايير لن أسلسلها برقم لأنني لا اعتبره من الدعاة ، ولو أنهم اعتبروه من علماء دمشق المعروضة صورتهم في محلاتها .

إن البهلول فهمو والبحرة وسيوف أيضاً لم أسلسل أرقام ازدواجياتهم ؛ لأن مكانها في ذيل أحد كتب الجاحظ « أخبار الحمقى والمغفلين » ، أو « الأذكياء » فلكل ما يناسبه منها وفيها أو عند ابن المرزبان في كتابه « فضل الكلاب على كثير ممن لبس الثياب » .

ويزيدون على طنبور القيام نغم التزكية والتبعية لمن شهدت به عيون الثقافات عمن كان أحد أتباعهم فصار متبوعهم مبررين نشاز التزكية أن رسول الله ﷺ نهى أحد الصحابة عندما سمعه يلعن محدوداً بالشراب وقال : « لا تلعنوه فإنه ما علمت يحب الله ورسوله » . متناسين الحديث الشريف : « معلون من ضار مؤمناً أو مكر به » ، وعنه قيل :

بَلَاءٌ لَيْسَ يَغْدِلُهُ بَلَاءٌ عَدَاوَةُ غَيْرِ ذِي خُلُقٍ وَدِينٍ
كل ذلك منهم عور في رؤية أفعاله يضاف على عور فتواهم .



٢ - قولهم عن رموز الدعاة

إنهم معصومون أو فوق الشبهات المالية

من أهم المقولات عند علماء أهل السنة والجماعة عدم عصمة أئمتهم ، وقد أدركتها بالفطرة طفلاً وعند سماعي قصيدة أنشدها الصحابة بحق نبينا صلوات الله عليه « طلع البدر علينا » رأيت من باب سد الذرائع عدم إنشادها لورثته العلماء ورثة الأنبياء لما قد يتوهمه السامع من عصمتهم أو لما قد يحصل عندهم من الغرور عند حرصهم على تعظيمهم وتفخيم أتباعهم لهم ويتسبب بذلك ساذج من الأتباع والمنشدين يمدحهم جهلاً بمبالغة أو تبادلاً لمنفعة معنوية أو مادية ، ويقول لهم منشداً : « فأنتم هو الحق لا غيركم » ، وبعد أن تدرجت في علم الحديث والتفسير رأيت فيها الأدلة على صوابية فطرتي بأدلة شرعية مفادها جواز حب الأتباع لمتبوعهم الذي دلهم على الله وجواز صياغة المدح له شكراً واحتراماً بلا مبالغة ، وبلا غلو ، فلا يجوز محاكمة الحقائق إلى شخصه ، بل يجب محاكمة شخصه إلى الحقائق ، وهو النهج الموضوعي عند خير القرون الذين أمرنا بالعض بالنواجذ على سنتهم ، وكان منها عند الصديق سروره بالجواب الذي سمعه من الصحابة الذين قالوا له : لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بسيوفنا .

فلم تزوج عنده المعايير بين رضاه عنهم في هذه المقولة ، وبين مقولته للمرتدين في حروب قد شنّها عليهم لا عوجاجهم عن الشرع في الزكاة دون الصلاة التي كانوا يؤدونها معه في المسجد لا يكتفي بها برؤية عوراء أو بتراء ، وكان منها عند الفاروق قبوله أن تستدرك عليه فقهه في تحديد المهور امرأة أمام الجمهور ؛ لأنه أخطأ أمامهم ، وهو إمامهم الرمز غير معصوم في القضايا ، والكبرى منها يستشير فيها أهل بدر لا ينفرد ثم ينাম قرير العين .

وكان منها عند علي بن أبي طالب مقالته : « اعرف الحق تعرف أهله » كانوا جميعاً على الفكرة قبل أو دون الشخص قائلها حياً أو ميتاً يلتزمون بها فهماً لقوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ ﴾ [آل عمران : ١٤٤] ، وقبل انتقاله صلوات الله عليه وسلامه صحح مسار الانحراف في الفهم عند عدي بن حاتم الآية : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [التوبة : ٣١] عندما كان يظن أنهم لم يعبدوهم فأقنعه بقوله : « بلى إنهم قد حرموا عليهم الحلال ، وأحلوا لهم الحرام ، فاتبعوهم فتلك عبادتهم إياهم » .

وقبل انتقاله صلوات الله عليه كان قد صحح مسار الانحراف في الفهم للطاعة الواجبة للأمير مالم يتعسف ، والدليل في « مسند الإمام أحمد » أن رسول الله ﷺ بعث سرية واستعمل عليهم رجلاً من الأنصار ، فلما خرجوا تذرّ الرجل وتبرّم بسيرتهم معه في شيء ، فقال لهم : أليس قد أمركم رسول الله ﷺ أن تطيعوني ؟ فقالوا : بلى ، قال : فاجمعوا إلي حطباً ، ثم دعا بنارٍ فأضرمها فيه ، ثم قال عزمت عليكم لتدخلنّها ، فقال لهم شاب منهم : إنما فررتم إلى رسول الله ﷺ من النار ، فكيف تقادون

تحت اسم رسول الله ﷺ إلى النار ؟ لا تعجلوا لا تفعلوا حتى تلقوا رسول الله ﷺ ، فإن أمركم أن تدخلوها ، فادخلوها ، فرجعوا إلى رسول الله ﷺ فأخبروه الخبر فقال لهم : « لو دخلتموها ما خرجتم منها أبداً إنما الطاعة في المعروف » .

إن هذا الإقرار بصوابية موقف من تحقّظ على أمير متعسف فيه استئصال لجذور الطاعة العمياء من عقول ونفوس الأتباع ، ومعاذ الله أن ننسخ هذا الدليل وأمثاله بفهم مبتور منحرف لحديث : « حبك الشي يعمي ويصم » وقد قاله رسولنا ﷺ على سبيل الإخبار ، وليس على سبيل الإقرار ، ولا يجوز اجتزاء تفسيره ، بل يجب فهمه على ضوء محبته لفاطمة ابنته بضعته ، وَجَبَتْ محبتها بآية : ﴿ إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى ﴾ [الشورى : ٢٣] ، ومن آذاها فكأنما آذى أباه القائل عنها : لو أنها سرقت لقطعت يدها ليس عنده في محبته لها أي عمى أو صمم .

وهكذا عاش الصحابة مع محبوبهم يتبعونه حذو القذة بالقذة ، ولا تعارض بين محبتهم له واتباعهم إياه مع ما كان من بعضهم في مناقشتهم له الرأي في مكان المعركة « أهذا منزل أنزلكه الله أم إنه الرأي » أقرها رسولنا ﷺ من الحباب بن المنذر ، وهو إقرار ينسف من الجذور المقالة الدخيلة « من قال لشيخه لِمَ لَمْ يفلح » ، فالصحابة استفسروا وكانوا مفلحين ، ودارت بينهم مناقشات ، وكانوا بالحوار موفقين ، والأمثلة كثيرة منها استدراكات السيدة عائشة على الصحابة ، ولها كتاب كبير جمعها ، والعجب من بعض الدعاة المعاصرين كيف يمتدحون فقهها ويأمرون بالمرجعية إليها حتى إذا أخذ بعض المعاصرين من قولها فتواها بلبس التبان تحت الإزار لمحرم مضطر أثاروا عليه زوابع التهويش ؛ لأنه أخذ بقولها ، وكم من قول من أقوال الصحابة رجحوا به أقوال المتأخرين

انتصاراً للتعصب المذهبي ، وبذلك يقدمون الدليل الثالث والسبعين على ازدواجية المعايير عندهم في الانتقائية من أقوال الصحابة يحلون بها لأنفسهم ويحرمونها على غيرهم ، ولم يكن الاستدراك فقط من عائشة ، إنما كان أيضاً من كبار الصحابة على كبارهم ، وكبار التابعين على التابعين ، أو الصحابة وكبار تابعي التابعين على بعضهم ، أو على غيرهم ، وكبار الأئمة المجتهدين الأربعة على بعضهم ، أو على سابقهم فلإمام مالك قوله : « كل منا يؤخذ من قوله ويرد عليه » وللشافعي بمعناه ، ولابن حنبل كذلك ، ولأبي حنيفة : « هم رجال ونحن رجال » ، وكل ذلك منهم دليل على فهمهم لمقاصد الدعاء النبوي : « اللهم اهدنا لما اختلف فيه من الحق بإذنك » ، قالها المعصوم الهادي يعلم أمته من بعده أن يسألوا ربهم الهداية للأمور المختلف فيها لسبب لغوي ، أو حديثي أو أصولي بما تنتجه هذه الأسباب من آثارها ، وإنما كان الإمام أبو حنيفة فقيهاً عظيماً ؛ لأنه انسجم مع نفسه بعد أن قال عن سابقه : « هم رجال » فسمح لتلاميذه الرجال أبي يوسف ومحمد بن الحسن وزفر ، أن يناقشوه مثني وفرادي في أقواله ، وكم مرة ترك بعضها إلى أقوال بعضهم أحدهم أو كليهم أو كلهم .

والأمثلة معروفة في مظانها منها الوقف تراجع عن قوله إلى قولهما الذي هو قول الإمام مالك عن غير عجز عن إقامته الحجة على المتناقضات لو أراد لكنه كان وقافاً معهم على حدود الله لا يتعدها .

إن الأئمة الأربعة ، وجميع سابقهم ما كانوا يعتقدون العصمة بقول صحابي أو تابعي أو إمام أو مذهب أو فقيه لقد كانوا يتناقشون ، واختلافهم في الرأي لم يفسد علاقة الود بينهم .

هكذا فهمت الاقتداء بهم منذ طلبي للعلم ناقشت أشياخي فلم

يحرّموا ذلك علي ، بل حرمه أدعياء الدعوة ، فقدموا بذلك الدليل الرابع والسبعين على ازدواجية المعايير عندهم في اعتقادهم العصمة بالأئمة الذين لا يقولون بالعصمة ، ومن الغلو قول بعضهم لو رأيت شيخي يثلث أو يشرب الخمر كذبت عيني وصدقته ، سمعنا قولهم هذا وبعضهم جاهر به بلسان الحال ، وبعضهم جاهر بلسان المقال ، وهو خروج عن منهج البوطي القائل : « أما العصمة فلا أعلم بشراً يتصف بها بعد الرسل والأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وأما إباء النصحية والاستعلاء عن قبولها فلا أعلم مسلماً صادق الإسلام يرضى لنفسه أن تتربع على هذا العرش من الكبرياء .

وأظن بالذي قرر هذا المنهج بأنه لن ينزعج ممن التزمه ، وإني ممن التزمه حسب منهج كاتبه الذي لا يأبى النصحية ، حتى أحد احتمالاتها السبعة عن شراء داره بواسطة الحاجة منيرة ، كما حدثني الشيخ كريم وغيره والشهود عندي جاهزون باليوم والساعة والمكان الذي سمعت ذلك منهم ، وقد علق عليه بعد قراءته له لم يكن المال منها على سبيل الهبة والهدية ، وإنما كان على سبيل القرض الحسن الذي لم يجر نفعاً وقد رده إليها لاحقاً ، وشرع الله أوجب الحكم على الظاهر دون السرائر التي لا يعلمها ولا يتولاها إلا العليم الخبير سبحانه ، وشريعته الغراء تنهى عن الحكم بالكشف من أهل الكشف والولاية ولو كانوا قضاة ، والقصة المعروفة بعزل أحدهم عن القضاء ؛ لأنه لم يحكم بالظاهر من الأدلة ، بل قد حكم بالكشف والولاية ، وبما أنني لست منهم فإنني أصدقه بقوله كما صدقته بوضعه النزعة الكردية تحت قدميه ، وببكائه عند إمامته لصلاة الجنازة بمثال نذكره في الصفحة (٣٧٤) ولم لا ، فالملوك والرؤساء وصفوه بالصدق بعد إصداره كتاب الجهاد ، وأصدقهم سيادة الرئيس عند

لقائه بهم أمام عشرة تشرفوا بالمثل بين يديه في القصر أواخر الشهر (١١) من عام (٢٠٠٨) امتدح منهجه أمامهم بحضور سارية وأسامة الرفاعي الذي راجع سيادته بقرار وزيرة الشؤون التي صرفت الدعاة ذوي الصفة الدينية في الأوقاف من عضوية الجمعيات الخيرية ؛ لأن الأمر يمسّه عن الفرقان وأخاه سارية عن حفظ النعمة وشكري عن الشيخ بدر الدين وغيرهم عن جمعيات أخرى ، وسمعوا لحظتئذ جواب سيادته عن واجبهم من الشرح للمواطنين عن صوابية القرار التي ستظهر بعد فترة وحين ، [وإن من الحاضرين من قد استغل تبرعات للجمعيات فجعلها للمصلحة الخاصة] ، وجوابه الصدق والحقيقة ، وهي الدليل الأكبر والأوضح على أنهم ليسوا فوق التهمة والشبهة فوجب الاعتدال في محبتهم ، وعدم الغلو في تنزيههم فليسوا براء من الثراء الذي جاءهم من باب وتحت عنوان الدعوة إلى الله « فالحارة ضيقة وأهلها معروفون » وإني من أهلها قد وضحت بجرأتي وصراحتي تفاصيل ثروتي في أصلها الإرثي ، وما تثمر من أرباح أفواج الحج في الصفحات (٢٦٠ ، ١٥٦ ، ١٥٠) وأطالبهم جميعاً توضيح أصل ثروتهم الميراثية ، وما تثمرت وأتحداهم ويقيني بأنهم لن يفعلوا خشية أن يحصحص الحق في ميراثي أضعاف ميراث كل من الشيخ كريم راجح عن والده سعيد ، ومن الشيخين سارية وأسامة الرفاعي عن والدهما عبد الكريم ومن د . محمد الخطيب عن والده أبي كامل محمد راعي طلاب العلم في الغراء ، ومن زياد الأيوبي عن والده الشرطي ويرحمهم الله جميعاً ، فقد كانوا فقراء المال أغنياء النفوس ، وليتهم تذكروا عندما أضاعوا حقوق طلاب العلم الفقراء قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِّن قَبْلُ فَمَنْ أَكَلَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء : ٢٦] ، أو تذكروا قول الشاعر :

إِنَّ الدُّعَاءَ إِذَا مَا أَيْسَرُوا ذَكَرُوا مَنْ كَانَ مِنْهُمْ فِي الْمَرْكِبِ الْخَشِينِ

وإني أقترح على المذكورين أن نفتدي بالأنصار والمهاجرين فأجمع كل ثروتي مع ثروة أي واحد منهم وأقسمها معه بالسوية فبذلك أضمن ثراء للطبقة العاشرة من أحفادي ولن يوافق على اقتراحي أي أحد منهم ؛ لما يتسبب به من خسارة فادحة له .

ولأنفسهم ، ولأبنائهم ، ولأحفادهم ، ولأسباطهم ، ولأصهارهم اشتروا دوراً وعقارات ومزارع ومضاربات بتجارات لم تكن من ثروة الأجداد ، ولا حصيلة مدخرات الفائض من رواتب الوظائف الرسمية خلال سني أعمارهم .

ومن الأدلة أن السيد الرئيس الراحل قد وضع للوزير الأسبق الخطيب سبب عزله عن الوزارة بأنه أقوال أعضاء القيادة بحقه في ثروته وإني جالسته وسابقه ولاحقه بضعاً وعشرين سنة فما سمعت منهم متحدثاً معي أو مع غيري من خلطائهم عن هموم الدعوة ، أو خطة لإصلاحها إنما كانوا منشغلين بالحديث عن ثروات غيرهم متناسين التوجيه النبوي : « لا تحاسدوا » ، فإن عندهم من الحسد ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر وكأن ﴿ وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾ [الكهف : ٢٢] جاءت على قياس تحاسدهم فالخطيب متحدث عن ثروة كفتارو وأبنائه ، مستكثر على الحرش إهداء زاد المعاد لحاضري حفلة فرح ابنته ، وعلى الفرفور داراً فوق دار أبيه يملكها منذ القديم . والطرابلسي متحدث عن ثروة سلفه الخطيب ، والعلامتين السباعي والشعراوي ، أما زيادة فمتهمكم على حرص الخطيب التزامه قول الشافعية بوضع اليدين لجهة القلب عند القراءة في الصلاة ، وعدم حرصه على

شرط الواقف لعقارات الملحقات في الجوامع يحرم منها القائمين بالشعائر فيها يشاركه الحديث حولها سمسارة الحرش مزدوج المعايير عندما يحرمها ثروة للخطيب راوياً من تاريخ نشأته الفقيرة طعامه مسلوق الكوسا فقط ، ويحللها ثروة لصاحبه زيادة ومهما حاول تغطيتها بعد أن مدت أعناقها للناظرين إليها بناء ضخماً في سرغايا ومزارع هي العقارات ٣ / ٢ كوتا سرغايا إلى عين حور ليست إرثاً أو هبة من والده الشرطي المتقاعد عبد الرؤوف فقير اليد رمز الوفاء فلن يستطيع التمويه الذي يمارسه بقوله : إنه لا يزال يرسل إلى مطبخه المواد التموينية لأبنائه الذين عافاهم الله من ازدواجية الذي يحلل لنفسه حديثاً دائماً عن إشغال سلفه الطرابلسي عقار قبو جامع عمر بن عبد العزيز بالمزة فيلات شرقية يستفزع خسارة الأوقاف بذلك خمسين ألف ليرة هبة وأجرة أو يستفزع خسارة الأوقاف بضعة آلاف فقط سببها إقرار سلفة الخطيب عقد إيجار لشقيقه نزار لبضعة أمتار محاذية مئذنة جامع الرازي بالبرامكة ، ثم يحرم علي متابعة تحصيل حقوق الوقف والجمعية بكتابه (٥٢٨٠ / ٤ / ١ تاريخ ٢١ / ١٠ / ٢٠٠١ م) يلومني فيه على توقيع علي الكتب (٤٥٣٠ تاريخ ١ / ٩ ، و ٤٤٥٣ تاريخ ١٠ / ٩ ، و ٤٦١٨ تاريخ ١٢ / ٩ / ٢٠٠١) وإنه في كتابه هذا مزدوج المعايير لتناقضه مع كتابه (٣٥ تاريخ ٤ / ١٠ / ١٩٩٩) فأجبت هاتفاً بأنك لو تركتني أتابع التحصيل لأسلّك من تهمة التواطؤ مع المهرين والمهربات كما تسل الشعرة من العجين فتألم من الجواب ، وازداد حقه بعد حسده مع علمه بثروتي كابراً عن كابر ليس فيها رشوة بليرة من مواطن وسينظر نتيجة دعواي في مخاصمة القضاة ، وتطميناً للمتبرعين للجمعية فأني أطلب منهم عدم المسامحة لي في الدنيا والآخرة بأية ليرة تبرعوا بها إن كنت أنفقتها لمصلحتي الشخصية ولم أنفقها على المعهد ، وطلابه .

إن ما يستحلونه لأنفسهم من قبض الهبات للتستير على المخالفات هو الحرام ، أو الشبهة الأخطر من قبض بعض الدعاة لهبات هي رزق ساقه الله إليهم أخذوها من ذي كرم طيب السريرة والقلب ، أو مغفل من أتباعهم عن طيب نفس منه لهم ، أو للدعوة هي الحلال بصريح الحديث الشريف : « ما جاءك من هذا المال من غير طلب ، ولا استشراف نفس فخذة » ، وبعضهم يشترط الوكالة المطلقة حيث يشاء ، وبعضهم يقول : ليس ما بين لابتيها أهل بيت أفقر منه ، قال الشاعر :

كُلُّ مَنْ تَرَى عَيْنَكَ يَطْلُبُ صَيْدًا غَيْرَ أَنَّ الشُّبَّاكَ مُخْتَلِفَات
ومن قديم قال أحد الخلفاء عن أمثالهم : كلهم طالب صيد إلا عمرو بن عبيد .

ومن الحقائق التي لا ينكرها إلا مكابر أعمش أو غر أن المال كان من أهم أسباب انتشار المذهب النجدي والإيراني في غير بلاده التي نبع منها .

إن الذين يحرمون قبض بعض الدعاة للهبات دون بعض إنما يقدمون بذلك الدليل الخامس والسبعين على ازدواجية المعايير عندهم ، وكذلك الذين يحرمون الثروة على غيرهم من موردها باب التأليف والتحقيق والنشر ، ويحلونها لأنفسهم من الباب نفسه يقدمون الدليل السادس والسبعين على ازدواجية المعايير عندهم ، فكم سمعتمهم يهوشون على محسودهم بعد عجزهم عن محاورته بالدليل الذي اقتنع به أحبابه فأثار انزعاجهم فلجؤوا إلى التشكيك بمصادر ثروته وبابها التأليف أو التحقيق أو النشر ، فإن كانت حلالاً فلهما معاً ، وإن كانت حراماً فعليهما معاً على حد سواء .

وبعضهم يزدري محسوده إن كان تاجراً يصوره للناس أنه بقال ؛ لأنه

صاحب دكان ، وينسى ما كان عليه أفاضل الدعاة الفقهاء منذ القديم سواء الصديق قبل الخلافة ، أو أبو حنيفة ، أو محمد بن الحسن ، وأمثالهم كثير يعرفون ترجمتهم ، ولا تعارض بين كونهم تجاراً يجمعون إلى هذا الوصف دعوة اجتماعها عين الورع ، بل إن كانت فوج حجاج فهي أقل شبهة من الثروة من تأليف كتب السيرة ، أو العقيدة ، أو الأصول ، أو الفقه منشورات مكاتب دار الفكر ، والفارابي ، والرسالة ، والمكتب الإسلامي وغيرها وكلها دعوة قد أفتى كثيرون بعدم جوازها ، أو عدم خلوها من شبهة محذور كتمان العلم المنهي عنه بحديث : « من كتم علماً ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة » .

ولا أرى من يتأوله بشطط إلا مشابهاً لقراء التعازي عندما يتأولون بشطط حديث الرقية بالفاتحة : « إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله » إن الثروة من باب التفويج للحجاج وإن كانت تعليماً لفقه مناسك الحج نظرياً لكنها عملياً فيها العمل بالقاعدة الكلية (٨٧) من مجلة الأحكام العدلية « الغرم بالغنم » والتفويج مما يتفرع عن هذا المثال كان الفقهاء القدماء يبيحونه ويسمون الكراء والمكاري والاستئجار ، وغير ذلك من التسميات ، والعرف في تسميته في زمننا بالمكتب السياحي .

وبقول الفقهاء أهل الاختصاص يعتد ويعمل ، فأقوالهم موضوعية ليست حسدية كالوزراء السابقين الذين طالما ناصحتهم أن يتقوا الله ويتركوا ازدواجية المعايير عندما يوقعون ويصدقون محاسبة مقدمة إليهم من أمين فوج أفادهم شخصياً ثم يرفضون التوقيع والتصديق والإقرار لمحاسبة مقدمة إليهم من أمين فوج لم يستفيدوا منه مغنماً شخصياً رغم أن محاسبته قد تكون أولى بالإقرار والتصديق لسلامتها في كثير من الحثيات ، وهيئات فالأمر أنهم :

عَزَلُوكَ لَمَّا قُلْتَ مَا أُعْطِيَ وَوَلَّوْا مَنْ بَدَلَ أَوْ مَا عَلِمْتَ بِأَنْ مَا حَزَفُ يَكُفُّ عَنِ الْعَمَلِ

ومما سمعته منهم في التهويش على محسودهم فذكرني بصحة تشبيه ابن عباس لهم بأنهم أشد تحاسداً من التيوس في الزريبة ، إنهم عند عجزهم عن إقامة الحجة والدليل يتوعدون محسودهم بسوء الخاتمة عند النزاع والاحتضار ، أو يشمتون بموته فجأة قائلين : ليس في الموت شماتة ، الحمد لله الذي أماته ، متناسين الحديث الشريف : « موت الفجأة رحمة للمؤمن » « يعجّل الله بخياركم » لا يستدلون بها إلا لرموزهم وأتباعهم دون محسودهم ، وبذلك يقدمون الدليل السابع والسبعين على ازدواجية المعايير عندهم في تفسير الآجال والأعمار ، ويرحم الله أبا سليمان الجيرودي أحد ظرفاء دمشق فقد كان يتهكم على مبتدعة المؤذنين الممططين المنغمين التراحيم والتسايبح في المآذن .

قيل له : أما تخشى أن ينتقم الله منك بموت عاجل كرامة لهم فأجاب : لقد ماتوا قبلي أجمعين .



٣ - استحلال القذف تستيراً لنهب الوقف

وبعد عجزهم عن الدليل الشرعي عما خاضوا فيه بالأموال تابعوا الخوض بالأعراض وارتكبوا كبيرة القذف دليلاً على الإفلاس عن الحجة في الدنيا والآخرة حتى إذا وصلوها لا يفيدهم زيارة مقام الشيخ رسلان الدمشقي الذي كان ملتزماً حدود الله في الوقف والقذف قال تعالى : ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ﴾ [لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَذِبُونَ] [النور : ١٢-١٣] ، وقال : ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور : ٤] لذلك كان الإجماع على حد القاذف بثمانين جلدة ، وإسقاط عدالته ، فهو مثل البغية وجب الحد عليها بمئة جلدة لا يدرؤوه عنهما أن يستظلوا بفاسق كذاب وضحت إفكه وبهتانه في الصفحات (١٠٩) وما بعدها ، و (١٥٠) وما بعدها ، عندما يبنون على باطله في ذكره لأطراف أسماء أصحاب إفادة تمثلت بحقهم قوله تعالى : ﴿وَلَا يَأْتِلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى وَالْمَسْكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور : ٢٢] ، وقول الشاعر :

إِذَا سَاءَ فِعْلُ الْمَرْءِ سَاءَتْ ظُنُونُهُ وَصَدَقَ مَا يَعْتَادُهُ مِنْ تَوَهُمِهِ
كان في الإفادات أني كنت لا أتبع هفوات الطلاب ، وذلك مدح

مهما اعتبروه ذمّاً لأنني فيه ألتزم قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجَسَّسُوا ﴾ [الحجرات : ١٢] ، والمنهج النبوي : « لا تؤذوا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم » ، « لا يبلغني أحد منكم عن أحد من أصحابي شيئاً أحب أن أخرج إليهم وأنا سليم الصدر » ؛ أي : إنهم فيما ينتقدونني به يطلبون مني ارتكاب ازدواجية المعايير .

فإني قد سترت على أصحاب الإفادات ما كان منهم من سقطات أو هفوات فقد كنت معهم ومع محسوديهـم مربياً ، ولم أكن متشفيّاً فتقبلوا مني غض الطرف عن هفواتهم فقط ، ولم يتقبلوه مني لأقرانهم ، وقد كنت أعالجها بمكيال واحد عدلاً بين المتماثلين من الطلبة البارعين ، إما بالحديث أو بالنحو أو بالخطابة أو بالحفظ والتلاوة التي برع فيها كل واحد منهم ، وذلك لا يعني أنه معافى من مرض تحاسد الأقران أو ازدواجية المعايير يتقبل مني عملي بالفقرة الأولى من الحديث الشريف : « أحب الأعمال إلى الله سرور تدخله على قلب مسلم تقضي عنه ديناً » ، ولا يتقبل مني عملي بالفقرة الثانية من الحديث الشريف نفسه : « ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة » .

قد يقال : إن ستري على طالب هفا دون عالم هفا فيه ازدواجية . والجواب عنها لفرق واضح لا ينكر وهو أن الطالب لم يجاهر أما العالم فقد جاهر ، وخطأ الطالب شخصي ، وأما خطأ العالم فقد تعدى فأضرَّ بمصلحة عامة .

إن معصية القذف منتشرة منذ القديم حسداً ؛ لأنها أسرع طريق لاصطياد الحاسد لأتباع محسوده ، فهو مثل « كشاش الحمام » يسطاد حمام جاره في المهنة الوضيعة ، ومن البلية اجتماع الوصفين عند دعي الدعوة في وعيه مثل الحشاش ، وفي مسلكيته مثل الكشاش .

ومن الأمثلة أبو نعيم وبعض الإخوان في كلية الشريعة مع من ناصحهم قائلاً لهم : « فاذكر أن فيك من العيوب مالمو كشف الله ستره عنك لجعل منك ومنهما حديث الناس في مجالسهم وأسمارهم فإذا ذكرت ذلك فسيحملك الحياء من الله إن كانت لديك منه بقية على التحول عن الخوض المحرم في أعراض الناس والاشتغال بشكر الله على ما قد مدّ من رواق ستره عليك » .

فإذا كان هؤلاء القاذفون لا يؤمنون بالمرجعية إلى العلامة الصابوني في آيات الأحكام ، ويحصرون المرجعية بسيد قطب في ظلال القرآن أو أبي الأعلى المودودي في تفسير سورة النور ، فإن أفعالهم تخالف أقوال هؤلاء خاصة أن تفسيره لآيات الحاكمية لا ينسخ وجوب العمل بآيات القذف ، بل يؤكدّها من خلال ربطه بين الآيات كلها ، وجميعها وبمخالفتهم التزام هذا الربط يقدمون الدليل الثامن والسبعين على ازدواجية المعايير عندهم مع مرجعيتهم سيد قطب والمودودي .

إن أهل النفاق والفسوق يتشابهون أو يتوارثون هذا المرض وليس أولهم شأنؤوا عمر بن الخطاب ، وليس آخرهم م . م . خ شأني غ . ع . وفي الستينيات قد رفع الدعوى الجزائية بحقه ، وتوسط لإسقاطها المرحوم فخر الدين الحسني ، ولا أجزئ إلا المكيال الواحد بحق من أبغضهم ومن أحبه من طلابي وطلابهم ورموزي ورموزهم ، وهو أحكام سورة النور راجياً أن لا أخالفها إن كنت مضطراً لمحذور هو ذكر أطراف حروف الأسماء معروفة عندي مجهولة للقراء أسترهم ولن أفصح عن أسمائهم سواء هـ . أ بلسان ، و . ز ، أون . ق . ع بلسان ن . ح ، أو ع . أ . س بلسان ح . ق ، أو ص . ح بلسان س . ر . ب وليت عقل التابعة يصحوا فتسأل شيختها كيف تستجيز التصريح بالقذف وسماعه

وروايته وإشاعته متناسية خطورته في سلم الأولويات ، وهي ثقافة أولى بالنشر من ثقافة « القمطة حصراً » تحت منديلين ، وأولى من ثقافة وجوب تقبيل أصبعي الباهم ومسحها بالعينين عند ذكر اسم نبينا ﷺ ، وأولى من ثقافة مزعومة هي مكاشفة الشيخة إذا هربت من الدرس سريعاً ؛ لوجود حائض ، و أولى من ثقافة القراءة على حبة الفول (الممغنطة) المهداة لإحداهن عند نهاية قراءة الأوراد ، فإن الاكتفاء بهذه الثقافة خير منه تثقف الأمية من خلال أوراق التقويم العربي الهاشمي بما فيه من شمولية المواعظ والحكم والنصائح ، وليس من خيالي ما أذكره أمثلة عنهن ، بل من المتواتر كتواتر القراءة المعروضة إجازة من الشيخ أبي الحسن محي الدين الكردي إذا أجاز إحداهن فأجازت بالجملة تلميذاتها فتباهت بعرض الإجازة على جدران دارها ، فإذا قرأها الزائرون يسألون أنفسهم هل الإجازة بآية تحريم القذف داخله ضمن هذه الإجازة ، أم هي منسوخة لفظاً وحكماً ؟ وباستحلاله يقدمون الدليل التاسع والسبعين على ازدواجية المعايير في أحكام سورة النور .

ولن أنسى دعاة صادقين ماتوا كمداً وحسرة عندما رأوا مفاهيم الدعوة الشمولية تقزم وتمسخ وتنسخ وتهمل ، منهم العلامة أحمد الدقر ورغم أنه كان ينصر الغراء وطلابها ، لكنه لم يرض بالظلم الذي حاول إيقاعه بعض المتشردمين الذين كانوا يريدون في الخمسينيات تسريح الشيخ الأرناؤوط من وظيفته فما استطاعوا ؛ لأنه تصدى لهم يحول دونهم ودون النيل من محسودهم قائلاً لحاسديه حاوروه بالدليل والحجة إن كنتم تستطيعون ، وذلكم هو العدل والإنصاف هدف الدين .

أَغَايَةُ الدِّينِ فِي تَقْدِيرِ شَيْخَتِكُمْ يَا أُمَّةً ضَحِكَتْ مِنْ جَهْلِهَا الْأُمَمُ
فقد طالبتها بالاستنكار واستمرت ساكنة ، والمادة (٦٧) من مجلة

الأحكام العدلية تنص على أن « السكوت في معرض الحاجة إلى البيان بيان » فهي متهمة بالرضا وبالخروج عن منهج الشيخ بدر الدين الذي كان يرفض قذف البغايا ، ويرسل إليهن الهدايا في الأعياد بواسطة الشيخ يحيى زميتا المكتبي ، ويطلب منهن الدعاء له .

إن من الأدلة على صحة قلبي : « ثبت بالدليل بأن بعضهن ومن القيادات تخالف الشرع في تعاليمه التي تحرم الكذب والافتراء والبهتان والقذف » هو إشاعاتهن بأن الخلاف معهن عقدي دعوي ، وكلها مردودة بالوثائق المالية المعروضة ، وعن كذبهن بأن الضابطة السورية صادرت مني ثمانين مليون على الحدود اللبنانية السورية ، وهي كذبة مردودة بفحوى ومضمون أقوال محاميهن في الصفحة (٤٧) من كتابه « مرافعات وأحكام » ويخشى من استمرار صمتها أن يحبط ثواب أجرها على نشاطها الدعوي خلال سني عمرها لرفضها النصحية مني ، ولست أصغر من امرأة ناصحت ابن الخطاب ، وليست أكبر منه رضي الله عنه .

إن خطراً من إسناد تربية البنات إلى منحرفات من المدرسات فأولياء الطالبات سجلوا بناتهم في معاهد الشريعة آثروها على مدارس التربية حذراً من انحراف معلمة تستحل السفور ، فكيف إذا كانت معلمة الشرع تستحل القذف ، وهو أخطر ؛ لأنه من الكبائر قال تعالى : ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ [النساء : ٣١] وفي الحديث الشريف : « إن الله حد حدوداً فلا تعتدوها » ، « ما نهيتكم عنه فاجتنبوه ، وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم » ، « الصغائر تكفرها الصلاة إلى الصلاة والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان والعمره إلى العمره إذا اجتنبت الكبائر » .

هذه الثقافة ذات الأولوية وتزدوج المعايير إذا رويت نظرياً ونسيت

عملياً ، وهو ما رأيته من خلال اطلاعي على تقارير المفتشين الدينيين في الأوقاف المكلفين بمراقبة الخطابة السنوية وعددها حوالي الخمسين خطبة في السنة ، ومنها أكثر من أربعين تنهى عن السفور بأكثر من النهي عن القذف صار شبه منسي أو غير متوازن بالعدد .

ومن نتائج هذا الإهمال جرأة القاذفين الفاسقين الكاذبين المذكورين في الصفحة (٢٣٣) على التنسيق معهن ، وإنما استحقوا هذه الأوصاف بصريح الآيات (٤ ، ١٢ ، و ١٣ من سورة النور) ﴿ هُمْ الْفَاسِقُونَ ﴾ ، ﴿ إِنْكَ مُبِينٌ ﴾ ، ﴿ هُمْ الْكَذِبُونَ ﴾ .

ومن سورة السجدة : ﴿ أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ ﴾ ، قال تعالى : ﴿ لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴾ ٧٨ ﴿ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ٧٩ [المائدة : ٧٨ - ٧٩] .

وبعد توصيف القرآن لهما بما ذكرنا لن نقبل وصفهما لأنفسهما بأنهما من الدعاة النخبة ، ولو كانا قد فرحا لأيام معدودة بتسميتها عضوين في مجلس أمناء معهد دون مستوى الثانوية في شهادته وهذه التسمية هدية تقبلاها منهن كانت غير متناسبة مع إثم وقوعهما في منكر فعلاه من أجل حيازتهما على :

أَلْقَابُ مَمْلَكَةٍ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا كَالِهَرِّ يَخْكِي انْتِفَاحاً صَوْلَةَ الْأَسَدِ

وبذلك يقدمان الدليل الثمانين على ازدواجية المعايير مع الشيخ حسن البنا ؛ إذ نراهما ينتقيان من أقواله فقط وصيته القائلة : لا تمزح فإن الأمة المجاهدة لا تعرف إلا الجد ، ويتركان أقواله المشهورة خذوا هذا

الإسلام جملة ، أو تركوه ودعوه كله ، فإن كانا صادقين بأنهما يهرولان لإقامة مجتمع أو حكومة تلتزم شرع الله كله ، ومعنى ذلك أن يأخذوا آيات سورة النور جملة دون انتقائية لآية الجلد للزاني دون آية الجلد للقاذف ، أو بانتقائية لأسباب نزول سورة النور دون أسباب نزول آية : ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴾ [هود : ١١٤] كما رواها مسلم في صحيحه لو قرأتها ستتيقن ما أعرفه عنهما أنهما ليسا متورعين بل عندهما من الحسد ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، وأنهما منحرفان عن فهم الوصية « لا تمزح » ؛ لأن قائلها لا يجهل بأن إمام الدعاة ﷺ كان إمام المجاهدين ولنا فيه الأسوة الحسنة ، فقد كان يمزح ولا يقول إلا حقاً .

ومهما قيل في المزاح ما لم يكن فاحشاً فيه الخروج عن مسائل العقيدة أو التهكم بمسائل الإيمان ، فإنه لا يعدو أن يكون على ميزان الربانيين الذين عافاهم الله من العقد النفسية أنه من اللمم .

أما القذف فهو من الكبائر وأحكامه غير منسوخة ، ولمعاصي القلوب أولوية الإنكار على منهج الشيخ أحمد الحارون في الخمسينيات عندما كان ضرر التدخين عند الأطباء ظنياً غير قطعي فراه بعض الدعاة في مجلس العزاء بالشيخ راشد القوتلي في الجسر الأبيض يخالف عرفاً اجتماعياً ، ويدخن في المجلس لفافة تبغ ينفثها أمامهم فاستقبحوا ذلك منه فأجابهم أتستقبحون نفثي في وجوهكم تأديباً لكم فيما تنفثونه في أبصارنا من غرور ملابسكم وأتباعكم ، ومعاصي القلوب أخطر من معاصي الجوارح يرحمه الله .

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر فإن أهل العراق قديماً قد وفدوا حاجاجاً إلى بيت الله مستفتين سيدنا عبد الله بن عمر عن دم البرغوث فتهكم عليهم

بتورعهم عن دم البرغوث دون دم الحسين بن علي سبط رسول الله ﷺ .
لذلك فإني أقتدي بسيدنا ابن عمر متهماً على تورعهما عن المزاح
الجائز دون تورعهما عن القذف المردود بالوثيقة التي أعرضها بنص تواقع
لجنة حيادية تشكلت بغرض التحقيق بالقضية .



جمعية المحرث الأكبر
الشيخ بدر الدين الحسناني

الرقم

التاريخ

الرجاء
الجمعية المحرث الأكبر جمعية فضيلة المرحوم الشيخ
ربيع السباعي رحمه الله والتفهم يتم ذلك في شهر
يتم في شهر ربيع الأول ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٣ م
الشيخ كذا في شهر ربيع الأول ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٣ م
الشيخ كذا في شهر ربيع الأول ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٣ م
١- انشاء المرحوم الشيخ عبد المولى وبنائه في شهر ربيع الأول ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٣ م
٢- انشاء المرحوم الشيخ عبد المولى وبنائه في شهر ربيع الأول ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٣ م
الشيخ كذا في شهر ربيع الأول ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٣ م

الشيخ كذا في شهر ربيع الأول ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٣ م
الشيخ كذا في شهر ربيع الأول ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٣ م
الشيخ كذا في شهر ربيع الأول ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٣ م

حرر في شهر ربيع الأول ١٤٠٤ هـ
٢٠٠٢ / ٤ / ٥

دمشق - مزنة - جامع الزعماء - هاتف ٦٦٢٢٧٤٣ التأسيس عام ١٩٥٩ رقم ١٥١
التعديل : نشر بالجريدة الرسمية عام ١٩٩٧ برقم النشر ١٩٧

وأما ثالث أعضاء مجلس الأمناء الشيخ نعيم العرقسوسي

فقد حدثتك في الصفحة (٢٢٣) عن خلق مسابرة لعرضة الرفاعي ، إن قراري وتوقيعي بتعيينه مدرساً دينياً لجامع الإيمان بدمشق لم يطلبه مني أحد ، وقد أبرمته لقناعتني بوجوب نصرته المحققين ، وقد كنت أظنه منهم ؛ لأنه مارس إشرافاً على كتاب « سير أعلام النبلاء » للإمام الذهبي إصدار دار الرسالة ، ولأنه انتقد الأستاذ جودة سعيد على إثارة مناهج علماء الفلسفة على الشريعة ، وشكر الله لرائد الإصلاح المنادي بإقامة التوازن المفقود في الستينيات مناصحاً علماء الشريعة في عصره أحترم منه ما ركز عليه من وجوب تلازم المسارين الإخلاص والصواب ، وأخالفه إذا اعتقد أن الصواب في تحسين ما حسنه العقل دون الشرع

يُقضى على المرء في أيام مَحْتَتِهِ حتى يرى حسناً ما ليس بالحسن فكيف نقبل تحسين العاطفة الذي لم يتجرأ المعتزلة عليه كما تجرأ عليه أصحاب الفتوى الشاذة ، فقدموا بذلك الدليل الحادي والثمانين على ازدواجية المعايير عندهم في التحسين العقلي ، يحرمونه على المعتزلة ويحلون لأنفسهم أسوأ منه ، وهو التحسين العاطفي . قال تعالى : ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام : ٣٨] ، وقال : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ [مريم : ٦٤] .

ولهذه أولوية على أقوال الفلاسفة ، ولو كان بعضها من الحكمة
« والحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها » .

إن لغة العواطف والآبائية كانت مرفوضة عند خطيب جامع الإيمان
عندما نهى عن قراءة الصمدية قبل خطبة الجمعة عملاً بالسنة واقتداءً
بالشيخ ملا رمضان .

وإنما أولوية القدوة في فقهه الوقفي الشافعي كان في شافعيته من
الطبقة الأولى يضارعه العلامة الحنفي مصطفى الزرقا الوزير الأسبق
للأوقاف ، والأستاذ المرجعية لأحكامها قام بتدريسها في جامعة دمشق
في الخمسينيات وأوائل الستينيات في كليتي الحقوق والشرعية ، وتلمذ
عليه الشيخ كريم راجح ، ومن بعده عبد الفتاح السيد أبو لحاف ؛ الذي
عاش معه في الموسوعة الفقهية في الكويت ، وهي مرجع فقه أهل
الاختصاص .

وإن الذين يأمرهم بفقههم عملاً بقوله تعالى : ﴿ فَتَشَأْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ
كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل : ٤٣] ، ثم لا يرجعون إليهم في مسائل الفقه
ومنها الوقف إنما يقدمون الدليل الثاني والثمانين على ازدواجية المعايير
عندهم مع أهل الاختصاص .

ومن نافلة القول بأن زيَّ العمائم على رؤوس أهل العلم ليس محل
إجماع شرعي ، لذلك فقد تغتفر مراهقة عبد الفتاح السيد أبي لحاف ،
وإساءته لعمائم ألقاها في النهر الذي كان يجري تحت جامع تنكز في
الخمسينيات ، ولكن لن يغتفر له تجاوزه لإجماع يعرفه عند أهل
الاختصاص إرضاء لعواطف الأنسة خير ، المذكورة في الصفحة (٢٠٧)
وكنت اجتمعت بها في داره عام (٢٠٠٣) ونصحتها للمرة الخامسة

مكرراً أربعة لقاءات معها في منازل : دوامنة والسيوفي والمارديني والنشايي ، وكانت ترفض النصيحة ، وعلى قاعدة التغليب عند النحاة يستدلون عليه بالآية : ﴿ وَكَانَتْ مِنَ الْقَتِينِينَ ﴾ [التحریم : ١٢] ، نفهم الآية الكريمة : ﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٤٧] وإذا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ [٤٨] وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ [٤٩] أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [النور : ٤٧ - ٥٠] ، هي وتلميذتها الجندلية ومعهن سعيد الحافظ الذي يقدم الدليل الثالث والثمانين على ازدواجية المعايير مع العلامة إبراهيم الغلاييني عندما يكتفي بالهرولة إلى شراء قبر أمامه في الباب الصغير ، ﴿ إِنَّكَ أَوَّلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ ﴾ [آل عمران : ٦٨] لا في مكان الدفن ، بل في التزامه بالشرع إجماعاً قبل ما كان عليه من التزام النوافل والمأثورات ، وكذلك كان فهم الصحابة لهذا الدين وفقه الدعوة ، ورضي الله عن أبي أيوب الأنصاري الذي فهم أن محبة الله اتباع لشرع رسوله ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾ [آل عمران : ٣١] ، فلم يتخذ مكان مبرك ناقة رسول الله ﷺ على أرض عقاره في المدينة المنورة مزاراً شريفاً يتكسب مادياً من مجاورته إياه ، بل لقد انطلق فاتحاً مع الفاتحين حتى جاءتته منيته في البلاد التركية على بعد آلاف الأميال .

وماذا يستفيد الظالمون للمستضعفين الذين حملوا راية الإسلام في أولها من مجاورتهم لقبر السيدة خديجة في مقبرة المعلا بمكة إذا كان بينهم وبين أفعالها بعد المشرقين المتناقضين .

أما آن للدعاة أن يصارحوا بنشر هذه الحقائق والمفاهيم أم إن ذلك سيفتح عليهم باب معركة مع المتاجرين بأسماء أسيادنا بهية ،

وبدر الدين ، والغلاييني ، والرفاعي ، وملا رمضان ؛ الذين أخشى أن
تصير قبورهم وأسماءهم باباً تجارياً كقصة الشيخ زكي ، فإلى باب من
التجارة آخر غير هذا الباب ، بعد أن تحولت البلاد إلى انفتاح اقتصادي
حر .

فإن هؤلاء الفضلاء الأحرار كانوا شرفاء ، وأذكياء لم يسمحوا لأحد
أن يتاجر بأسمائهم ، ولن نسمح لأحد أن يتاجر بأسمائهم بعد وفاتهم ،
الدليل على ذلك من أحدهم شيخي عبد الكريم الرفاعي حضرت دروسه
في أوائل السبعينيات فرأيت أنه يضرب كف يده السليمة على الثانية شبه الشلاء
قائلاً بنبرة صوته المتهدج : وهكذا يا شباب نريد منكم أن تكونوا على
منهج الأئمة الشافعي ، ومالك ، وأبي حنيفة ، وأحمد ، والنووي ،
وابن حجر ، والذهبي ، وكنت أفهم هذا التوجيه على أنه تفسير لقوله
تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ [التوبة : ١١٩]
فاتبعته في هذه التوجيهات راجياً أن أنال شرف معية
الصادقين أتشرف عندما أواصي بوجوب التزام منهم في الفقه حتى
الوقفي ، وقد تخلى عنه أسامة ، وسارية من أهله نسباً خالفاه فقه وقف .

وكذلك تابعهم العرقسوسي مخالفاً منهج أبيهم ومخالفاً شيخ
المحققين الذهبي ، مكتفياً من الثاني بتحقيق تراث الأخبار دون العمل
بمنهجه في كتابه « ميزان الاعتدال » مثال الموضوعية بلا مسaire ؛ لأنها
متعارضة مع خدمة الحقيقة ، سواء كانت قصداً أو غير قصد ، وجمال
المحققين مثل جمال القضاة إذا ابتعدوا عن العراضات والفئويات .

هكذا كان عندما انتقد من قدم لكتاب الإبريز وعندما ناصح المنشد
عماد رامي شخاشيرو ، بالبعد عن إنشاد قصائد مخالفة لأقوال

المحققين ، ولم يكن كذلك عندما ساير ابن الرفاعي ، أو الدعبول أحدهما أو كليهما ، وأظن الذهبي يعتبرها من الكبائر ؛ لأنها مخالفة للإجماع ، ولو أنك دقت الصفحات الخمس (٢٢ ، ٢٥ ، ٤٢ و ٥٥ ، ١٩٨) التي كنت قد زودتك بها لحصلت لطلاب العلم الشرعي المستضعفين قرابة (١٧٥) مليون ليرة سنوياً وهي أضعاف ما تجبيه الجمعيات كافة على مدار السنة من جامع الإيمان إذا قدرناها بحوالي (٥٠) مليون ليرة سورية .

وإن اعتقادي بأنه عندما انتقد بعض منشورات دار الفكر ، أو الأنفس والآفاق ، أو المكتب الإسلامي لم يكن انتقاده لها من بواعث عداوة المصلحة التجارية بين هذه الدور وبين دار الرسالة ، إنما كان منه بدوافع رغبته الصادقة في البحث عن الحقيقة على منهج المحققين المتعارض مع منهج العواطف أحادية النظرة ، فالأول لا يجيز الفتاوى حسب الطلب لأي كان ، سواء للأنسة خير ، أو نانسي إذا خالفت الأولى إجماع الوقف ، أو الثانية إجماع الحجاب ، والذين يجيزون لإحداهن أية مخالفة للإجماع فإنما يقدمون بذلك الدليل الرابع والثمانين على ازدواجية المعايير في الفتاوى حسب الطلب .

لذلك فإني :

أَحَازِرُ جَاهِلًا مِنْ آلِ فَاسِي يُتَابِعُهُمْ بِأَقْوَالِ الْقِيَاسِ

بمزاجية كمزاجية سابقه ؛ ليبيح مستقبلاً أموال بائعة الهوى أو مديرتها فيصحح لها توصيف أصل مالها الحرام ، وفي الشرع يبقى حراماً تأثم بكسبه المشابه لنهب الوقف ولن تؤجر على إنفاقه في مصلحة دعوية ؛ لأنه :

كَمْطُعِمَةِ الْإِيْتَامِ مِنْ كَدِّ فَرْجِهَا لَكَ الْوَيْلُ لَا تَزْنِي وَلَا تَتَّصِدْقِي
وثقتي بإفتاء الحنفية في هذه المسألة ؛ لأن أشياخهم برعوا في
القياس ، ودع عنك قولاً عمن يقيس بأنه مثل إبليس .

وأطلب منهم تصحيح فساد القياس إن كنت أخطأت لبعدي عن كتب
المراجع عند كتابتي لهذا الملحق ؛ أثناء حبسي ، وإنني مستعد للتراجع
عما أخطأت في طبعة لاحقة ، وإعلان ذلك ، ويرحم الله الفقيه الطنطاوي
فقد حدثني بما حدث به الفقيه الزرقا كلاهما عن قصة في قضية اختلفا
بشأنها فاحتكما إلى العلامة عبد المحسن الأسطواني ، وبعد سماعه منهما
قال لهما باللهجة العامية : « بذكم فت خبز كثير » ، وهو مثال يقال لمن
كانت خبرته بالشيء جديدة وقليلة وبسيطة قال تعالى : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي
عِلْمٍ عَلَيْهِ ﴾ [يوسف : ٧٦] .

وأما رابعهم فهو د . موفق دعبول :

الذي أعلن بلسانه في اجتماع الهيئة العامة عام (٢٠٠٦) عن مجلس
الأمناء ، ولست أدري تفسير هذه الجراءة على هذا الإعلان في جلسة هو
رئيسها المعروف بأنه الأستاذ الجامعي الراض في العام نفسه استمرارية
لجامعة المأمون الخاصة المنافسة لجامعة القلمون الخاصة قد ألغي
ترخيص الأولى لاختلال بعض الشروط الواجبة في الجامعات .

إنه عندما يرفض تسمية مجلس أمناء لجامعة المأمون ، ويقبلها لنفسه
سادس خمسة في جمعية المحدث الأكبر ، فإنما يقدم بذلك الدليل
الخامس والثمانين على ازدواجية المعايير في تسمية الجامعات ، ولقد
سمعتة عدة مرات يبدأ حديثه « في الحقيقة » ويتابع كلامه فيتوهم سامعه
أنه يريد الحقيقة ، وقد يكون كذلك في كل شيء إلا في البحث عن حقيقة

حقوق صندوق الجمعية التي هو رئيسها حالياً ، وإذا طبقت عليه وزارة الشؤون نص المادة (٧) من النظام الداخلي « يفصل العضو إذا أتى عملاً من شأنه الإضرار بالجمعية مادياً أو معنوياً » فسيكون مصيره كمصير السيوفي ، أو البيلوني ، قبل وفاته رَحِمَهُ اللهُ ؛ لأن الاستمرار بالتستير على تهريب حقوق الجمعية هو عين الإضرار المادي بها إلا إذا صارت جمعية المحدث الأكبر شركة دعبول والحافظ والبحرة في الأمور المالية وشركة دعبول والبحرة في الأمور الإدارية من غير مبالاة بكرامة المدير ماجد اللحام اعتباراً من اللحظة التي انتهى فيها أخوه غسان راجع الصفحة (١٧٥) .

وأما الخامس فهو العلامة سعيد رمضان البوطي حفظه الله من المتمترسين تحت مظلة اسمه ؛ لأنه ومنذ خمسين سنة قد ترقى في وظيفة التعليم من أستاذ في الثانويات إلى الجامعات النظامية والخاصة ، وربما لم يتبلغ رسمياً تسمية وهمية في المحدث الأكبر ، ومع تشجيعنا للطموحات فإننا نريدها على أساس سليم من الناحية القانونية بما لا يتعارض مع المرسوم (٥٥ لعام ٢٠٠٤) المعدل بالمرسوم (٣٥ لعام ٢٠٠٨) ومن رأى العبرة في مصير جامعات وهمية فليعتبر رحمة بالطلبة وإشفافاً على مصيرهم وألسنتهم اللوامة على السكوت عن المغالطات يحلون لها لأنفسهم ويحرمونها على جامعة العلامة عبد اللطيف الفرفور فإني لم أسمع عنه أو عن أشقائه ازدواجية مع الفقهاء الحنفية وغيرهم .



٤ - لون الغلاف وأمثلة عن فقه المتشرذمين

عندما صدر في أوائل الثمانينيات كتاب فيه الوصف لبعض أتباع الرفاعي بالشرذمة ، قالوا : إن فرعون كان أول من استعمل هذا التوصيف ، والشرع يجيز التوصيف الصحيح الصريح قدمنا على ذلك الأدلة لذلك يجوز ما سميته (العراضة) وهو دون (العصابة) المصطلح والأسلوب النبوي بحق من قاتل تحت راية عمية يدعو لعصبة أو ينصر عصبة ، والمسلم لا يرفع صوته فوق صوت النبي في تسميتها كذلك .

لذلك يجوز وصف الأحوال بما فيه ، وبما صدر عنه من خلل الرؤية ، ولو كان أستاذ بلاغة غلط في تفسير اللون الأسود لغلاف كتابي فاعتبره دليلاً على حقدي على الدعاة ، وذلك منه سوء ظن لا أقره ، ولا أجيزه وأسامحه راجياً لقاء ربي بقلب سليم يعلمه علام الغيوب والسرائر ، المطلع عليها دون أحد ، حتى سيء الظن المخالف لآية : ﴿ أَجْتَبَا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ ﴾ [الحجرات : ١٢] ، وقد التزمتها عند نصرتي للدعاة عامة ، وللأحوال خاصة ، فلم أفسر مناصحته لمدرس في جامعته عندما شد بأنها من باب حقه على المنصوح ، والتصويب ميسور فهمه ، فآية : ﴿ وَبَلِّغْ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [المطففين : ١] يناسبها سواد الظلمات : « اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات » ، ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ [الزمر : ٦٠] ، ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ ﴾ [البقرة : ٢٥٧] .

هكذا نفهم التعليقات من الآيات حسب أصلها ، ولو خالفه

المتشردمون الذين يؤصلون فقه الشريعة ، ويحلونه أو يوجبونه بمغالطات عن المحاصرة الاقتصادية لمن يترك العراضة بما فعله ثمامة بن أثال بعد إسلامه في خدمته للدعوة بمنع الميرة والتموين من مصدره في مكان نفوذه وإقامته ، وهذا الخبر صحيح ، وثمامة مصيب ؛ لأنه مارسه ضد أعداء الدعوة حقيقة ، ولم يمارسه ضد مسلم كما يمارسه المتشردمون مع من لا ينتمي إلى عراضتهم .

وأما عن المغالطة عن المحاصرة النفسية فيستدلون بفعل رسولنا ﷺ مع الثلاثة الذين خلفوا ، في قصتهم المعروفة وأفعال رسول الله ﷺ عين الصواب ، لكن انحراف المتشردمين سببه الأوهام عندهم ، أنهم يمثلون رسول الله ﷺ ، أو يحق لهم اتخاذ أي قرار بحق أي مسلم لا ينخرط في عراضتهم القائلة « يا عرب الحقوني » فالبيعة لم تنعقد لهم حتى هذا التاريخ ولا يزالون من عامة المسلمين ، حتى لو كانوا خطباء أو مدرسين استمدوا مشروعية وظيفتهم من صك تعيينهم أكثرهم بقرار المرحوم السيد آذوه ببهتان بمثل ما آذوني ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ [الأحزاب : ٥٨] .

وحدثني رحمه الله بحضور جماعة على قيد الحياة جاهزين للشهادة بما سمعوا منه عند مقارنته خلق المتنكرين مع خلق الربانيين بمثالهم العلامة أحمد الشامي مفتي دوما الذي تحقق من الإشاعات الكاذبة قبل روايتها ، وأنه لا يستوي في ذلك معهم عندما كانوا يمدحونه بمكتبته بالوزارة ، ثم يتهربون من إلقاء السلام عليه أمام الناس في الحفلات يراعون انتقاد الناظرين لهم في قريتهم من مسؤول يظنون الاختلاط فيه شراً والابتعاد عنه خيراً مهما كانت الأسباب والمقاصد يزعمون العمل بآية : ﴿ وَلَا تَرْكَبُوا... ﴾ [هود : ١١٣] متناسين فقه الصوفي الغزالي والسلفي ابن تيمية

فيما أجازاه من تولي الولايات ، إنهم يصفون من يزور المسؤول بأنه (عين) حتى إذا رآهم أحد في مكتب المسؤول نفسه يبررون بأنهم « أذن خير لهم وللمؤمنين » وذلك نتيجة وهمّ عندهم أنهم المعنيون بآية : ﴿ قُلْ أَذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ ﴾ [التوبة : ٦١] .

ووضحت ذلك في الازدواجية (٣٨) وكم مرة ذهلوا عن اصطدام بعضهم ببعض في مكتب من يرجعون إليه ، ويصدرون عن تعليماته على حد سواء ، وهو الذي يعلم زفيرهم وشهيقهم ، وبذلك يقدمون الدليل السادس والثمانين على ازدواجية المعايير في التعامل مع كبار المسؤولين . وكم من عاقل تهكم من وصفهم أنفسهم لأنفسهم بأنهم عندما خرجوا من سورية دون إجبار بأنهم المهاجرون ، وعندما عادوا إليها بأنهم الفاتحون ، وقد كانوا في الستينيات يحرمون ذلك على الخارجين ، ويسمونهم الهاريين الفارين من الثغور ، وبذلك يقدمون الدليل السابع والثمانين على ازدواجية المعايير في تبرير الهروب من القطر . ومن المؤسف في تاريخ الأوقاف السورية أن تجد الحظ الأوفر في وظائفها لجماعة الغراء عند الوزير الطباع ، ولجماعة حبنكة عند الوزير مزاحم ، ولجماعة الرفاعي عند الوزير المرحوم السيد ، ولجماعة الفرפור عند الوزير الطرابلسي ، ولجماعة البوطي عند الوزير الخطيب ، ولجماعة كفتارو عند الوزراء عابدون ، وزيادة ، والأيوبي ؛ الذي سبقهم أجمعين ، وهيئات أن يجد الأحرار عن ربة العراضات حظهم ، وحقهم مهما كانوا أكفاء أو ذوي أهلية ، وكم مرة أثنوا على الأيوبي وهو صاحب الكتاب (٢٢٥) ونعرضه عليك لتقارن عبارة (نصابه) مع عبارة أستاذه (نصابها) قرأها بعضهم بالشدة .



السيد وزير العدل والشؤون الاجتماعية
دمشق

حضرتي موضح رقمي: المناري ٥١٢ - ٥١٥ تم ذاتي بخفا:
٣ جميع التي به رديا السبا وشارا القاطن من ١٩٥٥
نفا انتم رجا انكم ا. ايضا هي من هذا الملتزم منقذ بالذات في الممرية
جادا المظلم وادار الماسيب. ربحي الحكمة. جرحيا ووالدنا
فيما الامر في بخا

التمام
٥٩/٣/١٠٠٧
حليم السبيا
جرحيا

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العربية السورية

وزارة الأوقاف

الولاية

٢٢٥

١ / ٤

إلى إدارة قضايا الدولة

أقامت مديرية أوقاف دمشق مجموعة دعاوى بحق المتبرعة
السيدة براءة الحلاق

- وبعد التأكد من قبلنا بأن المذكورة هي صاحبة الحق
من الناحية الشرعية ولا يجوز لوزارتنا أن نضم إلى أملاك الأوقاف
عقارا بغير وجه حق وعليه :

تسقط جميع الدعاوى المقامة من قبلنا لكي يعود الحق إلى نصابه .
دمشق في ١٠/١٠/١٤٢٦ هجري ، والموافق لـ ١٢/١١/٢٠٠٥ م

د. زياد الدين الأيوبي

وزير الأوقاف



إنهم يقدمون الدليل الثامن والثمانين على ازدواجية المعايير عندهم في تقييم وزراء الأوقاف من منطلقات خاصة عاطفية مزاجية غير موضوعية بما ذكرناه من المثل بالوثيقة آنفاً في حين أنني موضوعي عند ترجمته لتبنيته حقوق الوقف من عقارات الساحل السوري وقفية السلطان إبراهيم ، أو العقار (١٣) تنظيم عرنوس وأصله (٢٣٣٨) صالحة جادة ، تبادلاً مع محافظة دمشق للعقارت (٤٠٠٩ و ٤٠١٧ ، ٤٠١٨) شركسية ، ورويت قصتها في الصفحة (١٩٨) هكذا كانت المعادلة عنده يرحمه الله ولو سخط س أو ع أو د . ولت ابنه الوزير محمد يتابع القدوة في تحصيل حقوق العقارين (٢٧٣ ، و ٢٧٥) قنوات بساتين دون تخوف ، أو مسaire لأحد المتورطين بعد أن رأى سبب إقصاء بعضهم هو هذه القضية ، والله يعينه على متابعة مشوار العمل فيه شبيه بعمل شرطي السير يمنع تجاوزات السائقين على بعضهم ، ونمنع فيه تجاوزات الدعاة على بعضهم .

ولا أقول بعض الرعاع من رواد الجوامع الذين يعتبرونها كالمقاهي والاستراحات يتفرغون لإزعاج الخطباء والمدرسين والأئمة والمؤذنين ، وما كنت أسمح لهم أن ينالوا منهم أي أحد لأنني مدرك خطورة قبول بغي بعضهم على بعض إما ظلماً من تلقاء أنفسهم ، أو من تحريض بعض العراضات على بعض ، ولقد عانيت من فك اشتباكاتهم وتمثلت بما قاله ابن الوردي :

نَصَبُ الْمُنْصِبِ أَوْهَى جَسَدِي

والحمد لله أني ما رأيت عنف المعتوق مع السباعي ، أو عنف الكلاس مع الناعمة ، بل لقد سمعت عن ذلك ، وعن الأول كان بمنظار

الشيخ بدر الدين بأن حقيقته بين شيخي الضارب والمضروب ،
 وصدق الله العظيم : ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا
 الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ﴾ [ص : ٢٤] ، وصدق رسوله الكريم : « سألت ربي
 ألا يجعل بأس أمتي بينها فمنعنيها » وصدق الداعية الفهيم أبو الحسن
 الندوي عند زيارته لدمشق أوائل الستينيات ، قال بعد اجتماعه بالدعاة :
 « إن من نعم الله عليهم حكومة تحد من غلواء وشدة صراعاتهم مع
 بعضهم » ، وصدق المخلص للدعاة الشيخ محمد فؤاد شمس القائل
 لي : « هيهات أن تجد فيهم اثنين متحابين متوافقين » .

أقول ويستثنى من قوله هيهات : « هو بالذات رَحِمَهُ اللهُ وَالْشَيْخُ زَيْن
 العابدين التونسي رَحِمَهُ اللهُ » ، والشيخ الكتاني في قصته مع الشيخ بهجة
 البيطار رَحِمَهُ اللهُ مع ما كان بينهما من خلاف فقهي ، والشيخ عبد الرحمن
 الشاغوري رَحِمَهُ اللهُ عند لحظة إنعاشه في العناية المشددة بمشفى سنان كان
 يدعو للشيخ الأرناؤوط مع ما كان بينهما من خلاف فقهي بهدوء البال ،
 وهناء الأحوال .

وهكذا الأبدال ورثوها عن الشيخ محمد الهاشمي فأحببناهم
 وأحبونا في الله ؛ لأنهم كانوا دعاة إلى الله لا إلى أنفسهم فلم ينحرفوا
 بلسان الحال ، أو المقال حزبي فقط ، شيخي فقط ، أو بمفهوم الهجر ،
 ولم يكونوا على فقه .

وَمَا أَنَا إِلَّا مِنْ غَرِيَّةٍ إِنَّ غَوْتَ غَوَيْتُ وَإِنْ تَرَشَّدَ غَرِيَّةُ أَرُشِدِ

وما رأيت أبا عبد الرحمن أحد الدعاة النخبة إلا منحرفاً عندما
 تيقنت تحريمه على المصلين المستمعين لخطبته شراء البطيخ من بائعه
 على باب الجامع الذي كان يخطب فيه قبل عام (١٩٩٦) معللاً التحريم

بأنه أميرهم وتجب طاعته ، وتحرم مخالفة أوامره ويأثمون ويستحقون جهنم إذا اشتروا بطيخاً منه بعد الصلاة .

وهذا وهم قد ورثه عن أبيه عندما أفتى نفسه بعدم جواز صحة صلاة العيد إذا أداها في أي جامع ، أو مصلى بعد أن حيل بينه وبين الخطابة في جامع يومئذٍ لمراسم في الأموي ، وهذه الأوهام تحتاج إلى إعادة نظر على ضوء الفقه الأصيل لمعاني الولاء والبراء والطاعة والانتماء والجماعة والمعصوم والفرقة الناجية قبل أن يطرأ عليها انحرافات كثيرة رأيناها وسمعنا عنها ، ومنها ما حذرني منه طبيب الأسنان الخاني من عاقبة سؤال منكر ونكير عن أستاذه الباني ، ومنها تلقين الشيخ الصباغ للميت اسم الشيخ كفتارو وقد حدثني الذين سمعوا الشيخ هشام البرهاني عند احتضار الشيخ كفتارو في مشفى دار الشفاء بأنه يدخل إلى الله بمحبته للمفتي الذي أجهش الدكتور البوطي بالبكاء أثناء الصلاة على جنازته الثانية في جامع أبي النور ، ثم رثاه في التعزية بأبلغ رثاء ، أما الشيخ سارية الرفاعي فقد قال في مجلس خاص ، إن للمفتي فضلاً على أبيه ونصرة عند محنته ، وذكر قصة قال له أحد سامعيها : هلا حدثت بها الناس وأتباعكم في المجالس العامة ؟ وحدثني صهر للمفتي أنه في عام ١٩٩٠ اجتمع بالأستاذ عبد الهادي الباني في مزرعة الخيار بعد هجران وقطيعه زادت عن أربعين سنة بين النقشبنديين المذكورين ، فقال المستضيف المفتي لضيفه : إن خطراً يداهم مشايخ الطرق يوجب عليهم تناسي خلافاتهم خشية أن يخسروا أتباعهم .

ومن المفيد رواية القصة التي كانت السبب وأعقبت قرار الشيخ أمين كفتارو بتوريث المشيخة لولده أحمد دون توريثها لمريده الشرطي أمين شيخو الذي انزعج من القرار حتى وصل به الأمر إلى تخيير كل من صهره

عبد الهادي وبشير الباني بين استمراريتهما في عقد الزواج على ابنتيه وبين الطلاق ، فاستمر الأول وطلق الثاني على الفور ، ولذلك كان الشيخ أحمد لا ينسأها للشيخ بشير .

ولقد نبه إلى هذا المرض العلامة البوطي في الصفحة (٤٥) من كتابه « باطن الإثم » فقال : « أو كمن ينتمي إلى شيخ أو جماعة فلا يزال يتعصب له أو لها وهو إنما يشبع بذلك نزعة الأنانية حتى يصل به التعصب إلى حال يرى فيه أن المسلمين الصادقين ليسوا إلا من كانوا ضمن دائرة التبعية لشيخه ، أو جماعته ، وأن الآخرين ليسوا إلا مسلمين من الدرجة الثانية ، وأن من لم يكن منهم فهو عليهم ، أو ربما تمثلت هذه الأنانية الجماعية في تعليمات وشعارات يغذى بها الأفراد المنتسبون على أنها جزء من التعاليم الإسلامية ذاتها » .

هذا نص كلامه ، ولذلك سميت بيضة البلد ذات مرة ، ودافعت عنه في الثمانينيات عندما سمعت الأيوبي داعياً له أو عليه بالشهادة العاجلة في سبيل الله ، وكنت متحفظاً على الصيغة ، وقررت على طلابنا وجوب العمل بنصيحته المذكورة وحضور دروسه ، في الوقت الذي كان فيه المسؤولون عن معهد الدعوة والإرشاد في التسعينيات يمنعون أتباعهم من حضورها ، واستضافته لإلقاء المحاضرات ، وفي الأعياد للتهنئة والتبريكات ووقعت له فوراً على معاملة ترخيص الأبنية الطابقية القائمة على العقار المجاور لجامع أبيه ، وكان فيها للأوقاف أسهم يتابع إنجازها المهندس برهان التكريتي عملاً بقوله تعالى : ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ ﴾ [الرحمن : ٦٠] ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حُيِّتُمْ بِحِجَّةٍ فَحِوُوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾ [النساء : ٨٦] ، وعملاً بالحديث الشريف : « لم يشكر الله من لم يشكر الناس » وتمثلاً بالشعر :

لِي صَدِيقٌ يَرَى حُقُوقِي عَلَيْهِ نَافِلَاتٍ وَحَقُّهُ كَانَ فَرَضًا
لَوْ قَطَعْتُ الْبِلَادَ طُولًا إِلَيْهِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهَا زِدْتَ عَرَضًا
لَرَأَى مَا صَنَعْتُ غَيْرَ كَثِيرٍ وَتَمَنَّى أَنْ أَزِيدَ فِي الْأَرْضِ أَرْضًا

والآية الكريمة : ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ ﴾ [الإسراء : ٨٤] ،

وعند الله ألتقي مع من كان على شاكلة فهمو ، أو من جماعة ابن المرزبان
قلت فيهم :

دَاءُ الشَّرْذُمِ دَاوُهُمْ فَلْيَسْمَعُوا قَوْلَ النَّبِيِّ بِتَرْكِهِ كَيْ يُفْلِحُوا

من أمثلته عندهم [رالي] سباق السيارات يفتون بتحريمه إلا على
أحد أتباعهم يدعمهم بالمال ، ثم إنهم كانوا قبل المنع القانوني لجمع
الأموال يحرمونها على باشايان والخربوطلي وعبد الحي ، ويحلونها
لأتباعهم ، أو أقربائهم ، والمثال قويدر الشهير بغض البصر عن النظر إلى
وجه المرأة صلاحاً اصطاد فيه المال ، وهزبه خارج القطر ، وبذلك
يقدمون الدليل التاسع والثمانين على ازدواجية المعايير بمسألة جمع
الأموال .

ومن أمثلته ما ذكرناه عنهم في الصفحة (٢٢٦) عند نصرتهم
لأتباعهم حصراً على شركائهم ظالمين ومظلومين على مصطلح لغوي
لا على مصطلح شرعي توضحه معاني الأخوة الإيمانية بعموميتها
وشموليتها ، وكم مرة أنشد المستجيرون بهم قول الشاعر :

الْمُسْتَجِيرُ بِعَمْرِ يَوْمٍ كُرْبَتِهِ كَالْمُسْتَجِيرِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ

وهم أحياناً إذا أرادوا التهرب من نصرة المظلوم يبررون هروبهم
قائلين إنهم متفرغون لأمر الدعوة لا يريدون الخوض بأمور الخلافات
المالية ، وهذا استغناء للناظرين الذين يعرفون عنهم أن لهم أسبقيات في

فضوليات أقحموا أنفسهم بها نصرة لأتباعهم وبذلك يقدمون الدليل التسعين على ازدواجية المعايير عندهم في النصرة والشفاعة . ومن أمثلته عندهم الخطابة بمثال تبرير تطويل الخطبة من خطباء عراضتهم يحرمونها على غيرهم بحديث مسلم : « قصر خطبة الرجل وطول صلاته مئنة من فقهه » ، ويحلونها لأنفسهم وخطباء عراضتهم ، فيقدمون بذلك الدليل الحادي والتسعين على ازدواجية المعايير عندهم في مدة الخطبة ، وعندما نصحهم بحضوري أستاذ الحقوق الإدارية الدكتور مصطفى البارودي أجابوه هذه جوامعنا ونحن فيها الأحرار بما نشاء من التوقيت مهما بلغت مدته ، فتلا عليهم قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ ﴾ [الجن : ١٨] ، وهو مثل جواب أحدهم عبد الفتاح السيد أبو لحاف في السبعينيات ، للعلامة بدر الدين القهوجي الرفاعي ؛ إذ قال له : لن ندخل جامع الهدى بالمزة لتعليم القرآن فيه حتى تنظفه من جميع رواد الجماعات .

وأما عن الدليل الثاني والتسعين على ازدواجية المعايير عندهم في الخطابة أمام رجال الحكومة الرسميين وفي المناسبات فإنهم كانوا يحرمونها على المشايخ الخطباء عبد الرحمن بركات ، ومروان شيخو ، وصلاح العقلة ، ورشيد الخطيب ، وأنور سلطان ، وعدنان اللاذقاني ، وعبد الرزاق المؤنس ، وإحسان بعدراني ، وعبد الله رابح ، وهم اليوم يحلونهم للمشايخ الخطباء أسامة وسارية الرفاعي (البعدين في الشبه عن سيدنا موسى وهارون) ، ونذير المكتبي ، ونعيم العرقسوسي وفايز عجلوني ، وهيثم إدلي ؛ لأنها من العراضة التي ازدوجت معاييرها عندما رحبت بتكليفنا لبعضهم كي يؤدي الخطابة في شهور صيف (٢٠٠١) في بعض جوامع دوما تنفيذاً لتوجيه الوزير ، وبالتنسيق مع مدير الريف ورفضوا تكليفنا لبعض خطباء من غير جماعتهم كي يؤدوا الخطابة في

بعض جوامع سهل الزبداني التي يخطب فيها أتباعهم .

ومن أمثلة التشرذمات ما رأيته من العجب العجيب في عام (١٩٩٠) يصدر من بعض المحكمين الذين انتقاهم الطرابلسي على أساس الجماعات لمسابقات المعاهد الشرعية بدمشق ، وكنت مقررأ لهذه اللجان فرأيت مالا يصدقه عقل ولا يقبله شرع في تفاوت علامة الطالب الواحد الذي أجاب على السؤال الواحد كما أجاب غيره بالضبط والتمام ، فأخذ علامة (١٠٠) من محكم من جماعته ، وأخذ علامة (٠) من غير جماعته .

ومن أمثلة التشرذمات أنهم من باب الضرورات التي تبيح المحظورات يحلون تعامل الشيخ تاج مع الفرنسيين ، ولا يحلون لأي من المشايخ أن يكون وزيرأ للأوقاف في أية حكومة وطنية وسمعت بعضهم يترحم على والد أحد وزراء الأوقاف السابقين تملقأ ويعلم أنه كان أول مرحب بالجنرال غورو في ميسلون يجر له حصانه في الساعة التي كان فيها الصادقون الوطنيون يتصدون له . ومن أمثلة التشرذمات أنهم يبررون ولاء أشياخهم للرئيس جمال عبد الناصر ، والصور التذكارية محفوظة في وثائقي ، ولا يبررون ولاء غير مشايخهم للمذكور نفسه .

ومن أمثلة التشرذمات أن تقييمهم لرؤساء الجمهوريات السابقين منذ عهد الاستقلال إلى بداية الثورة لم يكونوا فيه على منطلقات ما قدموه من نهضة علمية أو اقتصادية ، أو اجتماعية للوطن ، بل على أساس من كان أكثر تكريماً لشيخهم حتى إن منهم من يعتم على بعض رموز الاستقلال أو يختزلها بمن كان يوالي أشياخهم ، وكم أعجبنني من الشيخ عبد الكريم أنه زجر أحد أقرانه في الطلب عند شيخه الدقر بسبب تقلبات مواقفه والتبعية لرجال الدعوة والسياسة كان فيها متناقضاً بين المدح

والذم ، فاستهزأت به إذاعة العدو أول عهد الانفصال ، بخطاب عكس خطابه في عهد الوحدة .

ولذلك رفض المرحوم السيد إعادته إلى وظيفته التي سرح منها في الستينيات ، وأقره على هذا الرفض في السبعينيات الرئيس الراحل .

ومن أمثلة التشرذمات ما يقدمون به الدليل الثالث والتسعين على ازدواجية المعايير مع المؤرخين القدامى أو المعاصرين ، فقد سبق أن حدثتكم عن أحدهم كيف أنه ينسف حقائق التاريخ المتواترة بصحة الأسانيد مزاجياً وعاطفياً ، وأمثلهم طريقة من ينتقد بعض القدامى كالطبري ، والخطيب البغدادي ، أو بعض المعاصرين مثل جرجي زيدان الذين يروون السلبيات السوداء دون الإيجابيات البيضاء عن الأمراء والخلفاء والفقهاء بأخبار هارون الرشيد ، يحرمون قراءتها عنه دون قراءتها عن الحجاج بن يوسف الثقفي وأمثاله بكلتا العينين .

فكل ذلك لا تجوز قراءته بالعين الواحدة العوراء فالمرض عندهم واحد سواء القدامى أو المعاصرون من المؤرخين .



٥ - أحقيتهن بالعقارين لأعدادهن ونشاطهن

ومتى كانت كثرة العدد مصدراً من مصادر الحقوق ، أو دليلاً على صحة الادعاء ؟

إن هذا كلام لا يقوله إلا الجاهل بالشرع والقانون ، فمن البدهيات بأن الحق إنما هو بدليله وحجته وليس بكثرة عدد مدعيه ، ولأنه وهم متناقض مع شرع الله الذي أوجب تثبيت حقوق الأقليات من أهل الذمة في بلاد المسلمين وأكد على ذلك رسولنا ﷺ وجوباً لا استحباباً فحذر من إيذائهم أو انتقاص حقوقهم فذلكم هو الظلم الذي ينهى عنه الله ورسوله ﷺ ويستوجب الغضب .

ومن نتائج هذا الجهل أنه يفتح باب التبرير للظلم الواقع على أقليات العدد في بعض المدن الفلسطينية إذا قيس بأعداد المغتصبين الصهاينة الإرهابيين الزاعمين أحقيتهم ؛ لأنهم أكثر عدداً فيها من مالكيها الأصليين المهجرين .

والقائلون بمغالطة العدد لا يقبلون من غيرهم أن يستدلوا على صحة المذهب الجعفري بكثرة أتباعه في إيران ، أو الحنبلي بكثرة أتباعه في نجد ، أو الزيدي بكثرة أتباعه في اليمن ، أو الإباضي بكثرة أتباعه في مسقط عمان ، وبذلك يقدمون الدليل الرابع والتسعين على ازدواجية

المعايير عندهم في الاحتجاج بالعدد ، بل إنهن لا يصححن مشروعية
السفور في العالم الأوربي والأمريكي بكثرة عدد السفارات فيه .

ولقد تبغت منهن تصريحاً شفهياً بواسطة المراسل المهندس
دعدوش بأنهن المتجاوزات ستين ألف امرأة مستنفرات ضدي على جميع
الأصعدة ومن قبل هذا التهديد أعلم أن الوسائل انقلبت عندهن إلى
غايات لا ينهر بها إلا عاطفي تناسى امتداح رسولنا ﷺ لمن يعيش غربة
في أوساط مجتمعات أفسدت مفاهيم الدين الشمولية ، وطوبى لمن
أصلحها .

فلقد حاولت إصلاحها بكتابي (٤٦١٨ تاريخ ١٥ / ٩ / ٢٠٠١)
إلى محافظ دمشق وبعد ساعات من توقيعي عليه أيقظتني زوجتي أثناء
نومي لأجيب على هاتف أجهل صوت المتصل الذي هددني بالقتل قائلاً :
« إذا بقيت مستمراً على خطئك في هذا اليوم فإننا سنقتلك » وأنهى
المكالمة وراجعت نفسي فيما سماه خطأ اليوم ، فلم أجد إلا صواباً سماه
خطأ وهو الكتاب الذي وجهته إلى مزدوج المعايير المحافظ الأسبق غسان
اللحام وإليك الدليل عليها من توقيعه على قراره (١٦١٨ تاريخ
١١ / ١١ / ٢٠٠١) ، وتوقيعه على حاشية الكتاب المؤرخة
(٩ / ٢٦) تأمل قوله فيها : « للاطلاع وإجراء المقتضى » .



عاطف التوفيق محامد دمشق

100

فخ خورده

تبریک فرستاد
و فرمود که

1. What is the main purpose of the study?
 2. What are the research objectives?
 3. What is the scope of the study?
 4. What are the limitations of the study?
 5. What are the key findings of the study?
 6. What are the conclusions of the study?
 7. What are the implications of the study?
 8. What are the recommendations of the study?
 9. What are the future research directions?
 10. What are the references of the study?

وأحسن احتمالات أسباب هذه الازدواجية رغبته في خدمة أخيه ماجد لرواتبه ، ولا تتناسب إطلاقاً مع ما خسرتة الجمعية من حقها من الصالات على الوقف ومن ازدواجية المعايير عند ماجد أمين الصندوق والمدير أنه سكت عنهن في تهريب حقوق العقارين وقيمتها مئات الملايين ولم يسكت عن أحد العاملين عندما حاول تهريب قطعة من لحم اشتهاها ، ومن الاحتمالات تصديقهما لمن يتظلمن وهن الظالمات بهذا الإضرار ، وبهذا التهديد تحرض عليه باغية تحقق لها حلمها في نهب الوقف ، ثم في حبسي فإذا تحققت لها في قتلي مستقبلاً فذلك الشرف أناله في سبيل الله ﴿لَيْنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة : ٢٨ - ٢٩] يتصل بشهادتي في سبيل الله جَزَاؤُ الظَّالِمِينَ ﴿٢٩﴾ [المائدة : ٢٨ - ٢٩] يتصل بشهادتي في سبيل الله دعوات أبنائي من النسب العلمي والصلبي الثلاثة :

وَسَالِمٌ وَعَادِلٌ وَعَبْدُ رَحْمَانٍ نَشَا
وَقَدْ شَفَاهُمْ رَبُّنَا مِنْ مَرَضٍ وَقَدْ فَشَا
جُرُؤُومَةُ التَّشْرُؤْمِ تَزِيدُ فِي الْعَيْنِ الْغِشَا
قَدْ شَتَّتْ وَخَدَّتْنَا وَأَحْرَقَتْ مِنِّْي الْحَشَا

ويتصل بشهادتي في سبيل الله علم ينتفع به هو ثورة على الازدواجيات عند الدعاة لا تشهيراً ، بل تحصين مستقبلي يحسبون ألف حساب قبل الجرأة عليها استغناء لعقول أتباع يشهدونها ﴿فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة : ١٠٥] .

ويتصل بشهادتي في سبيل الله صدقات جارية سعت فيها بناء جوامع ، ودور فقراء ، ومقراً لمجمع كنت وسيطه مع المتبرع به المحسن

عبد الهادي الدبس في يوم الثلاثاء من العشر الأخير من عام (١٩٩٢) في جلسة حضرها معنا في مقر الهوندا السادة أحمد بيلوني ، وأحمد الجبان ، ووجيه ووليد الدبس ، ويوسف هاشم جزاه الله الخير ؛ لأنه كان الساعي بإقناعه بهذا المشروع يعرف ذلك ابن شقيقته السيد أحمد تيسير الأشقر .

وللحقيقة والتاريخ فإن الفضل أيضاً للكریم ابن الکریم بسام بن عبد الهادي ؛ لأنه صمد وثبت على تنفيذ وصية أبيه بحذاقها حتى أمام القضاء وبعض الورثة .

ويتصل بشهادتي في سبيل الله ما أرجوه وأحتسبه عند الله من الأجر عن دفاع معنوي ورسالة دعوية بدأتها منذ نشأتي بعد ألمي من مرض التشردم ، فكان تياره أقوى من إصلاحي الذي جاء على عكس أهواء المخالفين للشرع ألتمه بقوة اقتداء بمن أخذوا الكتاب بقوة منهم سيدنا يحيى عليه السلام الذي التزم شرع الله بقوة عندما أمر بالثبات ، ونهى عن حرمة الزواج بالمحارم في قصة (هيرودس) مع ابنة أخيه (هيروديا) عشيقته التي أبت أن تمكنه من نفسها إلا بعد تنفيذه لمطلبها بإحضار رأس نبي الله يحيى ؛ لأنه نهاهما عن زواج محرم ، وقد تحقق لها ما تريد ، وكان من تعليق رسولنا على ذلك بأنه « من هوان الدنيا على الله » .

إن شبهاً بين مطلب تلك البغية ، وهذه الباغية تجرأت عليه لغرورها بكثرة الأتباع من نساء وأشباه رجال ينخدعون بالعدد ، ومنظر عشر باصات أمام معهد الإناث ، وهذا المنظر لا يبرر تهريب حق الوقف عن مستحقه ؛ لأن أحكام الوقف وحي وشرع ، ولن نسمح بتجاوزه خارج معهد الشرع ، ومن باب أولى في معهد الشرع نفسه .

وإنما كان وحي الله وشرعه بإرسال الرسل ، وإنزال الكتب من أجل نصرة المظلوم أكدت على ذلك الآيات الكثيرة ، والأحاديث الشريفة التي أوردناها ، ونزيد عليها ههنا ما رواه الطحاوي بإسناده : « أمر بعد أن يجلد في قبره مئة جلدة ، فلما أفاق قال علام جلد تموني ؟ قالوا له : إنك مررت على مظلوم فلم تنصره » .

رويت هذا الحديث لأحد المغترين بالعدد وصوبت له فهمه للحديث الشريف : « إذا رأيت شحاً مطاعاً ، وهوى متبعاً ، وإعجاب كل ذي رأي برأيه ودع عنك رأي العامة » بأن معناه وجوب الالتزام بالإجماع الشرعي ، والبعد عن أهواء العامة وآرائهم المتناقضة مع الشرع فلا تغتر ، ولا تنخدع بكثرتهم ، أو كثرتهم ومغالطاتهم حتى بالعدد .

ولا خيار أمامنا تجاههم إلا بأحد أمرين إما أن تسايروا على انحرافها لتسلم من مكرها ، أو أن تناصحها فتشتبك معها في معركة على الأغلب أنك تخسرهما في الدنيا ؛ لأن جنودها أحفاد وأسباط من كان أجدادهم لا يفرقون بين الناقة والجمال ، فإذا نفذوا ما هددوني به بتاريخ (١٦ / ٩ / ٢٠٠١) فإنهم بذلك قد عملوا بفقهم مفتيهم ومحاميهم في كتابه المنشور (١٨ / ٦ / ٢٠٠٧) ومذكرته المؤرخة (٢٦ / ١ / ٢٠٠٩) وذلك دليل على إفلاسهم عن الحجة ، والدليل ، والحوار ، يلجؤون إلى إطلاق النار ، وردى عليهم بقول الله الجبار ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [آل عمران : ٢١] .

وإنما الثورة على التشردم وازدواجية المعايير هي الأمر بالقسط كانت له أمثلة متعددة في التاريخ القديم سيدنا الحسين بن علي ، ولا أقول

العلماني عبد الرحمن الشهبندر في أول الأربعينيات مثله في الإيمان ، بل في دم مسفوك ، وكذلك دماء المشايخ محمد الشامي ، ورشيد الخطيب ، وعدنان اللاذقاني ، وغيرهم في الثمانينيات ، ومع أن التوجيه القرآني : ﴿ فَأَعْيِرُوا يَتَأُولَى الْأَبْصَرِ ۖ ﴾ [الحشر : ٢] ، والتوجيه النبوي : « لا يلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين » ، فقد تكررت المأساة عام (٢٠٠٥) بحق الشيخ الكردي النقشبندي معشوق الغزنوي ، وأحمد الله إليكم فقد عافاني من الدعوة إلى رايات علمانية ، أو كردية ، أو نقشبندية عمية ؛ لذلك فإن وجه الشبه بيني وبينهم من حيث بغى البغاة عليهم تحقق ، وعلي يتمنونه ويهددون به قال تعالى : ﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ۖ ﴾ [الرعد : ٣٨] ، ويغفر الله لأبي صياح الحرش أحد المتهمين بدم الشهبندر ، فقد كان إذا سئل هل تركت المتصوفة ؟ يجيب : « بل لقد تركت كذباً تعلمته من أدعيائهم » إنني أخشى على الأتباع والمتبوعين عذاب الضعف بآية الأعراف : ﴿ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَفَاتِنَهُمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ النَّارِ قَالَ لِكُلِّ ضِعْفٌ ﴾ [الأعراف : ٣٨] المتبوع آثم بالتحريض ، أو الإقرار ، أو السكوت على ما فعله التابع غفلة ، وتبعية عمياء انجرافاً وانحرافاً وما يدريك فقد يأكل السم طابخه فيأتي الدور على المتبوع في ساعة من صحو ضمير التابع ليكيل له بالمكيال الذي كالوا فيه لشيخ الأزهر ، أو الفقيه الدواليبي ، أو الشحرور مفتي السفور فوصفوه « مفاتي الفاسقين » نعم إنه لم يجاهر أكثركم بالفقه التكفيري ، بل لقد جاهرتم جميعاً بالفقه الفتوي والإمعي والتشردمي والتعصبي الانغلاقي كفقه الأعرابي : « اللهم ارحمني ومحمداً ولا ترحم معنا أحداً » .

وهذا الفقه مرفوض شرعاً لمخالفته الآيات الشريفة والأحاديث النبوية الصحيحة ، ومن الفهم السديد الرشيد لها قال السيد الرئيس أمام

وزراء خارجية الدول الإسلامية بتاريخ (٢٣ / ٥ / ٢٠٠٩) : « وقد يكون الانغلاق هو علامة ضعف وهو مخالف لتراثنا لذلك علينا أن نتعامل معهم بقوة الانفتاح ، وليس بضعف الانغلاق » .

ولا يبرر الانغلاق كثرة رعاي وراء المغلقين ، ولو انضم إليهم قلة مثقفين تزوج معاييرهم عند مناقشتهم أمور الدنيا بمنهج علمي يمارسونه في اختصاصهم ، ثم لا يمارسونه في الأمور الشرعية ، فيستسلمون بالثقة المطلقة عاطفياً وراء أستاذهم أو شيخهم ، فيحققون المركزية ، ولعل سيد سابق في فقه السنة نازعهم إياها ، ولقد صرحوا لأستاذنا العلامة وهبة الزحيلي عندما أصدر موسوعة الفقه الإسلامي وأدلت به بأنه خسرهم جمهوراً من الأتباع ، ولعل تركيز بعضهم على الحديث عن المسافات بين المجرات الفضائية تذكيراً بآيات الله لا يكون متوازناً مع الواجب في الأعناق في الإصلاح الذي كانت خطابات رسول الله ﷺ تعالجه من خلال موضوعاتها مشكلات الساعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك مواظبة بعضهم على سرد المنامات التشويقية ، وخوارق الأولياء ، وكراماتهم ، ونحن بها مؤمنون مع صاحب الجوهرة القائل :

وَأُثْبِتَنَّ لِلأُولِيَا الكَرَامَةِ

لكننا لا نقصرها على الخوارق (من تكة الحارون) قبل اختراع الجوال ، بل نزيد عليها كرامة كرمه لأحد جلسائه بمبلغ (٢٥) ألف ليرة من الستينيات تساوي عشرة ملايين أحوالها على الفور من قبضها ﴿ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [التغابن : ١٦] .

ونزيد على الكرامات أولويات توضحيات المجاهدين في فلسطين وغيرها ولو رآها الشعراني والنبهاني لبدا بها في الطبقات ، أو جامع الكرامات .

والعود إلى ذي بدء عن تفنيد المغالطات ، ومنها الباصات ، ومنظر طالباتها أمام معهد الإناث في كفرسوسة ، قلت لمن ظنها تجعل نهب الوقف حلالاً لو أنك رأيت مثلها أمام معاهد الإناث التابعة لجمعيات الفرقان ، أو الغراء ، أو الفتح ، أو كفتارو ، فهل تبرر لمديريها المشايخ العربي ، والصلاحي ، والبزم ، وكفتارو ، أن يجعلوا ريعيات وقفيات جمعياتهم لأنفسهم ، وهو أمر لم ولن يفعلوه ، فهل تقبل هذا التبرير لو حدث منهم لا سمح الله ؟

إنك سترفضه ولن تجيز لأحدهم عدم إدخال حساب واردات الريعيات إلى صناديق الجمعيات الأربعة ، فلماذا تستجيزه بحق جمعية الشيخ بدر الدين ؟ وهل هذا إلا ازدواجية معايير بحق أربعة من معاهد أقسام الإناث فيها تابعة لإدارة المديرين المذكورين ، والعجب أن أم إبراهيم نهيدة طرقي لا تجيز لهم أو لي إدارة أقسام الإناث ؛ لأننا رجال ذكور في الوقت الذي تستحل وتستجيز لنفسها أن تقضي عمرها الوظيفي في حياتها التدريسية لمادة الديانة في مدارس التربية وثانوياتها تدخل على الذكور المراهقين تدرسهم المادة ، وبذلك تقدم الدليل الخامس والتسعين على ازدواجية المعايير عندها في الإدارة والتدريس بين الذكور والإناث ، ثم إنها تقدم الدليل السادس والتسعين على ازدواجية المعايير عندها مع المفتي السابق الشيخ أحمد كفتارو فيما تزعمه من محبتها له واقتدائها به فإنها لم تنه زوجها السيوفي عن الازدواجية في فقه الوقف ولم تتراجع كما تراجع شيخها عن خطأ الفتوى الميراثية في السهو الذي حدثت عنه في الدليل على الازدواجية (٥٦) ويرحم الله قريبها البيلوني الذي نصحني بأخذ الاحتياط من مكرها ، لذلك كنت مُصْراً عندما اشترطت عليهن لإدارة قسم الإناث أن تكون زوجتي موجودة أمامي

في إدارتي عند دخولي إلى القسم لتوقيع الوثائق والأوراق .

ومما وضحته لراوي المغالطة العاطفية المنبهر بمنظر عشر باصات بأنه لا فرق في الميزان الشرعي من ضياع الحق المالي لطلاب العلم الشرعي من وقفيتهم ، أو ضياع حقوق مواطنين ضاعت أسهم ملكيتهم بقرار التأميم ، مارست شجاعتك عندما طالبت المسؤولين بإعادتها لأصحابها متواصياً معهم بالحق متناسياً حق طالب العلم الضعيف مراعيّاً جانب بنات الثراء « وإنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه » .

ووضحت له أمنيّتي بمزيد من العدد ، ولذلك سعيت بترخيصه وتحقق بفضل الله ، ولا يدوم ويستمر نشاطه إلا بوقود مالي هو الضمانة ، نريد إعادة ما هربوه عن صندوق الجمعية ؛ ليعود إليها ، بدلاً من أن يفرضوا على كل طالبة (٣٠) ألف ليرة سنوياً .

والخلاصة فإن كثرة العدد لا تبيح أفعال المهرين ، فذلكم لغو من القول لا نكثر بقاتله ، والناس من يلق خيراً قائلون له ما يشتهي ، لكن سيدنا علياً رضي الله عنه يقول : « والله ما عزّ ذو باطل ولو تكاثرت الجموع إليه ، والله ما ذل ذو حق ولو تكالبت الجموع عليه » .

إن الكثرة في أوائل عهد الإسلام كانت منضبطة بالشرع بعيدة عن الهوى ، ولذلك اطمأن الإمام أحمد عند قوله لظالمه : « بيننا وبينكم الجنائز » ، فأهل زمانه ينصرون المظلوم ، ويأمرون بالقسط ، ولا يخذلون المظلوم ، ولا يستحلون سجنه ، ولا يسكتون .

ومن باب أولى لا يستحلون القتل ، أو التهديد به ، عواطفهم مع المظلوم ضد ظالمه ، هكذا كان الرأي العام منسجماً مع الشرع .

أما نحن الذين قدر الله علينا العيش في زمن انقلبت فيه الموازين على جميع الأصعدة ، منها صعيد المشيعين للجناز ، فإنني لم أجد عند تشييع العلامة محمد أحمد دهمان المتقلد وسام التكريم من الرئيس الراحل ؛ لعلمه وتحقيقاته أحداً من عراضات ، أو علماء دمشق ، وهل أقول ابتعدوا عنه ؛ لأنه حقق كتاب تاريخ الصالحية لابن طولون وفيه قصة أحد منحرفي المتصوفة ، فاعتبروه مجافياً للأولياء ، قال تعالى : ﴿ إِن أَوْلِيَاؤُهُ إِلَّا الْمُنْقُوتُونَ ﴾ [الأنفال : ٣٤] ، وقال : ﴿ إِلَّا لَكَ أَوْلِيَاءُ اللَّهُ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴾ [يونس : ٦٢ - ٦٣] .

أضيف إلى جنازته أمثاله السادة : محمود ورضا العطار ، وعبد الحكيم الأفغاني ، وسليم سمارة ، ومحمد شكري الأسطواني ، وصالح ، وشاكر ، وعبد الرزاق الحمصي ، وسعيد الحمزاوي ، والسيد الكافي المالكي ، وأحمد مظهر العظمة ، وجودة المارديني ، ومحمد خير الجابي ، وأحمد عبد الدايم ، وعبد الرحمن الطيبي الزعبي ، وأحمد القهوجي الرفاعي ، ومحمود الحبال ، وعبد الرحمن الخاني ، وأحمد صفر عبجوقة ، ووحيده ، وخالد الجباوي ، وعبد الماجد العاني ، وعبد الرؤوف الحناوي ، وخالد الجوجا ، وشريف النص ، ومحمد سليم شخاشيرو ، وأحمد الصابوني ، وأحمد الجنادي ، ومحمد خير الجلاد ، وصلاح الدين خير الله ، وفايز الديرعطاني ، ونايف العباس ، وأحمد راتب النفاخ ، وكامل القصار ، وياسين عرفة ، وخليل وقاسم هبا ، ومحمد توكلنا ، وأحمد قشلان ، ومنير الكسم ، ومحمد خير القادري ، وحسين بدران ، وحمدي العبجي ، وعبد الصمد إسماعيل ، وعمر ريحان ، وعاصم البيطار ، وعبد القادر قويدر ، وعبد

الغني الباجقني وخالد العك ، ومحمد حمزة القابوني ، وعبد الرحمن الحسني الجزائري .

حتى الذين حضرتهم المنية خارج دمشق المنتصر الكتاني ، وأمين المصري ، ومحمد بن كمال الخطيب ، وسعيد الأفغاني ، ومحمود مهدي استامبولي ، فإنك لن تجد لأكثرهم صورة ضمن لائحة الصور المعروضة في محلاتها التجارية ، فقد حل مكانها صورة بعض أهل الجذب والخرافة .

أَلَمْ تَرَ أَنَّ السَّيْفَ يَنْقُصُ قَدْرُهُ إِذَا قُلْتَ إِنَّ السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ الْعَصَا
ومن ازدواجية المعايير التبرير بأن البعض ليس دمشقياً ففي الصورة نفسها من ليسوا كذلك وإذا كان المعاق تنسجم طباعه وروحه مع معاق مثله فإن من ازدواجية المعايير تقييمهم وتقديمهم وتفضيلهم لجاهل أو بهلول ، أو عابد ذاكر أحبه لعلني أن أنال به شفاعته ، ولا أخاف إيذائه إذا صنفته حيث صنفه إمامنا الشافعي المتضلع بفهم الحديث الشريف : « رب أشعث أغبر ذي طمرين لو أقسم على الله لأبره » وحديث : « وهل تنصرون وتجبرون وترزقون إلا بضعفائكم » ، وحديث : « من آذى لي ولياً فقد آذنته بالحرب » ، ومع كل فهمه لذلك قال : « إن لم يكن العالم ولي الله في أرضه فليس لله في أرضه ولي » ، فهو الفهم السديد للآية الكريمة : ﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾ [المجادلة : ١١] ، ولذلك انتقدت أسامة الرفاعي في الصفحة (٢٢١) على مسأيرته من تملقه حياً وميتاً مع معرفته بانتمائه .

وكم مرة سمعت عراضات أهل الشام تروي خرافات يسمونها كرامات أكثر من روايتها لمناقب الخلفاء الراشدين وللصحابة والآل الأبرار

الأطهار ، ولربما بنوا على أضرحة بعض أهل الجذب والخرافة قبة تزار
مسايرة للتيار المخالف لموازن الأئمة .

أتمنى وأرجو منهم التزامه وإعطاء حقوق العلماء المعاصرين السادة
عبد الرحمن الصابوني ، وفوزي فيض الله ، وفتحي الدريني ،
وعبد الرحمن الباني ، ومحمد أديب صالح ، وأحمد الحجي الكردي ،
ومحمد الزحيلي ، وعبد الله وحيدر العرفي ، ومحمد خير هيكل ،
وإبراهيم السلقيني ، وشكري لحفي ، ومروان سوار ، وأيمن سويد ،
ومحمد خير العرقسوسي ، وسليمان وهبة الغاوجي ، وهيثم الخياط ،
وبكري الطرابيشي ، ومازن المبارك ، ووحيده العقاد ، وعلي الشربجي ،
وشعيب ، ومحمود الأرناؤوط ، وقاسم النوري ، وعبد الرحمن
الكتاني ، وشوقي أبو خليل ، ومطيع الحافظ ، وسهيل ، ويوسف
الزبيبي ، وعبد الكريم حمزاوي ، وعدنان الشماع ، وفائز حواصلي ،
وأحمد رمضان ، وأحمد راتب حموش ، وحسن السماحي ، وبشير
عيون ، وغسان النحاس ، وحنان اللحام ، وإنصاف رمضان ،
وعيد عباسي ، ومحي الدين ومحمد خير مستو ، وأحمد نوناني ،
ومحمد علي دولة ، وأحمد الزول ، فهؤلاء وأمثالهم كثير أولى بالتكريم
أحياء ممن كرموه حياً وميتاً ويعلمون ما كان عليه في فقه الاستخارة
يمارسها بما يشبه الاستقسام بالأزلام ، فيقدمون بذلك الدليل السابع
والتسعين في ازدواجية المعايير عندهم بين ما يقررونه في المناهج نظرياً
من الأحاديث : « فضل العالم على العابد » ، و« ليس منا من لم يعط
لعالمنا حقه » ، و« العلماء ورثة الأنبياء » ، وبين ما يمارسونه عملياً في
تفضيل الذاكر على العالم إرضاء لبعض أهل المال المفضلين الذاكر على
المحقق العالم ، مخالفين بهذا الوزن فقه الشافعي في وزن الرجال

يصل في المسaire إلى حد غضب الله ، والحديث حجة عليه وعلي وعلى ذراريه المعاصرين المتشبهين به ، وقد خالفه في طبيعة التكوين العلامة حبنكة فما كان يساير أو ينهر بكثرة الأتباع يسترضيهم أو ينزل عند رأيهم في الأخذ بالرخصة ليسلم له معهد التوجيه الإسلامي ؛ لأنه يحاذر من مخالفة الحديث الشريف : « من كتم علماً » ويحاذر من ازدواجية المعايير إذا امتدح في التاريخ رجالاً أمثال ابن الخطاب يقولون الحق لوجه الله : ﴿ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ ﴾ [الأحزاب : ٣٩] .

وقد ذكرت ذلك عنه برثائي بخطبة ثم مقالة نشرتها التمدن الإسلامي ثم ولده العلامة عبد الرحمن في كتابه عن أبيه رحمهما الله ، وعند قول الحق ما كان مغروراً كالذي رأيته عند أحد خطباء الحفلات الرسمية في العيد وقد سأله عن سبب قراءته لآية : ﴿ رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ ﴾ [يوسف : ١٠١] في حين أن القراءة المسنونة فيها الأعلى والغاشية فأجابني ؛ لأن الله آتاه ملك الخطابة في رجال الحكومة الرسميين فتوهم أنه قد صار مثل سيدنا يوسف على خزائن مصر قديماً .

وهكذا المنصب قد يشوي صاحبه ، وقد نبه لذلك الشيخ بدر الدين عند سماعه في العصرية بائعاً ينادي على المناصب والشوايات ، وهذا من هدي الحديث الشريف : « ثلاث مهلكات شح مطاع ، وهوى متبع ، وإعجاب المرء بنفسه » ، وكثيراً ما تكون معصية الازدواجية بسبب الشح ، أو الهوى ، أو الإعجاب .



٦ - سبب قرار وزيرى الأوقاف والشؤون

من حسن الطالع أنه عقب نشري لكتابي اتفقت كلمة هذين الوزيرين على إعفاء من كانت له صفة دينية في الأوقاف من عضوية الجمعيات الخيرية بتبرير تفرغ الدعاة للقيام بواجبات الدعوة ، فاعتبروا هذا من سوء الطالع ؛ لأنهم خسروا حقهم في العمل الخيري ، وفسروه كأنه إلغاء ترخيص بممارسة مهنة تجارية لمصلحتهم أو لمن يأترون بأمره أو أمرها وإنهم استصدروا من سهام الهالكة قرارها ضدي واستجازوه ، بل حرضوها عليه ؛ لأنني حر لا أقبل توجيهات الضاغطين بالذات ، أو بالواسطة ، وبذلك قدموا الدليل الثامن والتسعين على ازدواجية المعايير في عضوية الجمعيات .

أما محضر الاجتماع المذكور فقد عممته الشؤون بكتابها بـ : (١ / ٤٨١ تاريخ ٣٠ / ٩ / ٢٠٠٨) وصدر بقرار وزير الأوقاف (١٠٧٠ تاريخ ٣٠ / ٩ / ٢٠٠٨) ونصه :

١ - تتولى الأوقاف الإشراف على المعاهد الشرعية التابعة للجمعيات المشهرة وفقاً لأحكام قانون الجمعيات (٩٣ لعام ١٩٥٨) وتعديلاته .

٢ - ترتبط المعاهد الشرعية إدارياً وفنياً بوزارة الأوقاف بدلاً من وزارة الشؤون .

لقد حملتني العراضة وزر هذا الاتفاق الذي ليس فيه وزر ، بل فيه شرف لا أدعيه لنفسي بهذا التاريخ ، وإنما أدعيه شرفاً تعاونت فيه مع وزير الأوقاف الأسبق الخطيب عام (١٩٨٥) بتفاهمنا وسعينا لإبطال ما أصدره ، واستصدره وزير الشؤون الأسبق جبران قراراً يسلخ فيه عن الأوقاف إشرافاً مالياً يلحقه بالشؤون وعلمياً فنياً يلحقه بالتربية حصراً ، وإنما توقف العمل بهذا القرار بعد حوار في جلسة مجلس الوزراء برئاسة الكسم الذي استمع مكاشفة الخطيب لجبران المستجيب لتوجيهات بطرك طائفته تنفيذاً لرغبة المفتي السابق ، وهي متعارضة مع قناعاتنا المذكورة في الصفحة (١٨٢) بما ذكرناه من استنجادنا بالسيد الرئيس تكرم بتحقيقها فوجه وزير التربية الحلبي والأوقاف زيادة بإبقاء ما كان على ما كان ، وتشكيل لجنة تنظر في المناهج تشكلت وقامت بمهمتها فلله الشكر ثم للسيد الرئيس ، وما كان محضر الاجتماع بين وزير الأوقاف والشؤون إلا منسجماً مع توجيهات سيادته ومعالجاً سد ثغرة كان المتلاعبون بحقوق الجمعية والوقف يستغلونها كما هو موضح بالمثالين (١٩ ، ٢٠) المعروضين في الصفحة (٢٤١) عندما كانوا يتهربون من إشراف الأوقاف بذريعة أنهم تابعون للشؤون ومن الشؤون بذريعة أنهم تابعون للأوقاف .

ومن التحدث عن نعم الله علي بأني قمت بتاريخ (١٦ / ٣ / ٢٠٠٢) بتقديم مذكرة لسيادة الرئيس اقترحت فيها إحداث معهد متوسط للعلوم الشرعية لمرحلة ما بعد الثانوية ، ولقد استاء من هذا الاقتراح محمد زيادة ، وعاتبني عليه بحجة أنني تجاوزته في هذا الاقتراح ، ثم

أعلن وزير الأوقاف بتاريخ (٩ / ٤ / ٢٠٠٩) عن إحداثه ، وما أبشع كيد النساء بردة فعلهن على محضر الوزيرين وقرارهما توهمنه بسببي فتحركن بالإيعاز إلى مطاياهن تحركاً باء بالفشل عندما كلفن الدعبول وبعض أعضاء الجمعية معه لمراجعة وزير الأوقاف في طلب استصدار قرار بتغيير تسمية جامع دك الباب ليصير بتسمية جامع القبيسيات ، وهو مطلب قد ذكرني ثرثرتهن وتهويشهن على الوزير الأسبق الطرابلسي لقراره بتغيير تسمية جامع يلغا حرموها عليه واستحلوا لأنفسهم المطالبة بمثلها ، وبذلك يقدمون الدليل التاسع والتسعين على ازدواجية المعايير عندهم في تسمية الجوامع .



٧ - أحقية بالعقارين

للقبيسية أو الكزبرية الثرية من إرث أو هبة

لقد فنّدت هذه المغالطة ضمن بيان الجمعية المعروض في أول الكتاب ، وأزيد في التوضيح عن العقار (٢٧٥) بأن المالكين لأسهمه الأصلية من آل بردان كفرسوسة ، وذويهم قد أوقفوها بالذات منهم وبعضهم بوكالتهم للشيخ علي أبو الشامات ، فاتجه إلى الجمعية ، ثم الأوقاف ، ثم القاضي الشرعي بدمشق ، فأوقف بقية الأسهم لمصلحة جمعية إسعاف طلاب العلوم الإسلامية التسمية السابقة لجمعية الشيخ بدر الدين ، ولم يتجه رَحِمَهُ اللهُ إِلَى إحدى القبيسيات رغم أنه يعرف نشاطهن ، ومراتب الترقية في تنظيمهن بزي الملابس متدرجة الألوان الأبيض ، ثم الكحلي الأزرق ، ثم الأسود .

أما العقار (٢٧٣) وقفية الحلاق فقد اشترته من آل القباني ودفعت ثمنه المال الموهوب من زوجها المحسن يوسف الجميل ، وهو الممول الحقيقي والفعلي للمشروع ، وقد صرح لي هاتفياً عندما كان نزيل الشيراتون أوائل تموز (٢٠٠٣) بأنه عند إنشاء الوقفية ما كان يعرف شيئاً عن القبيسية ونشاطها الذي علمه عنهن فيما بعد ، وقد ذكرت ذلك ضمن بياني (٧ / ٩ / ٢٠٠٣) في الصفحة (٤٢) وأصابهن الذعر عند

نشره ؛ لأنني عرضت فيه سبع وثائق متناقضة جعلتني مقتنعاً بأنه ليس للكزبرية الحق على العقار (٢٧٥) مهما ورثت عن أبيها ، أو ثمرت عند أخيها مالاّ قليل مقداره خمسون مليون ليرة من زوجها هبة قبل وفاته ، وقيل عن أبناء عمه ورثته لعدم وجود فرع وارث له إنهم متذمرون من ضياع حقهم الميراثي بهبة لا يجيزها الشرع أشاعوا خبرها « تغطية للسماوات بالقباوات » ؛ لأن وجود أو عدم وجود سيولة في صندوقها لا يبدل من الحكم الشرعي في عدم جواز استغلال منفعة العقار ، وما هذا التبرير إلا لإبعادها عن تهمة حقيقية هي إثراؤها من مال الوقف يريدون تغطية ذلك بحديث عن قصة أخرى لا علاقة لها بالأولى .

والواجب على الثرية ميراثاً أو هبة أو تمييزاً عند أخيها أن تستعف بذلك عن مال الوقف ليعود إلى مستحقه ، لا أن تزيد ثروتها من حق المستضعفين طلاب العلم الشرعي حتى لو بررت أنها تمنحه لبنات الشراء فالجواب إن أولياءهن أولى بالإنفاق عليهن ، أو فلتنفق عليهن من مالها الموروث ، وقد سبق التوضيح بأنه ليس ثمة أية معاملة استبدال على هذين العقارين حسب القانون (١٦٣) لعام ١٩٥٨ أو القانون ١٠٤ لعام ١٩٦٠) النازمة لأحكام الاستبدال بنوعيه .



٨ - توقيت النشر

تزامن مع حادثة التفجير الإرهابية في حي القزاز

منذ اليوم الأول لنشر الكتاب هرعوا إلى قائد الشرطة السابق الذي كان سايرهم في خدمته لهن وتحقيق مطلبهن عندما كان في فرع الأمن الجنائي في باب المصلى ، واحتجوني لديه مخالفاً قرار قاضي الإحالة بإخلاء سبيلي ، وعندما تبلغ جوابي بأنه ليس ثمة ما يمنعني قانونياً في تجميع الوثائق المنشورة قبل حبسي ، وأنه على المتضرر منهم أن يلجأ إلى القضاء لكنهم لجؤوا إلى الإعلام مطالبين بإلغاء الموافقة (٣٣٥٥٨٨) تاريخ (٩ / ٩ / ٢٠٠٨) ، وفشل مساعهم واستعانتهم ببعض مسؤولين كانوا قبل نشر الكتاب مسارعين في خدمتهم فصاروا بعد نشره متباطئين خوفاً من ازدياد فضيحة تأمرهم معهم مع أنني أتوقع استمرارها والمطالبة بإلغاءها لخشيتهم على قطع من الأتباع إذا توعى أو وعى أغاليطهم وتناقضاتهم حتى فيما يشيعونه بأن الجهات حرصتني لكتابته ونشره ، وهذه فرية من الفري كيف تصدقها وفي الكتاب التصريح بأسماء بعض المتورطين الكبار ، وتارة يشيعون بأن الجهات قد أوعزت بمنع تداوله ليرعبوا أو يرهبوا الناس من قراءته وما دعوت فيه إلا إلى التزام الشرع والقانون بشموليته وأحكامه وتوجيهاته في الاعتدال ، ونبد التكفير والغلو والتعصب والتطرف والتبعية العمياء ، والمفروض

عليهم أن يقدموا بأفعالهم الدليل العكسي على ما أتهمهم به ، وكل ما ذكرناه من الشطط كنت أنهى عنه من خلال المنبر في الجامع ، أو ندوات حلقات الفقه الحضاري في التلفزيون ، أو دروس حلقات البحث عند تقريرها لها من قبل أن تنشر دار القلم كتاب : « فصول في التفكير الموضوعي » لمؤلفه د . عبد الكريم بكار ، وعند اطلاعي عليه وزعت مئات النسخ على معارفي من الدعاة لعلهم يستفيدون ويعملون بمقتضاه ، ولكن ذهبت صرخاته ثم صرخاتي أدراج الرياح .

فداء الإمعية والفئوية والآبائية والتبعية داء عضال عند الأكثرين أصحاب المصالح والمنافع والأهواء ، وربما كانت إحصائية عددهم ملء السهل والجبل ، إلا من رحم ربي وعافاه من هذا الداء فعاشوا التجرد والنزاهة والموضوعية .

وأحترم رأي ناصح صادق الود والمحبة رأى تأجيل النشر خوفاً من مكر أعدائي وشكر الله له هذه العواطف والنصيحة ، والبعض أعجبه الأدلة والوثائق لكنه تحفظ وتحسس عندما رأى الثناء على بعض حاسديه أو محسوديه ، والبعض يقدم الدليل ذا الرقم مئة عندما يرى وجوب التعجيل بنشر ثقافة فقه تعدد الزوجات وهي مشكلته الشخصية دون التعجيل بنشر ثقافة الفقه الوقفي فقال ينبغي تأخيرها عن عام (٢٠٠٨) رغم أنها توضح مشكلة بدأت عام (١٩٩٨) تفند تقريراً كاذباً افتراه صهرهم عام (٢٠٠٤) .

هَٰذِي الْفِرَىٰ نَزَلَتْ عَلَيَّ رَدْدُهَا يَا دَهْشَتِي أَلِرَدَّهَا سَأْلَامُ

إن رد سهام البغاة ضرورات تبيح المحظورات من الآية : ﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ﴾ [النساء : ١٤٨] ، والآية :

﴿ وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَٰئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴾ [الشورى : ٤٢] ،
والدعاء النبوي : « اللهم إني أعوذ بك أن أظلم أو أظلم أو أبغي أو يبغي
علي أحد » ، قال الشاعر :

وَلَوْ أَنَّ سَهْمًا وَاحِدًا لَاتَّقَيْتُهُ لَكِنَّهُ سَهْمٌ وَثَانٍ وَثَالِثٌ

لذلك اضطررت أن أتجاوز قول الإمام مالك : « ما كل ما يعلم يقال
وما كل ما يقال حضر وقته ، وما كل ما حضر وقته حضرت رجاله » إنهم
عندما بدؤوا بغيهم خرجوا فيه عن العمل بمقتضى هذه الحكمة منذ عشر
سنين وبلا ضرورة كالتي أحوجتني للخروج عنها توضيحاً لمجريات
الأحداث تعمدوا تزويرها والتمترس بالأسماء الكبيرة اضطررت لذكرها
بعد أن آذنتني وعند البخاري في الأدب قال رجل : يا رسول الله ! إن لي
جاراً يؤذيني . فقال : انطلق فأخرج متاعك إلى الطريق فانطلق فأخرج
متاعه فاجتمع الناس عليه فقالوا : ما شأنك ؟ قال : لي جار يؤذيني
فذكرت ذلك للنبي صلوات الله عليه فقال انطلق فأخرج متاعك إلى الطريق
فجعلوا يقولون : اللهم اخزه هذا من الهدى النبوي فلا يجوز أن يوصف
بأنه فجور أو ابتعاد عن كظم الغيظ .



٩ - تناغم فكري مزعوم مع المهندس الشحرور

يعلم كثير من معارفي وطلابي والمرتادين لسماع خطبي في جامعي الشمسية ودك الباب خلال خمس وعشرين سنة بأنني كنت أول من تصدى لتصحيح انحرافه الفكري منذ الساعة الأولى لإصداره كتابه « الكتاب والقرآن » ، حتى إن الوزير الأسبق الطرابلسي قد عاتبني على خطاباتي بهذا الموضوع ، وذلك أثناء زيارته التفقدية لامتحانات طلابنا في معهد المزة عام (١٩٩٢ - ١٩٩٣) محاولاً إقناعي أو منعي ، فلم أستجب لهذه التوجيهات .

إنه لم تجمعني بالشحرور جلسة خاصة طيلة العمر ، وليس بيننا تهاتف إطلاقاً في أية ساعة من ليل أو نهار ، يستثنى من ذلك أنه كان واحداً من عشرات آلاف المعزين بوالدي رَحِمَهُ اللهُ .

وأذكر من تناقضات المنطلقات بيننا :

١ - من حيثة اللغة ، ومنهج علمائها ، فلقد خالفت ابن عمنا د . جعفر غفر الله له ، وتحفظت على مقدمته اللغوية مستند المنطلقات في تبرير التلاعب باللفظة والكلمة تحت ستار الزعم بعدم وجود مترادفات في اللغة ، والنتيجة التي توصل إليها في تفسيره للآية الكريمة : ﴿ وَلَيُضَرِّبَنَّ بِخُمْرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ ﴾ [النور : ٣١] والرد عليه في هذه المغالطة من الآية الكريمة الحجة اللغوية

الأولى من كتاب العربية الأكبر قول الله لسيدنا موسى : ﴿ وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجَ بَيْضَاءَ ﴾ [النمل : ١٢] ، وقوله : ﴿ أَسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجَ بَيْضَاءَ ﴾ [القصص : ٣٢] ، ومعاذ الله أن يكون أمره بإدخال يده إلى الدبر فقط كما توهم عندما خالف قول المفسرين عن الجيب تحريفاً للكلم عن مواضعه لا يختلف عن تحريف لفظة الوقف ، كلاهما من الهوى ، يريد الشحور للسافرة خرقاً لإجماع الحجاب ، ويريد السيوفي والأيوبي للباغية خرقاً لإجماع الوقف ، وكلاهما مرفوض ، ولو أجزناه للأول دون الثاني لارتكبنا ازدواجية ننهي عنها ، ولن نحلها لأية واحدة من ستين ألف شحورية وقيسية هن كتائب ينصحن ولا يهزمن بالكتب .

٢ - من حيث السنة ومنهج المحدثين ؛ فإنهم أهل اختصاص ذوو مراتب وطبقات ، ومنهجهم محكم قوي ، وزلة أحدهم ؛ لأنه بشر غير معصوم ، لا تستوجب الكفر ، أو الهجران لمنهجهم ، فهم مثل أي طبيب ، أو مهندس ، أو صيدلي قد يزل .

٣ - من حيث علم الأصول والفقه هم أيضاً أهل اختصاص أعتقد بصوابية إجماعهم سواء مَنْ كتب الله لمذاهبهم الانتشار ، أو الاندثار عبر التاريخ ، وكل صيحاتي بالتزام إجماعهم فهم خير القرون صدقاً ، وفهماً ، والتزاماً ، وهم المرجعية ، لن أوافق الشحور على نسفها جملة ، أو تفصيلاً توصل فيه إلى علم الموارد أدين الله به ، ولا أقبل من شقيقي الأكبر سناً فقط أن يتجاوز بعضه ، فإنها حدود الله في الموارد ، ألتمها كما ألتم حدود الله في الوقف وأنصح بالتزامها .

٤ - من حيث

٥ - من حيث

٦ - من حيث وليس المجال ههنا للتطويل بذكرها . . .

قد يكون حصل توافق عفوي لا ضير فيه ، ولا ضرر ، ولا خطر ، فإنه قول رب البشر : ﴿ إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ﴾ [١٦٦-١٦٧] ، وقوله : ﴿ وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا رَبَّنَا إِنَّا إِتَيْنَا مِنْهُمْ ضَعِيفِينَ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنَاءِ لَعَنَّا كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب : ٦٧-٦٨] ، وقوله : ﴿ أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا ﴾ [ص : ٥] ، وكلها آيات محكمة غير منسوخة من القرآن لفظاً أو حكماً ، وقد تكون منسوخة في مناهج بعضهم سهواً ، أو عمداً ؛ لتكريس الدعوة إلى أشخاصهم ، وأنفسهم ، وذواتهم ؛ إذ يؤجلون نشر ثقافتها ؛ لأن التعجيل يساهم بزعة كيان صنميتهم .

وصلوات الله على إمام الدعاة سيدنا محمد ، فلنا فيه الأسوة والعزاء بصبره ثلاثة عشر عاماً على إقناع عباد الأصنام ، ببديهية لا تحتاج إلى كل هذه المدة ولكنها طبائع عقول المتخلفين ، أو المتضررين من شهادة لا إله إلا الله محمد رسول الله ، ومقتضياتها الإيمان بالشورى بنوعيتها ، آمنّا بها مع الشحرور أو قبله ، مع التحفظ على شطحه في مجال أعمالها نحترم ما أصاب فيه دون ما أخطأ .

وإنما كان إهمال العمل بالشورى أهم أسباب تقهقر الأمة من قبل ومن بعد ، وكنا من المتنبيين لذلك من قول القائل :

وَهَلْ أَفْسَدَ الدِّينَ إِلَّا الْمُلُوكُ وَأَخْبَارُ سُوءٍ وَرُهْبَانُهَا
يَا دُعَاةَ الدِّينِ يَا مَلِحَ الْبَلَدِ مَنْ يُصْلِحِ الْمِلْحَ إِذَا الْمِلْحُ فَسَدَ

وقوله :

فإلى متى صمتي وحولي أمة يلهو بها الحلاج والحجاج
هَذَا بِسُبْحَتِهِ وَذَلِكَ بِسَيْفِهِ وَكِلَاهُمَا مُرُّ الْمَذَاقِ أَجَا

إن مخالفتي له فيما أخطأ فيه لا تجيز لي تناسي وجوب العدل معه
فيما أصاب فيه ، والدليل قوله الله تعالى : ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ
تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ
قَائِمًا ﴾ [آل عمران : ٧٥] ، وقول رسول الله ﷺ عن ملك الحبشة النجاشي
النصراني قبل إسلامه بأنه لا يظلم الناس عنده ، وقوله للأسيرة المعرفة
بنفسها بأنها سفانة بنت حاتم الطائي ، يشهد لها عن أبيها بأنه كان يحب
مكارم الأخلاق .

وهي مقتضى العمل بآية : ﴿ اَعْدِلُوا هُوَ اقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ [المائدة : ٨] .

وكذلك كان الشحرور عند روايته لحديث سمعته أذناه ووعاه قلبه من
كلام بعض أصدقائه رجال السلطة القضائية المضغوط عليهم من بعض
السلطة التنفيذية ؛ ليتوصلوا إلى محكوميتي الظالمة المعروضة في وثائق
هذا الكتاب ، وهي تؤيد ما سمعه وما رواه .

وأسأل الله له الهداية كما سألتها للأعور المستنعل ، ومتابعيه الذين
يرتكبون ازدواجية المعايير عندما يزعمون مناهضة المشروع الفكري
للشحرور ، ثم يناهضوني وأمثالي من الملتزمين بمناهج المحدثين
والفقهاء ، وهذا من الأدلة على مزاجيتهم في التعامل مع ركاب القطار
الدعوي الإصلاحية يتناسون كل هذا المشترك بيننا ويبحثون عن المشترك
مع أبناء الديانات الأخرى .



١٠ - ازدواجية وتوضيح ضرورتها وسببها ومبرراتها

هي عند احترامى لأحكام قضائية شرعية ثبتت الوقفيات ، ولحكم النقض قبل ارتكاب مستشارين اثنين لازدواجيات عددها ثمانية هي أنهما حرما على الجنائيات :

- ١ - توصيفها الجرمى للقضية بحقى .
- ٢ - اعتمادها تقرير الخبرة .
- ٣ - عدم تدقيقها لمستندات ادعاء الجمعية .
- ٤ - عدم تدقيقها لمستندات ادعاء الأوقاف .
- ٥ - عدم اعتمادها لشهادات أصحاب المال .
- ٦ - عدم اعتمادها لقرار التفتيش بشأن القرار (١٤٩) .
- ٧ - عدم اعتمادها لشهادات المستفيدين من الدور .
- ٨ - تبرير حكمها لعدم وجود تزوير ، ثم أحلا لها كل المذكورات الثمانية دون طروء أية مستجدات .

وقارن نص أقوالهما المعروضة في الصفحات : (٩٢ ، و ٩٦ ، و ٩٧ ، و ٩٨) مع نص أقوالهما في الصفحات المعروضة مباشرة بعد هذه الصفحة خاصة الرابعة والأخيرة من حكم النقض ، وهي

الصفحة (٤١٣) وسترى بعد التدقيق والمقارنة بأن رئيسة الغرفة تنزهت عن ازدواجية المعايير ؛ لشرف الضمير تحت هاربة من الضغوطات ، ولم ترتكب ازدواجيات أخطر من الجنايات بعددها (٢٤) خطأ ذكرناها في الصفحة (١٠٠) وما بعدها قد ارتكبها حلاق النسب والعدالة في جلسة (٤ / ٣ / ٢٠٠٨) عند نظره لمدة خمس دقائق رفض فيها استلام مذكرتين من محامين بالوكالة عني يكتفي بواحدة في الجلسة التي سمح لخصومي تمثيلهم بالمحامين عرابي والحامض حضرهما الجلسة رغم رفض النقض لظعنهما شكلاً ومضموناً وموضوعاً .

بل لقد تأدب معهما في الخطاب بتعامل لبق مختلف منه عن تعامله مع وكيل المحامي كوجان المتأدب معه تمام الأدب أثناء تقديمه مذكرة الدفع فكافأه بالصراخ بوجهه صراحاً مرفوضاً في مسلكيات القضاة بوجوب تعاملهم مع طرفي التمثيل للقضية عدلاً بينهما ، وهي شكليات عند التقاضي ، وقد تغتفر في مجلس القضاء إذا صدرت عن مريض الأعصاب الذي يتداوى بأدويتها ، ولكن هل يغتفر تجاوزه القرار الناقض كله أم هل يجوز تفسير هذا التجاوز بتصديق أقوال الشهود عن اللغة المستعملة في الوساطة لديه من ومع المذكور في الصفحة (٨٨) سميره في المقاهي

وما أدراك ثم ما أدراك فقد رأهما شهود جاهزون للإدلاء بما رأوا وبما سمعوا أيضاً عن ضغوط مورست تحدث بها كثيرون لكثيرين .

إنني لم أسرد أرقاماً متسلسلة لازدواجيات القضاة فالكتاب حسب عنوانه داء بعض الدعاة للكني أتمثل الآية : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ﴾ [إبراهيم : ٤٢] وقول الشاعر :

إِذَا رَأَيْتَ ذَوِي ظُلْمٍ فَقُلْ لَهُمْ سَتَنَدْمُونَ وَحَازِرُ أَنْ تُوَافِقَهُمْ
لمخالفتهم لثمانية كتب برأتني وأدانت خصومي ، وكلها بتواقيع
وزير العدل الحالي الأستاذ أحمد حمود يونس ، وقد عرضنا بعضها ضمن
الكتاب في صفحاته (٢٧ ، و ١٧٠ ، و ١٧٨) ، وأرقامها على الغلاف
الخارجي ، فإذا رأيت من يرجح أقوال مسيلمة على الصديق فاعلم بأنها
أشراط الساعة الكبرى ، فإن لم تصدقها فهل تصدق أن أحداً من البشر
يستطيع قراءة صفحات إضبارة الدعوى وعددها (٤٦٠٠) أربعة آلاف
وست مئة صفحة ليقضي بها بعد بضعة أيام فقط من استلامه مهمته في
المحكمة مع عشرات الدعاوى التي فصلت معها في اليوم نفسه ؟



باسم الشعب العربي في سورية

محكمة النقض - الدائرة الجزائية - الغرفة : إقتصادية

الرئيس السيد : هشام الشعار
المستشاران السيدان : كامل عويس - وفارس صطوف ندبا بالقرار/٩٨/تاريخ/٢٥/٢٠٠٨/٢٠٠٨/٦/٢٥/
الطاعن : - الدكتور الشيخ عبد الله دك الباب
- جمعية الشيخ بدر الدين الحسين
الخصم في الطعن : - الحق العام
- السيد وزير الاوقاف - إضافة لمنصبه
- رئيس جمعية المحدث الأكبر الامام الشيخ بدر الدين الحسني
الخيرية إضافة لمنصبه
- عبد الله بن صبحي دك الباب

الجرم : اختلاس وإساءة الائتمان على الأموال العامة
القرار المطعون فيه : الصادر عن محكمة الجنایات الأولى في دمشق برقم/٢٠٩/٦٦٩/ تاريخ/٢٠٠٨/٤/٣/

المتضمن : حبس الطاعن عبد الله دك الباب مدة أربع سنوات وأربعة أشهر وخمسة أيام مع الأشغال الشاقة بعد التخفيف وبالتشميل بالعفو وإلزامه بدفع غرامات مالية ٠٠٠ إلى آخر ماجاء في القرار ٠٠٠٠
- إن الهيئة الحاكمة بعد اطلاعها على استدعاء الطعون المقيدة الثلاثة بتاريخ/٢٠٠٨/٤/٢٩/ و/٢٠٠٨/٤/٢٣/ و/٢٠٠٨/٤/٢١/

وعلى كافة أوراق الدعوى
وعلى مطالبة النيابة العامة المؤرخة في/١٢/٥/٢٠٠٨/ وبرقم/١٠٩٩/
المتضمنة طلب رد الطعون موضوعا
وبالمدولة أتخذ القرار الآتي:

في أسباب الطعن : ١- أسباب طعن جمعية شيخ بدر الدين الحسني
الجهة المدعية

- القرار الناقض صدر بالأكثرية دون أن يبين من هو المخالف ولا أسباب المخالفه والاكثرية لم ترد على المخالفة من قرارها مما يجعله معدوما .
- الخبراء لم يستمعوا لأي شاهد وإنما عندها انتقل الخبراء إلى مقر الجمعية كان لابد وان يكون من يستقبلهم ويقدم العون لهم
- أموال الجمعية هي أموال عامه بحكم المادة /١/٧٥/ من قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة
- ثبوت الجرم بالخبره حتى أن تحقيقات بعثة التفتيش استوثقت من الاختلاسات وغيرها من التصرفات واعترافاته الأولية صحيحه وعدد ما أقدم عليه بتصرف أموال الجمعية

((٢))

- التعویض المحكوم به لا یتفق مع الواقع والمنطبق ولا حتى لم یحكم بالتعویض المعنوي وما رد طلب الجهة المدعیة إنما هو ماسهی عنه تقرير الخبرة والمحكمة لم تحكم بالحجز الاحتیاطي لجهة البینه والحجز جعله تنفیذا وما الحكم بعدم منعه من الإقامة لا یقوم على أساس حتى انعكاس آثار افعاله على مجموعة من خطباء الجوامع .
- لاسند لتشمل أفعال المحكوم علیه بإحكام العفو العام ولتنافی ذلك مع العقوبة والقائمة منها ٢- أسباب طعن المحكوم علیه عبد الله ذك الباب :

-
-
- الطاعن سلیلة اسرة عریقة بكل صفات الخیر المحكي عنها بالدين والدنيا لكن صدامه مع اهل الدنيا مثل براءة الحلاق وغير مثل هیثم السیوفي ومحمد جمال البهرة ماجعله عرضة للاثهومات بالشكوك بشراء مساكن وتزویج الشباب أنها من أموال الجمعية .
 - والجهة المدعیة هي من صرفت وقررت الايصالات والارومات وما نسب له من اختلاس لمبلغ ثلاثة ملايين ليرة سورية إلا محض افتراء وليس هذا المبلغ إلا بناء مستوصف في قبو بناء جامع الاحسان ومعتمد البناء لم یجز بعد عمله حتى تاخر بتقديم تقريره كذلك وقائع مبلغ القرعاوي فانه اقره باستلامه الايصالات وان جمیع الحسابات الخنامیه صحیحه وكل عام تتم هذه الإجراءات وتطرق الهيئة العامة .
 - أما بالنسبة للتزوير في النسخ الصفراء في دفاتر المتبرعين والتي لها عمر مايزید عن عشر سنوات فإنها مزورة من قبل المحامي الجديد .
 - المحكمة لم تتبع القرار الناقض وأعلن كل ماجاء في لوائح جهة الادعاء وأهمل وجاء علیه تقرير بعثة التفتیش .
 - اعتمد القرار الطعين تقرير حسابات الجمعية عن الفقره من/١٩٩٤-٢٠٠٤/وهذا اعد في وقت كان الطاعن قد ترك أمانة السر ومن قبل خلق الجمعية المدعیة دلیلا لنفسها .
 - المحكمة لم تبحث في رجوع الطاعن عن أقواله الأولیة أمام قاضي التحقیق باستثناء أقواله لجهة شراء شقق وهذه من ماله الخاص لاعلاقة لاموال الجمعية به والمحكمة فسرتة ضده كما أن المحكمة اعتمدت الدراسة المعدة من الجمعية والمخالفات المالیة . محمد جمال البهرة احد منفذي القضية ضد الطاعن . وكذلك هیثم السوفي والمحكمة اكملت كلامها والتفتت عن /٢٢/شاهد وهم رؤساء جمعیات ومحاسبوها وعاملون فیها فاعتماد الخبرة كان على دراسة جمال البهره .
 - الشاهد فارس رابعة لا یعرفه الطاعن ولاتواقیع له المحكمة لم ترد على إجراء الخبرة على التوقيع .
 - كذلك أقوال الشاهد مازن الحبال ليس في أقواله إدانة ولا تصلح للحكم لأنه لا یعرف شینا .
 - والحكم أخطا باعتماد أقواله كما رأت واقعة تسجيل شقق لمن كانوا شهود الجمعية لم تثبت أن أموال الشراء من أموال الجمعية .
 - أما تقرير الخبرة فممثلون بالقرار الناقض وجمیع الايصالات المزورة الارونه لاتعود له ولا من فعله .

((٣))

- معظم الشهود اثنوا على الطاعن والجهة المدعية لم تثبت أن مصدر الشراء أو الترويج من الأموال المختلصة وما جاء بواقعة عمار قزیز وسامر قباني ويجعل المبلغ هو خمسمائة ليرة سورية وليست خمسمائة ألف ليرة سورية وكذلك أقوال الشاهد محمد حسن الحسين
 - وكذلك إقرار الشاهد التحلوي لتبرعه بمبلغ اربعون ألف ليرة سورية وليست ٤/ألف ليرة سورية .
 - كذلك نادر تسابحجي وما ورد باقواله انه تبرع بمبلغ خمسين ألف ليرة سورية وليس مبلغ خمسمائة ألف ليرة سورية وكذلك الشاهد مسلم تسابحجي .
 - وتقرير الخبرة الثلاثية جانب الصواب الذي ماشى هيثم البحرة والسوفي وثلثه أساس مشكلة العقارات في الجمعية والتي بسببها فصل السوفي من الجمعية فاستنباط الأدلة في غير محله .
 - والمحكمة لم تبين الحكم بمبلغ التعويض سواء المادي أو المعنوي ولم تبين اسسه فمادام هناك حسابات من الهيئة ومحفوظه لدى الرقابة فلا وجه من اعمالها رغم على ماانتهى إليه تقرير الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش
 - القرار اعتبر أموال المتبرعين هي أموال وزارة الاوقاف أموال الجمعية وحكم على هذا الأساس في حين أن أموال المتبرعين تعود إليهم ودور وزارة الاوقاف وصافيه ودور الجمعية بتنظيم وتنفيذ فالقرار الزم الطاعن بمبالغ للجهة المدعية لاستحقاقها وبدون سند قانوني
 - كذلك اعتبر أن أموال الجمعية أموال عامه وهي غير مانص عليه قانون العقوبات الاقتصادية وغير مشموله باحكامه .
 - .. المحكمة لم تبين عدم الأخذ بشهادة كل من رئيس الجمعية الاسين وغيرها .
 - .. وتناقش الأقوال التي تفيد متابعة دعاوي العقارات /٢٧٣و٢٧٥/قنوات والقرار لم يناقش هذه الأمور أو الرد عليها وصك الرصيد للمرحوم علي عيسى بمبلغ خمسمائة ليرة سورية وليست خمسمائة ألف ليرة سورية فالادعاء لهذه النواحي لاملح لها .
 - .. فالمحكمة لم تناقش كل الأوراق والمستندات فالقرار لامستند له ولا أساس
 - فالقرار جائب القانون والصواب .
- في القانونون : حيث أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه كانت قد انتهت بقرارها إلى
- =====
- وبإساءة الائتمان عليه وفق المادة/١٠/ب/ عقوبات إقتصادية وعاقبته بعد إعمال أحكام قوانين العفو العام اشامله لتاريخ انكشاف فعله من عام /٢٠٠٣/ولغاية /٢٠٠٦/والاشغال الشاقة لمدة أربع سنوات واربعة أشهر وخمس أيام والغرامة/٤٨٢٧٣٢٥/ليرة سورية وإلزامه بدفع مبلغ المبالغ التالية/٥٥٧٧١١٠٩/ليرة سورية للجهة المدعية جمعية المحدث الاكبر الامام بدر الدين الحسيني الخيرية إضافة لمبلغ خمسة مليون ليرة سورية كتعويض . ومبلغ ثلاثة مليون ليرة سورية إضافة إلى الفائدة القانونية بنسبة ٤%/ من تاريخ الابتداء وحتى السداد التام إلى الجهة المدعية وزارة

((٤))

الأوقاف ومديريتها من سند التعويض ٠٠٠٠٠ الخ ٠٠٠٠٠٠ وكان هذا على خلفية ما استوثقت منه المحكمة الموضوع والأدلة التي تمت إمامها وبشرافها في التدليل على الوقائع الجرمية التي تمت في بند الدفاع عن القرار الطعين والتي تجلت بتصرفه بأموال الجمعية والتي ترد إليها من اهل الخير من خلال التبرعات عن طريق شراء منازل وعقارات لأشخاص مبيته اسمائهم في الوقائع والأدلة شريطة أن يتم إعادة المنزل أو إشعار لأولاد الطاعن المطعون ضده عبد الله دك الباب كما وأنها استوثقت من وقائع قبضه مبالغ مالية والتصرف بها دون أن تبرر بتسجيلها في سجلات الجمعية ومنها ماتعود بتسجيلها على خلاف ماهي عليه الحقيقة وان ما أثير قى واقعتي المبالغ لمبلغ ٤٠/ ألف والمبلغ الآخر ٥٠٠/ ألف ليرة سورية فان هذه الوقائع وفق الدفاع وشهوده لأشيء يفيدها فالمحكمة أثبتت الأدلة من اصحابها صحة الواقعتين لكن الوقائع الأخرى سواء لجهة ماتعلق بباقي الأرصاف أو ما استظهر من واقع السجلات والخبرة الحسابية التي جاء متوافقة مع واقع سجلات وبما دون فيها مما يتعلق بالمبالغ وبما جاء بقرار محكمة الموضوع من الرد على ماجاء بباقي الدفاع مما يجعل هذه الهيئة ترى أن المحكمة مصدرة القرار الطعين قد أحاطت بوقائع القضية وناقشت أدلتها وعللت قرارها وسببته وتبقى أسباب مجادلة محكمة الموضوع بقناعتها بالأدلة المساقاة الملف وبما تناقش به الخصوم وتبقى الأسباب موضوع طعن المحكمة وعليه لاخرج عن قناعة أدلة بالوقائع الجرمية التي دلت عليها ورأت فيها الكفاية لإدانته فضلا ما عليه حجبتها لأسباب التحقيق وبالتالي صعودها من الحد الأدنى للعقوبة كلها له ما يبرره بملف القضية فجاء قرارها محمولا على أسبابه الموضوعية .

وأما لجهة القانونية فان المحكمة عللت قرارها على اعتبار أن أموال الجمعيات الخيرية إنما هي أموال خاصة لكنها الاعتداء عليها تعتبر بحكم الأموال العامة فتكون قد اتبعت القرار الناقض وبما جاء فيه من أسباب كانت محل اعتبار في القرار الناقض أزيلت بما ناقشته محكمة الموضوع ودلت عليه مما يستوجب رفض أسباب طعن دك الباب

أما بالنسبة لأسباب طعن الجهة المدعية فان هذه المدعية وبما صان لها القانون وتبين المادة ٣٨٠/ من قانون أصول المحاكمات الجزائية من حقوق الطعن بها فان المحكمة كانت قد رأت بما قضت به لجهة الحق الشخصي والالتزامات المدنية لم يكن جزافا وإنما على خبرة حسابية ورأت بما قضت به من مبالغ مالية فيه جبر الضرر الحاصل واللاحق بالجهة الطاعنة وتبقى هذه الأسباب والتي من ضمن حقوقها المصدق بالطعن يعدو مجادلة محكمة الموضوع مما يستوجب رفض هذه الأسباب .

لذلك فقد تقرر بالإجماع

١) رفض الطعنين موضوعا

٢) مصادرة التامين

٣) إعادة الملف إلى مرجعه

قرار صدر في /شعبان/١٨/٨/٢٠٠٨م الموافق /١٧/شعبان/١٤٢٩هـ

قوبل

الرئيس

المستشار

المستشار



وأما جوابي عما استثاروا به نوازع الغيرة عند بعض من قد أجلت خدمتهم بشراء الدور من العاملين في حقل المعهد أو الدعوة ، ضد من عجلت لهم قبل غيرهم ممن ذكرت أطراف ألقابهم ضمن الكتاب ، فالسبب في ذلك أنني كنت محققاً رغبة المتبرع بالذات ، وهو الذي قرر الأولويات لهم ، وما كنت إلا عارضاً ظروفهم المعاشية والأسرية عليه ، فقارنها هو ثم اختار واجتهد جزاهم الله خيراً .

وأما ما كان في الكتاب وملحقه من غيبة فالقول بجوازها إجماع مرجعياتنا ألمحت إليه في الصفحة (٢٦٥) من قول الإمام علي بن المديني : « أن يكون هؤلاء خصومي عند الله أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ أني لم أذب عن سنته » .

إن أقوال العلماء الثقات بجوازها قوية جداً فلذلك كانوا أنفسهم منسجمين بين أقوالهم فيها وأفعالهم تمثلت أن بعضهم قد جرح أباه أو ابنه أو شيخه ، ولا يبالي يراعي بذلك المصلحة الدعوية يقدمها على أي اعتبار آخر مستدلين بقول رسولنا ﷺ عن معاوية بأنه صعلوك ، وعن أبي الجهم بأنه لا يضع العصا عن عاتقه ، وهي نصيحة لفاطمة بنت قيس يقدم مصلحتها الزوجية على مصلحة سمعة من قد خطبها ، والحديث في الصحاح ، وقد عنون له الإمام النووي في « رياض الصالحين » « ما يباح من الغيبة » فإذا تجرؤوا على رد فقه النووي فسأسلسلها ازدواجية يقدمونها مع إمامنا النووي رَحِمَهُ اللهُ ، وإنك لن تجد مصلحة أولى بالاعتبار من مصلحة جيل يغرر به ؛ لينحرف عن مقاصد الشرع التي حرمت التكفير بمزاجية والغلو ، والتطرف ، والتعصب ، والإمعية ، والتبعية العمياء ، والتشردم ، والفئوية ، والقذف ، ونهب الوقف يجاهرون بها ، وهي أكبر من السبع الموبقات لفداحة خطر نتائجها على المصالح العامة والخاصة

وهي الفسق بعينه يجوز شتم مرتكبه الفاسق وإنما سباب المسلم لا يجوز .

ومن ازدواجية معاييرهم استدلالهم بقول ابن الجوزي : « اعلم يا بني بأن لحوم العلماء مسمومة ، وعادة الله في هتك منتقصيهم معلومة ، فمن أطال لسانه على العلماء بالثلب ابتلاه الله قبل موته بموت القلب » وهي حكمة صحيحة ، ولكن توضيحها مهم ، وهو بأن مخالف الإجماع ليس من العلماء ، بل هو مثل البغاء ، وكان ابن الجوزي شديداً على الجاهلين ومخالف الإجماع ، فهو منجنيقهم ومن طبقة ابن حزم ، قد أبغضوهما لذلك ثم يحتجون بقوله ويغالطون ؟ لذلك قلت عنهم في شعري :

لُعُوبُ الشَّرْعِ فِي قَدَمٍ تَدُوسُهُ

لأنه السفیه في فتواه التي لا تقل سفاقة عمن يضع المصحف الشريف تحت قدمه فيستاها لان معاً التعزير بعد أن هبط بمستوى كرامته إلى مستوى النعل فلا قيمة له بعد أن تشبه ببلعام من السابقين ، أو اقتدى بجورج بوش من المعاصرين ، وانتصر لهم الزنابير والطراير منزعين فكانوا أسوأ من الحبش خارق الإجماع المجاهر بذلك حتى في صحيفة الثورة عند رثائه للشيخ صادق حبنكة الذي نصحه بالتزامه ، فما عمل بنصيحته إلا في مجلس الشعب عندما ناصر الطوائف المعارضة لاقتراح مشروع تعديل قانون الأحوال الشخصية لديها ، حرصاً منه على التزام الإجماع عندها ، دون حرصه على التزام الإجماع عند المسلمين وأئمة المذاهب أو لا يعتبرهم من أئمة التنوير إذا أجمعوا .

وأما عما كان في الكتاب من نيمية فالقول بجوازها إجماع الفقهاء ، والدليل عليها من عشرات الأدلة من الكتاب والسنة منها إقرار رسول الله ﷺ لسيدنا عبد الله بن مسعود عندما نمَّ إليه مقالة : « هذه

قسمة ما عبد الله فيها » عند قسمة الغنائم ، ولم ينهه عما فعل ، وإنما تستحلها بعض قيادتهن لمصلحة شخصية ، وإنما أستحلها لمصلحة عامة هي حقوق عامة للمسلمين طلاب العلم الشرعي ، والحديث الشريف : « المجالس بالأمانة إلا ثلاثة مجالس : دم حرام ، أو عرض حرام ، أو مال حرام » هو الخاص ، والوقفي العام من باب أولى ، فلا تتغافل عن هذا المعنى الذي تذكره كبيرهم عندما نمّ إلى صاحبه وزير الأوقاف الأسبق عام (١٩٨٨) قول الشيخ الدادا وقول المهندس الكلاس أحد أتباع عراضة الرفاعي عما قيل عن ملكية في سهل الزبداني للفيلا المجاورة لمزرعة الشيخ سارية الرفاعي ، واقتديت به في الجلسة نفسها ، وبلغته ما قيل بحقه عن المصاحف الأثرية التي أهداها إلى بعض المسؤولين والسفراء فأعادوها إلى حيث كانت في الأموي بقصة معروفة عند خبراء الأثریات .

وأما ما كان في الكتاب مما أسموه تشهيراً فقد أوضحنا بأنه الرد العلمي نجزم بجوازه أو وجوبه وبضرورة التفريق بينه وبين التشهير ، وقد استحلوه بأمثلة كثيرة منها مساهمتهم بنشر الشريط المصور على (CD) عن شباب في البلدة يرجئ إصلاحهم ، ونتمنى لو أنهم لم يتورطوا بعرض صور بعض المتسكعين إيحاء بقذفهم ، وكم فيهم من بريء يجب معه التزام أحكام سورة النور ، أو إصلاحه بالأسلوب النبوي الذي استعمله إمام الدعاة رحمه الله مع خوات بن جبير ممازحاً إياه : « ما فعل شراد جملك » متألفاً قلبه بهذه المداعبة التي تبعده عن نسوة تعلق بأنهن يفتلن قيداً وحبلاً لجمله الشرود ، فهلا تجاوزوا عن متسكع بمثل ما تجاوزوا به عن متشدق متبوعهم حين قال أمامهم عن مساهم بعشرات آلاف الليرات السورية لجمعية حفظ النعمة بأنه شريك الله .

والخلاصة : فإنني عند الجرح لم أتزيد بكلمة واحدة عما قاله أو تابعه أو وقعه ، أو خطبه ، أو درسه المجروح وإنني لا أزال مستعداً لمناظرته أمام الملاء أو المحكمة إذا لجأ إليها بأية دعوى محتملة ، فالدفع جاهزة

وثائق أصلية وأدلة وشهود عدول يشهدون الحق لا يشهدون الزور .
وأظن بأن أية لجنة علمية تحكيمية محايدة عن العراضات لو كانت
هيئة إشراف تناقشني كتابي وملحقه ستمنحني عليه شهادة الدكتوراه الثانية
بعد الأولى التي حصلت عليها من الجامعة التي منحت كلاً من الوزراء
والعلماء الطرابلسي وزيادة والأيوبي والسيد وحسون وعوض والسيد
البحام والبزم وبعض أبناء كفتارو والفرفور والبناني ورايح وراجح
والشيخاني والبغدادي وعجك والمكتبي والعربي والحسن والقاري
والمؤنس والحموي والحافظ والقهوجي والحمصي والخطيب والجمل
والقاضي والطحان والمخزومي والميقرى وديب وغيرهم كثير .

فإن كانت معتبرة فلي ولهم ، وإن كانت غير ذلك فعليّ وعليهم بأن
واحد ، وقد أرحت حسادي من عناء إثبات ذلك عند صراحتي بذكر اسم
المصدر والأسلوب الواحد ، فإن كانت صواباً أو خطأ فعليّ الجميع على
حد سواء ، ومن أحلّها أو حرّمها لبعض دون بعض فقد أكّد الازدواجية
السابعة والعشرين ، فيا أيها المريض بغلو التنزيه لأحد هؤلاء المذكورين
أو أمثالهم أَدْعُوكَ لمقارنة تواقع وأختام الشهادات مع بعضها لتتقن
مصادقيتي ، وإنما اضطر المذكورون إلى اللجوء لهذا الأسلوب بسبب أن
باب الدراسات العليا كان متعمداً إغلاقه عند جماعة كلية الشريعة فيما
مضى خشية أن ينافسهم في الشهادات العلمية أقرانهم أو طلابهم .

ولعليّ في توضيحي لما سبق بيانه أكون ملتزماً الآية الكريمة : ﴿وَمَا
أُرِيدُ أَنْ أَمْلِكَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنهَكُم عَنْهُ إِنِ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا
اسْتَطَعْتُ﴾ [هود : ٨٨] ، والآية الكريمة : ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ
الْقُرْآنَ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود : ١١٧] .



النتيجة

ورد في الصحاح : أن السيدة زينب بنت جحش سألت رسولنا ﷺ :
« أنهلك وفينا الصالحون قال : نعم إذا كثر الخبث » ، وهذه نبوءة
تحققت بمظهرها عند من يصنعون قوالب الدين الفكرية والفقهية حسب
أمزجتهم الشخصية ومصلحتهم الخاصة ، يدورون معها حيث دارت
ويغالطون بتسميتها « مصلحة الدعوة » وإنما هي الدعوة لأنفسهم قد
اختلطت مع الدعوة إلى الله الذي أمر بإقامة العدل كل مكلف من أهل
العلم ، أو السياسة على حد سواء ، وأما المرونة في استعمال المصلحة
دون ضوابط ، فإنما هي ميوعة لا متناهية يسمونها حكمة ، يحلونها
لأنفسهم بعد أن حرّموها على رجال السياسة إذا مارسوها تحت عنوان
(المصلحة العامة) فيقدمون بذلك الدليل ذا الرقم الواحد بعد المئة .

إن عدم الانضباط بضوابط المصلحة على ميزان الشريعة كان يسميه
الوزير الأسبق المرحوم عبد الستار السيد (عهراً) ، وكان يسميه المدير
الأسبق الشيخ أحمد القاسمي (أي نعم) ينسخ مدحاً لمن يقال عنه (عبد
صالح) وكانت تسميه العامة في أمثالها (دين شغل اليد) وكان يسميه
الفكاهي دريد لحام (كاسك يا وطن) إنه قد طفّ الصاع من ازدواجيات
زادت عن المئة ، ولربما تضاعفت أضعافاً في ميادين فروع مسائل الفقه .

﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [فاطر : ٨] . وقال الشاعر :

إِنَّ الْبَلَاءَ يُطَاقُ غَيْرَ مُضَاعَفٍ فَإِذَا تَضَاعَفَ صَارَ غَيْرَ مُطَاقٍ

لأنه صار فكاهة تضاف على الطرائف منها قصة الواعظ الذي كان يأمر الناس بالجلود والكرم وعندما عملت زوجته بتوجيهاته صار ينهاها عن الكرم ، ويوجب عليها الاقتصاد ويحرم إنفاقها من مال الزوج ، إننا لا نوافق عصاة الازدواجيات في استدلالهم مطلقاً بأن الفتوى على حسب المستفتي فهذا قياس فاسد حتى لو كان أصله من حديث صحيح في ترخيص القبله للصائم للشيخ دون الشاب فالحديث حجة عليهم وليست لهم ، فإن الله لم يجعل الشفاء فيما حرمه ، ولذلك الأطباء يحرمون على مريض السكري تناول السكريات ، ويعالجون الأمراض باستئصال جذورها وأسبابها خشية السرطنة بتفاهلهم . وبما أنهم يقرؤون البردة مثل القرآن وفيها قول البوصيري يتناسونه .

وَالنَّفْسُ كَالطِّفْلِ إِنْ تَهَمَّلَهُ شَبَّ عَلَى حُبِّ الرِّضَاعِ وَإِنْ تَفَطَّمَهُ يَنْفَطِمُ
فذلك مما يوجب عليهم الفطام عن الازدواجيات .

ولا أوضح من أن رسولنا ﷺ رفض الترخيص بالزنا للمريض والمبتلى به ، وعالجه بالإقناع التربوي أتجه لبنتك أو لأختك وهو أحد أدلة تحريم الازدواجيات قد أقلع عنها كلها خير القرون آل البيت الأطهار والصحابة الأبرار والفقهاء الأحرار ، فما رأينا عندهم أية مزاجية في تخصيص نص شرعي أو تقييده ، لذلك وجبت القدوة بهم ؛ لأنهم يخشون الله ، هم بحور العلم منهم نستقي ، ومعهم نكون ؛ لأنهم

الصادقون ﴿ يَكَايُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ [التوبة: ١١٩]

﴿ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَّنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا ﴾ [الأحزاب : ٢٣] ، كما بدلت السواقي جماعة الفتاوى الجاهزة حسب الطلب لا ينفعها التباكي عند الاستسقاء ، أو دعوتهم الناس إلى صلاتها ؛ لأنهم منغمسون في الظلم المحرّم بصريح الحديث القدسي : « يا عبادي إني حرّمت الظلم على نفسي ، وجعلته فيما بينكم محرماً فلا تظالموا » وليسوا ممدوحين بآية : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ ﴾ [فصلت : ٣٣] ؛ لأنهم لم يعملوا صالحاً ، بل فساد لا يمتدحون عليه ، بل يذمون بآية : ﴿ وَيَلُّ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [المطففين : ١] ، وفي كتاب الله المدح والذم لا يجتمعان ؛ لأنهما متناقضان مختلفان ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء : ٨٢] ، ومن كتاب الله تعلمنا استعمال ميزان المحاسن والمنافع والمساوئ والمضار ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَّفْعِهِمَا ﴾ [البقرة : ٢١٩] ، وبنتيجة استعمالنا لما ذكرناه من هذه الآية ، أو من أقوال المحدثين في الجرح والتعديل الموضوعي دون العاطفي ، وبعد أن وضعت على الكفة الأولى من الميزان المنافع والمحاسن المتحققة من الانتماء إلى عراضة من هذه العراضات مراعيًا إنصافها بذكر محاسنها ، ثم بعد أن وضعت على الكفة الثانية من الميزان نفسه المساوئ والمضار المتحققة من الانتماء إلى عراضة من هذه العراضات مراعيًا إنصاف الحقيقة بذكر مساوئها المذكورة من كل أو جُلٍّ أو بعض معاصيها في الازدواجيات دون توبة عنها ومنها ، فسنخرج بالنتيجة الواضحة عند أي حيادي : بأن إثم الظلم والمعصية الذي تحقق من هذا الانتماء أكبر من النفع الذي تحقق من هذا الانتماء بازدواجية

المعايير ، وهي أخطر من انفلونزا الطيور والخنازير باعتبار أن هلاك الدين أقطع ، دينك دينك إنما هو لحملك ودمك خذه عن الذين استقاموا ، راجياً بهذا التشخيص والعلاج والنتيجة التي تكونت عندي من خلال تأملاتي ومعاناتي لما رأيته وسمعته في الوسط الذي عشت فيه طفولتي وشبابي وكهولتي وشيخوختي أن أكون بذلك ممن ينفي عن هذا الدين تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين المجروحين جرحاً معللاً ، وعددهم أقل من الممدوحين مدحاً معللاً قد قمت بهذا الواجب الذي أهمله كثير من وزراء الأوقاف لانشغالهم بقبض الهدايا عن نشر الهداية ، وهي صمام الأمان المستقبلي لحفظ العباد والبلاد .

أَعَاهِدُ خَالِقِي مَا دُمْتُ حَيًّا سَأَخْدِمُ دَعْوَةً فِي فِكْرِ حُرٍّ
لم يحرّضني على نشر هذا الفكر أي مخلوق .

وأخيراً : أقدم اعتذراي عن عدم وجود مقدمة للطبعة الأولى من الكتاب ، وما كان فيها من نقص فهو الدليل على بشرتي ، لا أبرر ولا أنظر إلى نفسي إلا كما أنظر إلى غيري من الدعاة والبشر الخطائين وخيرهم التوابون إشفاقاً على أنفسنا في الآخرة بعد إشفاقنا على مصير الدعوة ما دامت بأيدي من لا يقبلون نصح الناصحين فهي لا تبشر بخير حتى نلتزم جميعاً قول الله : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد : ١١] فقد رأيت الصالح منهم مغفلاً ، والمنافق عليماً باللسان لا يقول : وإسلاماه إلا إذا انتهكت مصالحه الخاصة إلا النادر وقليل منهم .

وللعماد الأصبهاني قوله : « لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا وقال في غده : لو غيّر هذا لكان أحسن ، ولو حذف هذا لكان أفضل ، ولو

زيد هذا كان أجمل ، وهذا من أحسن العبر ، وهو دليل على استيلاء
النقص على سائر وجملة البشر » .

أيتها المغالطة ، أيها المغالط :

سَتَعْلَمُ فِي الْمَعَادِ إِذَا التَّقَيْنَا غَدًا عِنْدَ الْمَلِكِ مِنَ الظُّلُومِ
لقد أبرأت ذمتي ، وأسأل الله الهداية لنا ولهم ، وتبرئة ذمتهم تجاه
من قد ظلموهم حقوقهم المادية والمعنوية التي يحاسبون عليها يوم الجزاء
يوم يقاد للجلحاء من القرناء .



فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة الملحق	٢٧٧
مسرد أرقام وعناوين الازدواجيات الجديدة	٢٧٨
المناصحة ليست تشهيراً وفتنة . ونص الفتوى	٢٨١
رموز الدعاة ليسوا معصومين أو فوق الشبهات المالية	٣٤١
استحلال القذف تستيراً على نهب الوقف	٣٥٢
لون الكتاب وأمثلة عن فقه المتشردمين	٣٦٨
أحقيتهن بالعقارين لأعدادهن ونشاطهن	٣٨٠
سبب قرار وزيري الأوقاف والشؤون	٣٩٥
أحقية بالعقارين للقبسية أو الكزبرية	٣٩٨
توقيت النشر	٤٠٠
تناغم مع المهندس الشحرور	٤٠٣
ازدواجية وتوضيح ضرورتها ومبرراتها	٤٠٧
النتيجة	٤١٨



هذا الكتاب

مساهمة بنشر ثقافة الوعي الفقهي عن أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية وهي ثقافة قد اضمحلت ، يروي فيه المؤلف قصته مع ماسونى وبعض القبيسيات والمشايخ والمسؤولين وغيرهم ، خالفوا الإجماع الشرعي والقانوني، فنصحهم بعدم تجاوز حدود الله، فأسقطوا عليه تهمة هو منها يرى أمام الله، فكتب هذا الكتاب لتصحيح مسار الدعاة، أملاً منهم العودة إلى خلق الدعاة، وترك العراضات الموصلة إلى الظلم المتمثل باستحلال معصية الله بازواجية المعايير، والتبعية العمياء، والإمعية، والاستخفاف بالعقول، واستغلال أموال الاتباع، وضرورة نبذ الغلو والتعصب والتطرف.



وفيه مناقشة لكتاب وزير الأوقاف زياد الأيوبي رقم (٢٢٥)، وفتوى الشيخ كريم راجح بشأن العقار الوقفي (٢٧٣) قنوات بساتين تنظيم كفرسوسة مردودة :

١- بالأحكام القضائية القطعية الصادرة عن القضاء الشرعي المختص بالأرقام :

- (٦٠٠) تاريخ : ٩٥/٢/١٦ ، مصادقة أصولاً برقم أساس (١١٢٣/٨١٢) تاريخ: ٩٥/٨/٢٨ .
- (١٣٠٨) تاريخ : ٩٦/٣/٢٨ ، مصادقة أصولاً برقم أساس (١٩٦/٩٣٥) تاريخ: ٩٦/٥/١٢ .
- (٤٩٧) تاريخ : ٩٧/٢/٢٣ ، مصادقة أصولاً برقم أساس (٢٨٦/٨٣) تاريخ: ٩٧/٤/٨ .
- (٥٨٤) تاريخ : ٩٧/٣/٣ ، مصادقة أصولاً برقم أساس (٢٨٥/٨٢٢) تاريخ: ٩٧/٤/٨ .
- (٤٤٦٢) تاريخ : ٩٧/٧/٢٢ ، مصادقة أصولاً برقم أساس ٢٦٦٢/٢٩٦٨ تاريخ: ٩٧/١٢/٢٨ .
- (٧٥٨) تاريخ : ٩٧/٣/١٥ ، مصادقة أصولاً برقم أساس ٢٨٤/٨٢١ تاريخ ٩٧/٤/١ [ص ٢٥ و ٥٥]

٢- كتب الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ذوات الأرقام:

- (٨/٢٩/٧٤/٩) تاريخ: ٢٠٠١/٨/٢٦ ونتيجته فصل هيثم السيوفي وتحريك الدعاوى لإعادة حقوق الجمعية في الوقف .
- (٦/١٦/٤٨٠/١٠) تاريخ: ٢٠٠٢/١/٢٢ ونتيجته التأكيد على غسان اللحام احترام حقوق الجمعية في الوقف .
- (٦/٢٠/٥٦٧/١٢) تاريخ: ٢٠٠٢/٧/٢٣ ونتيجته رد اعتراض السيوفي المفصول .
- (٤/٢٠/٤٢/١٢) تاريخ: ٢٠٠١/١/١٣ ونتيجته سلامة وصحة قيود الجمعية كافة .
- (٢٢٤/٢٠/٣٤٨/١٢) تاريخ: ٢٠٠٣/٤/٢٣ ونتيجته براءة من الشكاوى الكيدية التي لم تثبت صحتها .
- (٤/٩٤٠/١٢) تاريخ: ٢٠٠٤/٩/٢٢ ونتيجته خطأ الوزارة في قرارها (١٤٩) المخالف للقانون .

٣- وقرارات أعضاء الهيئة العامة الجمعية:

- بجلساتها المنعقدة بتاريخ : (٢٠٠١/١/٢٨) ، (٢٠٠٢/١/١٩) ، (٢٠٠٣/٣/٣٠) ، (٢٠٠٣/٩/٧) .
- ٤- كتب الأوقاف: الوزير برقم (١/٤/١٣٥) تاريخ : ١٩٩٩/١٠/٤ ، والمديرية تاريخ: ١٩٩٩/٨/١٠ .
- ٥- كتاب رئيس جمعية المحاسبين القانونيين : مفتش حسابات الجمعية برقم (١٧) تاريخ: ٢٠٠٤/١/٢٧ .
- ٦- قرار محكمة النقض رقم (٣٨٧) أساس (٣٢٨) تاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٧ :
بنقض حكم الجنايات رقم (٢٣١/١٥٩) تاريخ: ٢٠٠٧/٥/١٠ .

لمراسلة المؤلف: info@dekelbab.com

<http://book.dekelbab.com/>